شؤون فلسطينية

نيسان (ابريل) ٢٠٠

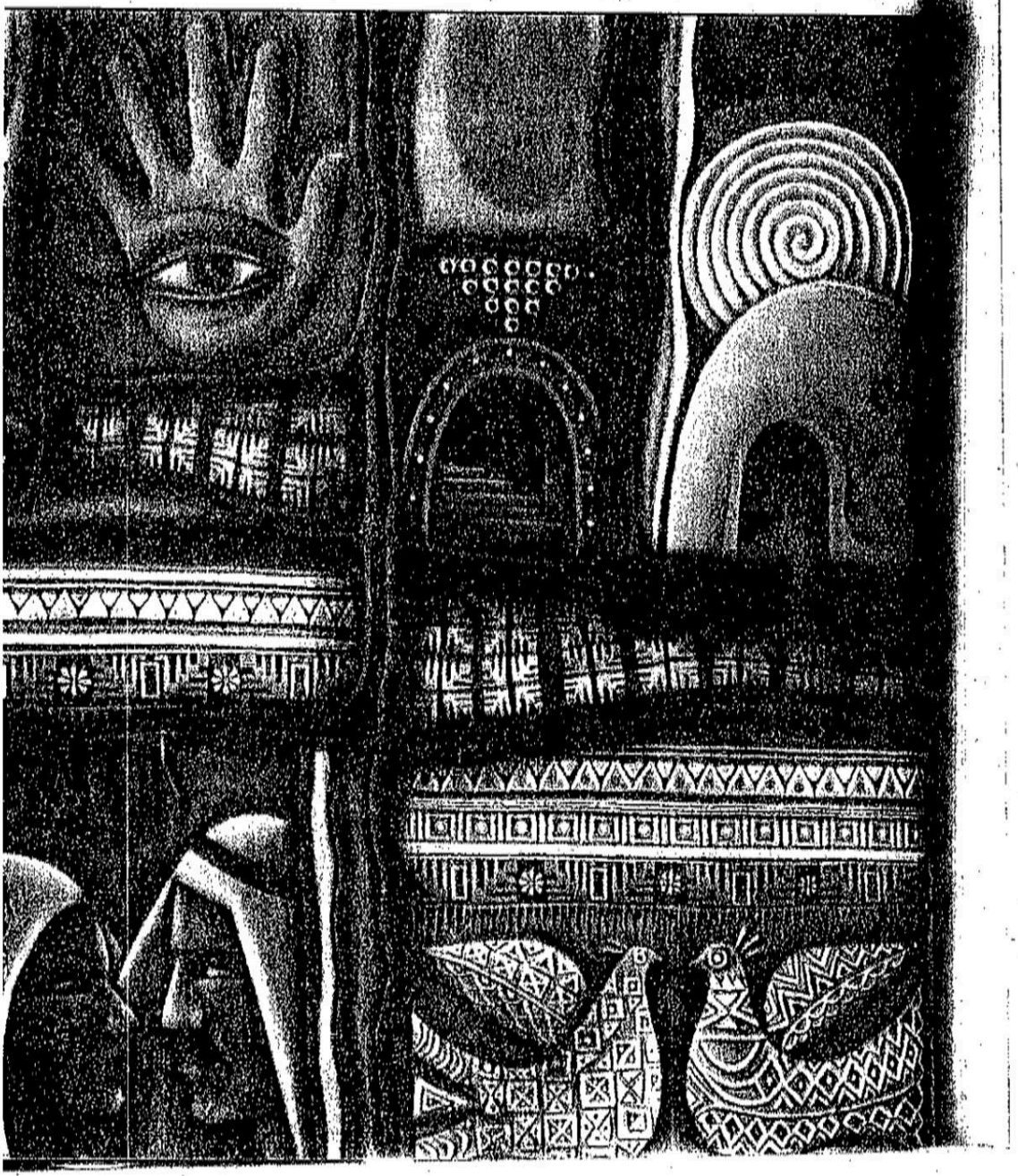

عمان - الاردن
أيار ١٩٩٠
شؤون فلسطينية ٢٠٧

٢٠٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٠

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ مسيرة الاستقلال الفلسطيني ..... د. محجوب عمر
١٩ الحركة الشعبية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني ..... سميح شبيب
٤٠ «الدولة المستقلة» وتحوّلات الصراع ..... عماد هرملاني
٥٧ الصهيونية وفلسطين ..... د. حسن العلكيم
٧٠ جماعات المصالح في اسرائيل ..... د. نظام بركات
٨٤ هجرة اليهود السوفيات: الخلفيات والوقائع والتطورات ..... هشام الدجاني

تقارير

٩١ نشأة وتطور الملصق الفلسطيني ..... فيصل قرقطي

مراجعات

١١٠ الكتل السياسية الاسرائيلية ومعضلة «الارض أم السلام؟» ..... مها بسطامي
١١٦ الصراع العربي ـ الصهيوني من وجهة نظر يهودية ..... فايز ساره

ردود

١٢٠ حول مراجعة «الثابت والمتغيّر في الاقتصاد الاسرائيلي» ..... د. حسين ابو النمل

شهريات

١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: تطورات سياسية، وتنظيمية ..... س. ش.
١٢٨ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: تحدّيات بلا استراتيجية ..... أحمد شاهين
١٣٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: المراوحة ..... د. نبيل حيدري
١٤٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: تناقض ميداني اسرائيلي ..... د. يزيد صايغ

١٤٧ اسرائيليات:
التكتيك الفلسطيني ناجح ..... محمد عبدالرحمن
١٥٣ المناطق المحتلة:
مؤقفان حول سقوط حكومة شامير ..... ربعي المدهون

يوميات
١٥٧ موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٩٠/٢/١٦ الى ١٩٩٠/٣/١٥

بيبليوغرافيا
١٧٣ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان كامل المغنّي

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس
مدير التحرير : محمود الخطيب

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

مسيرة الاستقلال الفلسطيني

د. محجوب عمر

انهت الثورة الفلسطينية المعاصرة مسيرة ربع قرن في جهاد متصل ومتصاعد شمل ساحات الحياة كافة، السياسية والعسكرية والاجتماعية والحضارية، ليس فقط في فلسطين ورقعتها الجغرافية، والتاريخية، بل وحياة الأمة العربية كلها والوطن العربي الممتد من المحيط الى الخليج، بالاضافة الى حركة التقدم الانساني على نطاق العالم كله. ومضت هذه الثورة المعاصرة في عامها السادس والعشرين وهي ملء أسماع العالم أجمع، وتدور حولها التحركات العربية، والدولية، وقد أنجزت لشعبها ظهور كيان فلسطيني مستقل، اعترفت به أكثر من مئة دولة في العالم.

وبداية، يمكن اكتشاف أن هذه الحلقة المعاصرة من حلقات الجهاد الفلسطيني هي استمرار لحلقات سابقة عليها، وهي تحمل، منذ بدايتها، سمات وتراث السنين السابقة، بحيث يمكن القول ان الثورة الفلسطينية، بشكل عام، هي، في جانب منها، سلسلة متصلة من الثورات المتتالية، تتراكم نتائجها وتحفر مجراها في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، ليس فقط على الساحة الدولية والمحيط العربي، وانما، أيضاً، في فلسطين ذاتها.

قد يبدو تعبير الثورة الفلسطينية شائعاً الآن، ومتفق عليه؛ ولكن واقع الحال منذ ربع قرن لم يكن كذلك. كان القائلون بالثورة الفلسطينية قلّة مطاردة، ومضطهدة، ليس فقط من العدو الصهيوني وسيطرته العسكرية، والفكرية، والدعائية، والاقتصادية، وليس فقط من كل المجتمع الدولي بدوله المسيطرة آنذاك، وانما، أيضاً، من أقسام واسعة من الجماهير العربية، ناهيكم عن الدول العربية.

كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي لم يكن يسمع بها الاّ القليلون من النشيطين سياسياً، والعاملين في أجهزة الأمن في الدول العربية المحيطة بفلسطين، قد استطاعت أن تجمع عدداً من الشباب الفلسطيني منذ عدة سنوات (أواخر العام ١٩٥٨)، وأخذت تنادي بضرورة تطوير حلقة جديدة من حلقات الثورة الفلسطينية؛ ولم تكن الظروف في ذلك الوقت تنبىء بأن مثل هذه المحاولة مكتوب لها النجاح، فضلاً عن الاستمرار؛ وكان المشفقون يخشون من أن تؤدي هذه الخطوة الجديدة الى مزيد من المعاناة للشعب الفلسطيني، والى فشل جديد قد يحبط المحاولات الأخرى التي كانت تدعو، في ذلك الوقت أيضاً، الى تحرير فلسطين.

ولقد أُجري جدل كثير، في السنوات الأولى، حول طبيعة هذا التحرك. فمن قائل انهم مجموعة من المغامرين؛ ومن قائل انهم مجموعة من المحبطين؛ ومن قائل انهم أتباع لهذا النظام (!) أو التنظيم العربي، أو ذاك؛ حتى ان البعض اتهمهم بأنهم عملاء للمخابرات المركزية الأميركية. ولم يصدق الكثيرون، او يفكروا بأن ما حاولت «فتح» ان تفعله كان أمراً منطقياً تاريخياً، حسب التعابير

الشائعة وقتذاك، وانه طالما احتلت فلسطين فان الضرورة التاريخية التي تقضي بتحريرها ستظل تجد من يعبّر عنها وعياً، أو عفوياً، خطأً أو صواباً، وان الظروف قد نضجت للقيام بمبادرة أكثر تنظيماً وانتظاماً في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

وقبل الدخول في تفصيل ما جاءت به «فتح» في ذلك الوقت، يمكن الاشارة الى ان مسمّى الثورة الفلسطينية لم يترسخ، ويتأكد، ولم يعد محل جدال، الاّ بعد سنوات. وحاولت قوى عدة العثور على تعبير آخر، بدوافع مختلفة، ولكن مسمّى الثورة الفلسطينية هو الذي تأكد في النهاية، بل تأكد في الوعي التاريخي للعرب اجمعين، وللعالم بعد ذلك، تاريخ انطلاق «فتح» عسكرياً، باعتباره تاريخ انطلاق الثورة الفلسطينية. ولا تزال الكتابات السياسية الخاصة بتلك الفترة تذكر كيف ووجهت هذه الثورة الفلسطينية، و «فتح» في واجهتها، بتهم التعصب الاقليمي، أو الانعزالية القطرية، أو حتى التطرف الديني. وعندما لم تعد هذه التهم تجد من يصدقها أُغرقت الساحة في جدل حول طبيعة هذا النظام الفلسطيني المسلّح، وما اذا كان ثورة أم مقاومة. وكان الكثيرون من الكتّاب والمحررين السياسيين ينكرون على هذه الثورة انها ثورة، ويقتصرون على انها حركة مقاومة؛ وكان لبعضهم العذر في ذلك عندما تصوّر أن هذا الفعل هو مجرد مقاومة للاحتلال الصهيوني، ولم يدرك ما أدركته «فتح» بأن الضرورة تحتاج الى ثورة كاملة، متعددة الوجه والساحة، وليس مجرد عمليات قاصرة على التصدي للاحتلال.

وقد يبدو أن الجدل بين تسمية «المقاومة» وتسمية «الثورة» مضيعة للوقت. ولكن التأكيد على التفرقة بين الثورة وما تعنيه من مبادرة وعملية تغيير كاملة، وبين كلمة مقاومة وما تتضمّنه من معاني رد الفعل، يبيّن أن تمسك قيادة «فتح» بتسمية الثورة كان له ما يبرره، خاصة عندما تبيّن، في التطبيق، أن الضرورة كانت تقتضي ليس فقط ازالة الاحتلال الصهيوني وتحرير فلسطين، وانما، أيضاً، بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية المستقلة، حتى يكتمل للشعب الفلسطيني ما حرم منه في مجرى التطور الجغرافي، والتاريخي السياسي، للمنطقة كلها.

ولئن كان الهدف الذي أعلنته «فتح» منذ بدأت في بناء تنظيمها المستقل في الشهور الأخيرة من العام ١٩٥٨ وعندما بدأت انطلاقة الثورة المسلّحة في العام ١٩٦٥، هو، في الوقت عينه، هدف العرب جميعاً ـ المعلن على الاقل ـ فان «فتح» تميزت عن غيرها في نقطتين أساسيتين: في الخطة السياسية العامة لتحرير فلسطين، وكذلك في الخطة العسكرية العامة التي تمكّن من ذلك.

مبادىء «فتح» الثلاثة

من السهل، الآن، تبيّن تميّز الخط السياسي العام لـ «فتح» عن باقي الخطوط، والخطط، والبرامج السياسية، للقوى السياسية الرسمية، والشعبية، العربية، التي أعلنت، وتعلن، تمسّكها بهدف تحرير فلسطين.

لقد جاءت «فتح» بمبادىء اسياسية ثلاثة، اختلفت حولها مع بقية القوى في ذلك الوقت، على الرغم من حرصها على عدم الدخول بشأنها في معارك كلامية، أو صراعات أيديولوجية. ويمكن تلخيص هذه المبادىء السياسية الثلاثة في ما يلي: أولاً، ان النضال من أجل تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية؛ ثانياً، ان حرب الشعب طويلة الأمد هي الطريق الوحيد والحتمي لتحرير فلسطين؛ ثالثاً، ان استقلالية الارادة الجماهيرية الثورية، ورفض الوصايات الرسمية هي الضمان الوحيد

لاستمرار الثورة والنضال؛ ومن ثمّ، فهي ضمان تحقيق هدف قيام دولة فلسطين واستقلالها.

ويمكن ملاحظة أن المبدأ الأول يؤدي الى الثاني، وأن الثاني يؤدي الى الثالث، وأن المبادىء الثلاثة تتداخل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض وفي مجرى النضال.

وفي ظل الظروف الحالية، لا يذكر الكثيرون، خاصة من الجيل الجديد، كيف كانت كل القوى السياسية على الساحة العربية، بعد نكبة العام ١٩٤٨ في أعوام الخمسينات والستينات، تدرج قضية فلسطين في برامجها، ولكنها ترى أن الطريق الى «استعادتها» هو طريق اقامة دولة الوحدة العربية الكبرى؛ أي أن عملية تحرير فلسطين كانت مؤجلة بالفعل الى حين تحقيق هذا الهدف، الذي تشعّبت منه، فيما بعد، أهداف، كالتقدم والبناء الاشتراكي وحتى تحقيق التفوّق العصري والتكنولوجي على العدو الصهيوني، وليس أمام الشعب الفلسطيني الّا ان ينتظر.

الجديد الذي جاءت به «فتح» هو انها أعادت الى الجماهير وفعلها الثوري، حتى ولو كان متواضعاً وبسيطاً، حق المبادرة ببدء التحرير، الذي هو، بالطبع، عملية طويلة. ولم يكن يتصوّر أحد من الداعين اليها انها قاصرة على معركة نهائية فاصلة، ولا انها بعيدة من البناء الذاتي الفلسطيني.

من الواضح ان خبرة الطلائع الثورية هذه، وتجربتها السياسية في ذلك الوقت، هما اللتان ادّتا الى الوصول الى هذا الموقف الجديد. كانت جماهير الأمة العربية، كلها، تعيش الانتصارات الكبرى التي حققتها بهزيمة العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦، وباقامة دولة الوحدة العربية الاولى بين مصر وسوريا. وكان الفلسطينيون، وحدهم في ذلك الوقت، الذين أدركوا المعادلة السياسية التي ترتّبت على فرض الانسحاب الاسرائيلي من على سيناء واهتمام القيادات العربية بغير تحرير فلسطين، أو تأجيل هذا الهدف الى حين؛ ولم يكن أمامهم الّا ان يتجمّعوا دون أوهام، ودون انتظار، وهم الذين يعيشون معاناة أهلهم ويقدّرون مخاطر التشتيت والاذابة والتغييب والانابة. حتى المجموعات الفلسطينية من النشطين سياسياً والملتصقين بذلك الوقت بمنظمات ذات أهداف قومية، أو عالمية، أو أممية، شعروا وتيقّنوا من ان قضيتهم تدرج في البرامج وجداول الاعمال، ولكنها ليست الاولى.

ولأن الوطن هو الاول دائماً، لم يكن صعباً عليهم، وهم الممارسون وأبناء النكبة، ان يختاروا الاستقلال والمبادرة، أي ان يختاروا الوطن أولاً.

وفي الوقت الذي تمسّكت قيادة الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، بأولوية فلسطين، فانها حرصت على وحدة النضال العربي بالاشكال والدرجات كافة، بل وعلى تجميع الجهود العربية كلها، الرسمية والشعبية، متجنّبة الدخول في أي صراعات جانبية معها، وهي صراعات فرضت عليها، في كثير من الاحيان، بل واستنزفت قدراً هائلاً من الجهد والدماء والضحايا والمعاناة، ولا تزال. ولم يغب عن القيادة الفلسطينية، أبداً، ان لقضية فلسطين بعداً عربياً، بل وعالمياً لا يمكن استبعاده، ومن الضروري توجيه جهود أطرافه نحو الهدف الاول، وهو تحرير فلسطين، وانه لا يمكن تحقيق النصر النهائي على العدو الصهيوني بدون اجتماع هذه القوى، العربية والعالمية، وراء الثورة الفلسطينية وضد العدو الصهيوني.

ودون الدخول في التحليلات التي تبيّن طبيعة العدو الصهيوني، والظروف الدولية التي ساهمت في اقامة كيانه على أرض فلسطين، وكذلك دون الدخول في جدل تفصيلي حول أثر قيام دول عربية متعددة لكل منها سيادة وحدود، فان اختيار القيادة الفلسطينية لأسلوب حرب الشعب طويلة

الأمد طريقاً وحيداً وحتمياً لتحرير فلسطين كان اختياراً حتمياً لتحقيق وضع فلسطين في أولوية أهدافها وعملها.

ولقد كُتب الكثير عن حرب الشعب طويلة الأمد؛ ولكن معظم الكتابات تركز على الجانب العسكري منها دون الجانب الاجتماعي، والثقافي، والحياتي، والأهم من ذلك دون الجانب البنيوي. ولعل السبب هو اعتماد الكثيرين على نقل تجارب الشعوب الأخرى، كالشعب الجزائري والشعب الصيني، دون التنبّه الى الخصوصية الفلسطينية والى الطابع الخاص للعدو الصهيوني.

فالشعب الفلسطيني ليس كالشعب الفيتنامي، أو الصيني، الذي عرف كل منهما تاريخاً مستقلاً خاصاً لمؤسساته وبنيانه، وكذلك هو ليس كالشعب الجزائري، الذي وانْ كان جزءاً من المغرب العربي وقد حرم من بناء مؤسساته السياسية المستقلة، الاّ انه ظل موجوداً على أرضه، وقد فرض المحتلون الفرنسيون وجودهم ومؤسساتهم عليه وعلى أرضه، بحيث ظلت الهوية الجزائرية موجودة وقائمة حتى في ظل الاحتلال، وحتى في ظل انكار المستعمرين الفرنسيين لهما.

الأمر في فلسطين متفرّد بين هذه التجارب. فلقد تمّ اقتطاع فلسطين من الوطن العربي في ظروف تفكك الدولة العثمانية وفرض اتفاقيات التقسيم الاستعماري على دول المنطقة (سايكس - بيكو). وبينما نشأت في المنطقة المحيطة بفلسطين دول عربية «مستقلة»، وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وحرم شعبها من بناء مؤسساته في الوقت الذي تمّ ضخ المهاجرين اليها، الذين قاموا ببناء دولتهم وجيشها قبل اعلان قيام الدولة في العام ١٩٤٨، بينما حرم الشعب الفلسطيني من اقامة دولته لظروف ليس هنا مجال تفصيلها، وظل محروماً من اقامة هذه الدولة الى أن بادرت الثورة الفلسطينية، في مرحلتها المعاصرة، ببناء المؤسسات الفلسطينية المستقلة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. ويكفي ان منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، والتي تقرّر اقامتها بقرار من الدول العربية في مطلع العام ١٩٦٤، قد تأخّر قيامها أكثر من خمسة عشر عاماً.

لذا، فان حرب الشعب الفلسطيني لها طابعها الذي ينبع من ظروف قضية فلسطين ذاتها، ومن ظروف شعبها. ويمكن القول، بعد أكثر من خمسة وعشرين عاماً من النضال المتواصل، ان الشعب الفلسطيني قد استطاع أن يقدم الى العالم نموذجاً خاصاً به لحرب الشعب طويلة الأمد. ويكفي العودة الى أحداث العامين الأخيرين للانتفاضة الفلسطينية لكي نرى هذه السمات الخاصة، مجتمعة ومنفردة، بين تجارب الشعوب.

الانتفاضة الفلسطينية

قدّمت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، بشكل مكثّف ويومي، الى العالم أجمع صورة الثورة الفلسطينية التي انطلقت في ١٩٦٥/١/١.

وفي بداية الانتفاضة، ولأن الكثيرين كانوا لا يعاصرون تفاصيل هذه الثورة، ردّد بعضهم مقولات من طراز ان الانتفاضة شيء وما قبلها شيء آخر، أو ان الانتفاضة مقطوعة الصلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو ان الانتفاضة هي طريق جديد للنضال الفلسطيني؛ حتى ان بعضهم قال، وهو يوجز وقائع العامين الأولين، ان الفلسطينيين قد اكتشفوا الطريق الصحيح الى النضال ضد اسرائيل، فأجابه كاتب آخر باحصائية تبيّن ان الفلسطينيين لم يتوقفوا عن ممارسة اسلوب الانتفاضة طوال السنوات الماضية.

قدّم الاستاذ عبدالباسط عبدالمعطي، في مقالة له بعنوان «الانتفاضة؛ قراءة في رسائل احجار فلسطين»، في صحيفة «الاهرام» القاهرية، بتاريخ ٣/١/١٩٩٠، عرضاً موجزاً للنشاطات الانتفاضية الفلسطينية جاء فيه:

«اذا كان البعض لا يزال يظن ـ بفعل تلاعب الاعلام الغربي ببعض العقول العربية ـ أن الانتفاضة حدث طارىء سيذبل في القريب، فان فهم تاريخ النضال الفلسطيني، منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن على الأقل، يدلل على ان الانتفاضة حلقة في سلسلة تراكمات من النضالات المطردة المتجددة، والتي بدأت بمقاطعة الانتخابات الاسرائيلية ومحاولات تهويد فلسطين في العام ١٩٥١، ولتمرّ بـ ' حركة الارض' في العام ١٩٥٧، وبروز منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب العام ١٩٦٧. ويسجل التاريخ على الاقل ثلاث انتفاضات ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٦. لقد رصدت الدراسات من بين اساليب المقاومة الفلسطينية واشكالها في العام ١٩٧٦، على سبيل المثال، ٤٢ واقعة مقاومة غير مسلّحة في القدس الشرقية، [و] ١١٢ في الضفة الغربية، [و] ١٦ في قطاع غزة، واستخدمت المظاهرات ١١٥ مرة، والاعتصامات الجزئية ٣٨ مرة، والاضرابات الجزئية ٢٢ مرة، واغلاق المحلات التجارية ١٦ مرة، والمسيرات السلمية ١٥ مرة، ورفع العلم الفلسطيني ١٣ مرة، وتوزيع المنشورات ١١ مرة، والاضراب الشامل ١٠ مرات، واضراب المعتقلين ١٠ مرات، واستخدمت الحجارة ٧٣ مرة، واقامة المتاريس ٥٠ مرة، والاشتباك بالأيدي ١٩ مرة، ومهاجمة الدوريات الاسرائيلية ١٢ مرة. وفي الانتفاضة الأولى التي استمرت من أواخر العام ١٩٦٨ وحتى [آذار] مارس ١٩٦٩، شملت الانتفاضة الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧. وبدءاً من هذه الانتفاضة، وما تلاها، خاصة انتفاضة [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩٧٤، وانتفاضة يوم الارض، [آذار] مارس ١٩٧٦، يمكن رصد تراكمات واطرادات في اتساع دائرة المشاركين في الانتفاضات... فبعد ان كانت محدودة بالطلاب تقريباً، انضم اليهم عمّال وفلاحون وتجار وموظفون. وبعد ان كانت محدّدة ببعض الأماكن، شملت، في ١٩٧٦، كل أرياف وحواضر الضفة الغربية وغزة. وبعد ان كانت فتراتها محدّدة بشهور قلائل، اطردت في استمرارها لتكون الانتفاضة الراهنة حلقة معبّرة عن الاطراد في النضال، اساليب ورموزاً وافعالاً... وليدلل استمرارها، ' للعام الحجري' الثالث، بلورة الهدف المشترك لقوى الانتفاضة وفصائلها، والتلاحم بين القيادة والجماهير، والاعتماد الجماعي على الذات في اشباع الحاجات، وتوفير آليات النضال وأدواته، بمنهجية نوعية في تعبئة، وتوظيف، ما هو متاح من امكانات روحية وبشرية ومادية».

وكما ان الكثيرين من المحللين والمعقّبين لم يروا من الثورة الفلسطينية الاّ جانبها العسكري في السنوات الثلاث والعشرين الأولى، فانهم، بعد الانتفاضة، لم يتمكّنوا من قراءتها قراءة صحيحة، وتصوّروا أن الشعب الفلسطيني قد اكتشف بها طريق تحرير فلسطين، وأنها وضعت، على حدّ تعبيرهم، نهاية أبدية لسنوات الضياع، أو التيه، التي جعلت الفلسطينيين يضلّون الطريق الصحيح في مواجهة أعتى استعمار استيطاني عرفه التاريخ.

والبعض من هؤلاء، وقد هزّتهم الانتفاضة وبطولاتها ولم يستطيعوا اعادة النظر في نظرياتهم السابقة، اسرعوا الى اسقاط دور الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في الحرب ضد العدو الصهيوني، بدعوى ان منظمة التحرير الفلسطينية حاربت من خارج الحدود، شأنها شأن الانظمة العربية، وفاتهم ان الانتفاضة، كما تقول أدبياتها ذاتها، لم يكن من الممكن لها أن تندلع بهذا الشمول وهذه الاستمرارية بدون تلك السنين الطويلة التي جاهدت فيها الجماهير

الفلسطينية والقوى الفلسطينية، المنظمة والعفوية، وفي مقدمها القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية و«فتح»، وغاب عن هؤلاء البناء الدؤوب الذي قامت به هذه القيادة، ليس فقط في بناء القوة العسكرية الفلسطينية وفي القتال ضد العدو الصهيوني، وانما، ايضاً، في بناء المؤسسات الفلسطينية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية؛ والأهم من ذلك الحرب من اجل الاستقلال وضد محاولات فرض الوصاية والتبعية والالحاق والضمّ، حتى ولو جاءت مغلّفة بدعاوى قومية، أو أممية، وكان ثمنها غالياً الى درجة أن بعض معارك الدفاع عن الاستقلال تمّ خوضه، للأسف، على أرض عربية وفي مواجهة محاولات مستمرة لانكار الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة.

وليس هنا مجال تفصيل انجازات الانتفاضة؛ ولكن من الضروري تنبيه أولئك الذين غاب عنهم، في الماضي، البناء الفلسطيني على غير الساحات العسكرية، ويغيب عنهم، الآن، الجانب المسلح والعنيف للانتفاضة الفلسطينية، ان الانتفاضة هي الحلم الذي سعى اليه الروّاد منذ البداية، أي الحلم بأن يشارك الشعب كله، كل في مجاله وموقعه، في الحرب من أجل استقلال فلسطين.

لقد شهدت سنوات ما قبل الانتفاضة الكثير من البناء والتنظيم، كما شهدت الكثير من العمليات العسكرية. ويمكن للباحثين حصر هذه العمليات العسكرية المستمرة على مدى السنين، على الرغم من كل القيود، والمنشورة في جداول موثّقة، وباعتراف العدو الصهيوني نفسه. ويمكن، في هذه الحالة أيضاً، عقد مقارنات، حيث لا تجوز المقارنة بين عدد «العمليات» التي اعترف بها العدو الصهيوني في العامين الاولين للانتفاضة وبين مثيلاتها في السنوات السابقة.

ومع استبعاد التظاهرات والاضرابات العامة (وقد ورد ذكرها من قبل)، يمكن المقارنة بين عدد العمليات العسكرية التي وقعت في العام ١٩٧٨ ويبلغ ١٦٦ عملية عسكرية، والعام ١٩٨٠ وعددها ١٨٠ عملية، والعام ١٩٨٣ وعددها ٣٩١ عملية، وفي العام ١٩٨٥ تجاوزت ٨٥٠ عملية، وعدد العمليات العسكرية العام ١٩٨٧ كان ٣٣٠ عملية. وسيكتشف الذين يتصورون أن الانتفاضة قد الغت الكفاح المسلح أن مجموع العمليات العسكرية، في العام ١٩٨٨، بلغ ٢٩٦٨ عملية، من بينها ٢٣١٦ عملية القاء قنابل حارقة، و٣٤١ عملية استخدمت فيها الاشتباكات واطلاق الرصاص، بينما بلغ المجموع ١٨٣٦ عملية، في الأسبوع الأول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، بينها ١٤٦٢ عملية القاء قنابل حارقة، و١١٦ عملية اطلاق رصاص. ويعرف الذين يتابعون العمل الفلسطيني العسكري ان قراءة هذه الارقام تشير الى انتشار ما يسمّى بعمليات العنف المسلح، أي بتصاعد الكفاح المسلّح، وليس العكس. ولقد كان الحلم، دائماً، أن تصل الثورة الفلسطينية الى هذه المرحلة، حيث يقوم الشعب، كلّه، بالدور الذي تقوم به طلائعه المنظمة، وحيث يمكن لهذا الشعب ان يضع أسلحته، وأن يستخدمها، وأن يخوض معركة واحدة تجمع بين ايقاع الخسائر في قوات العدو وبين بناء القوة الذاتية وتنظيمها، وتلك سمة اساسية لحرب الشعب عامة، ولحرب الشعب الفلسطيني خاصة.

فوارق توصيف العدو الاسرائيلي

اهتم العرب بدرس، وتوصيف، العدو الصهيوني منذ أن بدأ مقدمات زحفه الى فلسطين. والذي يراجع مخزون الدراسات والبحوث المتعلقة بالعدو الصهيوني يمكنه أن يكتشف مسار نموها ونضجها كلّما ازداد هذا العدو وجوداً على أرض فلسطين، وخطراً فعلياً على محيطها العربي.

ولأن الخطر الصهيوني كان، وما زال، يشمل المنطقة العربية كلها، فان التداخل بين

الدراسات التي أُجريت من خارج فلسطين، وتلك التي أُجريت من داخل فلسطين، حول العدو الصهيوني هذا لم يسمح بتوضيح الفروق الفعلية بين خطر الوجود الصهيوني المباشر على ارض فلسطين وشعبها، وبين خطر هذا الوجود على المنطقة العربية المحيطة بفلسطين، والفروق الدقيقة بين واقع الخطرين.

ليست هذه محاولة للفصل بين خطر الوجود الصهيوني على فلسطين وبين خطره على الامة العربية كلها؛ ولكنه خطوة ضرورية لكي يمكن فهم اختلاف زاوية النظر التي ينظر منها الشعب الفلسطيني الى عدوّه الصهيوني وزاوية النظر، أو زوايا النظر، التي تختلف بحكم ظروف وموقع القطاعات المختلفة من الامة العربية والوطن العربي، وهو ما يقرّ به الكثيرون، منذ زمن، بالتحدث عن دول الطوق والمواجهة، وعن دول الاطراف والمساندة، مع التحدث عن أرض فلسطين المحتلة وشعبها عادة في اطار المجموعة الأولى دون تمايز ضروري يرتّب، بالضرورة، تميّز مواقف الشعب الفلسطيني عن المواقف العربية الاخرى. على سبيل المثال، اتفق المحللون العرب جميعاً على توصيف العدو الصهيوني بالصفات التالية: انه عدوّ غاصب، محتل، عنصري، اجلائي، اقتلاعي، توسّعي، وأضاف البعض على ذلك انه قاعدة للعدوان الاستعماري العالمي، وأضاف عدد أقل على ذلك انه قاعدة لعدوان «حضاري» على الأمة العربية، وأكد آخرون انه قاعدة حرب دينية ضد الاسلام.

فاذا أخذنا كل هذه الاوصاف، صفة بعد أخرى، لوجدناها جميعاً متجسدة في فلسطين، ولوجدنا أن الشعب الفلسطيني يدفع، بشكل مباشر، ثمن هذه السياسة العدوانية، وهو الذي تحمّل، بشكل مباشر أيضاً، كل مترتباتها؛ ثمّ يقل التأثير الفعلي لهذا الوجود الصهيوني، بكل صفاته، كلما ابتعدنا من المركز، أي فلسطين، بل يصل الأمر الى حد غياب الشعور بوجود هذا الخطر الصهيوني في مناطق الأطراف، وفي خضم المشكلات الحياتية اليومية، والأخطر من كل ذلك في الخطط السياسية المبنية على النظرة القطرية المحدودة، خاصة في غياب المواقف التكاملية بين الدول العربية بعضها البعض.

ولمزيد من التفصيل، يمكن المقارنة بين ما يعاني منه الشعب الفلسطيني بشكل مباشر من توسعّية العدو الصهيوني التي تعني، بالنسبة اليه، الاستيلاء على الأرض، وطرد السكان، ومصادرة البيوت، والسيطرة على الموارد المائية، وحتى الحرمان من تجديد البيوت القديمة، واقامة مستوطنات تتكاثر كالفطر بقدوم المهاجرين من الخارج. مثل هذا الخطر المباشر قد يكون مدركاً لدى القيادات السياسية العربية خارج فلسطين، وربما لدى بعض قطاعات الجماهير، ولكنه ليس ملحّاً بأي حال؛ بينما تعني التوسعية لدول الطوق تمدد الجيش الاسرائيلي واحتلاله للاراضي العربية خارج فلسطين، وهو تمدد بلغ أقصاه في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأخذ ينكمش بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ولا تزال الشرعية الدولية ترفض وجوده، بغض النظر عن الواقع الفعلي في جنوب لبنان وسوريا؛ بينما تتردد الشرعية الدولية في هذه النقطة عندما يتعلق الامر بالضمّ الفعلي للاراضي الفلسطينية المحتلة، وتكتفي الدول العظمى بابداء الاستنكار اللفظي، الذي لم يحم الارض، ولم يمنع سيطرة العدوّ الاسرائيلي من اغتصاب ٥٢ بالمئة من اراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من طريق المصادرة، منذ العام ١٩٦٧، بالاضافة الى ما صادره، من قبل منذ مطلع القرن، وبالذات بعد العام ١٩٤٨.

صحيح ان عملية الاغتصاب والسيطرة لم تعد سهلة أمام العدوّ الصهيوني الذي تمكّن، من قبل، من ازالة ٣٠٠ قرية فلسطينية بعد العام ١٩٤٨، ولم يتمكن الاّ من ازالة خمس قرى بعد العام ١٩٦٧، والذي يواجه، في ربع القرن الاخير بتصدي الشعب الفلسطيني لكل محاولة لاغتصاب

ارضه وبكل الوسائل، بالقتال وبرفع الدعاوي القانونية وبالاعتصامات وبزرع كل شبر من الارض يمكن زرعه. هذا صحيح، ولكن توسّعية العدو الصهيوني هي جزء من جوهره وحياته. ومواجهة هذه التوسعية، هي عمل يومي بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، وقد تكون بالنسبة الى الدول العربية المحيطة بفلسطين، من أعمال الاستعداد لمواجهة احتمالات العدوان.

ويمكن عند اخذ كل صفة من صفات العدو الصهيوني استنباط الفروق المترتبة على وجود هذا العدو، فعلاً، على أرض فلسطين، وعلى ما يشكله هذا العدو، بالفعل، على الدول العربية المحيطة. وليس المقصود هنا، التحليل التاريخي الذي جعل فلسطين تقف وحدها في مواجهة العدو الصهيوني مباشرة، والذي أدى بالدول العربية الى الالتفات عن المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني واهتمامها بالبناء الداخلي في بلادها، وانما المقصود أن يتذكر الناس تلك الفوارق التي تميّز بين مواقف الشعب الفلسطيني، واحتياجاته، وظروفه، وبين مواقف شعوب الامة العربية الاخرى، واحتياجاتها، وظروفها، وهو أمر ضروري لكي يدرك الذين هم خارج فلسطين من العرب دوافع الشعب الفلسطيني، وخططه، وتحركاته، النابعة، أولاً واخيراً، من أرضه وحياته وظروفه.

ولعل هذا الفارق الهام يبيّن أثر الفعل الفلسطيني في ايقاف نمو العدو الصهيوني، وأثر الفعل الفلسطيني في حماية البلاد العربية، بل واثر الفعل الفلسطيني في فضح العدو الصهيوني أمام الرأي العام العالمي، وتعبئة القوى المحبّة للسلام والحرية والمساواة ضده.

ولعل ذلك يبيّن، أيضاً، الفارق بين الفعل الثوري الفلسطيني، أي بين الثورة الفلسطينية، في مرحلتها المعاصرة، والمرتبطة، منذ انطلاقها، بأرض فلسطين وشعبها وواقعه، وامتلاكها المبادرة ومواصلة الهجوم على العدو الصهيوني دون توقف ودون انتظار، وبين المواقف العربية المتنوّعة الاخرى. فالصراع بين الشعب الفلسطيني وبين العدو الصهيوني صراع يومي، وهو يجرى على أساس معادلة صفرية بين طرفين، أحدهما منتصر والآخر خاسر، الأول متقدم والثاني متراجع، وبايجاز، فان الاول، أي الشعب الفلسطيني وفلسطين، هو نقيض الثاني وحفّار قبره.

الاستقلال الفلسطيني

منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية، في مرحلتها المعاصرة، حرصت قيادتها على الالتصاق بالواقع، واقع شعبها الفلسطيني، وواقع الأمة العربية، والواقع العالمي، وذلك في خضم طوفان هادر من الايديولوجيات والبرامج السياسية والكتابات التي رفضتها في البداية، ثمّ حاولت الباسها اردية مختلفة في المراحل التالية. ولقد تأثر المسار الفلسطيني بكل ذلك، ولكن الذي أبقى على شعلة الثورة مستمرة كان هو الالتصاق بالواقع، والتمسّك به، وتوجيه كل الجهود ضد العدو الصهيوني، واعتبار فلسطين الوطن هي القبلة الأولى للفلسطينيين حيثما كانوا، بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم السياسية.

كان التمسّك بالوطن، وما زال، المقياس الذي تقاس به مواقف القوى السياسية. وكان الايمان باستقلال هذا الوطن، وما زال، المنطلق الذي يحّرك كل العمل الفلسطيني. وليس من المصادفة أن يعلن البلاغ السياسي الأول، الذي أذاعته القيادة العامة لقوات العاصفة وهي تقدم البلاغ العسكري الأول، بوضوح تام: «ان مخططاتنا في الميدانين، العسكري والسياسي، لا تتعارض مع المخطط الفلسطيني والعربي الرسميين في المعركة، لأن الكفاح من أجل فلسطين يصّب في مجرى

واحد، يبتدىء، وينتهي، باجتثاث الخطر الصهيوني من على أرضنا...

«أمّا نحن، فقد تحرّكنا من منطلق فلسطيني مرتبط بتربة الوطن...».

وظل هذا القول، أو هذا المقياس، أو هذا الدافع، أي من منطلق فلسطيني مرتبط بتربة الوطن، هو البوصلة التي توجّه سفينة الثورة الفلسطينية، ويكتشف قادتها بها طريقهم وسبيلهم.

ان التحرك من منطلق فلسطيني مرتبط بتربة الوطن معناه الاستقلال، بداية، عن كل تحرّك آخر سبقه، أو لحقه، لمواجهة العدو الصهيوني. ولقد أدى هذا التمسّك بالاستقلال الى انجازات أساسية على الساحة الفلسطينية، قد لا يدرك مغزاها، وقوّتها، الذين لم يواجهوا، في اقطارهم، مشكلة عدم وجود بنية مستقلة لوطن مستقل.

لقد أدّى التمسّك بالاستقلال، بداية، الى تأكيد ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وضرورة التقاء كل القوى الفلسطينية. واصبح التمسك بالاستقلال هو المعيار الذي تقاس به مواقف القوى السياسية الفلسطينية وارتباطاتها بدول، أو حركات سياسية أخرى.

كذلك أدىّ التمسّك بالاستقلال، منذ البداية، الى تأكيد أولوية العمل من أجل فلسطين، أي على ضرورة تفادي الصراعات مع غير العدو الصهيوني، وضرورة تكتيل كل القوى الاقليمية، والعالمية، مهما كان الاختلاف معها، لمحاصرة العدو الصهيوني، تطبيقاً لقاعدة توحيد جهود الأصدقاء وشقّ صفوف الأعداء. وفي هذه الحالة، فان التوحيد يدور حول محور مستقل يسمح بتوسيع دائرة القوى التي تلتف حوله، وهو الطرف الفلسطيني الذي انطلقت من تربته الوطنية هذه الثورة.

وكما سمح الاستقلال ببناء الوحدة الوطنية الفلسطينية والمحافظة عليها، وبعدم التورّط في المحاور العربية والدخول في صراعاتها، وبتوسيع الجبهة العالمية ضد العدو الصهيوني، فقد أبرز الاستقلال، ولأول مرة في الصراع ضد العدو الصهيوني، منذ مطلع القرن، النقيض الفلسطيني المواجه للعدو الصهيوني، وأعاد فلسطين الى ذاكرة العالم، وحقق تواجدها في الهيئات الدولية، والاقليمية. وبذلك قطع الطريق على الدعوى الصهيونية التي كانت تنكر وجود فلسطين، ووجود الشعب الفلسطيني، حتى لم يعد من بين الصهيونيين من ينكر هذا الوجود، الاّ الغلاة منهم. حتى دعاوى اريئيل شارون ومجموعته الذين يروّجون، الآن، لفكرة نقل الشعب الفلسطيني الى شرق الأردن، وفكرة اقامة دولة فلسطينية على الجانب الشرقي من النهر، يقرّون، ضمناً، بوجود الهوية الوطنية الفلسطينية، ويتصورون أن في امكانهم التخلص من هذه الهوية بتصديرها الى بلد آخر، وهي أفكار لا ترضي الصهيونيين الأول، ولا تتفق مع دعاياتهم؛ فأولئك كانوا، وما زالوا، يعرفون ان استمرار اسم فلسطين هو، في ذاته، هزيمة لهم.

من هنا، يمكن تقويم الخطوة الجريئة التي قام بها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، باعلانه دولة فلسطين المستقلة، وكيف أدّى ذلك الى اعتراف أكثر من مئة دولة في العالم بهذه الدولة الوليدة، وهو ما يعني، فعلياً، عدم الاعتراف بالوجود الصهيوني، بشكله الحالي على الأقل، على أرض فلسطين. وبغض النظر عن أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعترف، بعد، بدولة فلسطين المستقلة، فان هذا التحرك السياسي الكبير قد دفع الرئيس الاميركي الى التصريح بضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي لأراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وجعل وزير الخارجية الأميركية ينصح الصهيونيين بالتخلّي عن حلم اسرائيل الكبرى، وهو انجاز سياسي كبير، لا بدّ من تطويره،

وتأكيده، خاصة وانه يضرب واحداً من الأسس التي قامت عليها العقيدة الصهيونية، ويحاصر صفة من صفات العدو الصهيوني يسلّم بها الجميع، وهي التوسّعية.

وهكذا، فان اعلان الاستقلال الذي قد يراه البعض منقوصاً لأنه لا يشمل كل الوطن الفلسطيني الآن، يعدّ خطوة عملية في الهجوم على العدو الصهيوني، وفي شق صفوفه، وفي تقويض أحد أسس عقيدته، وفي ايقاف عملية التوسّع التي عاش بها طوال السنين السابقة، وفي حماية الدول العربية المحيطة من آثار هذا التوسّع العدواني، خاصة وان المعركة، الآن، تدور داخل صفوفه، وخلف خطوطه.

ولا شك في ان ظهور الكيان الفلسطيني المستقل له آثاره السياسية والفكرية، بل والعملية. ولقد قامت الانتفاضة الفلسطينية وشعبها، وتقوم، بالدور المطلوب منها في هذا المجال، ولكن أسئلة كثيرة حول العلاقات الفلسطينية ـ العربية أساساً لا تزال تحتاج الى اجابة، خاصة وأن هناك عدداً من القوى العربية الرسمية والشعبية لا يزال لا يسلّم، بالفعل، بالاستقلال الفلسطيني، متصوّراً ان ثمة تناقضاً بين عروبة القضية الفلسطينية واستقلالها.

بداية، لا بد من اعادة تأكيد أن القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني كله متمسك بعروبته، بل هو يعتبر نفسه، في ثورته وانتفاضته، مدافعاً عن أمّته العربية ورأس الحربة العربية في قلب العدو الصهيوني. والشعب الفلسطيني، في مرحلته الحالية، مبرّأ من أي اتهام بالانعزالية والاقليمية، طالما يحارب العدو الصهيوني الذي يعدّ عدوّ الأمة العربية كلها، وذلك بغض النظر عن وعي المحاربين في هذه الحرب الثورية الاستقلالية بعروبتهم، أو عدمه.

لقد كان حلم الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، ان تنتشر بحيث تتحوّل الى حرب تحرير عربية شاملة ضد العدو الصهيوني، ولكن ذلك لم يحدث؛ ولربما كان الحلم بذلك، في حينه، حلماً غير واقعي، أو ان الظروف والاحداث قد منعت تجسيده. ولكن القيادة الفلسطينية، بحكم تحركها من منطلق فلسطيني مرتبط بتربة الوطن، لم تتوقف انتظاراً، أو تمسكاً بقوالب جامدة. لذا، سعت، مراراً، ولا تزال تسعى، الى تحقيق البعد العربي لقضية فلسطين، من خلال التحركات الشعبية، وليس فقط من خلال المواقف الرسمية؛ ولا يزال الباب مفتوحاً لكل اجتهاد لدعم هذه الثورة الفلسطينية وانتفاضتها، شريطة احترام الاستقلال، واستقلالية القرار الفلسطيني، وعدم استعمال قضية فلسطين في الصراعات والمحاور التي لا شأن لها بها.

وليتذكر الجميع ان فلسطين المستقلة هي النقيض النافي للدولة الصهيونية، وأن الالتزام بحماية الاستقلال الفلسطيني يقطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية، والأميركية، لتجاهل انجازات الثورة الفلسطينية وانتفاضتها.

ثوابت الثورة الفلسطينية

كان الالتصاق بالواقع، والتمسك به، والعمل على الارتقاء بأحواله، النبع الذي غرفت منه القيادة الفلسطينية المعاصرة، والذي جعلها أقرب ما تكون الى المواقف السياسية الصميمة، وجنّبها، في كثير من الأحيان، كل التفات بعيداً من الهدف الذي هو استعادة الوطن السليب، فلسطين.

ويمكن القول، دون التقليل من قيمة الخبرة التي أضافتها «فتح» ومجمل الفصائل الفلسطينية بعد ذلك، انه حتى أساليب النضال والجهاد ذاتها كانت، على الدوام، نابعة من الواقع

الفلسطيني، ومن تراثه النضالي، ومن ابداعات الشعب العفوية، والمنظمة. ويمكن قراءة ذلك بوضوح عند حصر العمليات التي قامت بها الثورة الفلسطينية بعد الانطلاقة، والتي لا يزال الشعب الفلسطيني يمارسها، والمقارنة بين عمليات العنف، واللاعنف، السابقة على الانطلاقة الفلسطينية، والتي كان الشعب الفلسطيني يقوم بها بدوافع عفوية مرتبطة، كلها، بالتمسك بالأرض، والبيت، ومحاولة التصدي للمغتصبين الصهيونيين، واستخلاص كل ما يمكن استخلاصه من بين أيديهم من خيرات الأرض وانتاجها.

ويعرف القاموس السياسي، قبل الانطلاقة، كلمات مثل التسلّل والتهريب ومهاجمة المستوطنات وذبح المواشي، بل والهجوم على حراس المستعمرات الصهيونية ومستودعاتها، وكانت هيئة الأمم المتحدة وأجهزة الأمن في البلاد العربية المحيطة تجمع هذه الاحداث في قوائم لا تزال في سجلاتها تحت عنوان «المتسللين»، بينما كانت السلطات الاسرائيلية تجمعها تحت عنوان «الارهابيين والمخرّبين»، وفي بعض الاحيان كان بعض أجهزة الأمن العربية يدين هؤلاء «المتسللين» بتهمة التجسس، ويعتقل منهم من يقع بين أيديه! وظل الحال على هذا النحو الى أن انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة وأمكنها ان ترسّخ في الوجدان العربي، والعالمي، كلمات أخرى مثل الفدائيين، والمقاتلين من أجل الحرية، وان ظلت مطاردتهم من بعض أجهزة الأمن العربية، والدولية، قائمة.

ان تطوّر كلمة «متسلّل» و«مخرّب» «وارهابي» الى فدائي، ثمّ الى منتفض، يحكي حكاية مسار الجهاد الفلسطيني، ويكشف ان ما جاءت به «فتح» كان هو عنصر التنظيم الواعي الذي يجمع الجهود في اتجاه واحد، هو اتجاه فلسطين، وضد عدو واحد، هو العدو الصهيوني. وفي سبيل ذلك، عملت «فتح» على ابراز اهمية الاستقلال الفلسطيني اطاراً تجتمع فيه كل القوى والاجتهادات، ولم تكن المعركة سهلة على أي حال.

وعلى الرغم من كل التعرّجات التي سار فيها النضال الفلسطيني، وعلى الرغم من التشابك الشديد للعوامل المختلفة التي أثّرت فيه وتأثرت به، يمكن القول ان الثوابت الاكيدة التي كشف عنها مسار الثورة الفلسطينية هي، أولاً، الأرض (وهي ثابتة، بغض النظر عما يجرى عليها من تغيّرات ومن محاولة تغييب الاسم)، وثانياً الشعب (وهذا، بدوره، اثبت تمسّكه بهويته الوطنية الفلسطينية، على الرغم من تشتيته داخل، وخارج، الوطن)، والثابت الثالث الأخير هو السعي المستمر من جميع الفلسطينيين الى العودة الى الوطن واستعادته، بغض النظر عن أشكال هذا السعي وتنوّعها.

ولقد تعرّضت الأرض (فلسطين) لتغيّرات فعلية وسياسية، حيث حرص العدو الصهيوني على تغيير طابعها وازالة ملامحها (ازالة أكثر من ٣٠٠ قرية فلسطينية بعد العام ١٩٤٨) بالاضافة الى تغيير اسمها المعروف عبر التاريخ وفي الأدبيات السياسية. كما ان بقية هذه الأرض غُيِّر اسمها، بحيث لم يعد اسم فلسطين موجوداً من الناحية الرسمية، واقتصر على توصيف اللاجئين خارج فلسطين الذين سمّوا بلاجئين وحرموا من استخدام أية أوراق هوية تثبت هويتهم الوطنية المستقلة. ومع ذلك، فان الاحتفاظ بالأرض، والتمسك بها، ظل هدفاً لكل الشعب الفلسطيني الذي لم يتخل عن هويته الوطنية وحوّل رسم خارطة وطنه الى رمز يتعمّق في ذاكرة الاجداد، ويعيش فيه وعي الأجيال، وتتوزع أسماء مدنه وقراه على الاحفاد.

أمّا الشعب الفلسطيني، فقد حمل وطنه في وعيه وذاكرته ومضى يقاوم بالحصول، أولاً، على الرزق، ثمّ بالتغلّب على كل العقبات التي تقف أمام تعليم أبنائه، ثمّ بالعمل، بكل وسيلة سياسية ممكنة،

على التذكير باسم فلسطين. وجاء وقت توزّع فيه الفلسطينيون، داخل وخارج فلسطين المحتلة، على جميع المنظمات السياسية، مع اختلاف برامجها ومواقفها، في محاولة مستمرة للتذكير بفلسطين، وبمصيرها.

وعلى طول مجرى استعادة الوطن داخل وخارج فلسطين المحتلة، كان الشعب الفلسطيني يبتكر وسائله، ويغرف من تراثه وتاريخه، ويعمل من اجل بناء مؤسساته المستقلة، حتى بلور مسار الثورة الفلسطينية شعار الاستقلال أسلوب نضال، وهدفاً للتحرير، وهوية للوطن والشعب.

هذه الثوابت الثلاثة لم تتبدل، مع التأكيد انها تتخذ اشكالاً مختلفة في المراحل المتتالية، ولكنها لا تتغير مهما اتخذت من اسماء، ومهما كان من يعبّر عنها، ومهما عبّرت هي عن نفسها، في هذه المرحلة، أو تلك، أو هذا المكان، أو الآخر، من فلسطين، أو خارجها.

وكما سبق الذكر عند توصيف العدو الصهيوني، فان هذا العدو يحمل، في جوهره، صفات نقيضة لفلسطين وشعبها، وان الصراع بينهما هو صراع مستمر الى أن تتجسّد الحقيقة الفلسطينية على أرضها مرة أخرى، مهما طال الزمن، ومهما اختلفت أشكال الصراع وأساليبه، والتي تتغير بالتأكيد متأثرة بالعوامل الداخلية لطرفي الصراع المباشرين، وكذلك بالعوامل الاقليمية المحيطة بفلسطين، وبالظروف الدولية المتحكّمة. ويطول الطريق، أو يقصر، بقدر ما يستطيع الطرف الفلسطيني أن يدفع الكيان الصهيوني الى مأزقه التاريخي، وان يجمع القوى والعوامل التي تزيد في قوّته وتضعف قوة عدوّه. وطالما التصق العمل الفلسطيني بواقعه، ارضاً وجماهير، فسيظل يمتلك المبادرة والهجوم، وسيظل جوهر هذا الفعل الفلسطيني هو مواصلة الصراع ضد مغتصبي الوطن، الصهيونيين.

ولقد بيّنت السنوات الماضية، كلها، حتى قبل الانطلاقة الفلسطينية منذ أكثر من ربع قرن، أن الشعب الفلسطيني ظل متمسّكاً بمبادرة الهجوم، وبمواصلة القتال، على الرغم من كل العقبات التي واجهها، وكل التعرجات التي كان عليه ان يمرّ فيها، ولكنه صمّم، ويصمّم، على الوصول الى هدفه، مراكماً الانجازات والخبرة، ومتمسكاً، دوماً، بالمبادرة، وبابقاء خياراته مفتوحة للوصول الى الوطن، دون التجمّد عند صيغة محدّدة، أو أسلوب دون آخر، ودون الوقوع في حبائل المواجهات الجانبية، أو الاغراءات السياسية، أو المادية، واولاً وأخيراً دون الخوف من العدو، ودون الاستسلام واليأس.

وليس ذلك بالأمر السهل على اي حال، خاصة وان الساحة حول فلسطين، وفيها، وفي العالم، مليئة بالقوالب الايديولوجية، وبالمصالح والسياسات التي قد تتقاطع مع فلسطين، ولكنها لا تتطابق معها، ولا يمكن أن ترى القضية بنظر أبنائها، انها على اي حال لا تنطلق من منطلق فلسطيني مرتبط بتراب الوطن، ناهيكم عن المصالح الدولية المتشابكة والمتغيّرة التي ليس من السهل تغيير ما سبق لها ان قررته ورسمته للمنطقة، ولا يمكن أن تفعل ذلك الّا اذا تغيّر وضع الاطراف المعنيّة فيها مباشرة، وعلى الأرض فعلاً.

انتصار الهوية الفلسطينية

الأرض والشعب يشكّلان الجغرافيا والتاريخ. وكل التغيّرات التي تؤثر في علاقتهما هي التي يتمّ التعبير عنها بما يمكن أن تشمله كلمة الهوية الوطنية والحضارية لهذين الثابتين.

ولقد بدأت الثورة الفلسطينية، في مرحلتها المعاصرة، وهي تحمل الكثير من بصمات محيطها الحضاري، عربياً ودولياً، وحاولت، وأفلحت، في ان تجد مكاناً لها (أي للشعب والوطن) في المعادلات الفكرية، والسياسية، والعملية، في العالم المعاصر، وفي المنطقة. وقد استطاعت الثورة الفلسطينية،

بعد تضحيات كبيرة يشهد لها الجميع، اقامة كيانية مؤسسية فلسطينية مستقلة، عبر عملية تراكمية هجومية طويلة، حاربت فيها على جبهتين: الأولى ضد المغتصبين الصهيونيين؛ والثانية للافلات من محيط عربي يفرض بعضه وصايته عليها ويعرقل بروز الهوية الوطنية المستقلة للأرض وللشعب الذي يتمسّك بها.

ويجمع الجميع، الآن، بما في ذلك الذين لا يزالون ينكرون حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، على ان الانتفاضة الفلسطينية الباسلة قد دفعت الى المقدّمة قضية الاستقلال، وربطت بين القاطرة الفلسطينية التي رفعت راياته منذ مطلع العام ١٩٦٥ وبين عربات القطار الفلسطيني التي حملت ثمار الفعل الفلسطيني المستقل وأثمرت بذور الاستقلال على واقع الأرض، أي بين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وما حققته من بناء متنوّع ومنتشر للمؤسسات الفلسطينية التي كان الشعب الفلسطيني قد حرم من تطويرها، بل وبنائها، لأسباب عديدة.

لقد نجحت الانتفاضة في تقديم قضية الاستقلال الوطني باعتبارها الحلقة الرئيسة في خطة الهجوم الفلسطيني العام، ليس فقط لاستعادة أرض فلسطين، وانما، أيضاً، لاعلان استقلالها. ولم يكن قرار المجلس الوطني الفلسطيني باعلان دولة فلسطين، في ١٥/١١/١٩٨٨، الاّ تعبيراً عن المطالب التي رفعتها جماهير الانتفاضة، والتي بيّنت ان ما تحقق عبر سنوات الثورة الفلسطينية المعاصرة ببناء المؤسسات والأطر الاجتماعية الفلسطينية يسمح، ويوجب، اعلان هذه الدولة، تعبيراً مؤسسياً فلسطينياً عمّا تحقق بالفعل على الأرض، وفي الشعب، ولم يبق أمامه من عقبات لكي يحتل موقعه في العلاقات الدولية الاّ تردّد الولايات المتحدة الاميركية ورفض العدو الصهيوني.

وكما كان الاستقلال منذ بداية انطلاقة الثورة الفلسطينية هو الذي سمح للقيادة الفلسطينية أن توجه جهدها كله نحو تحرير الوطن، وجنّبها، على الرغم من كل المعوقات والمعارك التي فرضت عليها، أن تصبح تابعاً لهذا الطرف، أو ذاك، فان الاستقلال وفّر لهذه القيادة، وللشعب الفلسطيني كله، قدراً كبيراً من الحركة السياسية، وفتح باباً لخيارات أكثر تستجيب، بشكل أكثر واقعية، للمتغيرات التي حدثت، سواء على الساحة الفلسطينية، أو الساحة العربية، أو على الساحة الدولية.

وليس الاستقلال الفلسطيني، بأي حال، انعزالاً وانفصالاً عن المنطقة والعالم، وانما هو السبيل الى استخلاص الامكانات الايجابية في مجمل حركة الواقع العربي، والعالمي، وتقليل أثرها السلبي في الموقف الفلسطيني، والاحتفاظ بقدر عال من المرونة في التفاعل مع كل هذه المتغيّرات.

وبعد مرور أكثر من ستة عشر شهراً على اعلان الخطة السياسية التي وضعتها القيادة الفلسطينية عند اعلان الاستقلال، يمكن القول ان ثمة مرحلة جديدة في مراحل الهجوم الفلسطيني الثوري المستمر منذ الانطلاقة، وان هذه الخطة تسمح بتعزيز الحشد اللازم لكل هجوم، وبتوجيه قوة الضرب على النقاط الضعيفة للعدو، مع تجميع كل القوى المساندة لهذه الخطة، والتكيّف مع المتغيرات المحيطة، والاستفادة منها.

ومن المنطق أن تتعدّد زاوية النظر لهذه الخطة الهجومية الجديدة، فيراها البعض تراجعاً من وجهة نظر مقولات ورؤية سابقة على انجاز الاستقلال؛ كما قد يراها البعض قفزاً الى امام، فالأوضاع لم تنضج بعد، من وجهة نظره.

بالنسبة الى الأولين، لا بد من التذكير بأن اقرار الخطة الفلسطينية الجديدة عند اعلان

استقلال دولة فلسطين جاء استجابة لمطالب الشعب الفلسطيني وقياداته، خاصة تلك التي تقود العمل الميداني للانتفاضة الفلسطينية. وقد تبنّت القيادة الفلسطينية هذه الخطة السياسية وبلورتها على النحو الذي قدّمت فيه الى المجلس الوطني الفلسطيني، والى العالم أجمع فيما بعد. وعندما يتحدث اصحاب هذا الرأي، الآن، عن الانجازات السياسية التي تحققها قضية فلسطين على الساحة الدولية، وخاصة على ساحة الرأي العام الغربي عامة، والأوروبي بالذات، فانهم يقدّمون دليلاً على صحة هذه الخطة.

وهناك من الدلائل الأخرى التي يقرّ بها الجميع الآن؛ أولها هو اثر هذه الخطة السياسية في شق التجمع الاسرائيلي وتطوير موقف قوى اسرائيلية كثيرة نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الفلسطينية، بالاضافة الى تطوير مواقف أغلبية دول العالم في هذا الشأن، وتأكيد المواقف العربية الرسمية التي سبق اعلانها والالتزام بها.

في الوقت عينه، يؤكد تحرك الشعب الفلسطيني كله صحة هذه الخطة التي تقدّم هدف الاستقلال الوطني وتجعله المدخل المستقبلي لكل انجاز تاريخي ممكن للشعب الفلسطيني.

ان انتصار الهوية الفلسطينية المستقلة على النحو الذي أبرزته الانتفاضة الفلسطينية، وعبّر عنه اعلان الاستقلال، حقق، بشكل ملموس ومعترف به، اطاراً فلسطينياً وطنياً واسعاً يسلّم الجميع، الآن، بانتماء الشعب الفلسطيني اليه، بغض النظر عن ظروف مجموعاته البشرية وخططها في مواجهة العدو الصهيوني. وأبرز الأمثلة على ذلك هو موقف أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون داخل اسرائيل، ويعرفون باسم عرب ١٩٤٨، وهم يعلنون، علناً وصراحة، انتماءهم الى الشعب العربي الفلسطيني وهويته الوطنية، على الرغم من أنهم يختارون خططاً اخرى في المواجهة ضد العدو الصهيوني تختلف عمّا تفعله جماهير الشعب الفلسطيني في بقية الوطن المحتل في ظل الانتفاضة.

كذلك الأمر بالنسبة الى جماهير الشعب الفلسطيني خارج فلسطين المحتلة التي تعلن انتماءها الوطني الفلسطيني، وتمسّكها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وترحيبها باعلان دولة فلسطين المستقلة، وتقوم بدورها في مجمل المهام الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة، وفي مقدّمها اعلاء كلمة فلسطين، وحشد القوى لمساندتها، وتأكيد التمسك بحق العودة الى الوطن وممارسة حق تقرير المصير على ترابه.

ولا تحتاج جماهير الانتفاضة الى ابراز ما تقوم به، وموقفها السياسي؛ فهي التي قدّمت، منذ البداية، الأسس التي قامت عليها الخطة الفلسطينية السياسية، وهي التي أجرت، عملياً، الاستفتاء الأول على هذه الخطة في قرى ومدن ومخيمات الأراضي المحتلة.

في الاطار الوطني، اذاً، يجتمع كل الشعب الفلسطيني ومؤسساته متكاملاً ومكمّلاً جهود بعضه البعض. ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك لولا أنه في حالة هجوم ومراكمة مستمرة في مواجهة العدو المغتصب الذي اضطر الى التراجع أمام الثورة الفلسطينية، والذي يمكن قراءة حركته وواقعه في ربع القرن الأخير من هذا المنظار: منظار التراجع أمام فلسطين، وما يعكسه هذا التراجع على بنيته، وأفكاره، وسياسته.

امّا القول ان هذه الخطوة كانت سابقة على وقتها، اي انها كانت قفزاً الى أمام، فمردود عليه بنفس النتائج العملية التي حققتها الانتفاضة؛ كما أن سرعة التغيرات الجارية في العالم، وفي المنطقة، وفي داخل التجمع الاسرائيلي نفسه، تبين أنها قد جاءت في وقتها المناسب قبل أن تنفتح بوّابات تغيير عديدة يمكن أن تلفت الانظار، أو الاهتمامات، عن القضية الفلسطينية.

ومن المسلّم به انه لا يمكن تقويم خطوة عملية دون تحديد موقعها وحركة توجهها، والاّ تجمّد الانسان عند التصورات الاولى، ولم ير تغيّر الظروف وضرورة تغيير الوسائل طالما ظل الهدف قائماً، والهجوم متصلاً. وبذلك لا يمكن تقويم خطة العمل السياسية الفلسطينية بعيداً من معادلة التراجع والهجوم هذه، وهي المعادلة التي حكمت العلاقة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، ولا تزال تحكمها، منذ انطلاقة الثورة.

ان الواقع والمستقبل يكشفان عن ان الفعل الفلسطيني يحاصر المشروع الاسرائيلي على جميع الساحات، عسكرياً وسياسياً وفكرياً وحتى عرقياً، وانه يدفع بالعدو الاسرائيلي في اتجاه نهايته المحتومة، ويجعل بدائله وخياراته مسدودة النهايات، بينما تتحرك القيادة السياسية الفلسطينية وهي تملك خيارات متعددة، وتعزّز هجومها بانجازات لا عودة عنها، بنيوية وسياسية.

ومن الضروري أن يميّز أصحاب الرأي بين معارضتهم، أو موافقتهم المبدئية (من وجهة نظرهم)، وبين اختلافهم مع الموقف الفلسطيني في هذه الخطوة العملية، أو تلك، وهو اختلاف ايجابي، ومفيد، وحق لا يمكن تقييده، على الأقل لتنبيه القيادة من المحاذير التي يمكن أن تواجهها في حركتها. ولكن هذا الاختلاف لا يجب أن يؤدي الى المساس بما أنجز وتحقق على طول الطريق الطويل للثورة الفلسطينية المعاصرة، وهو الاستقلال بكل تعبيراته وأشكاله؛ كما انه لا يجب أن يضع قيوداً على حركة القيادة المسؤولة التي تتولى، بالفعل، قيادة العمل، بكل أشكاله.

لا يمكن توقّع الاتفاق على التفاصيل؛ بل ولا يجوز توّهم ذلك، خاصة وأن الجميع يسلّم باختلاف الظروف، وتنوّعها، واختلاف المصادر الفكرية وانتماءاتها، وحتى اختلاف المقدرة على الفعل واتباع المرونة. لذا، فان الدرس الذي قدّمته الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، في هذا المجال، لا بد من تأكيده وترسيخه. فلقد أجمع أعضاء المجلس (مع اختلاف مواقفهم التنظيمية والسياسية) على اعلان دولة فلسطين. وقد عبّرت الأقلية عن اختلافها حول بعض الخطوات العملية (التكتيكية) مع تأكيدها على التمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية التي هي قلعة الاستقلال، وحاضنته، وثمرته أيضاً.

خلاصة القول، لقد انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة في ظل ظروف تختلف، في جوانب عديدة، عمّا هو عليه الحال الآن؛ ولكنها، وعلى الرغم من التعرّجات الشديدة، حافظت على التصاقها، باستمرار، بالأرض وبالشعب، وجعلتهما قبلة التحرك والفعل والبناء، واستطاعت، في ربع قرن من الزمان، أن تقلب اتجاه حركة العدو، وأن تدفعه الى التراجع، مؤكدة، على الدوام، على الأرض والشعب والعلاقة فيما بينهما، باعتبارها ثوابت لا تتغير وغير قابلة للنفي.

وقد أمكن للثورة الفلسطينية، في هذه المرحلة المعاصرة، انجاز ما لا يمكن الرجوع عنه باعلان الاستقلال وابراز الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة التي تجمع كل الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، بحيث أصبح الانتماء الوطني الفلسطيني رابطة تجمع جميع ابناء الشعب، على الرغم من تنوّع الظروف التي يعيش في ظلها، وعلى الرغم، أيضاً، من تنوّع ساحات المعارك التي يخوضها.

كذلك استطاع الشعب الفلسطيني، بثورته ومؤسساته الوليدة، أن يدفع العدو الصهيوني الى مواقف التراجع حتى ظهر التشقّق واضحاً في المؤسسة الصهيونية والتنافر بين مكوّناتها البشرية والمؤسسية، بحيث تعمّقت تناقضاتها المميتة، فقُوّضت أسسها الفكرية والعقائدية، وتخبّطت

في مخططاتها، وفشلت، بوضوح، الخطة التي قامت على اعتبار فلسطين «أرضاً بلا شعب» ولم يتحقق حتى انصهار المستوطنين اليهود لكي يمكن أن يستحقوا كلمة «شعب».

وفي مقابل الظروف التي انطلقت فيها الثورة الفلسطينية، منذ ربع قرن، ساهم الفعل الفلسطيني المستقل، واستفاد من الظروف العربية، والدولية، المستجدة، خاصة ظروف انتشار الوعي بحقوق الانسان، ومن بينها حق تقرير المصير للشعوب وادانة الدعاوى العنصرية، والتوسعية، وعمليات الضمّ والالحاق والابعاد.

ان ما أُنجز في فلسطين، حتى الآن، وتبلور باعلان قيام دولة فلسطين كثمرة مؤسسية للثورة الفلسطينية المعاصرة يفتح الباب لخيارات متعددة في وجه الشعب الفلسطيني وقيادته لمواصلة الهجوم الثوري العام، بغض النظر عن مصير عملية التسوية القائمة الآن، والتي لا تعدو كونها جزءاً من بعض خيار لا ينفي الخيارات الأخرى، ولا يعوقها.

ان قياس جدوى الخطط القتالية لا يعتمد، في الأساس، على مقدار موافقة العدو عليها، وانما بمقدار ما تحققه من تقوية لمواقف الصديق الذي يخرج منها اقوى عدّة، وأكثر قدرة على السير على طريق مواصلة الهجوم نحو الهدف، وحشد القوى الاستراتيجية والتكتيكية للمرحلة التالية لتطوير الهجوم.

ان الهجوم الفلسطيني العام الذي تحقق باشتراك مجموع الشعب الفلسطيني في المعركة، مواجهة وسياسة وبناءً وتضحيات، في ظل الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، حقق للمسار الفلسطيني، لأول مرة منذ الانطلاقة، امكانية تجميع العوامل الذاتية بشكل مستقل، ويسمح بشد القوى المساندة، عربياً ودولياً، حول البرنامج السياسي الذي أعلنته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه المرحلة، وهو لا ينفي الثوابت التي لا تتغير، وهي الأرض والشعب، بل يبرز هويتها المستقلة، وهي انجاز لا رجعة عنه، وشرط لتحقيق الانتصار.

لقد فتحت الانطلاقة الفلسطينية، منذ اكثر من خمسة وعشرين عاماً، ابواب التاريخ للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية واحرار العالم للقضاء على آخر بقايا الحصون الاستعمارية العنصرية. واستطاعت الثورة الفلسطينية، بالتضحيات والمبادرة والالتصاق بواقع الارض والشعب، بالوطن، ان تجسّد هذا الوطن في وعي العالم دولة مستقلة لا ينكرها الّا المتطرفون من غلاة الصهيونيين ومشايعيهم في الولايات المتحدة الاميركية.

ومع انطلاقة الاستقلال يدخل الصراع العربي ـ الصهيوني، بل صراع العالم ضد العنصرية والاستعمار، مرحلة أخيرة في تاريخ البشرية. وقد القى التاريخ على عاتق الشعب الفلسطيني، وثورته، وقيادته، مسؤولية القيام بهذه المهمة، لكي تنفتح الابواب، بعدها، لعصر من الوحدة والتقدّم والحرية والسلام.

الحركة الشعبية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني

سميح شبيب

يرتبط ظهور الحركات الشعبية الفلسطينية بما شهدته فلسطين من تطورات اقتصادية، واجتماعية، متسارعة، منذ فرض الانتداب البريطاني وبدايات تنامي النشاط الصهيوني. ويمكننا، في هذا السياق، تسجيل نقطتين اساسيتين: اولاهما، ان الحركات الشعبية في فلسطين (العمّال، والشباب، والصحافة، والمرأة، والكشّافة) نمت في كنف الحالة السياسية الفلسطينية، إلّا انها لم تكن ملحقة بها؛ فقد تمكّنت تلك الحركة من تحقيق استقلال نسبي، بل ان بعضها، وخلال فترات معيّنة، كان طرح نفسه بديلاً من الحركة السياسية ذاتها. وثانيهما، ان المنظمات الشعبية الفلسطينية، في عهد الانتداب، لم تتمكّن، تنظيمياً، من تحقيق مفهوم النقابة، او الاتحاد الشعبي، بمعناه الحديث، على الرغم من تطور التنظيمات العمالية، والتي شكّلت، بحق، الوجه الاكثر عمقاً واتساعاً في الحركة الشعبية الفلسطينية. ويمكننا إعادة ذلك الى ما شهدته فلسطين من تحوّلات اجتماعية واسعة، كان من ابرز سماتها هجرة الكثير من الفلاحين الى المدن، ونمو الطبقة العاملة، وازدياد الحاجة الى تأطير جهودها، وتنظيم حركتها.

سمات التحوّل وخصائصه

كان المجتمع الفلسطيني، في بداية القرن العشرين، مجتمعاً زراعياً تسود فيه الحياة الريفية. وكانت غالبية السكان تتجمّع في نحو الف قرية، متفاوتة الحجم، والثراء. وكان معظم الاراضي الريفية أراضي اميرية، يتمتّع بها الفلاح بحق الانتفاع فقط، شريطة ان يقوم بحراثتها ودفع الضرائب المتوجّبة عليها.

في العام ١٨٥٦، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تنظيم الاراضي؛ اذ أصدر السلطان عبدالحميد مرسوماً، عرف باسم «الخط الهمايوني»، وبه أعلن عن حرمة حياة كل مواطن عثماني وملكيته[١]؛ كما تمّ، في ظل منافسة غير متكافئة مع الانتاج المحلي، فتح نظام الامتيازات الاجنبية في الامبراطورية العثمانية، وتدفّقت على اسواق البلاد العثمانية البضائع الاوروبية، الامر الذي وجّه ضربة قاسية الى المنتجين المحليين.

وخلال فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى، تأسس بنك وطني وحيد في فلسطين هو «البنك الفلسطيني التجاري»، مركزه القدس، برأسمال قدره ٥٠ ألف ليرة عثمانية، وبادارة حسين الحسيني، وهو من اغنياء متصرّفية القدس. سعى الحسيني، منذ تأسيس البنك الفلسطيني

التجـاري، الى تنميـة الحركة المصرفية الفلسطينية، بمؤازرة اغنياء القدس، بدلاً من التعامل مع المصارف الاجنبية[٢]؛ كما سعى الى تشجيع الصناعة، ومنح القروض لهذا الغرض. الاّ ان دعوة الحسيني لم تلق تجاوباً يذكر، وظل الاقبال على البنك الفلسطيني التجاري ضعيفاً؛ ذلك ان فلسطين كانت، قبـل الحـرب العالمية الاولى، بلداً زراعياً؛ وكانت الصناعة فيها ذات اهمية ثانوية؛ فمعظم الصناعات ذو صبغة زراعية، والانتاج الصناعي ـ اذا استثنينا صناعة الصابون والخمر ـ يقصد به الاستهلاك المحلي: صناعة الطحن، وعصر الزيوت، واستخراج زيت السمسم، والحياكة، والدباغة، والاحـذيـة، والقرميد، والانابيب، والخزف، والادوات المعدنية، وادوات الزينة، والرموز والصناعات الدينية. وكانت تلك الصناعات تمارس في البيوت ودكاكين العمل، ونسبة قليلة من المحلات الصناعية كانت تقوم على العمال المأجورين[٣]. وقدّر عدد سكان فلسطين العام ١٩١٤ بحوالى ٦٨٩٢٧٢ نسمة، وبلغ، في العام ١٩٣١، حسب اول تعداد سكاني أجرته حكومة الانتداب ٧٥٢٠٤٨ نسمة[٤]. وقد ارتفع هذا العدد الى ١٠٢٣٧٣٤ نسمة العام ١٩٣١، واستمر في الارتفاع، فبلغ ١٥٠١٦٨٩ نسمة العام ١٩٣٩[٥].

ومع تزايد النمو السكاني، ودخول رأس المال الاجنبي، اضافة الى ظهور الحركة المصرفية، كان من الطبيعي ان تتطور الصناعة في فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى، وان ينشأ المزيد من المصانع الصغيرة الممكنة، في حين توسّع العديد من المشاغل الصناعية القديمة. وبذلك ارتفع مجموع المشاغل الصناعية من ١٥٠٠ في العام ١٩١٣، الى نحو ٦٠٠٠ في العام ١٩٣٦[٦].

تعود المعلومات الاولية عن العاملين في الصناعة في فلسطين الى سنة ١٩١٢، حيث بلغ عددهم، آنذاك، نحو ١٦٠٣ عمّال، منهم ٢٧,٤ بالمئة في صناعة الصابون، و٢٩,١ بالمئة في صناعة النسيج، و١٦,١٥ بالمئـة في صناعة الخزف[٧]، علماً بأن هذه المعلومات لم تشمل جميع العاملين في بعض الصناعات الكبرى. وخلال فترة الحكم العسكري البريطاني على فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٢٠)، بدأت تظهـر ملامـح المجموعات والاتحادات السياسية. وكان اهمّ مظاهرها بروز التنافس السياسي بين عائلتي الحُسيني والنشاشيبي، وهي منافسة كان من شأنها قسم الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترات اللاحقة. وقد جاء التنافس، في اساسه، من محاولة السيطرة العائلية على التركة العثمانية في فلسـطين، ومحـاولة الامسـاك بنـاصية الامور الاقتصادية، والاجتماعية، المستجدة. إلاّ ان حدة التنافس لم تكن قوية، من ناحية، ولم تتمكن، بالتالي، من بلورة الاطارات السياسية لتحرّكها، من ناحية اخرى؛ واقتصر نشاطها، آنذاك، على ترؤس الحسيني للنادي العربي، وترؤس النشاشيبي للمنتدى الادبي[٨].

ومع توطيد سلطة الانتداب في فلسطين، شرعت السلطات الانتدابية في شق شبكة واسعة من خطوط المواصلات، وتطوير طرائق الاتصال بالعالم الخارجي، خدمة لاغراضها الحيوية؛ كما ان احكام القبضـة البريطانية على فلسطين بقوات عسكرية استدعى، بدوره، تنشيط الحركة التجارية، وسن القـوانـين اللازمة لحمايتها، وتشجيع الزراعة. ان جملة هذه التشريعات وجدت صداها في البيئة الاجتماعية الفلسطينية، وشجّعت الرموز الاقطاعية على التوجّه نحو الاستثمار التجاري، والصناعي، وادخال رأس المال الى الزراعة، خاصة زراعة الحمضيات والفواكه[٩].

وعليه، لم يشكّل الاحتلال البريطاني لفلسطين بداية مرحلة جديدة فحسب، بل مثّل، ايضاً، نهاية لمرحلة سابقـة، الامـر الذي ادّى الى بروز أوضـاع جديدة على صعيد العمل السياسي الشعبي،

وعلى الصعد الاخرى كافة[١٠]، ابرزها فتح الاسواق الفلسطينية. وكان من شأن الوضع الجديد احداث تغييرات جوهرية في التكوين الاجتماعي، وتقهقر العلاقات الاقطاعية الانتاجية لحساب العلاقات الرأسمالية، وافساح في المجال، نسبياً، للصناعة العربية، فكان ٦٠,٥ بالمئة من مجموع المشاغل الصناعية في فلسطين، سنة ١٩٢٧، ملكاً للعرب، وبلغ راس المال المستثمر فيها نحو ٦١٣ الف جنيه فلسطيني؛ امّا الاستثمار الاجمالي، فبلغ، آنذاك، ٣٥١٤٨٨٦ جنيهاً فلسطينياً؛ وكان يعمل في هذه المشاغل ١٧٩٥٥ عاملاً[١١].

ولعلّ أبرز العوامل التي دفعت بالصناعة على طريق النمو: اضطرار حكومة الانتداب الى التطوير الاقتصادي المحلي، بما يفيد الاقتصاد البريطاني؛ وازدياد الرغبة الشعبية في الاتجاه الاستهلاكي؛ وزيادة الهجرة اليهودية، وما ترتّب عليها من زيادة الطلب على السلع؛ وموقع فلسطين الجغرافي، وما تتميز به موانئها من اهمية.

الّا ان تلك العوامل، وما ترتب عليها من تطورات صناعية، لم تحل دون بروز المصاعب، كضيق السوق الداخلية، مثلاً، اضافة الى ان قسماً كبيراً من الاقتصاد الزراعي كان طبيعياً، ممّا ادى، بدوره، الى نقص في رؤوس الاموال، واخفاض مستوى نظام المواصلات، ونقص في الايدي العاملة الماهرة، يضاف الى ذلك المصاعب التي سببها الحكم البريطاني، ومنها فرض ضريبة على المواد الخام، وفتح ابواب البلد على مصارعيه للسلع الاستهلاكية الجاهزة[١٢].

وخلال فترات التحوّل تلك، نشأت القوى الشعبية، وفي مقدّمها الطبقة العاملة، كقوة اجتماعية، وتطوّرت من خلال تطور القوى الانتاجية ذاتها، شأنها في ذلك شأن بقية البلدان العربية الاخرى الخاضعة للانتدابات. ولكن ظروف الصراع القومي مع الصهيونية، ومع ما خلّفته من دعائم مادية وقوى اجتماعية جعل لتطور القوى الشعبية طابعاً مميزاً خاصاً، بسبب ظروف تنافسية صعبة، وقوانين انتدابية منحازة الى جانب المشروع الصهيوني[١٣].

الحركة الشعبية وعلاقتها بالحركة السياسية

كانت عملية ولادة الحركات والتنظيمات الشعبية الفلسطينية شبيهة، الى حدّ بعيد، بمثيلاتها في الاقطار العربية المستعمرة. فقد ادّى تدهور الاوضاع الاقتصادية الى هجرة مستمرة من الريف الى المدن؛ إذ شكلت المدن مركز جذب للفلاحين، الذين اصبحوا يواجهون صعوبات متزايدة في الحصول على ما يقوتهم[١٤]. وكان طبيعياً ان ينخرط معظم الوافدين من الفلاحين في الاعمال الصناعية الناشئة، وفي هوامش تلك الاعمال، كالعمل في الموانىء، والنقل.

نشوء الحركة العمالية

كانت الحركة الصهيونية هي السبّاقة الى تأسيس أول تنظيم عمالي في فلسطين، الهستدروت، في أوائل سنة ١٩٢٠. وقد امتازت الطبقة العاملة الصهيونية عن مثيلتها الفلسطينية بالتطور التنظيمي، إضافة الى المهارة، لكونها نشأت في البلدان الأوروبية أساساً، إضافة الى برنامجها الخاص في استيطان الاراضي الفلسطينية، وتهويد العمل فيها. ولعل من اللافت للنظر توجه العمال العرب الى الانضمام الى الهستدروت، بدلاً من الانطلاق في العمل النقابي المستقل. «ويبدو ان افتقار العمال الفلسطينيين الى الخبرة النقابية، ورغبتهم في الاستفادة من الامتيازات التي كان يتمتّع بها العمّال اليهود نتيجة انضمامهم الى الهستدروت»، قد اسهم في دفع العمال العرب نحو الهستدروت،

كاطار لتنظيمهم النقابي[١٥]. إلّا ان حركة انتساب العرب الى الهستدروت، لم تدم طويلاً؛ إذ أخذ رؤساء العمال اليهود في سكة حديد حيفا يطردون العمال العرب، ويحلّون عمّالاً يهوداً مكانهم. وعندما رأى بعض النقابيين الفلسطينيين خطر ذلك، بدأ يفكر في انشاء حركة عمالية خاصة به.

لجأ العمال الى الاستفادة من «قانون الجمعيات العثماني»، الذي كان لا يزال معمولاً به، والذي يسمح لسبعة اشخاص فاكثر ان يؤلفوا، فيما بينهم، جمعية لرعاية مصالح الاعضاء المنتسبين اليها، ورفع مستواهم، مادياً ونقابياً واجتماعياً. فتقدّم عبدالحميد حيمور وزملاؤه اعضاء اللجنة الاخوية لعمال سكك الحديد في حيفا الى السلطة باشعار تاليف جمعية باسم «جمعية العمال العربية الفلسطينية»، مقرّها في مدينة حيفا. وبعد مرور حوالى سنة ونصف السنة، اجازت الحكومة الطلب. وبتاريخ ١٢/٧/١٩٢٥ أعلن عن قيام جمعية العمال العربية، «واصبح هذا التاريخ، فيما بعد، عيداً سنوياً لعمال فلسطين يحتفلون به كاحتفالاتهم بعيد الاول من أيار (مايو)»[١٦].

وعلى أثر الحصول على الاجازة، اصدر رواد الحركة النقابية بياناً (كتبه عزالدين القسام) وجّهوه الى العمال العرب في فلسطين، يدعونهم فيه الى الانضمام الى الجمعية، والعمل بتكاتف من خلال توحّدهم[١٧]. لاقت دعوة رواد الجمعية قبولاً واسعاً لدى العمال، ولكن، في الوقت عينه، حذراً بسبب خوف العمّال العرب من خسارة أعمالهم، من ناحية، وعدم ممارستهم حقهم النقابي من قبل، من ناحية أخرى. غير ان محصلة الامور كانت نمو جمعية العمال العربية، على نحو مطرد. وسرعان ما تمكّنت الجمعية من عقد أول مؤتمر عمالي عربي في فلسطين، في الحادي عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠، حضره ٦١ مندوباً منتخباً من مختلف القواعد العمالية في فلسطين، ويمثلون ٣٠٢٠ ناخباً من مختلف انحاء البلاد، واحتلت مدينة حيفا المركز الاول من حيث نسبة عدد المندوبين (٩ يمثلون ٩٩١ ناخباً). وقد اختتم المؤتمر أعماله بانتخاب لجنة مركزية من ثلاثة أعضاء، هم محمد علي قليلات، اميناً عاماً، وكامل عودة، اميناً مساعداً، وعبد سليم حيمور، اميناً للصندوق[١٨].

امّا في المجال السياسي، فقد وضعت الحركة النقابية على جدول أعمالها ثلاثة أهداف رئيسة، هي: إقامة مجلس عمالي أعلى، واصدار جريدة عمالية، والحصول على الاعتراف بقيادة الحركة القومية في فلسطين، وما يترتب على ذلك من تمثيل للعمال في قيادة هذه الحركة[١٩].

وكان المؤتمر العمالي العربي الاول حدثاً فريداً في تاريخ فلسطين زمن الانتداب. فقد كان أول مؤتمر في تاريخ البلاد يجري انتخابات ديموقراطية حرة؛ كما كان مميزاً من حيث انه جمع كل العمال العرب، بصرف النظر عن الانتماء الحزبي والمعتقد السياسي[٢٠].

غير ان ذلك لا يعني، بالضرورة، ان العمال تمكّنوا، من خلال مؤتمرهم الاول، تكوين نقابة بمعناها الحديث. لكن عقد المؤتمر بحد ذاته عكس دلالة عميقة تجسّدت، أساساً، في مقدرة العمال، كقوة شعبية، على احداث تشكيلات خاصة بهم وبعيدة من الخلافات الحزبية القائمة في فلسطين، آنذاك، وكذلك قادرة على قيادة النضالات المطلبية، وتنظيم أساليب الاضرابات. «وتمكنت الحركة العمالية، بقيادة جمعية العمال العربية الفلسطينية من خوض عدة اضرابات ومعارك نقابية ضد أصحاب الشركات والحكومة والجيش، تكلل معظمها بالنجاح، وتمكّن العمال من انتزاع المزيد من الحقوق المهضومة»[٢١].

وقد أسهم ما قام العمال به، منذ تأسيس جمعية العمال العربية، من تحرك شعبي ناجح، في تشجيع الفئات الشعبية الاخرى على إحداث التشكيلات الخاصة بها، لا سيما ان تأسيس

تلك الجمعية جاء في وقت كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تعاني من ازمات داخلية متتالية. عبر تلك الأجواء، تداعى أصحاب الصحف العربية الى عقد مؤتمر عام لهم في حيفا، في الثامن والتاسع من حزيران (يونيو) ١٩٢٤. واعلن بيان المؤتمر عن ان هدفه هو «ايجاد حل يوفّق بين آراء الصحف والهيئات السياسية التي تشتغل في القضية، وذلك في ما يتعلق بالمؤتمر السابع». وبعد ثلاث جلسات، اصدر المؤتمر خمسة قرارات، «تضمّنت اعتبار الصحافة العربية الفلسطينية متضامنة متكافلة في خدمة المصلحة العامة، ولا يجوز ان تتعدى في الانتقاد الى المطاعن الشخصية والتشفي»، وضرورة «مقاومة النعرات الطائفية التي تؤدي الى الانقسام والتفرقة بين الوطنيين، من مسلمين ومسيحيين»[٢٢].

وأخذ المؤتمر يسعى من أجل المصالحة الوطنية. فاستغل وجود الزعيم التونسي عبدالعزيز الثعالبي في القدس، وقدم اليه نجيب نصار وبولس شحادة، وانضم اليهما خليل السكاكيني، ثلاث قوائم باسماء الزعامات التي يمكن ان تجتمع في مؤتمر المصالحة الوطنية[٢٣].

استمرت الحركة الصحافية في دعوتها الى المصالحة الوطنية، والحفاظ نسبياً، على استقلاليتها. وتمكن رجال الصحافة من عقد مؤتمر خاص بهم في مدينة يافا، فيما بين ١٢ ـ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، وقرروا فيه الدعوة الى جمع كلمة الامة، وتسهيل عقد مؤتمر وطني، ومقاومة كل حركة من شأنها احياء النعرات الطائفية والزعامات الدينية. كما انبثقت عن المؤتمر لجنة ادارية لنقابة الصحافة[٢٤].

إلّا أن تلك النقابة كانت، بدورها، عرضه للتنازع السياسي، ذلك ان اصحاب الصحف ذاتها كانوا، في الاغلب، قادة في الاجنحة السياسية المتعددة. وكانت الصحافة أحد الميادين الرئيسة في صراع المجلسيين والمعارضين، ليس على صعيد استمالة الصحف الى الاتجاه السياسي الذي يمثله كل منهما فحسب، وانما ازاء امتلاك أكبر عدد ممكن منها أيضاً. وعبر هذا الصراع، امتلك المجلسيون سبع صحف هي: «الجامعة العربية»، رئيس تحريرها منيف الحسيني، و«الوحدة العربية»، رئيس تحريرها اميل الغوري، و«الشباب»، و *ARAB TIMES*، رئيس تحريرها اميل الغوري أيضاً، و*ARAB FEDERATION*، رئيس تحريرها على محيي الدين الحسيني، و«اللواء»، رئيس تحريرها خيري حمّاد، و«الوحدة»، رئيس تحريرها اسحق الحسيني، و«المستقبل»، رئيس تحريرها خيري حمّاد. امّا المعارضة، فقد امتلكت ست صحف، هي «مرآة الشرق»، رئيس تحريرها بولس شحادة، و«القدس الشريف»، رئيس تحريرها حسن صدقي الدجاني، و«فلسطين» ومحرراها عيسى العيسى ويوسف العيسى، و *PALESTINE*، ومحررها عيسى العيسى، و«الصراط المستقيم»، رئيس تحريرها الشيخ عبدالله القلقيلي، و«الجامعة الاسلامية»، رئيس تحريرها الشيخ سليمان التاجي الفاروقي[٢٥]. وبذلك، لم تتمكن الصحافة الفلسطينية من تحقيق استقلالها النقابي، وكانت، بشكل أو بآخر، امتداداً للسياسة، وشكلاً من اشكالها. وبقيت الصحافة اسيرة الصراع السياسي، ولم تتمكّن من ان تكون وسيطاً، او ان تحافظ على ما انجزته من عمل نقابي.

الحركة النسائية

عقد المؤتمر النسائي العربي الاول في السادس والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٩، وحضره أكثر من ثلاثمئة سيدة، وقد انتخبت عقيلة موسى كاظم الحسيني رئيسة للمؤتمر.

شاركت المرأة، خلال تلك المرحلة، في التظاهرات وتقديم المساعدات، وجمع الاموال، وقام

بعضهن بنشاط سياسي في الخارج في اثناء مصاحبتهن لازواجهن[٢٦]. ولعل ابرز ما قامت به المرأة من نشاط، بعيْد عقد مؤتمرها الاول، تجسّد في تشكيل وفد لمقابلة المندوب السامي، ومطالبته بالغاء تصريح بلفور، وايقاف الهجرة اليهودية، وتنحية النائب العام نورمان بنتويتش. «فبعد انتهاء المؤتمر، سارت المؤتمرات في شوارع القدس في تظاهرة صامتة تقلّهن ٨٠ سيارة»[٢٧]. وسرعان ما تطورت وسائل المرأة، ومشاركتها في الكفاح الوطني، في اثناء تصاعد حدّة الصراع داخل فلسطين. ومنذ سنة ١٩٢٩، وما شهدته من هبّة عارمة، بدأت المرأة الفلسطينية في المشاركة الفعلية في الكفاح الوطني ومواساة المنكوبين، ودأبت اللجنة التنفيذية للسيدات العربيات، وهي الهيئة المنتخبة من المؤتمر، على العمل في مختلف المجالات الوطنية، كتقديم المساعدات، وجمع الاموال لاعانة اسر الشهداء وضحايا انتقال الاراضي؛ كما كان لها دور بارز في إقامة العلاقات، وتوثيقها، مع الاتحادات النسائية العربية[٢٨].

حركة الشباب

على صعيد الطلاب والشباب، كان للحركة الكشفية الفضل الاول في تأسيس اول الكيانات الشبابية في فلسطين. فقد دخلت تلك الحركة فلسطين أواخر العهد العثماني، وكان لها طابع عسكري تحت إشراف القوات التركية. وابّان عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، تطورت الحركة الكشفية، فأصبح لها طابع تربوي. وتولّت إدارة المعارف تنمية النشاطات الكشفية في المدارس الرسمية التابعة لها. وكان مدير المعارف هو المندوب العام لهذه الحركة. إلّا اننا لا نستطيع إعتبار الحركة الكشفية حركة شبابية مستقلة، على الرغم من اسهامها في ابرازها، وذلك لاقتصارها على المدارس، ولمحدودية انتشارها؛ الّا انه يمكننا، بالمقابل، تأكيد دور الكشافة في خلق الروح التنظيمية، وشيوعها في صفوف الطلبة، واسهامها في خلق الظروف الملائمة لبروز حركة الشباب في فلسطين[٢٩].

ساعد نمو حركة التعليم، على بروز حركة الشباب. فقد كان عدد الطلبة الفلسطينيين ١٠٦٦٢ طالباً في العام الدراسي ١٩١٩/ ١٩٢٠. وفي العام الدراسي ١٩٣١ / ١٩٣٢، بلغ عددهم ٢٤٨٣٢ طالباً. وقد عقد الطلاب مؤتمرهم الاول في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، فجاءت قرارات المؤتمر مرادفة لموقف قيادة الحركة الوطنية؛ اذ قرر المؤتمر «الغاء وعد بلفور، والاسراع في عقد المؤتمر الثامن، والمطالبة بالحياة النيابة، وارسال وفد الى اوروبا يمثل البلاد ويطلع الشعب الانكليزي على اعمال رجال حكومته، وايقاف سيل الهجرة الصهيونية»[٣٠].

إلّا ان حركة الطلاب لم تدم طويلاً، ذلك انها انخرطت في حركة الشباب بشكل عام. وعقدت حركة الشباب مؤتمرها الاول في مدينة يافا، في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٢، بناء على فكرة راسم الخالدي. اتخذ المؤتمر قرارات عدة تمثلت في «ميثاق مؤتمر الشباب العربي الاول». ومن الناحية التنظيمية، انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الشبابية الوليدة، تألفت من ثمانية وثلاثين عضواً، فانتخبوا، فيما بينهم، مكتباً رئاسياً. الّا ان هذه اللجنة لم تتمكن من الاستمرار اكثر من تسعة شهور؛ بعدها تقدمت باستقالتها وأجريت انتخابات للمكتب الجديد في الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، فجاء تشكيلة على النحو التالي: يعقوب الغصين، رئيساً، وسعيد روك، نائباً للرئيس، وسعيد الخليل ولطفي عودة، لامانة السر، وسليم شهاب الدين، اميناً للمال.

وعلى الرغم من الأهمية الفائقة لهذا المؤتمر، ومقراراته، في توطيد الحركة الشبابية الفلسطينية، والاعلان عن وجهة نشاطها الوطني الكفاحي، الّا انها بقيت محصورة في المدن وتجمّعات الشباب في المؤسسات التربوية. غير ان تطوّرات الاوضاع السياسية الفلسطينية عموماً، بعد ازدياد

الهجرة الصهيونية الى فلسطين، ونضوج الظروف الموضوعية لبروز الكفاح المسلّح الفلسطيني، دفعت باتجاه عقد جلسة خاصة لمؤتمر الشباب العربي في الثالث عشر من تموز (يوليو) ١٩٣٤، تتم الاقرار فيها، بضرورة حراسة الشواطىء والحدود، منعاً لتسرّب اليهود منها الى داخل البلاد. وسمّيت لجنة خاصة لهذا الغرض، أطلق عليها «لجنة حراسة السواحل والحدود». وبدأت اللجنة عملها بعد عشرة ايام من انعقاد الجلسة الخاصة لمؤتمر الشباب. وعلى الرغم من ان حراسات الشواطىء لم تكن مسلحة، وعددها لا يفي بغرض حراسة كامل الحدود والشواطىء، إلّا انها اعاقت، ولو بشكل محدود جداً، الهجرة الى البلاد، وتمكّنت من كشف، وفضح، هذه الهجرة، بعدما تمكّنت من القبض، في مرات عدة، على متسربين يهود في مناطق الحولة وحيفا وعكا والمجدل، الامر الذي اثار غضب الصهيونيين، فأقدمت مجموعة من مستعمرة نتانيا، في السابع عشر من آب (اغسطس) ١٩٣٤، على الاعتداء على كشافة ابي عبيدة عند شواطىء قرية أم خالد، قرب تل ـ أبيب، في اثناء قيامها بدور الحراسة، ممّا ادّى الى جرح ثمانية من الكشافة، كانت اصابة احدهم خطرة[٣١].

عقد الشباب مؤتمرهم الثاني في حيفا، في العاشر من أيار (مايو) ١٩٣٥، فحضره الف مندوب، وتميّز بنضوج نسبي، حيث تمّ إعداد مسودة ادبياته قبل عقده. تناولت المسودة الحالة السياسية في فلسطين، والمسائل الوطنية، وبيع الاراضي لليهود، وكذلك تقديم مشروع حول المعارف والتعليم القومي، والصحة العامة، وحالة العمال، والمخيمات الكشفية. أمّا بالنسبة الى الوضع السياسي الفلسطيني، فقد قرّر المؤتمر ضرورة توجيه جهود الفلسطينيين لمواجهة الاخطار المحدقة بهم، ونبذ التفرقة، وضرورة العناية بتنمية الاقتصاد الداخلي، ورفع مستوى الوعي الوطني والقومي في المدن، والقيام بأوسع الحملات الاعلامية في الخارج لصالح القضية الفلسطينية، كما قرّر المؤتمر تشكيل اللجان الفرعية في كل مدن وقرى فلسطين.

الّا ان الحركة الشبيبية، ايضاً، ظلت اسيرة المواقف الدفاعية. فعندما ناقش مؤتمرها الثاني مسألة الهجرة، وكانت هذه المسألة آنذاك من أخطر المسائل وأدقّها، قرّر المؤتمر انه إذا بقيت الحكومة البريطانية مصرّة على تسهيل الهجرة اليهودية، فان لجنة الشباب ستفكّر في الرجوع الى سياسة التظاهرات، وأنها تنوي القيام بالطواف في المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الاراضي يبلغ ثمن اسهمها ٦٠٠٠٠ جنيه فلسطيني. إضافة الى ذلك، تمكّن المؤتمر من اتخاذ قرارات، كانت هي الاكثر دقّة ووعياً من جملة قراراته في ما يختص بالتعليم. فقد قرّر ان تتولى ادارة عربية مدارس العرب في فلسطين، اسوة بالمدارس اليهودية التي تتولاها ادارة صهيونية، وإرسال بعثات علمية بصورة كافية، واستئجار المدارس الكافية، من تعليمية وزراعية وصناعية وتجارية وغيرها، ولفت نظر الادارة الى كل قصور فيها، وعقد مؤتمر عام للمدارس الاهلية، وللمشتغلين بالحركة التعليمية، وتأليف اتحاد عام لهذه المدارس تديره هيئة خبيرة مختصة، والمطالبة بتعديل البرامج والمناهج وزيادة مخصصات المدارس الاهلية، وتقديم ما يمكن من المساعدات الى المدارس الاهلية، من مادية وادبية، والاكثار من مدارس الاناث، ومطالبة الحكومة بجعل التعليم إلزامياً في البلاد[٣٢]، اضافة الى تأكيده ضرورة التحالف مع العمال، وذلك باقراره ضرورة تأليف مجلس عمال مرتبط بمؤتمر الشباب ومسجل في مكتب العمل الدولي في جنيف.

ترسيخاً لقرارات المؤتمر، اقام مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني مخيماً كشفياً في موسم النبي روبين في يافا، في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٥. وكان هذا المخيم الكشفي ابرز عمل ظهر في حركة الشباب في فلسطين؛ إذ شاركت فيه اثنتا عشرة فرقة كشفية.

إلّا ان قرارات المؤتمر، ونشاطاته، ظلت عاجزة تجاه ما أحدثه تفجّر الثورة المسلّحة سنة ١٩٣٦، فكان لهيب الثورة هو الاقوى، وكان هو الحاضنة الحقيقية لكافة النشاطات الشعبية الوطنية. ومن خلالها، شاركت حركة الشباب في الكفاح المسلح، ولم يظهر للهيآت الكشفية والشبابية صوت مستقل فيها، كهيئة شعبية نقابية، حتى العام ١٩٤٦.

الحركة الشعبية وعلاقاتها بالقيادة السياسية

ان إستقراء سريعاً لاحداث وتطورات الحركة الشعبية في فلسطين من شأنه ان يدلل، بوضوح، على انه لا يمكن الفصل ما بين الحركة الشعبية والنضال السياسي، ذلك ان الحركة الشعبية كانت تتأثر، سلباً وايجاباً، ضعفاً وقوة، بالمد الوطني والقومي.

غير ان ذلك لم يمنع الحركة الشعبية من ان تنتهج نهجاً مستقلاً عن القيادة السياسية وصراعاتها. وكانت جمعية العمال العربية في مقدم تلك الحركات، «فلم تكن تنتمي الى أي حزب؛ ولم تكن تأخذ رأي أي حزب»[٣٣]. ونظراً الى ارتباط الحركة الشعبية، مصيرياً، بسياسة البلد الذي هي فيه، «فقد كان العمل السياسي أمراً لا مفرّ منه»[٣٤]. وبالمقابل، حاولت القيادة السياسية، منذ فترة تأسيس الاحزاب في الثلاثينات، توظيف النقابات، وخاصة العمالية منها، في خدمة مصالحها السياسية، وتعزيز نفوذها التنظيمي. وفي هذا السياق، شكّل فخري النشاشيبي نقابة سائقي السيارات، وعيّن نفسه رئيساً لها. فقد كان النشاشيبي يرى في التنظيم العمالي رصيداً يمكن استغلاله في صراعه ضد المفتي، وشكل قاعدة سياسية للمعارضة من شأنها منافسة المجلس الاسلامي الاعلى، بل واقوى منه، بسبب أعدادها المتنامية وامتلاكها لسلاح الاضراب[٣٥]. ويذكر في هذا المجال ما قام به النشاشيبي من جهد في أوساط العمال العرب، في مدينتي القدس ويافا، لاقامة «جمعية العمال العرب» فيهما، استناداً الى مكانة آل النشاشيبي التقليدية في القدس خاصة، وبسبب غياب أي تنظيم نقابي منافس، وسعياً وراء إقامة تكتل شعبي لمواجهة آل الحسيني ومؤيديهم[٣٦].

جمع النشاشيبي حوله بعض انصاره الشخصيين، وأسس، في تموز (يوليو) ١٩٣٤، «جمعية العمال العرب، في القدس». وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٣٤، أسس جمعية عمّال في يافا[٣٧]. كما حاول ميشيل متري، وهو شاب ترعرع في الارجنتين، وتعلّم فيها، وتأثر بالروح الاشتراكية الغربية، وكان معروفاً بميوله اليسارية، من تأسيس جمعية عمّالية هي «جمعية العمال العرب» في سنة ١٩٣٥، تكوّن قاعدة لافكاره السياسية، والاجتماعية. وحدّد متري أهداف الجمعية بالتصدي لفرق العمل اليهودية، ومنع اية شركة يهودية من اخذ تعهدات إنشائية حكومية في المناطق العربية. ولم تعمّر هذه الجمعية طويلاً، بسبب مقتل رئيسها غدراً، فأُغلقت ابوابها في أواخر سنة ١٩٣٨[٣٨].

ان نجاح النشاشيبي ومتري، وكلاهما من خارج صفوف الطبقة العاملة، في إقامة تنظيمات نقابية، إنما يشير الى درجة تقبّل الجماهير العاملة العربية لفكرة التنظيم والوحدة، من جهة، وأهمية دور الحركات الشعبية كافة في دعم وتقوية التيارات السياسية، من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يبرز السؤال لماذا لم تحاول الكتلة الحسينية من تأسيس نقابات على هامش عملها السياسي؟ ولماذا لم تحاول السيطرة على الحركات الشعبية خلال تلك الفترة؟

من الواضح ان الحاج أمين الحسيني كان يدرك مدى أهمية الحركات الشعبية، خاصة العمالية والشبابية منها؛ الّا انه، في المقابل، واستناداً الى قوة زعامته الدينية والسياسية كمفتي

لفلسطين ورئيس للمجلس الاسلامي الاعلى فيها وقيادته للحركة الوطنية وترؤسه اللجنة العربية العليا، كان يعتبر العمل النقابي، إجمالاً، ومهما تمتع باستقلالية نسبية، هامشاً من هوامش العمل الوطني. الاّ ان تلك القناعة تغيرت مع بروز المزيد من التباينات في المواقف، والتي بلغت أوجها بعْد سنة ١٩٤٥.

ولعل التباين ما بين جمعية العمال العربية واللجنة العربية العليا في وجهات النظر اخذ خطاً تصاعدياً منذ دعوة اللجنة العربية الى الاضراب الكبير سنة ١٩٣٦. فقد كانت الجمعية غير موافقة على الاضراب، على الرغم من استجابتها لنداء اللجنة العربية. وكان سامي طه، وهو احد ابرز قادتها، معارضاً لخطة الاضراب، ورأى في نتائجه اضراراً بمصالح العمال. وروى احد النقابين الفلسطينيين القدماء ان قادة جمعية العمال العربية وقفوا طويلاً على نتائج الاضراب ورأوا «ان ٩٠ بالمئة من عمال مرفأ حيفا كانوا من العرب. وحين عادوا الى العمل، بعد انتهاء الاضراب، وجدوا جميع المراكز في يد الشركات اليهودية. وفي شركة نيشر للاسمنت، كان يوجد ٣٠٠ عامل عربي، استبدلوا، في اثناء الاضراب، بعمال يهود؛ وادّى تعطّل العمل في ميناء يافا الى ازدهار ميناء تل ـ ابيب. وهكذا يكون الاضراب قد ادّى الى اضعاف الحركة العمالية العربية وتقوية الهستدروت»[٣٩].

أمّا على صعيد الصحافة، فقد عقد العاملون في الصحف كافة مؤتمراً لهم في ١٩٣٦/٥/٢٧، تداولوا، في اثنائه، في القضايا الوطنية والنقابية، وأعلنوا تأييدهم للاضراب.

ولكن، إنطلاقاً من تقويمهم «لاهمية الصحافة ودورها في استمرار الثورة والمشاركة في توسيعها وتعميق أهدافها، فقد تدارك رجالات الصحافة خطورة توقفها الطويل عن الصدور تنفيذاً لقرار مؤتمرها. وبذلك، فقد شمل الاضراب جميع مرافق البلاد، ولم يستثن منه سوى المطاحن والافران والمستشفيات والعيادات الطبية والصيدليات، بينما الصحف اكتفت بالاضراب ثلاثة ايام، وذلك للبرهنة على الانسجام مع الرأي العام؛ ثمّ عادت الى الصدور[٤٠].

وباندلاع الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وبروز الجانب العسكري على حساب الجوانب الاخرى، انحسر نشاط الحركات الشعبية كافة، وخفت صوتها على حساب انخراط قواعدها الاساسية في العمل المسلح، إضافة الى ان فلسطين شهدت وضعاً اقتصادياً صعباً، انعكس سلباً على جميع مرافق الحياة فيها. ولقد لخّص تقرير مجلس ادارة البنك الزراعي العربي في فلسطين، لسنة ١٩٣٦، مساوىء الوضع بالنقاط التالية:

«١ ـ عدم وجود حكومة وطنية في البلاد تشعر بشعور الاهلين، وتحافظ على كيانهم ومصالحهم الحقيقية.

«٢ ـ استيلاء الصهيونيين، بشتّى الوسائط، على أخصب الاراضي الزراعية في البلاد وإجلائهم العرب عنها الى حيث التشرد، فالدمار والهلاك.

«٣ ـ عدم حماية المنتوجات الزراعية بصورة تضمن مصالح الفلاح وتبعث فيه روح النشاط.

«٤ ـ إبهاظ عواتق الاهلين بالضرائب وزيادتها سنة بعد سنة، الى ان بلغت، بموجب ميزانية [العام] ١٩٣٦ (٥٧٧٠٤٥٧) جنيهاً، وبلغ ما يصيب الشخص الواحد من اهالي البلاد الذين قدّرتهم الحكومة، في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ بـ (١٣٠٠١٥١) شخصاً، مبلغ اربعة جنيهات و٤٣٨ ملاً سنوياً، عدا الرسوم التي تجبيها البلديات بموجب قوانين الحكومة، ممّا لم يعهد له نظير في أغنى بلدان الشرق جميعاً، وممّا انضب معين الثورة تدريجياً، وأهاب بكثير من الناس لبيع

اراضيهم والتخلي عنها ليأمنوا عوادي الحاجة والهلاك.

«٥ ـ تصفية البنك الزراعي العثماني، الذي أسس بأموال الفلاحين، والذي كان يعقد الادانات لمدد طويلة بفائدة بسيطة لا تتجاوز الستة في المئة دون أي رسوم أو أجور أخرى، وتوسط الحكومة الانكليزية لتأسيس شركة للتسليف الزراعي بالاموال الاجنبية واليهودية تعقد الادانات لحد عشرين سنة، بفائدة مركّبة قدرها ثمانية في المئة، بحيث تزيد على ضعفيها خلال هذه المدة عدا واحد في المئة، بحيث يدفعه الفلاح لدائرة الاراضي باسم رسم تسجيل الرهن لمرة واحدة، وعدا نفقات محامي الشركة ومخمّنيها، ممّا تزيد، عند عقد الادانات الصغيرة، على اثنين في المئة، وعدا نفقات النقل الباهظة التي يتكبدها الفلاح بسبب مركزية هذه الشركة، وعدم افتتاح فروع لها في المراكز الزراعية، ممّا يرهق الفلاح ويزيد في خسارته.

«٦ ـ انحباس الامطار واضطراب الجو منذ عدة سنوات، حتى أصبحت الزراعة [البعلية] لا تفي بثمن البذار في كثير من السنين.

«٧ ـ عدم مساعدة الحكومة المؤسسات العربية التي أُنشئت بأموال الاهلين لمؤازرة الفلاح وإنقاذه من الربا الفاحش، وضربها صفحاً عن الطلبات المتمادية التي قدّمت اليها من قبل مؤسستنا لمصلحة الفلاح واكتفائها باعلان لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف، بتقريرها السنوي عن سنة ١٩٣٤، ان العرب قد أسسوا بنكاً زراعياً، كأنها (اي الحكومة) قامت بواجبها تجاه هذا المشروع»[٤١].

وبذلك يمكننا وصف الحالة خلال الثورة العربية الكبرى بأنها تميزت بالتالي: انحسار دور الحركة الشعبية في ظل اندلاع وتصاعد الثورة المسلحة؛ وانخفاض المستوى المعيشي وتدنّي المستوى التجاري والصناعي؛ وتبلور، ونمو، المؤسسات الصهيونية؛ وتشتّت القيادات السياسية خارج فلسطين. الّا ان تلك الصورة اختلفت، اختلافاً بارزاً، اثر ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ واندلاع الحرب العالمية الثانية.

الحركة الشعبية ما بعد سنة ١٩٣٩

ما ان وصلت الثورة العربية الكبرى الى نهايات نشاطها حتى كانت الحركة السياسية والاجتماعية الفلسطينية وصلت الى نقاط ضعف جديدة لم تكن وصلتها في بدايات الثورة. فأولاً، وقبل كل شيء، شتتت قياداتها السياسية في الاقطار العربية المجاورة، وعمل بعضها في قضايا قومية في بغداد، وفي المقدّم منهم رئيس اللجنة العربية العليا، الحاج امين الحسيني. اضافة الى ذلك، تدنّى مستوى الصناعات، وانحسرت النشاطات الشعبية لحساب النشاط العسكري، الذي انتهى، بدوره، دون تحقيق انجازات ميدانية. وبذلك، وجدت الهيئات الشعبية الفلسطينية نفسها وجهاً لوجه تجاه غياب القيادة السياسية الميدانية، وتشرذم وتشتتت القوى العسكرية الفلسطينية، وبروز المزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الثورة واستمرارها لمدة ثلاث سنوات، وضرورة تأطير وتنظيم، القوى الشعبية لمواجهة التحديات المتزايدة.

ووسط كل هذه الظروف والتحديات، نشبت الحرب العالمية الثانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩. وسرعان ما انعكس اندلاعها على الاوضاع الداخلية الفلسطينية بما شهدته فلسطين من تطور صناعي أدّى، بدوره، الى ازدياد فرص العمل في معسكرات الجيش البريطاني الذي كان عدد

افراده على ارض فلسطين نحو ستة آلاف جندي، عدا افراد الشرطة البريطانيين، والبالغ عددهم زهاء ٥٥٧٢ شرطياً، علاوة على افراد طاقم البوارج وأسراب الطائرات العسكرية البريطانية، التي كانت جاثمة في موانىء ومطارات فلسطين، بالاضافة الى قوات الشرطة الفلسطينية البالغة، وقتذاك، ٣٠ ألفاً. واعتمدت كل هذه القوات على سدّ احتياجاتها محلياً، الامر الذي اسهم في ازدياد عدد المصانع في فلسطين، فقفز من ٣٣٩ مصنعاً العام ١٩٣٩، الى ٥٥٨ مصنعاً العام ١٩٤٢. ونتيجة لذلك، ازداد عدد العاملين فيها من ٤١١٧ عاملاً العام ١٩٣٩، الى ٨٨٠٤ عمّال العام ١٩٤٢. وعلى ذلك، ازداد رأس المال المستثمر فيها من ٧٠٤ آلاف جنيه فلسطيني العام ١٩٣٩، الى ٢١٣١٠٠٠ جنيه فلسطيني[٤٢].

اتخذ تطور التصنيع الفلسطيني، خلال فترة الحربين العالميتين، ثلاثة اتجاهات رئيسة: إقامة مصانع كبيرة يمتلكها، في الغالب، راسمال أجنبي قامت بانتاج تصنيع المواد، كالبوتاس، او المواد المستوردة، كالنفط، واقامة مصانع، وفي الغالب ورش حرفية، لانتاج سلع صناعية استهلاكية للسوق المحلية ولتقديم خدمات الصيانة للآليات وما شابه ذلك. كما حلّت منتوجات بعض المصانع محل الواردات، بما في ذلك آلات وتجهيزات تقنية وبضائع استهلاكية.

كانت الصناعة المنتجة للتصدير ضيّقه النطاق، حيث لم يكن الانتاج الصناعي الفلسطيني، بعد، قادراً على المنافسة في السوق العالمية[٤٣]. وفي ظل ذلك، شكلت نقابات جديدة ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، هي: نقابة عمال معسكرات الجيش البريطاني، ونقابة عمال البرق والبريد والهاتف، ونقابة عمال دوائر الاشغال العامة، ونقابة عمال شركة سبينس التجارية (البريطانية)، ونقابة عمال شركة تكرير النفط. الّا ان ذلك لا يعني تفوق الصناعة الفلسطينية وحركتها النقابية على مستوى الصناعة والحركة النقابية الصهيونية. فقد استمر التفوق الصناعي اليهودي حتى العام ١٩٤٢ وبصورة ملحوظة، سواء في رؤوس الاموال المستثمرة او في الكفاءة الانتاجية. الّا ان حدّة التفوّق انخفضت فيما بعد. ولعل أبرز العوامل التي اسهمت في خفض التفوّق هو ازدياد عدد العمال العاملين لدى الجيش البريطاني والدوائر الحكومية الاخرى، كالاشغال العامة، وسكك الحديد، والبريد والهاتف، خلال السنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. فقد بلغ عددهم ١٣٢٣٣٤ عاملاً سنة ١٩٤٠، وفي سنة ١٩٢٤ قفز عددهم الى ٥٠٤٣٥ عاملاً[٤٤]. وارتكازاً على هذا النمو، عقد عمّال المعسكرات العرب اول مؤتمر لهم في مدينة يافا، في نيسان (ابريل) ١٩٤٣، وذلك بمبادرة من جمعية العمال العرب. وحضر هذا المؤتمر ٦٨ مندوباً يمثّلون ثمانية وعشرين الف عامل، بالاضافة الى ممثلين عن دائرة العمل الحكومية والصحافة العربية[٤٥]. ونتيجة لازدياد القوة العمالية، ونموها، اعترفت الحكومة البريطانية بوجودها سنة ١٩٤٤، الامر الذي اسهم، اسهاماً بارزاً، في تعزيز الشعور الاستقلالي لهذه الحركة، والتي اضحت، فيما بعد، تتصرّف على اساس كيانها الرسمي، الخاص والمستقل.

ولعل أكثر الامور دلالة على استقلال الحركة العمالية ونموها هو ان جمعية العمال العرب استطاعت ان تشارك في مؤتمر نقابات العمال الدولي، الذي عقد في السادس من شباط (فبراير) ١٩٤٥، بدلاً من الهستدروت الذي كان عضواً يمثّل الحركة العمالية في فلسطين[٤٦]. كما دعت الجمعية ذاتها، العام ١٩٤٦، الى الاضراب عن العمل. وامتد الاضراب من العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٤٦ الى الـ ٢٠ منه. واستطاعت الجمعية، في هذا الاضراب، ان تحقق معظم مطالبها، ممّا ادى الى ترسيخ مكانة الجمعية، واتساع نطاقها، وازدياد التفاف الكثيرين حولها. وبدأت الاوساط الشعبية، كافة، تشعر بوزن الجمعية وثقلها. وعلى اثر هذا الاضراب، عقدت الجمعية مؤتمراً في

٢٨ آب (اغسطس) ١٩٤٦[٤٧].

شكّل نجاح الحركة العمالية، ونموها، واستقلالها، حافزاً قوياً للحركات الشعبية كافة لاعادة تكوينها واستئناف نشاطها. وقد لاقى ذلك صداه القوي في صفوف الشباب، فأسست منظمة النجّادة، برئاسة نمر الهوّاري، في تشرين الاول (ديسمبر) ١٩٤٥، وأُعلن قانونها بتاريخ السادس من تشرين الاول (ديسمبر) ١٩٤٦. وقد حدّد الهواري اهداف هذه المنظمة بالتالي: «توحيد صفوف العرب، والعمل على نهوضهم، خلقياً وعلمياً ورياضياً، وذلك من طريق ايجاد، وتنظيم، مؤسسات رياضية تعمل على تدريب اعضائها على النظام والرياضة البدنية، ليكونوا عنصراً فعّالاً في خدمة البلاد والعروبة، وتأمين كل ما يعود عليها بالنفع والفائدة»[٤٨]. وبذلك يمكن ملاحظة مدى تراجع هذه الاهداف اذا ما قورنت بأهداف مؤتمر الشباب العربي الاول؛ اذ لم تحدّد النجادة أي هدف سياسي لها، بل انها اقتصرت على الجانب الاجتماعي، وبشكل يعيد الى الاذهان أهداف الكشافة الفلسطينية في أواخر العهد العثماني وبدايات الانتداب البريطاني.

الّا ان النجّادة حرصت على تنظيم صفوفها على اساس شبه عسكري. وكان تنظيمها هرمي، يبدأ من القاعدة على نحو: فرد، مساعد عريف، عريف، نائب ثان، نائب اول، ضابط، آمر فوج، عميد ثان، عميد اول، قائد ثان، قائد اول. امّا تكوين المؤسسات الرياضية، فيتدرج من الحظيرة التي تضم ثمانية افراد، الى الكتيبة التي تتألف من أربع حظائر، الى الفوج الذي يتألف من كتيبتين، الى الفرقة التي تتألف من اربع كتائب، الى الفيلق الذي يتألف من اربع فرق. وتشرف على مراكز النجادة قيادة مركزية تضمّ المجلس الاعلى ومجلس القيادة الاعلى والمجلس الاستشاري، وعلى قمة هذه التشكيلات ينتخب القائد العام للنجادة مرة كل سنتين[٤٩].

تمكّنت النجادة، من الناحية التنظيمية، من تقديم نموذج متطوّر نسبياً لنمط علاقاتها التنظيمية، وتمكّنت، عملياً، من خلق حالة منظمة في ظل الفوضى التي خلقتها حالة التراجع العسكري الفلسطيني، بعد تلاشي ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وكان العرض العسكري، الذي اقامته في يافا، سنة ١٩٤٥، هو الاول من نوعه في البلاد، حيث شارك فيه الفان من الشبان المدربين بزيهم العسكري الموحّد؛ كما مشى معهم فريق من النجادة. وفي المهرجان، القى رئيس الحزب العربي، جمال الحسيني، كلمة، اظهر، من خلالها، تشجيعه للنجادة؛ «الّا ان الحقيقة لم تكن كذلك. فقد اثبتت الايام ان هذا الاحتفال قد اظهر النجادة بقوّتها ووجدتها امام زعيم الحزب العربي، فتأكدت مخاوفه منها كحركة تهدد الزعامة السياسية؛ فما كان منه إلّا ان يشجعها علناً، وينوي محاربتها سراً»[٥٠].

وعليه، سارع الحزب العربي الى اعادة بعث حركة الفتوة؛ وهي حركة شبابية ارتبطت، اساساً، بالحزب العربي الفلسطيني، وكان تمّ تشكيلها سنة ١٩٣٥، ثمّ توقف نشاطها، كغيرها من الحركات الشعبية، ابّان ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩..

امّا على صعيد الحركة الكشفية، فقد ظلت مشتتة التشكيلات حتى العام ١٩٤٥، على الرغم من قدمها. فقد شكّلت اولى فرق الكشافة الفلسطينية منذ بداية هذا القرن، وانتعشت تشكيلاتها مع انتعاش حركة التعليم. وعندما نشبت الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، كان نصيبها الاجتماعي كمثيلاتها من التشكيلات الشعبية الاخرى، فأقدمت سلطات الانتداب على مطاردة رجالها، ومنعت ظهور اعضائها بالملابس الرسمية، فتوقفت. وبعد سنة ١٩٤٥، عاد النشاط الى صفوفها، فافتتحت النوادي والجمعيات الكشفية في مختلف انحاء فلسطين، ثمّ شكل الاتحاد الرياضي الفلسطيني

الذي ضمّ جميع هذه الاندية والجمعيات. ودعت اللجنة التنفيذية لمؤتمر هذه الجمعيات الى تاسيس جمعية الكشاف العربي الفلسطيني، وعقد مؤتمرها العام في الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٩٤٥ في قاعة نادي الاتحاد الارثوذكسي في القدس. وفيه اتخذ قرار باعادة بعث الحركة الكشفية الفلسطينية، وانتخاب الرئيس العام، والمفتشين لالوية فلسطين. وكان الرئيس هو فوزي محيي الدين النشاشيبي[٥١].

كان محور نشاط الكشافة التدريب الرياضي، وتنمية الروح الجماعية. وكان اول مخيّم لها في مدينة رام الله، بحيث شارك فيه قادة الكشافة في فلسطين، اضافة الى اربع فرق من شرق الاردن وقائدين من مصر. امّا المخيم الثاني، فكان في الناصرة، سنة ١٩٤٦، أقيم لمدة اسبوعين، فكان لتدريب القادة ومساعديهم.

اختارت الكشافة صخرة بيت المقدس رمزاً لها، وكان مطلع نشيدها:

يا فلسطين تباركت هي ... كل من يبغيك بالكيد يخيب
لست أرضاً انت بل انت سما ... مهد عيسى فيك والاقصى المهيب
يأزر النصراني فيك المسلما ... ويفديك هلال وصليب

نمت جمعية الكشافة حتى بلغ تعدادها ٣٥٨ قائداً، و ٥٥٩١ جوّالاً، و٢٨٧٣ كشافاً، و١٤٥٠ شبلاً، وقسمت الى ١٨٦ وحدة كشفية[٥٢]. وشاركت في مشاريع جمع المال والتبرعات لمساعدة المنكوبين؛ كما شاركت في معظم المهرجانات الوطنية الفلسطينية، اضافة الى التجوال في القرى، والقيام بابداء النصائح لاهلها، وارشادهم زراعياً، وصحياً، وتعليمياً. وقد تمتّعت جمعية الكشاف العربي الفلسطيني بعلاقات جيدة مع اللجنة العربية العليا، ومنها كانت تتلقّى الدعم المالي.

سيطرة القيادة السياسية على الحركة الشعبية

اثر توقف الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥، شهدت الحركة السياسية الفلسطينية نشاطاً مكثفاً. فسرعان ما أعاد الحزب العربي الفلسطيني تشكيل نفسه؛ وبدأت المشاورات بين الاحزاب والقوى السياسية لتشكيل الهيئة العربية العليا؛ ذلك ان القيادة السياسية وجدت في الظروف التي افرزتها الحرب العالمية الثانية فرصة مؤاتية لاعادة ترتيب صفوفها مجدداً، واقامة سلطتها السياسية. وكان طبيعياً ان تسعى القيادة تلك الى احكام سيطرتها داخلياً؛ الاّ ان طموحها ذلك اصطدم بعقبتين اساسيتين، هما الحركة العمالية وحركة النجادة، بسبب ان الحركتين نمتا بعيداً من رعاية القيادة السياسية، من جهة، وتمكّنتا من استقطاب وتنظيم جماهير واسعة، من جهة اخرى. وقد افادت الحركتان من غياب القيادة السياسية من على ساحة العمل الداخلي ـ الميداني، اضافة الى افادتهما من الظروف العامة التي خلّفتها ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ من احباطات داخلية وحاجات ملحّة الى اعادة تنظيم الصفوف. أما بالنسبة الى بقية الحركات الشعبية، وابرزها الحركة النسائية، والصحافة، والكشافة، فقد جاء تركيبها التنظيمي منسجماً مع تركيب القيادة السياسية. فالحركة النسائية كانت، منذ انبثاقها، مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بالقيادة السياسية، ذلك ان رئاسة الحركة كانت، وبشكل دائم، ترتبط بزوجات وقريبات القادة السياسيين انفسهم، فارتبط نشاطهن بنشاط القادة، وغالباً ما كنّ يرافقن أزواجهن في الوفود، ليتحرّكن على هامش حركتهم. أمّا بالنسبة الى الصحافة، فكما سبق وأشرنا، لم تتمكن الصحافة من ان تحقق استقلالها. فقد ارتبطت حركتها بحركة رؤساء

التحرير وأصحاب الصحف، الذين كانوا قادة في أحزابهم، وكانت الصحف منابر للقوى السياسية على مختلف اتجاهاتها. وبذلك يمكننا اعتبار حركتي العمال والشباب حركتين تمتّعتا باستقلال نسبي، وبهما اصطدمت توجهات القيادة السياسية، بسبب طرحها توجهات خاصة من شأنها تأكيد عدم سيطرة القيادة السياسية على الوضع الداخلي الفلسطيني، الامر الذي انعكس سلباً على وزنها العربي، والدولي.

الحركة العمالية؛ انقسام فانحسار

ترجع بذور انقسام الحركة العمّالية الى سنة ١٩٤٢، عندما قام بعض الشيوعيين العرب بتأسيس «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب»، الذي اقيم في نادي شعاع الامل في حيفا، بقيادة الشيوعيين اميل توما وبولس فرح[٥٣].

وفي العام ١٩٤٣، شكلت، بمبادرة من شيوعيي الناصرة، نقابة عمالية في المدينة، لعبت دوراً بارزاً في الحركة النقابية العمالية في وقت لاحق، وحملت اسم «جمعية العمال العرب في الناصرة»[٥٤].

الاّ ان الشيوعيين، ولاسباب داخلية عديدة منها ادراكهم لمدى جماهيرية وقوة «جمعية العمال العربية»، حافظوا على وحدة الحركة العمالية داخل اطارها، وشكلوا جناحاً يسارياً. ولكن الامور بين قيادة الجمعية، من جهة، والجناح اليساري، من جهة اخرى، وصلت حدّ الصدام في آب (اغسطس) ١٩٤٥، بسبب تشكيل الوفد العمالي الى مؤتمر النقابات العمالي في باريس؛ فحين بدأت الاستعدادات الجديّة للمؤتمر، اعترضت جماعة المعارضة اليسارية على ارسال كل من سامي طه وحنا عصفور لتمثيل العمال العرب الفلسطينيين في المؤتمر. وعندما لم يؤخذ باعتراضها، قامت فروع الناصرة والقدس ويافا وغزة وثمانية فروع اخرى صغيرة بالانسحاب من جمعية العمال العربية. وفي التاسع عشر من آب (اغسطس) ١٩٤٥، عقد «المؤتمر العمالي» في يافا وحضرته الفروع المنسلخة عن جمعية العمال، بالاضافة الى اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب. وتمّ، في هذا المؤتمر، انتخاب لجنة تنفيذية من ستة اشخاص، كانوا، جميعهم، من الشيوعيين، وغدت جريدة «الاتحاد» لسان حال «مؤتمر العمال العرب».

سارعت جمعية العمال الى افتتاح مكاتب لها في المناطق التي انسحبت فروعها من الجمعية، وأوكلت امر الاشراف على كل فرع الى احد النقابيين المتفرغين (احمد حسين اليماني مديراً لمكتب يافا، واحمد العلمي مديراً لمكتب غزة، وشفيق نبيل مديراً لمكتب القدس). الاّ ان ذلك لم يحل دون انشقاق الحركة العمالية، التي أضحت منذ عقد «مؤتمر العمال العرب»، حركتين متمايزتين ومتصارعتين على تمثيل العمال[٥٥].

وجاء عقد المؤتمر الثاني لجمعية العمال العربية، في الثامن عشر من آب (اغسطس) ١٩٤٧، تأكيداً للزعامة العمالية لتلك الجمعية؛ اذ حضر المؤتمر مئتا نقابي يمثلون حوالى ١٢٠ الفاً من العمال المنظمين في نقابات محلية وقطرية، وكان عدد فروع الجمعية بلغ ٦٥ فرعاً تغطي معظم مدن فلسطين وأهمّ قراها، وكان البناء التنظيمي للاتحاد تدعّم واتخذ الشكل التالي: (أ) العمّال، القاعدة العامة للتنظيم؛ (ب) النقابات المحلية من كل مدينة؛ (ج) مجلس النقابات المحلية؛ (د) النقابات القطرية؛ (هـ) المجلس الاعلى للنقابات القطرية؛ (و) اللجنة التنفيذية؛ (ز) الامانة العامة. وكان هذا

المؤتمر معبّراً عن آيلاء الجمعية اهتمامها الرئيس للسياسة، فدعا الى رفض مشروع تقسيم فلسطين، وتأييد مشاريع الجامعة العربية لانقاذ اراضي فلسطين، وتأييد مشروع صندوق الامة لشراء الاراضي العربية بهدف منع تسرّبها الى اليهود، وتأييد الهيئة العربية العليا ومشاريعها الاقتصادية ومواقفها السياسية، وتأييد مشروع موسى العلمي القاضي بانشاء قرى نموذجية، والحؤول دون بيع العرب لاراضيهم، وتعزيز الحركة التعاونية، وتأليف حزب سياسي على غرار حزب العمال البريطاني[٥٦].

وقد شكلت قرارات المؤتمر، لا سيما الاعلان عن تحويل الجمعية الى حزب سياسي تحدياً لسلطة القيادة السياسية آنذاك. وبمجرد نشر القرارات ونص البرقية الصادرة عن المؤتمر والموجهة الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة في نيويورك، والتي تنص صراحة على المطالبة باستقلال فلسطين، حتى فتحت جميع وسائل اعلام الهيئة العربية العليا ابواقها وهاجمت جمعية العمال، وقادتها، وفي المقدم منهم سامي طه. وتصدرت جريدة «الوحدة»، الموالية للحاج امين الحسيني، معركة الهجوم بمقالات يومية تتهم فيها قيادة الحركة العمالية بالخيانة[٥٧].

وازاء ما حققته جمعية العمال العربية من نجاح، سارع مؤتمر العمال العرب الى عقد مؤتمره العام في السادس من ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، استمر يومين، وشارك فيه تسعة واربعون مندوباً يمثلون ثلاثين فرعاً لمؤتمر العمال، بالاضافة الى النقابات المستقلة، مثل نقابة عمال المعسكرات ونقابة عمال شركات النفط ونقابة عمال الاشغال العامة. وتوجه المؤتمر الى الطبقة العاملة العربية والمنظمات والنقابات المستقلة لأن تعمل على الانضمام الى المؤتمر، «لانه المنظمة النقابية الوحيدة التي تسعى في سبيل رفع مستوى العمال العرب وتحقيق مطالبهم»[٥٨].

ووسط اجواء انقسام الحركة العمالية، من جهة، وتشديد هجوم الهيئة العربية العليا على جمعية العمال العرب، وعلى رئيسها سامي طه، من جهة اخرى، انقسم الاتحاد العالمي للعمال على نفسه سنة ١٩٤٧، الى اتحادين: اتحاد ذي اتجاه يساري، واتحاد ذي اتجاه غربي؛ وسرعان ما انضم مؤتمر العمال العرب الى الاتحاد اليساري؛ امّا جمعية العمال العرب، فلم تنضم الى أي من الاتحادين. فقد نظرت من زاويتها الى استحالة الانضمام الى المعسكر الغربي، بحكم تبنّيه للامبريالية، والى صعوبة انضمامها الى المعسكر اليساري، بحكم الصراع الداخلي بينها وبين الشيوعيين في فلسطين[٥٩]. وبذلك كانت جمعية العمال العربية تعيش اقسى مراحل حياتها التنظيمية والسياسية، على الرغم من اقرار الهيئة العربية العليا بشرعيتها، وتمثيل سامي طه عضواً في قيادتها.

خسرت الجمعية صفة تمثيلها عمال فلسطين دولياً بعد انشقاق الاتحاد العالمي للعمال؛ كما ان الحملة الداخلية ضدها اشتدت من قبل الشيوعيين والقيادة التقليدية في آن. ووسط كل هذه الصعوبات، وفي مساء ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ولم يكن قد مضى على المؤتمر العمالي الثاني شهر، اغتيل سامي طه بطلقات نارية[٦٠]. وقد تعدّدت الروايات بشأن اغتياله. إلّا انه لا يوجد اي دليل مادي، أو وثيقة يمكن الاعتماد عليها في إلقاء التهمة على الجهة المدبّرة[٦١]، علماً بأن العديد من زملاء طه اعتبروا الوقائع في ذلك الوقت، وفي المقدم منها حملة الهيئة العربية عليه، ادلّة تشير باصبع الاتهام نحو الهيئة العربية العليا، التي استنكرت، بدورها، جريمة اغتياله، ورأت فيه «عملاً عدائياً موجهاً ضد الأمة مباشرة، لانه يوجد البلبلة، ويخلق الفوضى والاضطراب، في حين ان البلاد هي اشدّ ما تكون حاجة الى لمّ الشعث ورأب الصدع وتناسي الاحقاد»؛ ولم تستبعد الهيئة «ان يكون هذا الاعتداء من عمل وتدبير اعداء البلاد الرئيسين المعروفين»[٦٢]. وفي ظل غياب البرهان القاطع،

ظلت مسألة اغتيال طه مسألة اشكالية في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، ولا تزال مسألة اغتياله قابلة للتوظيف السياسي ـ الايدلوجي في هذا الاتجاه، او ذاك. ومن خلال التدقيق في روايات المعاصرين للحدث، من مختلف مشاربهم، ووضع الحدث في اطاره التاريخي السياسي يمكن التوقف عند التالي:

١ ـ اعتبار الجهات التالية: الحركة الصهيونية، الهيئة العربية العليا، جهات موالية للهيئة العربية العليا ولا تأتمر بأمرها مباشرة، جهات مسؤولة عن الاغتيال. فالحركة الصهيونية كانت تقوم باستعداداتها النهائية لاعلان دولتها المستقلة. وكانت احدى اهم ركائزها التصنيع والعمال، الامر الذي ترتبت عليه مصلحتها الاساسية في شطب جمعية العمال من الوجود، اضافة الى مصلحتها الاخرى، المتمثلة بخلق حالة من الفوضى الداخلية، وتعميق ازمة الثقة ما بين جمعية العمال والقيادة السياسية.

٢ ـ كان التخوّف الرئيس للهيئة العربية العليا ازاء جمعية العمال ينحصر في فعالية هذه الجمعية دولياً، وادعائها بتمثيل جزء اساسي من الشعب الفلسطيني، وكذلك استعدادها لتحويل نفسها الى حزب سياسي. الاّ ان البعد الدولي للجمعية كان انحسر قبل اغتيال طه، واضحى مؤتمر العمال هو الاتحاد المعترف به دولياً؛ امّا استعدادات الجمعية لتحويل نفسها الى حزب، فلم تنحسر الاّ بعد اغتيال طه وتلاشي نشاط الجمعية.

٣ ـ خلقت الحملة الاعلامية التي قادتها الهيئة العربية العليا ضد جمعية العمال العربية، واتهام قادتها وعلى راسهم طه «بالخيانة، والخروج على ارادة الامة»، اجواء معادية، بل وشديدة العدوانية ضدها، خاصة في اوساط العامة من الناس، او في اوساط اولئك الموالين، وبشكل مطلق، للقيادة السياسية.

٤ ـ ان الهيئة العربية العليا، وخاصة جمال الحسيني، كانت شديدة الحرص على احكام سيطرتها على الاوضاع الداخلية كافة، وفي المقدّم منها العمال والنقّابة.

٥ ـ جاء اغتيال طه في وقت كانت كل من الهيئة العربية العليا وقيادة الحركة الصهيونية تستعدّان، عملياً، لاعلان الاستقلال السياسي وإقامة الدولة، وكانت جمعية العمال تشكل عائقاً امام المشروعين، على حد سواء.

٦ ـ على الرغم من فقدان الدليل المادي، او الوثيقة الرسمية، بشأن اغتيال طه، والجهة التي دبّرته، فانه يمكن القول ان الهيئة العربية العليا، كهيئة رسمية، لم تكن متضايقة من وجوده الى الحدّ الذي يدفع بها الى اغتياله؛ إلاّ ان ذلك لا يبرىء تلك الهيئة من خلق الاجواء الملائمة لاغتياله، عبر الحملات الاعلامية التي قامت بها ضده وضد الجمعية، والتي يمكن من خلالها قيام البعض بتنظيم عملية الاغتيال دون امر مباشر من الهيئة؛ كما انه يمكن القول انه في اجواء «هدر دم» طه من قبل الهيئة العربية العليا، واتهامه بالخيانة، استفاد بعض الجهات الصهيونية وقام باغتياله رغبة منه في صيد اكثر من عصفور بحجر واحد؛ فهو يزرع الفتنة الداخلية، ويظهر الهيئة العربية بمظهر القيادة الارهابية، وبالتالي يقوم بالتأثير في قيام نمو جمعية العمال العربية ذاتها.

وعلى اثر اغتيال طه، اختير د. عمر الخليل خلفاً له، فسارع هذا الى اعلان ولائه للهيئة العربية العليا(٦٣). وبعدها بدأت الحركة في الضعف، ومن ثمّ تلاشت فعاليتها.

حركة الشباب؛ توحيد فابتلاع

على اثر ما حققته منظمة النجّادة من نجاح ملحوظ، سارع الحزب العربي بتأليف منظمة شبابية اطلق عليها اسم «منظمة الفتوة»، كان اعضاؤها يقسمون يمين الولاء لرئيس الحزب العربي بوصفه الرئيس الاعلى للفتوة. ولم يكن تأليف منظمة الفتوة، في حقيقة امره، سوى اجراء تنظيمي اتخذته القيادة السياسية بهدف شق الحركة الشبابية، ومن ثمّ توحيدها في ظل احكام السيطرة عليها.

بادرت النجّادة الى حل اشكال ازدواجية تنظيم الشباب «الفتوة» و«النجادة» فألفت وفداً لمفاوضة جمال الحسيني. وكان رأيه في هذا الموضوع يقضي امّا بحل النجّادة وانضمامها الى الفتوة، او ببقائها كما هي على ان يتقدم رؤساؤها الى حلف يمين الولاء له، بوصفه رئيساً للحزب العربي. وأجاب الوفد بأن «النجادة ليست منظمة حزبية»[٦٤].

وعلى اثر تعسّر الامور، قام الحاج امين الحسيني باستدعاء رئيس النجّادة، نمر الهوّاري، الى الاسكندرية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦، وتمّ الاتفاق معه على تأليف لجنة ثلاثية لتوحيد صفوف الشباب. وكان شرط النجادة ان يكون التوحيد في بوتقة «منظمة لا حزبية ولا طائفية ولا عائلية، وان يكون الحاج امين الحسيني رئيسها». ولبلورة افكار النجادة، قام الهواري برفع مذكرة، بهذا الشأن، الى الحاج امين الحسيني، بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٧، ورد فيها ان النجّادة هي التي بادرت بتنظيم الشباب، ولها الحق في الاحتفاظ باسمها. وأوردت المذكرة العقبات القانونية، والمادية، التي تحول دون تغيير الاسم. فمن الناحية القانونية، لقد تأسست النجادة بموجب القانون العثماني، ولا ينطبق عليها قانون الطوارىء الصادر في ١٩٤٦/٣/٢٤، والذي يحتّم على كل من يرغب في ارتداء زي موحّد ان يستحصل على اذن خطي من مدير الشرطة العام. واظهرت النجّادة تخوّفها ممّا اذا تغيّر اسم تنظيم الشباب الى اسم آخر من ان تحجب الحكومة اذنها في ارتداء الملابس الموحّدة. امّا العقبة المادية، فتمثلت بأن لدى منظمة النجادة شارات توجب على كل نجّاد حملها وهي شارة الصدر وشارة الحزام، اضافة الى البطاقات وغيرها، الامر الذي سيشكل تغييره خسارة مادية كبيرة[٦٥].

من خلال نقاط هذه المذكرة، يتبين بوضوح، مدى بعد قيادة النجادة عن الحياة السياسية ومدى تدنّي قدرتها على فهم الامور فهماً سياسياً. فقد خلت مذكرتها من أية نقطة سياسية، واعتبرت ان الامور تعالج بهذا المستوى من السطحية وكأن امور الخلاف تتركز على الاسم والشارة وخلافها من الامور الشكلية، الامر الذي أوقع قادتها في فخ الدمج، ومن ثمّ الابتلاع[٦٦]، في وقت كان الحاج امين يرى ان المسألة سياسية، لا سيما وانه كان يخطط لانشاء كيان سياسي فلسطيني مستقل على شكل حكومة. ولم يطل الوقت حتى تمكّن الحاج امين من توحيد، ودمج، منظمتي الفتوة والنجادة في ١٩٤٧/٢/٢٠، في منظمة واحدة اسماها منظمة الشباب؛ ووضعت تلك المنظمة قانوناً لها لا يختلف عن قانون النجادة الاّ في المواد التي تبحث في كيفية انتخاب القائد العام. فقد ورد في قانون النجادة، في المادتين ١٥ و١٦، ان القائد ينتخب انتخاباً من قبل جميع اصحاب الدرجات في المنظمة، من درجة ضابط فما فوق، ويكون الانتخاب لمدة سنتين فقط، يجرى بعدها انتخاب جديد. وتبدّلت هاتان المادتان في نظام منظمة الشباب كما يلي:

مادة ١٥ ـ للرئيس الاعلى للمنظمة، وهو الرئيس الاعلى للهيئة العربية العليا، حق انتخاب

القائد العام للمنظمة ويبقى في منصبه ما دام يحوز ثقة الرئيس الاعلى.

مادة ١٦ ـ في حال سحب الثقة من القائد العام للمنظمة، يعيّن الرئيس الاعلى قائداً يحل محله[٦٧].

وجاء في البندين الاولين لبيان الدمج:

«١ ـ نؤكد ولاءنا التامّ للهيئة العربية العليا، وسماحة رئيسها، واستعدادنا للطاعة التامّة لهما.

«٢ ـ نؤكد موافقتنا التامة، قلباً وقالباً، على دمج المنظمتين في منظمة واحدة هي منظمة الشباب العربي، وفقاً للدستور الذي وضع مشروعه بعد اقترانه بموافقة صاحب السماحة عليه»[٦٨].

وبذلك تحققت هيمنة القيادة السياسية على حركة الشباب. وبعدها تضاءل نشاط تلك الحركة، ولم يبق من منظمة الشباب غير الاسم والرئاسة والنشرات.

وخلاصة القول ان تأسيس الحركات الشعبية الفلسطينية جاء استجابة لمتطلبات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، حيوية. وتمكّنت تلك الحركات، في المرحلة الاولى من حياتها، من ان تؤسس لنفسها كيانات ذات طابع مستقل نسبياً؛ كما انها لعبت دوراً هاماً في ترسيخ مبادىء التنظيم الجماعي، وتحديث مفهوم الجماعة، على اسس وانماط لم تكن معروفة في فلسطين قبل ذلك. الّا ان هذه الحركات، على اهميتها، لم تتمكّن من ان تلعب دوراً مستقلاً خلال الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)؛ ذلك انها علّقت جلّ آمالها على نتائج تلك الثورة التي انتهت الى نتائج كان من شأنها خلق المزيد من المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية.

ويمكننا اعتبار سنوات ما بعد ١٩٣٩ سنوات الازدهار الحقيقية للحركة الشعبية. فقد تمكّنت قيادات العمّال والشباب من التصدّي لما خلّفته ظروف الثورة الكبرى من مشكلات، وقبول المزيد من التحديات. وقد جاء ذلك في ظل غياب القيادات التقليدية من فلسطين، فتمكّنت القيادات الشعبية الشابة من ان تملأ الفراغ القيادي، وان تفرز قيادات جديدة من الاوساط الشعبية، وان يصبح لها صوت مسموع داخل فلسطين، وخارجها.

ومع عودة القيادات التقليدية الى فلسطين، وجدت نفسها تجاه منافس حقيقي لم تستطع استيعابه، وبالتالي لم تكن الظروف مهيأة للدخول معه في معارك مكشوفة، فلجأت القيادات تلك الى تغذية الخلافات داخل الحركات الشعبية، وبدأت حثيثاً بالدس على قادتها وتشويه سمعتهم، حتى انها اباحت دم بعضهم، وفي المقدم منهم القائد العمالي سامي طه. وقد اثمرت جهود تلك القيادة الكلاسيكية مؤخراً، فتمّ احداث الانقسام داخل صفوف الشباب، ومن ثمّ توحيدها برعاية الحاج امين الحسيني، وبالتالي خسر نشاطها وانهائه؛ كما كان لاغتيال طه، ضمن الاجواء التي سبق ان عرضنا لها، اثره البالغ في انحسار نشاط جمعية العمال العربية.

وبانحسار وتلاشي الحركات الشعبية، لم تكسب القيادة التقليدية سوى انتزاع وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني داخلياً، في وقت كانت الظروف الدولية لا تقرّ بشرعية برامجها.

ومن ناحية اخرى، كانت الحركة الصهيونية آخذة، جدياً، في بناء دولتها في فلسطين. وبذلك

لم تستفد القيادة التقليدية من ضرب، وانهاء، الحركة الشعبية سياسياً، بل ان تلاشي نشاطها جاء في وقت كانت الاوضاع الداخلية الفلسطينية في اشد الحاجة الى تقويتها، ودعمها.

(١) القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، الموصل: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٣، ص ٢٠٤.

(٢) ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥، ص ٣٦ - ٣٧.

(٣) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت: منشورات الجامعة الاميركية، ١٩٣٩، ص ٢٧٣.

(٤) ابراهيم ابو لغد، تهويد فلسطين (ترجمة اسعد رزق)، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ص ١٧٥.

(٥) *Report by His Majesty's Goverment on the Administration of Palestine and Trans - Jordan for the year 1939, p. 226.*

(٦) عبدالقادر ياسين، «التطور الصناعي في فلسطين حتى العام ١٩٤٨»، شؤون فلسطينية، العدد ٨٠، تموز (يوليو) ١٩٧٨، ص ٨١.

(٧) محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، القدس: بلا ناشر، ١٩٤٦، ص ١٢٦.

(٨) متاديل حساسيان، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩ - ١٩٣٩، القدس: منشورات البيادر، ١٩٨٧، ص ٥٨.

(٩) فاني حوراني، «ملاحظات حول اوضاع الطبقة العمّالية العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب»، شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ١٢٢.

(١٠) حيدر رشيد، «نشأة الحركة العمّالية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص ١٣٣.

(١١) حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣ - ٢٩٥.

(١٢) تمار غوجانسكي، تطور الراسمالية في فلسطين (ترجمة حنا ابراهيم)، تونس: م.ت.ف. - دائرة الثقافة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١١٥.

(١٣) حوراني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

(١٤) موسى البديري، تطور الحركة العمّالية العربية في فلسطين: مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق، ١٩١٩ - ١٩٤٨، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٦.

(١٥) مها بسطامي، الطبقة العاملة الفلسطينية: نشاتها وتطورها، عمّان: دار الكرمل - دار صامد، ١٩٨٥، ص ٥.

(١٦) صالح الخفش، حول تاريخ الحركة العمّالية العربية الفلسطينية، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ١٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٨) مؤتمر العمّال العرب الاول، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠، حيفا: جمعية العمّال العربية، ١٩٣٠ (كرّاس).

(١٩) البديري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢١) الخفش، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٥.

(٢٢) الاهرام (القاهرة)، ١٦/٦/١٩٢٤؛ أورده كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ - ١٩٣٩، طرابلس الغرب: جامعة الفاتح، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٣٨٥.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) السياسة الاسبوعية (القاهرة)، العدد ٨٩، ١٩/١/١٩٢٧؛ أورده عبدالقادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٧٤.

(٢٥) محمد سليمان، الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، نيقوسيا: الاتحاد العام

للكتاب والصحافيين الفلسطينيين والاعلام الموحّد الفلسطيني، ١٩٨٨، ص ١١٢.

(٢٦) الموسوعة الفلسطينية، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الجزء الرابع، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢٧) ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٢٨) «الموسوعة الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨١.

(٢٩) سميح شبيب، «الحركة الشبيبية في مرحلة الانتداب البريطاني»، جبل الزيتون (بيروت)، العدد الاول، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، ص ١٤٠.

(٣٠) ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣١) عيسى السفري، فلسطين بين الانتداب والصهيونية، يافا: بلا ناشر، ١٩٣٧، ص ١٩٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣٣) بلال الحسن، «لقاء بين النقابيين القدامى»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢، ص ١٧٤؛ مقابلة مع نصري الحلو.

(٣٤) الخفش، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٣٥) البديري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٣٦) بسطامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٣٧) البديري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٣٨) الخفش، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٣٩) الحسن، مصدر سبق ذكره؛ مقابلة مع ابراهيم عليان، ص ٣٠.

(٤٠) سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦؛ والسفري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٤١) الشباب (القاهرة)، ١٩٣٧/٣/٢٤؛ تقرير مجلس ادارة البنك الزراعي العربي الفلسطيني.

(٤٢) ابراهيم رضوان الجندي، الصناعة في فلسطين ابّان الانتداب البريطاني، عمّان: منشورات الكرمل ـ صامد، ١٩٨٦، ص ٣٠؛ وانظر، كذلك، *Statistical Abstract of Palestine, 1944 - 1945*, p. 54

(٤٣) غوجانسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٤٤) نبيل بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٦٩، ص ٢٤١.

(٤٥) البديري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٤٦) عمّار الطالبي، «الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص.

(٤٧) الحسن، مصدر سبق ذكره. مقابلة مع ابراهيم عليان، ص ١٧٩.

(٤٨) منظمة النجادة في فلسطين؛ القانون الاساسي، وثيقة أصلية، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف. الوثيقة الرقم ٣٥، الملف ث/١.

(٤٩) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٥١٠.

(٥٠) حسين فخري الخالدي، مذكرات محفوظة في مكتبة خاصة، بيروت، ١٩٤٩، ص ٥٢١؛ أوردتها الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٠.

(٥١) يعود تاريخ تسجيل فوزي النشاشيبي الى ١٩١٩/٩/٢٦. حاز على وسام الغاب، وهو أعلى وسام لقادة الكشافة سنة ١٩٢٣. عيّنه المركز العام في لندن رئيساً لكشافة لواء القدس بموجب شهادة مؤرخة في ١٩٢٣/٧/١٥. حاز من المركز العام على وسام الكفاءة بموجب شهادة مؤرخة في ١٩٣٦/١٠/١٤. كما جاز على شريط الجدارة بموجب شهادة مؤرخة في ١٩٣٦/٧/١. عيّنه المركز العام رئيساً للمخيمات التدريبية لقادة الكشافة في فلسطين بموجب شهادة مؤرخة في ١٩٣٨/٢/٢٣. له العديد من الكتب في المجال الكشفي، ابرزها: «اختيارات الكشافة الحديث وطريقة اجتيازها» و«طريقة تشكيل الفرقة»، و«النظام في حركة الكشافة»، و«المخيم وطريقة تنظيمه»، و«دليل الكشاف المتجول»، و«الكشاف العربي»، و«الانظمة والارشادات والقوانين»، و«الحبال والخيوط والعقد وبناء الجسور».

(٥٢) الكشافة في فلسطين، وثيقة أصلية، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف. الوثيقة الرقم ١٧.

(٥٣) ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧؛

والحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢١.

(٥٤) ياسين، المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٥٥) البديري، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٥٦) عبد القادر ياسين، «الطبقة العاملة والحركة السياسية في فلسطين»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٦، نيسان (ابريل) ١٩٧٦، ص ١١٤.

(٥٧) الخفش، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٥٨) ياسين، «تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(٥٩) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٢.

(٦٠) الخفش، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦٢) الشعب (القدس)، ١٩٤٧/٩/١٦.

(٦٣) ياسين، «التطور الصناعي في فلسطين حتى العام ١٩٤٨»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٦٤) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥١١.

(٦٥) الوثيقة الرقم ٣٢، محفوظات مركز الأبحاث - م.ت.ف. وثيقة أصلية.

(٦٦) الجدير بالذكر، في هذا السياق، ان محمد نمر الهواري أصدر، سنة ١٩٥٥، كتاباً اسماه «سر النكبة»، وفيه تهجم وطعن شديدين بالقيادة السياسية. ولعل ذلك من شأنه ان يفسر مدى شعور الهواري بالغبن الذي لحق به، جراء ثقته العمياء بالقيادة السياسية وعدم تفهّمه للظروف السياسية ومراميها آنذاك.

(٦٧) منظمة الشباب العربي، وثيقة أصلية، محفوظات مركز الابحاث - م.ت.ف. الملف ث/١ الوثيقة الرقم ٧.

(٦٨) المصدر نفسه.

«الدولة المستقلة» وتحوّلات الصراع

عماد هرملاني

جرت العادة على وصف مسيرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بأنها مسيرة الفرص الضائعة للسلام. ويلاحظ المتتبع لمسيرة هذا الصراع ان العقود الأربعة الماضية استنزفت العديد من المشاريع والمبادرات التي حاولت، بقدر متفاوت من الجدية، التوصّل إلى صيغة يقبل بها الجانبان، العربي والاسرائيلي، من أجل تسوية النزاع الدائر فيما بينهما، وتتيح، بالتالي، اقفال ملف ما اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الاوسط، التي شكّلت احدى بؤر التوتر الساخنة في النظام الدولي السائد منذ نهاية الحرب الكونية الثانية. وبصرف النظر عن الطرف الذي يتحمّل مسؤولية افشال هذه المبادرة، او تلك، فالواقع ان الحديث عن الفرص الضائعة كثيراً ما يتغافل عن حقيقة ان طبيعة الصراع، وتعقيداته الجوهرية، كانت هي ذاتها تحول، طوال السنين الماضية، دون جعل هذا الصراع قابلاً للتسوية من الوجهة المبدئية، وان التحرك باتجاه تسوية الصراع ـ حتى ضمن الحدود التي تحكم سقف هذا التحرك خلال المرحلة الراهنة ـ كان يقتضي سلسلة التحولات التي قطعتها الأزمة، والتي افضت، في المحصلة، إلى تغليب النظرة السياسية لدى جانبي الصراع، بنسب متفاوتة وضمن ملابسات سنعرض لبعضها في هذه الدراسة، على الرؤية الأيديولوجية التي تحكّمت بمواقف الجانبين وتقديراتهما لآفاق الصراع الدائر فيما بينهما.

واذا كان من الثابت، الآن، ان الخطوة الحاسمة على طريق الانتقال بالصراع من مدار التناحر الأيديولوجي إلى معترك المواجهة السياسية استندت، إلى حد بعيد، الى مبادرة السلام التي أطلقها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، في الجزائر، والتي تمثّلت في اعلان وثيقة استقلال الدولة الفلسطينية، فالواقع ان مسيرة التحولات التي طرأت على الموقف الفلسطيني من موضوع الدولة المستقلة يبيّن حقيقة أنه بمقدار ما يمكن القول ان وثيقة استقلال الدولة الفلسطينية شكلت نقلة نوعية على طريق تسييس الصراع، وفتح أبوابه على امكانات المعالجة الواقعية، يمكن القول، ايضاً، ان الموقف السياسي الجديد الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في دورة اعلان الاستقلال وجد مرتكزه الرئيس في وقائع التجربة الطويلة الماضية التي فرضت على كل من طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي أن يتخلّى عن الكثير من عناصر مشروعه الأيديولوجي الخاص، وأن يكيّف باقي عناصر هذا المشروع مع مقتضيات الأمر الواقع الذي أفرزته تفاعلات الصراع.

سلطة الأيديولوجيا

إذا جاز الابتعاد قليلاً من أسلوب التعامل مع تعقيدات الصراع العربي ـ الاسرائيلي بطريقة وصفية، يبدو أن المرء لم يعد يحتاج إلى الدخول في سجالات متفقهة لتفنيد القائمة المعروفة

من الحجج السياسية، والتاريخية، والدينية، التي استند اليها المشروع الصهيوني، كي يكون في استطاعته الجزم بأن انشاء اسرائيل، في العام ١٩٤٨، كان السبب الأساس الذي أدى إلى دفع المنطقة الى متاهة النفق المظلم الذي لا تزال تتخبط داخله حتى الآن[١]. ومن هذه الزاوية، يبدو أن تتابع الأحداث قد صادق على صحة ما كتبه المفكر والسياسي اللبناني، نجيب عازوري، في بداية القرن الحالي، حول طبيعة المأزق الذي سيؤول اليه الصراع العربي ـ الصهيوني، بوصفه صراعاً بين مشروعين ايديولوجيين كانا قيد التحقق خلال تلك المرحلة، حيث نبّه عازوري، في مستهل كتابه المعروف «يقظة الأمة العربية»، إلى وجود «ظاهرتين هامّتين متشابهتي الطبيعة، بيد أنهما متعارضتان... تتضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، أعني: يقظة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لاعادة تكوين مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع. ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الأخرى...»[٢].

ولقد أصبحت قصة الملابسات، التي أفضت إلى ولادة اسرائيل معروفة ومكررة. وإذا أبعدنا أثر المداخلات الدولية التي أتاحت تنفيذ هذه الخطوة، يمكن النظر إلى نشوء اسرائيل على أنه حصيلة جهود حثيثة بذلت من أجل تحقيق مشروع ايديولوجي بعيد الاصول، يرمي، حسب أهدافه المعلنة، إلى انشاء «وطن قومي» يستدرج الشتات اليهودي الموزع في مختلف أرجاء الأرض. والواقع، انه منذ ان رست مناقشة البدائل المقترحة على اختيار فلسطين كمكان لاقامة الدولة اليهودية المقبلة، كان على منظّري المشروع الصهيوني مواجهة مشكلة سياسية ملحّة تتعلق بمستقبل «السكان الأصليين» الذين يقطنون أرض «الدولة المنشودة». ويظهر، الآن، ان منظّري الأيديولوجية الصهيونية اختاروا الحل الأسهل لهذه المشكلة وهو انكار وجود هؤلاء السكان، واسناد مشروعية المشروع الصهيوني الى ركيزة المعادلة القائلة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

أمّا على المستوى العملي، فان البرامج التنفيذية التي رسمت، منذ تلك الفترة، حول آلية تحقيق المشروع الصهيوني تكشف عن حقيقة أن أسطورة «الأرض الخالية» لم تكن ناتجة عن جهل فعلي بواقع الحال القائم في فلسطين قدر ما كانت توليفة مصاغة ومصمّمة على مقياس الحاجة إلى تأكيد «سلامة» المشروع الصهيوني من الوجهة الأدبية. فضمن هذا المستوى العملي، أظهرت القيادة الصهيونية جدية أكبر في تعاملها مع مشكلة السكان الأصليين؛ وهكذا، فقد كان ثيودور هرتسل واضحاً مع نفسه حين أكد، في يومياته، ضرورة القيام بعمليات شراء واسعة للأراضي الفلسطينية من كبار الملاّك، لقاء أسعار سخية، والقيام، في الآن عينه، بتنفيذ برنامج شامل يعوّل في تطبيقه على «عملائنا السريين» ويهدف إلى «تشجيع السكان المعدمين على عبور الحدود، بعد أن تسدّ في وجوههم مجالات العمل والاستخدام»[٣]. وفي كل الأحوال، فان انكار الهوية القومية للشعب الفلسطيني بقي، على الدوام، أحد الثوابت الأساسية التي بني عليها المشروع الصهيوني، وذلك على الرغم من أن قادة الحركة الصهيونية اضطروا، خلال المداولات الدولية التي اشتركوا فيها من أجل وضع المشروع الصهيوني على سكة التنفيذ، الى القبول ببعض الاشارات الغامضة بشأن الحفاظ على «الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين»، كما ورد في «تصريح بلفور» مثلاً.

لقد كانت منافسة الشعب الفلسطيني على أرضه كافية وحدها لكي تحدد اطار الصراع، بوصفه مواجهة بين طرفين ينفي احدهما الآخر. إلّا أن مأزق الصراع لم يقف عند هذا الحد وحده؛ إذ أن هذا المأزق ازداد عمقاً بحكم كون كل من هذين الطرفين ينتميان إلى مشروع ايديولوجي أكثر طموحاً من متطلبات احتياجاتهما الفعلية إلى الأرض. فالأساس في الموقف العربي من انشاء اسرائيل هو

أنها «جسم غريب» زرع في قلب الوطن العربي، من أجل اعاقة مشروع الوحدة العربية الذي كان هاجسه يستبدّ بتموّجات الحركة السياسية التي شهدتها المنطقة. ولهذا السبب، كان من الطبيعي أن يجتمع العرب على مقاومة هذا «الجسم الغريب»، بصرف النظر عن حجم المساحة الجغرافية التي يمكن أن ينتشر عليها. وفي مقابل ذلك، كانت هواجس المشروع الصهيوني في انشاء «وطن قومي» يجمع الشتات اليهودي تملي على اسرائيل معارضة أي حل يفرض لجم هذا المشروع عند النقطة التي كان مبررها الأساسي أنها تشكل نقطة البداية. الفعلية على طريق تحقيق الحلم الصهيوني الواسع.

وفي ضوء هذه الهواجس الأيديولوجية الضاغطة، كان لا بد لكل حل يقوم على أساس تقاسم الأرض المتنازع عليها من أن يكون مرفوضاً من كلا الجانبين، وهو ما حصل بالفعل بخصوص قرار التقسيم الذي اصدرته هيئة الأمم المتحدة العام ١٩٤٧؛ حيث أعلنت الحكومات العربية، في بيان أصدرته بتاريخ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، استنكارها للمشروع، واعتبرته «باطلاً من اساسه»، وأكدت عزمها على اتخاذ «التدابير الحاسمة» من أجل «احباط المشروع الظالم ونصرة حق العرب»[٤]. هذا فيما اتفق رؤساء وممثلو حكومات الدول المشاركة في الجامعة العربية، خلال اجتماع عقدوه في القاهرة بين ٨ ـ ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، على تقرير سرّي كان أول مقرراته «العمل على احباط مشروع التقسيم، والحؤول دون قيام دولة يهودية في فلسطين، والاحتفاظ بفلسطين عربية، مستقلة، موحّدة»[٥].

أمّا على الجانب الاسرائيلي، فينبغي أن لا يُعتدّ كثيراً، هنا، بالقرار الذي اتخذته الوكالة اليهودية، في حينه، وأعلنت فيه موافقتها على قرار التقسيم. فالواقع، ان تتابع الأحداث أكد، بشكل قاطع، ان الدولة اليهودية التي شهدت النور بموجب هذا القرار لم تكن تنوي، جدياً، الالتزام ببنوده وتوصياته. ولا يتعلق الأمر، هنا، فقط بالحركة التوسّعية التي قامت بها اسرائيل خلال العام ١٩٤٨، واستولت خلالها على قسم كبير من الأراضي التي خصّصها مشروع التقسيم للدولة العربية. فبالاضافة إلى ذلك، ينبغي الالتفات إلى واقع ان التزام اسرائيل بالمشروع الأيديولوجي الصهيوني كان يفرض تطلعها إلى أبعد ممّا حصلت عليه بموجب قرار التقسيم. وبصرف النظر عن الاعتبارات التي حكمت مواقف القيادات الصهيونية المتعاقبة من مسألة المساحة الجغرافية لدولة اسرائيل، وبصرف النظر خصوصاً عن مدى جدية الطموح الصهيوني إلى أحياء اسرائيل الكبرى التي افترض لها الطابع الاحيائي الديني، الذي اتسم به المشروع الصهيوني، أن تمتد بين نهري النيل والفرات؛ فالواقع أن تطلع المشروع الصهيوني إلى اقامة «وطن قومي» يتسع للغالبية العظمى من يهود العالم، وهو حلم يصعب القول انه لم يكن حلماً جادّاً بالنسبة الى الحركة الصهيونية، كان يستتبع، بالضرورة، تطلعاً نحو القيام بتمدّد اقليمي يخترق الحدود التي رسمها مشروع التقسيم للدولة اليهودية. ومن بين شواهد كثيرة يمكن استحضارها هنا، وتؤكد عزم الدولة الناشئة على المضيّ في استكمال تنفيذ المشروع الصهيوني، وتدلل على أن قبول الوكالة اليهودية بقرار التقسيم لم يكن يخرج عن سياسة «التدريج» التي اتبعها قادة الحركة الصهيونية طوال مراحل تنفيذ المشروع الصهيوني[٦]، يبدو ان اكثر ما يجدر التوقف عنده هو ما كتبه دافيد بن ـ غوريون في معرض تقويمه للوضع الذي تمكّنت اسرائيل من تحقيقه بعد حرب العام ١٩٤٨، التي أسفرت عن احتلال ستة آلاف كيلومتر مربع أضيفت إلى الاربعة عشر ألف كيلومتر مربع التي خصصها مشروع التقسيم للدولة اليهودية، حيث أعرب بن ـ غوريون عن اقتناعه بأن اسرائيل، وعلى خلاف ما اعتبره «الوضع الطبيعي» لجميع الدول، «لم تأت مطابقة لأرضها، أو شعبها... وأضيف، الآن، انها قامت فوق جزء من أرض ـ اسرائيل فقط.

فالبعض يتردد بصدد استرجاع حدودنا التاريخية التي جرى رسمها وتعيينها منذ بداية الثمانينات، وحتى هؤلاء لا يسعهم انكار الشذوذ الذي تمثله الخطوط الجديدة». وقد أعاد بن ـ غوريون التأكيد، خلال اعترافات أدلى بها بمناسبة مرور عشرين عاماً على قيام اسرائيل، أنه تزعّم، العام ١٩٤٨، الرأي القائل بوجوب خرق اتفاقية الهدنة والاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الأردن بكاملها[٧].

على أساس ما تفيد به معطيات هذه الصورة، يمكن القول انه إذا كان من الملاحظ، الآن، أن مبادرة السلام الفلسطينية التي تجسّدت في وثيقة استقلال الدولة أخذت شكل العودة الى المطالبة بتطبيق مشروع التقسيم، الذي رفض، بقوة، من جانب طرفي الصراع، عند طرحه لأول مرة العام ١٩٤٧، فالواقع ان تفهّم البواعث التي دفعت المجلس الوطني الفلسطيني إلى اتخاذ هذا القرار يقتضي التأكيد، منذ البدء، أن الرفض الحازم الذي قوبل به مشروع التقسيم من جانب الشعب الفلسطيني، منذ طرحه في العام ١٩٤٧، لم يكن ناجماً عن خطأ في الحسابات السياسية، كما يراد الايحاء بذلك، أحياناً، قدر ما كان تعبيراً عن الصورة التي ظهر الصراع من خلالها كمواجهة بين مشروعين ايديولوجيين، لا يمكن التوفيق فيما بينهما. وقد عبّر الميثاق القومي الفلسطيني، الذي أعلن بموجبه عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤، عن رسوخ هذه الرؤية الى الصراع عندما أكد، في مادته الأولى، ان «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معاً الوطن العربي الكبير»؛ ولا سيما عندما اعتبر، في مادته الثانية عشرة، ان «الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً الى جنب»، وأشار الميثاق، أيضاً، إلى اقتناع المنظمة بأن «مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية» (المادة ١٣)، وان «تحرير فلسطين، من ناحية عربية، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها، حكومات وشعوباً، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني» (المادة ١٤). وفي ظل هذه الرؤية، أعاد الميثاق، في مادته السابعة عشرة، تأكيد الموقف الفلسطيني القائل ان «تقسيم فلسطين الذي جرى العام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن»[٨]. وواظبت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ ذلك الوقت، على الوقوف في مواجهة أي مشروع للحل يقوم على أساس التصوّر الذي تضمّنه مشروع التقسيم، وهو ما وجد تجسّده المشخّص في الرفض الحازم الذي اتخذته المنظمة من المشروع الذي اقترحه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في نيسان (ابريل) العام ١٩٦٥، من أجل تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أساس «حل وسط يضمن حق عودة اللاجئين وحق الاعتراف بوجود اسرائيل داخل الحدود التي أقرّتها هيئة الأمم المتحدة (قرار التقسيم)... واقامة دولة فلسطينية عربية بعد انسحاب اسرائيل من ثلثي المساحة التي احتلتها منذ انشائها»[٩]. وقد جاء رفض المنظمة لهذه الخطة ضمن قرار خاص صدر عن الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني، واعتبر تصريحات الرئيس بورقيبة «خيانة عظمى للقضية الفلسطينية وخروجاً على الاجماع العربي، وافتئاتا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... وان المجلس الوطني الفلسطيني يرفض هذه التصريحات، جملة وتفصيلاً»[١٠].

وتبقى الملاحظة التي لها دلالتها في هذا السياق، وهي ان الموقف الفلسطيني الرافض لمبدأ حل القضية على أساس تقاسم الأرض وجد مرتكزه الأساسي في تماهيه مع الموقف العربي السائد على الصعيدين، الشعبي والرسمي، والذي ظل حتى العام ١٩٦٧ يؤكد ان «الهدف القومي» للأمة العربية هو «تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»، حسب ما جاء، مثلاً، في قرارات القمة العربية

الثانية التي عقدت في الاسكندرية بين ٥ و١١/٩/١٩٦٤. وقد أعادت القمة العربية الثالثة (الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٨/٩/١٩٦٥) تأكيد «التزام الملوك والرؤساء العرب بميثاق التضامن، والحفاظ على وحدة التراب الوطني للأقطار العربية ضد كل محاولة استعمارية انفصالية»، وهو ما فسّر على أنه رفض ضمني لمشروع الرئيس التونسي بورقيبة، الذي كان امتنع عن المشاركة في المؤتمر، بسبب الحملة الانتقادية الواسعة التي جوبه بها مشروعه، لا سيما من قبل نظام الرئيس جمال عبدالناصر في مصر، وهي الحملة التي عبّرت عن موقف من القضية الفلسطينية ظل راسخاً حتى العام ١٩٦٧، حين وجدت الرسميّات العربية انه لم يعد امامها إلاّ الانحناء لعاصفة المتغيّرات التي أحدثها عدوان الخامس من حزيران (يونيو).

صدمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧

ارتبطت قضية التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، قبل العام ١٩٦٧، بموضوع الاعتراف العربي باسرائيل، حيث بدا أن التقدم على طريق احلال السلام في المنطقة متوقف على مدى استعداد الجانب العربي لتقديم تنازلات حاسمة في هذا الاتجاه، فيما كان الموقف الاسرائيلي مفتقراً إلى ما يساوم به مقابل الحصول على هذا الاعتراف. وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تغيّرت نقطة الثقل التي يمكن اعتبارها مرتكز تحريك عملية السلام. فاحتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة وسيناء والجولان خلق واقعاً اقليمياً جديداً، ووضع قضية التسوية السياسية للصراع في مدار مختلف، حيث أصبحت عقدة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في الحرب هي التي تتحكم بالتوجهات السياسية على جانبي الصراع. ففي الجانب العربي، كانت هزيمة حزيران (يونيو) بمثابة الصدمة التي فرضت على الفكر السياسي العربي ان يقوم بمراجعة الثوابت التي حكمت مواقف العرب من قضية فلسطين وحدّدت أسس تعاملهم معها. وبمقدار ما يتعلق الأمر، هنا، بمواقف الرسميات العربية عينها، كان واضحاً، منذ مؤتمر قمة الخرطوم، التي عقدت لمناقشة نتائج حرب حزيران (يونيو)، أن هذه المواقف بدأت تميل إلى التعامل مع تفاعلات الصراع وفق نظرة أقل تشدداً من السابق. وهكذا، فقد جاء شعار «ازالة آثار العدوان» الذي شكل مرتكز التوافق العربي في قمة الخرطوم، وبعدها، والذي بدأ يحل في أدبيات السياسة العربية محل الشعارات التي حدّدت، في السابق، هدف العرب الاستراتيجي بأنه تحرير كامل التراب الفلسطيني. جاء هذا الشعار الجديد ليعبّر عن عملية اعادة ترتيب أولويات التحرك العربي وفق سياسة تحقيق ما يمكن تحقيقه في ظل ظروف التوازنات السائدة في المنطقة. وفي ضوء هذا الموقف العربي الجديد، بدا أن التقدّم على طريق تحقيق تسوية سياسية لأزمة المنطقة أصبح مرهوناً باستعداد الجانب الاسرائيلي لتقديم تنازلات اقليمية في الأراضي التي احتلت ابّان حرب حزيران (يونيو). ومع انعاش الأمل، في ضوء هذه التحولات، بامكانية الوصول إلى حل سلمي للصراع، كانت المعضلة الأساسية التي واجهت القوى المعنيّة باستثمار الفرصة المتاحة هي مسألة مستقبل الفلسطينيين في اطار الحل المنشود. وإذا كان من الملاحظ، في هذا السياق، أن القيادة المصرية، بزعامة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، والتي لعبت الدور الأساس في صوغ الموقف العربي الجديد، حرصت، في موقفها الرسمي، على اعفاء الفلسطينيين من الالتزام بالسقف السياسي لشعار ازالة آثار العدوان، الذي التزمت به الرسميات العربية، فالواقع ان الأوساط الفكرية، والاعلامية، القريبة من القيادة الناصرية، لم تمتنع، في حينه، عن تقديم بعض الاقتراحات الداعية إلى ايجاد صيغة لحل القضية الفلسطينية ذاتها تنسجم مع التوجّه السياسي الجديد الذي أطلقته قمة الخرطوم. ومن بين هذه الاقتراحات، الاقتراح الذي

تقدّم به الكاتب المصري أحمد بهاءالدين من أجل انشاء دولة فلسطينية «تضم الأردن بضفّتيه، الشرقية والغربية، اضافة إلى قطاع غزة»، ليصار بذلك إلى «اعادة اسم فلسطين الى أرض فلسطين... واعادة شعب فلسطين إلى أرض فلسطين». واعتبر بهاءالدين أن «هذا الشعار هو، بغير شك، الشعار المنطقي والمناسب للمرحلة التي نحن فيها. انه يحدد حجم الخطوة الأولى، والضرورية، التي لا بدّ لنا من انجازها أولاً، وهي اعادة قوى العدوان إلى خطوط ٥ يونيو [حزيران] قبل ان نفكّر في خطوة أخرى»[١١]. وكما هو متوقّع، أثار اقتراح بهاءالدين حملة انتقادات شديدة في الأوساط الفلسطينية، التي كانت أعلنت، على مختلف تياراتها، معارضتها لمجمل النهج السياسي الذي قرّرته قمة الخرطوم. وقد اثار هذا الاقتراح التباسات اضافية، نتيجة تقاطعه مع اقتراحات مشابهة تقدم بها بعض الجهات الاسرائيلية في سياق التفاعلات التي أحدثتها نتائج حرب حزيران (يونيو) داخل الوسط السياسي الاسرائيلي.

وقد اصبح من المعروف، الآن، ان نشوة الانتصار التي عمّت المجتمع الاسرائيلي، بعد حرب حزيران (يونيو)، ترافقت، عند بعض النخب الاسرائيلية، مع احساس بالقلق على مستقبل اسرائيل من تبعات التغيّر الديمغرافي الذي يمكن أن يؤدي اليه ادخال مليون فلسطيني من سكان الأراضي التي تمّ احتلالها العام ١٩٦٧ تحت سيطرة اسرائيل، وما يترتب على ذلك من اضعاف لنسبة الأكثرية اليهودية في الدولة. ويمكن التقدير، هنا، ان ضغط هذا الهاجس كان من بين جملة الدوافع التي يمكن ان تساعد في تفسير الاقتراح الذي تقدّم به عضو الكنيست الاسرائيلي، يوري أفنيري، من أجل ادراج مشروع تحويل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى جمهورية فلسطينية متّحدة مع اسرائيل على جدول أعمال الكنيست، وهو الاقتراح الذي رفض، في حينه، من جانب الكنيست، استجابة لطلب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن، الذي أعلن ان الحكومة الاسرائيلية «لا تتغافل عن هذه المسألة؛ لكنها ترى ان الوقت لم يحن، بعد، لذلك». وقد أعاد أفنيري طرح مشروعه في العام ١٩٦٨، خلال مؤتمر لحركة «القوة الجديدة» التي يتزعّمها، حيث جدّد دعوته إلى اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بشرط «انشاء اتحاد فيدرالي بين الدولة المقترحة واسرائيل، وارتباط الدولتين بحلف دفاعي، وسياسي، واقتصادي»[١٢]. ومهما تكن طبيعة الدوافع التي كمنت وراء اقتراح أفنيري، والمرامي التي استهدفها هذا الاقتراح، فان ما تجدر ملاحظته هو أن الدعوة إلى انشاء دولة فلسطينية، مهما يكن شكلها وشروط انشائها، اقتصرت على بعض قوى المعارضة الهامشية في اسرائيل، في حين أجمعت الأحزاب الصهيونية الرئيسة على رفض هذه الدعوة، جملة وتفصيلاً؛ هذا فيما امتنعت الحكومة الاسرائيلية عن اعلان أي موقف رسمي بشأن مستقبل الأراضي التي احتلتها خلال الحرب. وعلى الرغم من أن المعلومات المتوفّرة عن تلك المرحلة تشير إلى أن مكاتب ضباط الحكم الاسرائيلي، التي أنشأتها اسرائيل لادارة شؤون الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، شهدت عقد لقاءات متكررة بين مسؤولي هذه المكاتب وبعض الزعامات الفلسطينية المحلية، وان محور البحث في بعض هذه اللقاءات كان حول امكانية الوصول إلى صيغة مقبولة لقيام دولة فلسطينية إلى جوار دولة اسرائيل، وبدعم منها، إلّا أن الحكومة الاسرائيلية حرصت على عدم الزام نفسها بنتائج هذه المباحثات، وعلى عدم تبنّيها بشكل رسمي، وهو الأمر الذي يوضحه بشكل خاص اقتصار هذه المباحثات على بعض الموظفين المختصين في الشؤون العربية دون غيرهم من الوزراء أو المسؤولين في احزاب الائتلاف الاسرائيلي الحاكم[١٣]. ولعل أقصى ما يمكن قوله، في هذا المجال، هو ان غموض الموقف الاسرائيلي، خلال تلك الحقبة، من مستقبل الأراضي المحتلة، شجّع بعض الزعامات الفلسطينية المحلية على اطلاق دعوات من أجل الدخول

في مفاوضات سياسية مع الحكومة الاسرائيلية تهدف إلى انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، مثل الدعوات التي أطلقها المحامي عزيز شحادة والدكتور حمدي التاجي الفاروقي والشيخ محمد علي الجعبري، وهي الدعوات التي لم تلق أي تجاوب من جانب الحكومة الاسرائيلية، في حين اثارت معارضة عنيفة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل حركة المقاومة التي قامت بقصف منزل د. الفاروقي في مدينة رام الله بالصواريخ بُعيْد الاجتماع الذي عقده بالمشاركة مع عدد من شخصيات الضفة الفلسطينية، والذي انتهى إلى توجيه نداء من أجل «تشكيل حكومة فلسطينية في دولة عربية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة»(١٤). وعلى الرغم من السقوط السريع لهذه الاقتراحات، فان محاولات الترويج لمشروع الدولة الفلسطينية بين الزعامات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة لم تتوقف بشكل نهائي. فقد أعيد طرح المشروع مرة أخرى في العام ١٩٦٩، حيث نشرت مجلة «الهدف»، الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، نصّ وثيقة ذكرت المجلة انها مشروع «اعلان ولادة جمهورية فلسطينية»، وأن بعض الجهات الأميركية قام بتوزيعها على شخصيات فلسطينية في الضفة والقطاع، ومن بينهم عدد من رؤساء البلديات والوجهاء، وطلبت منهم توقيعها، على ان تتولى الجهات الأميركية مهمة عرض الوثيقة، بعد ذلك، على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلطات الاسرائيلية، بوصفها طلباً مقدّماً من «قادة الشعب الفلسطيني». ونصّت الوثيقة على اعتبار حدود قرار التقسيم، العام ١٩٤٧، «حدوداً نهائية وغير قابلة للتعديل». وأكدت أن الدولة الفلسطينية لن تتجه إلى «تحصين حدودها مع دولة اسرائيل، بل إلى اقامة تسهيلات على تلك الحدود». وحثّت الوثيقة الدول العربية على «مدّ يد الصداقة ـ كما نفعل نحن [الموقعين] ـ نحو هؤلاء الذين كنّا في حالة حرب ضدهم لفترة طويلة، ونطلب أن يسمح لدولة اسرائيل بالعبور بسلام نحو طرق التجارة الدولية». وعلى الرغم من ان بعض الشخصيات الفلسطينية التي عرضت عليها الوثيقة قام بتوقيعها، إلّا ان الغالبية العظمى من الزعامات الفلسطينية رفضت التعامل مع المشروع، ممّا ادّى إلى اسقاطه(١٥).

وفي كل الأحوال، يمكن القول ان طرح مشروع الدولة الفلسطينية، خلال تلك المرحلة، قوبل باجماع فلسطيني شبه مطلق على معارضته ومقاومته. وإذا كان عضو اللجنة التنفيذية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ذكر، في هذا الخصوص، أن المرة الأولى التي ناقشت فيها قيادة «فتح» هذا المشروع كانت في تموز (يوليو) ١٩٦٧، بناء على اقتراح من فاروق القدومي (ابو اللطف)، وأن هذه المناقشة انتهت إلى اعتبار المشروع مبالغة في التنازل، ممّا استوجب وضعه على الرف(١٦)، فالواقع ان تتابع الأحداث فرض على حركة المقاومة الفلسطينية، بمختلف فصائلها وتياراتها، الدخول في معركة سياسية مفتوحة، ومستمرة، طوال الفترة الممتدة بين حرب العام ١٩٦٧ وأحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ضد المحاولات المتكررة التي كانت تجهد من أجل ابقاء المشروع على ساحة التداول السياسي، وخصوصاً من أجل اقناع بعض الزعامات الفلسطينية بتأييده. وفي سياق هذه المعركة المفتوحة، واظبت القيادات الفلسطينية، بمختلف انتماءاتها، على تأكيد تمسّكها بشعار تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهذا ما أكدته، مثلاً، «القيادة الفلسطينية الموحّدة» التي تمّ تشكيلها في مطلع أيار (مايو) ١٩٧٠، بمشاركة جميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، حيث أعلنت هذه القيادة، في بيانها التأسيسي، عن ان «شعب فلسطين وحركة تحرّره الوطنية يناضلان من أجل التحرير الشامل، ويرفضان جميع الحلول السلمية، والتصفوية، والاستسلامية، بما فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية، لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية»(١٧). وتبقى القرينة

الأكثر وضوحاً في تعبيرها عن اجماع حركة المقاومة الفلسطينية على رفض «مشروع الدولة» هي قرارات المجالس الوطنية التي عقدت دوراتها خلال تلك الحقبة، وبشكل خاص قرارات الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، خلال الفترة بين ١٠ ـ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، والتي تمّ، خلالها، اقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي أفرد مادة خاصة نصّت على: «المادة ٢١: الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية وتدويلها». وتابع المجلس، في دوراته اللاحقة حتى العام ١٩٧٠، تكرار «شجب فكرة الكيان، أو الدولة الفلسطينية، في المناطق المحتلة، ونددّ بأصحابها، وتوعّدهم، وأقام الحجر الوطني عليهم»[١٨].

على الرغم من هذا الموقف المتشدّد الذي أجمعت عليه فصائل حركة المقاومة الفلسطينية ازاء «مشروع الدولة»، أظهر بعض القوى الرئيسة ضمن حركة المقاومة اهتماماً ملحوظاً بالدفاع عن الثورة الفلسطينية ضدّ تهمة الترفّع عن العمل السياسي، والانطواء داخل دائرة الرفض السلبي للمبادرات التي يطرحها الآخرون. وينطبق هذا الأمر، بشكل خاص، على قيادة «فتح» التي وضعت ثقلها داخل منظمة التحرير لفلسطينية، منذ العام ١٩٦٨، وراء محاولة اضفاء مسحة ايجابية على الموقف السياسي الفلسطيني من موضوع تسوية القضية الفلسطينية. وهكذا، فقد وقفت «فتح» وراء برنامج الدولة الديمقراطية الذي تبنّته المنظمة خلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة خلال الفترة بين ١ ـ ١٩٦٩/٢/٢٦، والتي نصّ البيان السياسي الصادر عنها على أن نضال الشعب الفلسطيني من أجل «تحرير وطنه والعودة اليه، انما يهدف إلى اقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين لجميع الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين ويهودا». وذكر صلاح خلف، في هذا الخصوص، ان قيادة «فتح» سعت إلى اقرار برنامج الدولة الديمقراطية خلال الدورة الرابعة للمجلس، التي عقدت خلال الفترة بين ١٠ ـ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، والتي تمّ خلالها اقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، الاّ ان محاولة «فتح» أخفقت آنذاك[١٩]. ويظهر المدلول السياسي لبرنامج الدولة الديموقراطية من خلال مقارنته بالتصوّر الذي تضمّنه الميثاق الوطني ازاء مستقبل الدولة الفلسطينية بعد التحرير، وبشكل خاص الموقف من اليهود القاطنين في فلسطين. فقد نصّت المادة الثانية من الميثاق على ان «اليهود الذين كانوا يقيمون، اقامة عادية، في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين»، وهو ما اعتبر، في حينه، موقفاً اكثر تصلباً ممّا جاء في الميثاق القومي الذي تبنّته المنظمة في مجلسها الوطني الأول[٢٠]. وفي مقابل هذا الموقف، كان برنامج الدولة الديموقراطية يعني، حسبما جاء في بيان النقاط السبع الذي أصدرته اللجنة المركزية لـ «فتح»، في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، «اقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية يتمتّع فيها كل المواطنين، بغض النظر عن دياناتهم، بحقوق متساوية»[٢١]. وفي معرض شرحها لأبعاد الموقف الجديد، كتبت جريدة «فتح»، العام ١٩٧٠، أنه في فلسطين الديمقراطية سيكون «لكل اليهود الفلسطينيين الاسرائيليين حالياً نفس الحقوق، بشرط أن يرفضوا الشوفينية الصهيونية والعنصرية، ويقبلوا بالعيش كالفلسطينيين تماماً، في فلسطين الجديدة». وأضافت الجريدة بعبارات واضحة: «ترفض الثورة المبدأ القائل ان اليهود الذين يعيشون في فلسطين قبل [العام ١٩٤٨ أو العام ١٩١٧] وحدهم يقبلون» في هذه الدولة[٢٢].

وعلى الرغم من النقاشات الصاخبة التي أثارها برنامج الدولة الديمقراطية في أوساط المقاومة الفلسطينية، فقد كرّست قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة هذا الشعار أساساً للموقف

الفلسطيني الرسمي من مستقبل القضية الفلسطينية[٢٣]. إلّا ان الهامّ في الأمر هو ان مؤيدي هذا البرنامج على الساحة الفلسطينية شدّدوا، عند طرحه، على أهمية تمييز الدولة الديمقراطية المنشودة عن مشروع انشاء دولة فلسطينية على جزء من ارض فلسطين. وهكذا فقد ندّد نبيل شعث، في دراسة نشرتها مجلة شؤون فلسطينية ، العام ١٩٧١، تحت عنوان «فلسطين الغد» بالمحاولات الهادفة إلى «تقديم، وتلفيق، بديل قوي للدولة الديمقراطية هو الدولة الفلسطينية المنفصلة على اجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة»، معتبراً أن «التشابه كبير جداً بين ' الدويلة' المقترحة وبين البانتوستانات التي انشاتها الحكومة العنصرية الأوروبية البيضاء السود المستعبدين في جنوب افريقيا»؛ ليخلص إلى التأكيد ان «النموذج الوحيد المقبول لفلسطين الغد، بيهودها وعربها، هو النموذج الذي طرحته الثورة الفلسطينية: نموذج الدولة الديمقراطية التقدمية اللاطائفية الموحّدة»[٢٤].

وبشكل عام، يمكن ارجاع هذا التشدد، الذي أبدته حركة المقاومة الفلسطينية في رفض مشروع الدولة، إلى ان حركة المقاومة لم تعتبر نفسها، من الأساس، معنيّة بالنتائج التي أسفرت عنها حرب حزيران (يونيو)، وهو ما عبّر عنه القائد الفلسطيني، ياسر عرفات، بعبارات واضحة، خلال خطاب جماهيري القاه في عمّان، في مطلع آب (اغسطس) العام ١٩٧٠، حين حدّد هدف الثورة الفلسطينية بالقول: «نحن غير معنيّين بما حدث في حزيران (يونيو)، ولا بازالة آثار حزيران [يونيو]، ولكن الثورة الفلسطينية معنيّة باجتثاث الكيان الصهيوني من ارضنا وأرض أجدادنا وتحريرها، لتعود عربية كما كانت»[٢٥]. وبأخذ مدلولات هذه الملاحظة بعين الاعتبار، لا يعود من الصعب تفسير كون البدايات الأولى لتحوّل مواقف بعض القوى الفاعلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية من موضوع الدولة الفلسطينية قد تزامنت، في ظهورها، مع تراجع، ثمّ تصفية، الوجود الفلسطيني المسلّح على الساحة الاردنية، اثر احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، التي شكّلت بالنسبة الى الساحة الفلسطينية، صدمة سياسية وعسكرية يمكن مقارنتها بالصدمة التي اصابت الساحة العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

البرنامج المرحلي

في معرض تقويمه للنتائج التي أسفرت عنها احداث الاردن العام ١٩٧٠، أشار صلاح خلف الى ان احد الدروس المؤلمة التي خرجت بها القيادة الفلسطينية من تجربة عملها على الساحة الاردنية هو ان «الثورة الفلسطينية لا تستطيع الاعتماد على أية دولة عربية تعطيها ملجأ أو قاعدة للعمليات ضد اسرائيل»، وانه «لكي نمضي قدماً نحو غايتنا في اقامة المجتمع الديمقراطي اللاطائفي لا بدّ لنا من دولة خاصة بنا، ولو على شبر واحد من فلسطين»[٢٦]. ومع ذلك، فان تتابع الاحداث أظهر ان الساحة الفلسطينية لم تكن مهيّأة، خلال تلك المرحلة، لتقبّل مثل هذا التحليل، ولتعديل خطها السياسي وفق مقتضيات عبره المستفادة. وهكذا، لم يكن القبول بمشروع اقامة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين ممكناً، الّا بعد مخاض عسير، عبر مواجهات ساخنة بين فصائل حركة المقاومة التي ازدادت خلافاتها بعد تراشق الاتهامات حول مسؤولية ما حدث في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. وذكر بعض المصادر ان «المصارحة» الفلسطينية الاولى حول موضوع اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أُجريت خلال اجتماع عاصف عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق، بتاريخ الثامن من شباط (فبراير) ١٩٧١، واستمر مدة ١٤ ساعة متواصلة.

واكتسبت المعلومات التي رشحت عن اجتماع اللجنة التنفيذية حساسية خاصة، نتيجة تزامنها مع ظهور معلومات أخرى حول بعثة اميركية، برئاسة روجر فيشر، زارت المنطقة خلال الفترة عينها، وقضت فيها شهوراً عدّة، ناقشت خلالها مشروع الدولة الفلسطينية مع عدد من القادة الفلسطينيين. وفي مواجهة ما أحدثته هذه المعلومات من صخب في الاوساط الفلسطينية، بادرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى عقد اجتماع موسّع في دمشق، أصدرت، في أعقابه، بياناً جدّدت فيه موقفها من موضوع الدولة على النحو التالي: «ان حركة المقاومة الفلسطينية المسلّحة، بكل فصائلها، تؤكد التزامها بالميثاق الوطني الفلسطيني، وبقرارات المجلس الوطني الفلسطيني المتعلقة بهذا الموضوع... ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني قد أوضحت ان هذا الكيان المزيّف هو، في حقيقة أمره، مستعمرة اسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، تصفية نهائية لمصلحة اسرائيل»[٢٧].

وبعد أيام قليلة من اجتماع اللجنة التنفيذية، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثامنة، خلال الفترة بين ١٩٧١/٢/٢٨ و١٩٧١/٣/٥، حيث ذهبت قراراته الى «الوقوف بحزم ضد دعاة اقامة دويلات فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني، واعتبار ان السعي الى اقامة مثل تلك الدويلة انّما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين». كما جدّد المجلس، في دوراته الثلاث اللاحقة، تأكيد رفضه «مشاريع، ودعوات، اقامة الدويلة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين»[٢٨].

الّا ان هذا الاجماع الفلسطيني على رفض مشروع «الدولة» لم يعمّر بعد ذلك طويلاً. فبعد شهور قليلة من انفضاض الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، ٦ ـ ١٩٧٣/١/١٢)، والتي خرجت بتوافق القيادات الفلسطينية على «النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعبنا في تحرير أرضه، أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات او الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، والتصدي لهذه المشروعات بالكفاح المسلّح، وبالنضال الجماهيري المرتبط به»، أطلقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في آب (اغسطس) ١٩٧٣، على لسان أمينها العام، نايف حواتمة، مبادرتها الداعية الى تحديد المهام الاستراتيجية والمرحلية للمقاومة الفلسطينية، على أساس ان يتمّ تبنّي فكرة المراحل الوسيطة مع ابقاء الهدف النهائي للثورة الفلسطينية هو «التحرير الكامل لفلسطين». وبعد تنديده بـ «التيارات الثورية العدمية التي لا تهتمّ بالمباشر، معتبرة ان الشعارات الثورية ستقدم حلولاً سحرية»، أعلن حواتمة ان الهدف المرحلي للثورة الفلسطينية يجب ان يكون، من الآن فصاعداً، هو «اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بعد طرد المحتل واستبعاد كل وجود اردني»[٢٩].

وإذا كانت دعوة الجبهة الديمقراطية الى الدولة الفلسطينية أثارت، على الساحة الفلسطينية، ردود فعل عنيفة فور اصدارها، فالواقع ان الجدل الذي اثارته هذه الدعوة اكتسب بعداً جديداً، في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بفعل تقاطعه مع قضية المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام التي طرحت نفسها أمام القيادات الفلسطينية براهنيّة ملحّة خلال تلك المرحلة. وهكذا، فقد اصبحت قضية القبول بدولة فلسطينية على الاراضي التي يمكن ان تنسحب من عليها اسرائيل احد محاور الاستقطاب الحادّ الذي شهدته الساحة الفلسطينية منذ نهاية العام ١٩٧٣، حيث وقفت «فتح» والجبهة الديمقراطية ومنظمة «الصاعقة» في صف الدعوة الى تبنّي مراحل وسيطة، يأتي في مقدمها القبول بمشروع الدولة الفلسطينية على أي جزء من الارض تنسحب منه اسرائيل، بينما

وقفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مقدّم «جبهة الرفض» التي ضمّت، اضافة الى الجبهة الشعبية، كلاً من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والتي اعلنت رفضها لمبدأ المشاركة في مؤتمر السلام، ومعارضتها لأي تغيير في الاستراتيجية الفلسطينية التي تقتضي، كما كتبت مجلة «الهدف»، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، تشديد النضال «ضد المشاريع الاستسلامية، التي تدعو الى انشاء دولة، او كيان فلسطيني، على جزء من الاراضي الفلسطينية»(٣٠). وبعد سلسلة من المناقشات التي أُجريت بين قادة هذين التيارين، أُجري اعداد برنامج سياسي من عشر نقاط، تمّ اقراره برنامجاً مرحلياً للثورة الفلسطينية، خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة بين ١ ـ ٨/٦/١٩٧٤.

ولعلّ أبرز ما تضمّنه هذا البرنامج هو ما جاء في مادته الثانية، التي نصّت على ان «تناضل منظمة التحرير الفلسطينية، بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلّح، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها». الاّ ان حالة الاجماع الفلسطيني حول هذا البرنامج لم تدم طويلاً، حيث بادرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد شهور قليلة من انفضاض المجلس الوطني، الى اعادة تقويم برنامج النقاط العشر انتهى بها الى رفضه، وأعلنت، في ٢٦/٩/١٩٧٤، تعليق مشاركتها في الاجهزة القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي؛ وتبعها في ذلك بعض فصائل «جبهة الرفض». وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح برنامج النقاط العشر، منذ اقراره، اساساً ثابتاً للسياسة الرسمية التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية طوال المرحلة اللاحقة، لا سيما في ما يتعلق بموضوع «الدولة الفلسطينية»، التي اصبحت، منذ ذلك الوقت، بمثابة الهدف الموجّه لمواقف المنظمة من تعرجات الحركة الدبلوماسية التي نشطت في أجواء المنطقة بعد حرب العام ١٩٧٣، واستمرت حتى العام ١٩٧٨، عندما فرضت اتفاقيتا كامب ديفيد، اللتين تمّ التوصل اليهما بين الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، تجميد هذه الحركة بعد اغلاقها على سقف جديد لحل القضية الفلسطينية، يقوم على أساس مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحته الاتفاقيتان، والذي اعتبرته القيادة الفلسطينية «مؤامرة يجب رفضها ومقاومتها بكل الوسائل الممكنة»، حسب ما جاء في البيان السياسي الذي صدر عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في دمشق، بين ١٥ ـ ٢٢/١/١٩٧٩.

وعلى الرغم من ان المعارضة الشديدة التي أبدتها القيادة الفلسطينية ضد اتفاقيتي كامب ديفيد، لم تؤثر، عملياً، في جوهر الموقف السياسي الفلسطيني من قضية التسوية في المنطقة بشكل عام، ومن موضوع الدولة الفلسطينية بشكل خاص، فالواقع ان حالة الجمود التي هيمنت على مجمل الوضع السياسي في المنطقة أفقدت عملية الاستمرار في دفع المبادرات السياسية التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ ما يبررها؛ وبالتالي، فقط ظل الموقف الفلسطيني يراوح عند حدود تأكيد «حق منظمة التحرير، وحدها، في اختيار الحل العادل، والشامل، الذي يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني»، حسب ما جاء، مثلاً، في البيان السياسي الذي صدر عن أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في دمشق ما بين ١١ ـ ١٩/٤/١٩٨١. وقد استمرت حالة المراوحة هذه حتى العام ١٩٨٢، حين أعيد تحريك قضية المنطقة على خلفية التفاعلات التي أحدثها الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية، وما تبعه من حصار للعاصمة بيروت واجلاء قوات المقاومة الفلسطينية عنها.

طريق الدولة

على الرغم من النجاح الذي حققته حركة المقاومة الفلسطينية في تحويل النتائج العسكرية التي منيت بها، نتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان، الى نصر سياسي عززه الصمود البطولي لقوات المقاومة في وجه عمليات القصف الوحشي الذي قامت به القوات الإسرائيلية ضد الشطر الغربي من العاصمة، بيروت، في اثناء الحصار الذي استمر مدة تسعة وسبعين يوماً؛ يمكن التقدير، الآن، ان خسارة المنظمة لجزء هامّ من قاعدة تواجدها الرئيسة في لبنان ضاعفت من حدّة احساس منظمة التحرير الفلسطينية بحاجتها الى الدولة الخاصة بها. ومن اجل اعادة دفع الأمور في اتجاه هذا الهدف، وبالاستناد الى تقديراتها الواقعية لموازين القوى التي استجدت بعد غزو لبنان، يبدو ان القيادة الفلسطينية حسمت خياراتها باتجاه تشجيع الجهود والمبادرات الهادفة الى اعادة اطلاق مسيرة البحث في حل سلمي لأزمة الشرق الاوسط. وقد انعكس هذا التوجّه، بشكل خاص، في المواقف المرنة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (الجزائر، ١٤ ـ ١٩٨٣/٢/٢٢) من المشاريع والمبادرات التي كانت مطروحة، آنذاك، من اجل تحريك عملية التسوية في المنطقة، حيث وافق المجلس على اعتبار «مشروع السلام العربي» الذي أقرّته «قمّة فاس» الثانية بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦، بمثابة «الحدّ الأدنى للتحرّك السياسي للدول العربية، وذلك بعد ان كانت قيادة المنظمة وقفت في طليعة معارضي المشروع عند طرحه على قمّة فاس الاولى (١٩٨١/٧/٢٥). وقد نص المشروع على «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس»، ووافق على قيام «مجلس الأمن بتأمين ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة»[٣١].

كذلك، فقد حرص المجلس على التعبير عن معارضته لمشروع الرئيس الاميركي الاسبق، رونالد ريغان، بصيغة مرنة أتاحت تلخيص الموقف الفلسطيني من المشروع بعبارة «لعم» التي وردت على لسان رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد انفضاض المجلس. وفي سياق التوجّه عينه الرامي الى تسهيل مهمّة الجهود المبذولة من اجل دفع مسيرة التسوية في المنطقة، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني موافقته على ان «تقوم العلاقة [الفلسطينية] المستقبلية مع الاردن على اسس كونفدرالية بين دولتين مستقلّتين»، وهو ما بدا محاولة للالتقاء عند منتصف الطريق مع احد البنود الرئيسة التي تضمّنها مشروع الرئيس ريغان[٣٢]. وبمقدار ما يتعلق الامر، هنا، بالنتائج المباشرة، والملموسة، لهذا التوجّه السلمي الذي انطوت عليه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، يبدو، الآن، ان الظروف الاقليمية، والدولية، السائدة لم تكن مؤاتية بشكل حقيقي لتثمير اندفاعة السلام الفلسطينية، وهو ما عبّرت عنه ردود الفعل الفاترة التي قوبلت بها قرارات المجلس من قبل الجهات المعنيّة بتسوية أزمة المنطقة، لا سيّما من جانب الادارة الاميركية، التي وجدت، في انشغالها بالاعداد لمعركة الانتخابات الرئاسية العام ١٩٨٤، مبرراً لتسويغ جمود نشاطها الدبلوماسي ازاء أزمة الشرق الاوسط، وهو ما أعطى، أيضاً، للحكومة الاسرائيلية فرصة زيادة تصليب موقفها من مجمل المشاريع المطروحة لتحريك عملية السلام، ومن ضمنها مشروع الرئيس الاميركي ريغان بالذات.

وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية حاولت الحفاظ على زخم اندفاعتها السلمية، من خلال قرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في عمّان بين ٢٢ ـ ١٩٨٤/١١/٢٩، لا سيما من خلال توقيع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، والذي عرف، فيما بعد، بـ «اتفاق عمّان»، فالواقع ان هذه المحاولة لم تنجح في تحريك

مواقف الاطراف الاخرى المعنيّة بتسوية أزمة المنطقة، لا سيما في تحريك موقف الادارة الاميركية التي ظلت تغطي جمود دبلوماسيتها في منطقة الشرق الاوسط من طريق اختلاق المزيد من الاعتراضات على بعض الصيغ اللفظية المتعلقة بمواقف منظمة التحرير الفلسطينية من العملية السلمية.

ولعلّ في نتائج جمود التحرّك الاميركي بعض ما يفسّر النبرة المتشددة التي ظهرت في قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، وهي النبـرة التي بدت ضروريـة، في كل الاحوال، من اجل استعادة الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية، وهو ما تحقّق، عملياً، خلال تلك الدورة.

وبشكل عام، يلاحظ ان رياح المتغيّرات التي هبّت على الصعيدين، الدولي والاقليمي، ظلت تسير في غير الاتجاه الذي تحتـاج اليـه الانـدفاعة السلمية التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية. فالسياسة التي اتبعها ميخائيل غورباتشيوف، منذ تسلّمه زمام السلطة في الاتحاد السوفياتي العام ١٩٨٥، ادّت الى تركيز الاهتمام العالمي على البحث في سبل لجم سباق التسلّح بين الجبارين، وهو ما اقتضى، عملياً، اغفالاً، ولو مؤقتاً، لقضايا النزاعات الاقليمية التي لم تجد «قمّة واشنطن» بين ريغان وغورباتشيوف، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، الوقت الكافي للخوض في تفاصيلها، حيث كان اهتمام القمّة مركزاً على ترتيب اتفاقية تخفيض التسلّح النووي، في حين اكتفى البيان الختامي، الذي صدر عن القمّـة، بالاشارة الى وجود «خلافات حادّة» بين الجانبين بشأن النزاعات الاقليمية، مع التنويه باتفاق الجانبين على اهمية تبادل المشاورات فيما بينهما، من اجل «مساعدة أطراف النزاعات الاقليمية على ايجاد حلول سلمية»[٣٣]. امّا على المستوى الاقليمي، فقد طغت هموم حرب الخليج بين العراق وايران على كل ما عداها من اهتمامات الرسميات العربية، وهو ما عبّرت عنه، بشكل خاص أجواء القمّة العربية غير العادية التي عقدت في عمّان (٨ ـ ١١/١١/١٩٨٧). وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في التصدي لأن لا تحصر مناقشات القمّة في بند واحد هو الحرب العراقية ـ الايرانية، واستطاعت ادراج الصراع العربي ـ الاسرائيلي بنداً خاصاً ومستقلاً على جدول اعمال القمّة جرياً على العادة المتّبعة في جميع القمم العربية السابقة، الّا ان مسار أعمال القمّة أظهر، بشكل واضح، ان موضوع حرب الخليج حافظ على أولويته بين اهتمامات المجتمعين، في حين لاحظت الاوساط المراقبة ان القضية الفلسطينية، في المؤتمر، افتقدت تلك الاولوية التي اتّسمت بها خلال القمم السابقة[٣٤].

في ظل هذه الاجـواء السائدة على الصعيدين، الدولي والاقليمي، جاء تفجّر انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، في أواخر العام ١٩٨٧، لكي يعيد قلب معادلات الصراع، التي استقرت بعد الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية، رأساً على عقب. واذا كان من الممكن القول، الآن، ان أبرز النتائج التي أسفرت عنها الانتفاضة الفلسطينية، على الصعيد السياسي، هي اعادة أزمة الشرق الاوسط الى مركز الاهتمام الدولي، والاقليمي، وذلك حين كشفت عن مأزق الوضع القائم وبيّنت استحالة استمراره، ووضعت، بالتالي، أطراف الصراع والقوى المعنيّة بتطوراته ازاء مسؤولياتها، فالواقع ان هذا التحوّل، الذي فرضته الانتفاضة، أتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تستعيد زمام المبادرة من جديد، وان تخطو الخطوة الحاسمة على طريق تطوير مبادرتها السلمية، التي اكتسبت، في ظل الظروف الجديدة، الحاحاً مضاعفاً، وتحوّلت الى خيار ضاغط من اجل تثمير النتائج التي أفرزتها الانتفاضة وتأطيرها في سياق فعل سياسي يعيد اطلاق مسيرة البحث في حل نهائي لأزمة الشرق الاوسط.

وبشكل عام، يمكن القول ان انتفاضة الداخل أعطت لمنظمة التحرير الفلسطينية فرصة اسقاط ما كان تبقّى من أسئلة التشكيك التي أثيرت من قبل بعض الدوائر حول واقعية الحديث عن مقوّمات الاستقلال الفلسطيني، وأتاحت لها تثبيت الخيار الفلسطيني الذي تمّ تجاهله على مدى السّنوات الماضية من عمر الصراع، خياراً وحيداً لا بدّ من ولوجه للخروج بأزمة المنطقة من عنق الزجاجة الذي وصلت اليه، وذلك بعد تراجع الخيارات الاخرى، التي كان يجرى تداولها كمخارج مقترحة لمعالجة أزمة المنطقة. وقد جاء قرار العاهل الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني بالاراضي المحتلة ليجسّد، بشكل ملموس، طبيعة المستجدات التي أفرزتها الانتفاضة، وتفاعلاتها المتشعّبة، لا سيما لجهة ابراز الوجه الفلسطيني للصراع الدائر في المنطقة منذ أربعة عقود، وذلك بعد اسقاط الاساس الواقعي والقانوني للتحرّك على خط «الخيار الاردني»، الذي شكّل، على الدوام، مرتكز جميع المناورات التي حاولت القفز من فوق خيار الاستقلال الفلسطيني.

وعلى هذا الاساس، يمكن القول ان قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر، بين ١٢ ـ ١٩٨٨/١١/١٥، وفي مقدمها اعلان استقلال الدولة الفلسطينية، جاءت نتيجة متوقعة أملتها حركة المتغيّرات التي طرأت على موازين الصراع في المنطقة بعد تفجّر الانتفاضة، وفي الوقت عينه تتويجاً لمسيرة التحوّلات التي شهدها الموقف السياسي الفلسطيني من قضية التسوية خلال العقود الاربعة التي انقضت من عمر الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. الّا ان الاكثر اثارة للاهتمام في قرارات دورة المجلس، في الجزائر، واعلان استقلال الدولة الفلسطينية، هو جرأتها على مواجهة التعقيدات المتعلقة بآلية وضع برنامج الدولة الفلسطينية على سكة التنفيذ الواقعي، في ظل التداخلات الاقليمية، والدولية، التي تتشابك خيوطها على ساحة الصراع الذي تشهده المنطقة. ولا يتعلق الامر هنا، فقط بموضوع اسناد اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الى قوة الشرعية الدولية، متمثّلة في قرارات الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، لا سيما القرار الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ «الذي قسّم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية»، والذي «ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني»، حسب ما جاء في اعلان الاستقلال، بل، وأيضاً، بما ورد في البيان السياسي الصادر عن أعمال المجلس، وخصوصاً لجهة تأكيد «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية»، والموافقة على عقد هذا المؤتمر «على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، ولتنفيذهما، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[٣٥]. فالموافقة الصريحة التي تضمّنها اعلان الاستقلال والبيان السياسي الصادران عن المجلس على القرارات ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨ ترسم، في تكاملها، صورة الانقلاب النوعي الذي جسّدته الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالنسبة الى مسيرة الخروج بالموقف السياسي الفلسطيني من أقمطة الرؤيا الايديولوجية التي وضعت أزمة المنطقة في مدار مغلق. ومن اجل توضيح ابعاد هذا الانقلاب، تبرز أهمية العودة الى التحوّلات التي طرأت على الموقف السياسي الفلسطيني من التعقيدات التي تكشفت لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تبحث عن الآلية العملية من اجل تحقيق الاهداف الفلسطينية التي تركزت، منذ العام ١٩٧٤، على هدف انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. ويتعلق الامر، هنا، خصوصاً، بموضوع التصوّر الفلسطيني بشأن طبيعة الدولة المنشودة،

وموقعها في سياق النظام الاقليمي السائد في المنطقة، وكذلك بتشعّبات الطريق الواجب اتباعه من اجل اقامة هذه الدولة.

ففي ما يخص النقطة الاولى، يمكن القول، الآن، ان مسار التحوّل في هذا الاتجاه تمثّل في الانتقال التدريجي الذي طرأ على الموقف الفلسطيني نحو تغييب سمة الهدف المرحلي عن شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي ينمّ عن ظهور ميل نحو الاعتراف بأن موازين القوى القائمة في المنطقة لم تعد تسمح بالنظر الى ما هو أبعد من هذا الهدف، الذي وصف، حين اقراره في برنامج النقاط العشر، بأنه «خطوة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية».

وفي هذا السياق، جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، باسناد اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الى قوة الشرعية الدولية، ممثلة بالقرار الرقم ١٨١، ليقدم الترجمة السياسية الواضحة لهذا التحوّل، من خلال الاعتراف، الذي تضمّنه ذلك القرار، بأن الموافقة على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تعني الاعتراف، ضمناً، بوجود دولتين، فلسطينية واسرائيلية، داخل فلسطين المقسّمة، والموافقة، استتباعاً، على مبدأ تقديم الضمانات اللازمة لتأمين حالة سلام دائم على حدود الدولة الفلسطينية المنشودة مع اسرائيل. وقد أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، هذا التفسير خلال الخطاب الذي القاه من على منبر هيئة الامم المتحدة، في جنيف، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨، وخصوصاً خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في اليوم التالي لالقاء الخطاب، حيث أكد عرفات، في خطابه في هيئة الامم، ان «منظمة التحرير الفلسطينية ستسعى الى الوصول الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الاخرى... (وبما يعني) حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع». ثمّ اوضح عرفات، خلال المؤتمر الصحافي: «اننا نعني حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني بموجب القرار ١٨١ وحق كل الاطراف المعنيين في صراع الشرق الاوسط في الوجود في سلام؛ وكما ذكرت، أمس، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والجيران الآخرين، بموجب القرارين ٢٤٢ و٣٣٨».

امّا في ما يتعلق بمسألة الطريق الواجب اتباعه من اجل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فيلاحظ ان فصائل المقاومة الفلسطينية حرصت، عند امساكها بزمام المبادرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، العام ١٩٦٨، على تضمين الميثاق الوطني الفلسطيني مادة خاصة، هي المادة التاسعة، أكدت فيها ان «الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً». وقد أعادت القيادة الفلسطينية خلال الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التأكيد، مجدّداً، ان «الكفاح الشعبي المسلّح هو الخيار الوحيد للصراع القائم بيننا وبين اسرائيل». وقد جاء التعديل الرسمي الأول لهذا الموقف باتجاه الميل نحو الاعتراف بأهمية العمل السياسي الى جانب الكفاح المسلّح، ضمن برنامج النقاط العشر المشار اليه قبلاً، حيث نصّ البند الثاني من البرنامج على ان منظمة التحرير الفلسطينية «تناضل بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلّح، لتحرير الارض الفلسطينية...». وفي خطوة أخرى على الطريق ذاته، طالب البيان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني باقرار حق المنظمة في «الاشتراك، بشكل متكافىء ومستقل، في جميع المؤتمرات والمساعي الدولية المعنيّة بقضية فلسطين وبالصراع العربي ـ الصهيوني». وقد درجت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في جميع الدورات اللاحقة، على تأكيد هذا التوجّه، من خلال دعوتها الى «الاستمرار في النضال بأشكاله العسكرية والسياسية كافة، وصولاً الى

أهداف شعبنا»، حسب ما جاء، مثلاً، في البيان الختامي الصادر عن أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس. وفي ضوء هذا التحوّل، جاء البيان السياسي للدورة التاسعة عشرة ليؤكد أن «المجلس الوطني [يجدّد] التزامه بقرارات الامم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي والاستعمار والتمييز العنصري، وحقها في النضال من اجل استقلالها، ويعلن، مجدداً، رفضه للارهاب بكل انواعه، بما في ذلك ارهاب الدولة». وقد يكون ممّا لا شك فيه، هنا، ان هذه الفقرة التي وردت ضمن البيان السياسي الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس جاءت منسجمة مع ظروف المستجدات التي أفرزتها الانتفاضة الجماهيرية المتصاعدة داخل الوطن المحتل.

وعلى هذا الاساس، يمكن القول ان القرارات التي اتخذتها الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في هذا الصدد، لم تكن غريبة عن أجواء عملية الخروج من بوتقة الايديولوجيا التي تجاوزتها الوقائع قبل ان تتجاوزها النصوص، والانتقال بالصراع الى ميدان المواجهة السياسية التي نشهد اليوم فصولها الاولى، والتي لا يزال مصيرها متوقفاً على تسليم الجانب الاسرائيلي بأن الوقت حان للتكيّف مع رياح المتغيّرات التي تعصف بعالم اليوم، والتي يصعب التقدير بأنها ستنتظر طويلاً عند أبواب الشرق الاوسط، في انتظار الاذن من بعض المأخوذين بأحلام ايديولوجية فات وقتها.

---

(١) من بين دراسات عديدة تصدّت لمهمة تفنيد هذه الحجج، انظر لوكاس غرولنبرغ، **فلسطين، أولاً** (ترجمة محمود فلاحة)، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢؛ وروجيه جارودي، **قضية اسرائيل والصهيونية السياسية** (ترجمة ابراهيم الكيلاني)، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٤؛ ومكسيم رودنسون، **اسرائيل واقع استعماري؟** (ترجمة احسان الجمني)، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٦؛ ويوهان جالتونج، «أزمة الشرق الاوسط ونظرية الصراع»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٣٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) نجيب عازوري، **يقظة الامة العربية** (ترجمة احمد ابو ملحم)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٤١.

(٣) نقلاً عن اسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ٩٤.

(٤) انظر نص البيان في بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٨٢٨.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٢٩.

(٦) انظر آلان ار. تايلور، «مفهوم الارض والقوم في الايديولوجيا الاسرائيلية»، في ندوة **فلسطين العالمية الثانية: دراسات فلسطينية**، المجلد الرقم ٢١، الكويت: جمعية الخريجين الكويتيين، ١٩٧١، ص ٧٢ وما بعدها؛ حيث أشار الكاتب، بشكل خاص، الى تجسّدات هذه السياسة في مضمار التوسّع الاقليمي والكشف عن مساحة «ارض ـ اسرائيل» من منظور المشروع الصهيوني.

(٧) رزوق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣.

(٨) نص الميثاق في راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٧٥.

(٩) **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٢٨، حزيران (يونيو) ١٩٨٣، ص ٢٢٦.

(١٠) جميع الفقرات الواردة في الدراسة من مقرّرات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الـ ١٢ الاولى مأخوذة عن حميد، مصدر سبق ذكره.

(١١) نقلاً عن جلال السيد، «مشروعات الدولة الفلسطينية»، **المنار** (القاهرة)، العدد ٤١، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٥٤.

(١٢) انظر عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٧٩، ص ١٤٦.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٥) نقلاً عن السيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ ـ ٦٢.

(١٦) نقلاً عن هيلينا كوبان، منظمة التحرير تحت المجهر (ترجمة سليمان الفرزلي)، لندن: دار التضامن، ١٩٨٥، ص ١٠٥.

(١٧) انظر نص البيان في حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

(١٨) الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨؛ وانظر، أيضاً، حميد، مصدر سبق ذكره، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الدورات ٥ و٦ و٧.

(١٩) من مقابلة مع صحيفة القبس (الكويت)، ١٩٨٨/١٠/٧.

(٢٠) انظر كزافييه بارون، الفلسطينيون شعباً (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٨، ص ١٦٣؛ حيث لاحظ الكاتب ان الميثاق الوطني يعتبر اليهود الموجودين في فلسطين قبل العام ١٩١٧ مواطنين مقبولين في فلسطين المحررة، في حين كان الميثاق القومي يفيد بأن هذه الصفة ستشمل اليهود الذين وجدوا في فلسطين قبل العام ١٩٤٧.

(٢١) انظر نص البيان ضمن ملاحق المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

(٢٢) نقلاً عن المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٣) انظر، بشكل خاص، قرارات الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، في حميد، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) نبيل شعث، «فلسطين الغد»، شؤون فلسطينية، العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١، ص ١٥ وما بعدها.

(٢٥) نقلاً عن صادق العظم، زيارة السادات وبؤس السلام العادل، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨، ص ٥٣.

(٢٦) نقلاً عن كوبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٢٧) انظر العظم، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥ وما بعدها.

(٢٨) انظر قرارات الدورات ٩ و١٠ و١١ في حميد، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) نقلاً عن بارون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٣٠) نقلاً عن المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٣١) انظر نص مشروع السلام العربي، شؤون عربية، العدد ٢٩، تموز (يوليو) ١٩٨٣، ص ٢٣٦.

(٣٢) انظر نص مشروع الرئيس رونالد ريغان في المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٣٣) ن. ح.، «المؤتمر الدولي في معادلة الكبار»، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٣٤) سميح شبيب، «انجازان في القمة العربية»، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٥) نص اعلان الاستقلال والبيان السياسي في شؤون فلسطينية، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٢.

الصهيونية وفلسطين

د. حسن العلكيم

تكمن قضية فلسطين في ان الدول الامبريالية الغربية، وفي مقدمها بريطانيا، قررت منح الصهيونيين دولة في فلسطين. وتعود جذور هذه المشكلة الى مؤتمر بازل، في سويسرا، في العام ١٨٩٧، والذي يعدّ أول مؤتمر صهيوني يدعو الى اقامة دولة لليهود. ويأتي هذا المؤتمر بعد دعوات متكررة نادى بها زعماء الصهيونية الحديثة، وفي مقدمهم ثيودور هرتسل، بوجوب انصهار اليهود في بوتقة المجتمعات التي يعيشون فيها؛ الاّ ان المجتمعات الاوروبية كانت تنظر الى اليهود على انهم شرذمة من البشر كانوا وراء قتل السيد المسيح كما يدّعون، وعلى انها فئة محتكرة لرؤوس الاموال، وانها وراء العديد من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، التي تعاني منها مجتمعاتهم. وصار العداء للسامية، الذي كانت تمارسه أوروبا، سلاحاً ذا حدين لصالح الحركة الصهيونية الحديثة. فمن ناحية، ادركت القيادات الصهيونية صعوبة تقبّل المجتمعات الاوروبية للفئات اليهودية؛ فمثلاً تغيّرت قناعة هرتسل بعد ان ذهب الى فرنسا لتغطية محاكمة ضابط يهودي يدعى درايفوس، لأنه استنتج ان الحكم قد أعدّ مسبقاً، وأرجع ذلك الى «النزعة العدائية» التي يكنّها الشعب الفرنسي لليهود. ومن ناحية اخرى، فلقد عملت حكومات الدول الاوروبية على دعم المطالب الصهيونية، رغبة منها في ابعاد اليهود من الهجرة الى دولهم.

نبذة تاريخية

أجمع المؤرخون على ان فلسطين أرض كان يقطنها الكنعانيون الذين يمتد تاريخهم الى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد، الذين سكنوا الشام بما فيها فلسطين، ثمّ دخلها العدنانيون، الذين يرجع تاريخهم الى ما قبل خمسة آلاف سنة. ويعرف كنعان على انه جدّ من أجداد العرب. وأرجح الاقوال تؤكد ان القبائل الكنعانية التي استوطنت فلسطين جاءت من الجزيرة العربية. ويجمع مؤرخو العرب والافرنج على ان الكنعانين قبائل عربية استوطنت فلسطين قبل آلاف السنين من ظهور الحركة الصهيونية، وفي وقت لم تكن فلسطين موضوع خلاف أو نزاع.

ورأى الباحثون ان اليهود بدأوا بالهجرة من فلسطين في القرن الاول الميلادي، لا لشيء الاّ رغبة في استيطان المدن التجارية المزدهرة سعياً وراء الربح. ومنذ ذلك الحين، لم يبق لليهود أية صلة بفلسطين، ولم يفكروا في العودة اليها. كما أكدت الدراسات التاريخية انه لم تقم أية دولة يهودية في التاريخ باستثناء مملكة داوود، وان يهود اليوم ليست لهم أية صلة باليهود الذين كانوا يعيشون في مملكة داوود، في حين كان ساحل فلسطين مسكوناً من قبل ذلك بآلاف السنين بشعب يدعى بالفلسطينيين، جاءوا من جزر في البحر الابيض المتوسط واستقروا على الساحل. ولقد اندمج

الكنعانيون والفلسطينيون عبر العصور في وطن واحد هو فلسطين.

وعملت الحركة الصهيونية على ادخال فكرة «عودة اليهود الى أرض ـ اسرائيل» لتصبح الركيزة الاساسية للتفكير الصهيوني، التي اتخذت من الديانة اليهودية محوراً أساسياً لاستراتيجيتها، على الرغم من معارضة بعض أفراد الطوائف اليهودية في العالم (يهود الشتات) الذين لا يأخذون هذه الفكرة مأخذ الجدّية. وتمكّنت الحركة الصهيونية، منذ بروزها على الساحة الدولية، في أعقاب مؤتمر بازل، تدريجياً، من انشاء بعض المنظمات السياسية، والعسكرية، والارهابية، للعمل على تحقيق هدف اقامة «الوطن القومي» لليهود. ورأى المؤرخون أن الاطماع الصهيونية في انشاء «الوطن القومي» تولّدت كرد فعل للتفرقة والاضطهاد اللذين كان يتعرض لهما اليهود في أوروبا، على الرغم من أن الحركة ظهرت بعد حملة تحرير اليهود في معظم دول أوروبا، حيث أُلغيت، في نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر، القوانين المجحفة التي كانت مفروضة على اليهود في الدول الاوروبية، باستثناء روسيا. ولكن هذه الخطوة من جانب الحكومات الاوروبية لم تؤت ثمارها، لأن الشعب الاوروبي حافظ على نظرته المتدنّية لليهود، وظل يمارس التفرقة العنصرية في معاملته لهم.

ونتيجة لتزايد أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين، بتشجيع من الحركة الصهيونية، تزايدت مخاوف الشعب الفلسطيني، وأغلبيته من الفلاحين. وفي العام ١٩١٠، وقع أول صدام بين العرب والصهيونيين، سجن، على أثره، عدد كبير من العرب نتيجة لرفضهم اخلاء أراضيهم لليهود. كما نهض، في العام عينه، التجار والمهنيون العرب، مؤازرة لاخوانهم الفلاحين، ضد استمرار الهجرة اليهودية. وشكّل الاول من أيار (مايو) ١٩٢١ بداية الاضطرابات في فلسطين واندلاع أعمال العنف والاشتباكات بين العرب واليهود.

وعلى الرغم من المواقف العربية المعارضة التي اتخذت أشكالاً عديدة، بما فيها الدخول في حرب العام ١٩٤٨، فان الحكومات العربية لم تتمكن من تحقيق النصر على القوى الامبريالية الاوروبية والحركة الصهيونية. ويمكن أن يعزى ذلك الى: انقسام الحكومات العربية على نفسها؛ وارتباط الحكومات العربية ببريطانيا، ممّا جعلها مترددة في اتخاذ أي خطوة من شأنها اغضاب الحكومة البريطانية؛ وغياب التنسيق بين الجيوش العربية المشاركة في القتال، لأن كل فرقة كانت تتسلّم أوامرها من حكومتها؛ وضعف القوة العسكرية وفساد الذخيرة، نتيجة لاعتماد العرب على الخارج. بينما كانت القوة الصهيونية تكمن في: عدم الثقة ببريطانيا، نتيجة لارتباط مصالح الاخيرة بالعالمين، العربي والاسلامي؛ ووجود المنظمات العسكرية المدرّبة؛ ووجود المنظمات الارهابية التي تمكّنت من تكبيد القوات البريطانية خسائر لا يمكن الاستمرار في تحملها، وخلق جو من الارهاب والفزع لدى الشعب العربي الفلسطيني، وتوفر العتاد العسكري، الذي كانت الحركة الصهيونية تحصل عليه بعدة طرق: الاستيراد بطريقة مشروعة من بلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، والتصنيع محلياً، والتهريب بالتعاون مع بعض الصهيونيين من أفراد القوات المسلحة البريطانية.

وقد كان لسياسة الاستيطان الصهيوني وهزيمة العرب في العام ١٩٤٨ انعكاسات سلبية عديدة على الشعب العربي في فلسطين، يمكن ايجازها في ما يلي:

١ ـ ان الشعب العربي الفلسطيني أصبح موزّعاً بين ثلاث مجموعات:

(أ) بقي جزء من الشعب الفلسطيني على الاراضي التي أُقيمت عليها اسرائيل في العام ١٩٤٨. ومن بين هذا الجزء وجد اربعون ألف لاجيء، بمعنى انهم فقدوا منازلهم وممتلكاتهم

ومصادر معيشتهم. وأصبحت الفئة التي بقيت على الارض المحتلة العام ١٩٤٨ أقلية عربية في وطنها ومنحت هوية تميّزها عن اليهود، حيث أصبحت من الدرجة الثانية. وكان جميع أفرادها، تقريباً، قرويين، وأكثر من ٦٥ بالمئة منهم عاشوا في الجليل.

(ب) أصبح مليون واربعمئة الف فلسطيني يعيشون في المناطق الفلسطينية التي لم يشملها الاحتلال في العام ١٩٤٨. وكان الذين نزحوا الى هذه المناطق أكثر من السكان الاصليين (الضفة الفلسطينية وقطاع غزة)، حيث كان عدد اللاجئين يقدر بـ ٥٦٠ الف نسمة، سكن ٢٠٠ الف منهم غزة، فأصبحت اليوم أكثر منطقة فيها كثافة سكانية في العالم، حيث يسكن ١٣٨٠ نسمة في كل كيلومتر مربع واحد[١]؛ وهاجر الى الضفة الفلسطينية ٣٦٠ الف لاجيء.

(ج) هاجر ٣٠٠ الف الى خارج فلسطين: ١٠٤ آلاف الى لبنان، و١١٠ آلاف الى الاردن، و ٨٢ الفاً الى سوريا، والبقية الى الدول العربية الاخرى[٢].

٢ ـ أضعفت القوة الفلسطينية.

٣ ـ أضعفت التفاعل الاجتماعي بين هؤلاء الذين يعيشون في المخيمات وتلك الفئة التي تعيش في مدن العالم العربي الرئيسة.

٤ ـ ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن عزّز الاتجاه المحافظ (سياسياً) على هذه المنطقة، بينما تأثرت غزة، التي تقع تحت الادارة المصرية، بالنهج الثوري المصري في عهد الرئيس جمال عبدالناصر؛ أمّا الفئة التي بقيت في الاجزاء الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٤٨، فلقد أُسكتت من قبل النظام العنصري الصهيوني.

٥ ـ أصبح الفلسطينيون «شعباً بلا وطن»، وضحية وخطراً في آن: ضحية الصهيونية، وخطراً في نظر بعض التوجهات السياسية المحافظة في العالم العربي.

الحركة الصهيونية

تستمد الحركة الصهيونية أصولها من عقائد التوراة والكتب اليهودية الأخرى، وتقوم على اساس الدعوة الى العودة الى «أرض ـ صهيون»، التي تشتمل على فلسطين ولبنان وسوريا والاردن وبعض الاراضي المصرية والسعودية والعراقية، بحجة انها «أرض ـ اسرائيل»، وتعرف الامم المتحدة الحركة الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية. ولقد اختلف المؤرخون حول أصل لفظ الصهيونية بمدلولها السياسي الجديد ونشأتها[٣].

ورأى هرتسل، في كتابه «الدولة اليهودية»، الذي أُصدر العام ١٨٩٦، ان المشاكل التي يعاني منها اليهود في أوروبا، من اضطهاد وتفرقة، لا يمكن أن تحل الّا باقامة «وطن قومي» لليهود. ودعا الى استثمار جميع الظروف المحيطة باليهود لتحقيق ذلك الهدف. فمثلاً، نظر هرتسل الى ظاهرة العداء للسامية من زاوية محض يهودية؛ اذ اعتبرها من القوى العاملة لمصلحة الدعوة الصهيونية، وأكد أنها توفّر المناخ المناسب لنشاط الصهيونية. فقد كتب، في يومياته، أن العداء للسامية يؤلف قوة كبيرة ودعاية بين الجماهير، وانه لن يلحق الاذى باليهود، ولكنه يمثّل حركة نافعة للخلق اليهودي، لأنه يعمل على تثقيف جماعة ما من طريق الجماهير[٤]؛ كما رأى وجوب التركيز على أهمية فكرة الدولة، وفعاليتها، في نفوس اليهود[٥].

وتقوم الحركة الصهيونية الحديثة على: استعمار فلسطين على يد العمال والزراعيين والصناعيين اليهود؛ ونشر «الفكرة القومية» بين اليهود، وتعزيزها؛ ورفع شأن اللغة العبرية، باعتبارها «لغة قومية»؛ ورفع مستوى الجماهير اليهودية من جميع النواحي؛ وتنظيم اليهودية العالمية وربطها بمنظمات محلية ودولية؛ واتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية(٦).

ولقد اتبعت الحركة الصهيونية وسائل عديدة لتحقيق أغراضها، وأهمها: التنظيمات السياسية؛ وبناء القوة العسكرية؛ والارهاب؛ وشراء الاراضي وتهجير الفلسطينيين؛ والاتصالات الدبلوماسية مع أطراف دولية عديدة.

التنظيمات السياسية

لعلّ الحركة الماسونية هي أهمّ التنظيمات السياسية التي رعاها اليهود. وعلى الرغم من الاختلاف في الآراء حول نشأة الصهيونية حيث يرجعها بعضهم الى سنة ١٧١٧، التي أنشيء فيها المحفل الماسوني البريطاني، الاّ أن علاقة اليهود بالماسونية واضحة. كتب الحاخام اسحق وايز، بتاريخ ١٨٨٦/٨/١٣، ان «الماسونية مؤسسة يهودية في تاريخها، ودرجاتها، وتعاليمها، وكلماتها السرية، وفي ايضاحاتها... يهودية من البداية الى النهاية». وتتضح علاقة الماسونية بالصهيونية في تصريح هرتسل الذي قال فيه: «ان المحافل الماسونية المنتشرة في كل أنحاء العالم تعمل في غفلة كقناع لاغراضنا»(٧). وفي المرحلة الثالثة للماسونية، أو ما يعرف بالماسونية الكونية، يشترط ان يكون أعضاؤها يهوداً من سلالة يهودا (رابع أبناء بني اسرائيل)، وهؤلاء هم أداة الصهيونية العالمية. وأكد ذلك ريتشارد كاليل في قوله: «ان المحفل الماسوني الاعظم يهودي بحرمته في الوقت الحاضر؛ كما ان المحفل الماسوني الأميركي، الذي يدير الماسونية الكونية، جميع أعضائه من أعاظم اليهود»(٨).

وتجلّى التحالف الماسوني ـ الصهيوني في سقوط الدولة العثمانية، حيث أن جمعية الاتحاد والترقّي التي قامت بالانقلاب على السلطان عبدالحميد، في العام ١٩٠٨، كانت، في الاصل، محفلاً ماسونياً، وان القيادة التي قامت بالانقلاب هي من يهود الدونمه، أمثال كمال أتاتورك وقره صو ومصطفى باشا، وأعضاء في المحفل الماسوني. واتضح ذلك ممّا قاله قره صو للسلطان عبدالحميد عندما جاءه عارضاً عليه مبلغاً من المال مقابل موافقة السلطان على استيطان اليهود لفلسطين: «انني قادم اليك مندوباً من الجمعية الماسونية لتكليف جلالتكم بأن تقبلوا خمسة ملايين ليرة ذهبية لخزينتكم الخاصة، ومئة مليون كقرض لخزينة الدولة بدون فوائد ولمدة مئة عام، على ان تسمحوا لنا ببعض الامتيازات في فلسطين». وعندما رفض عبدالحميد، بعث قره صو اليه بالبرقية التالية من ايطاليا: «أنت رفضت عرضنا وسيكلفك هذا الرفض، أنت شخصياً، ويكلف مملكتك، الكثير»(٩). وكان قره صو أحد أعضاء الوفد الذين ابلغوا الى السلطان عبدالحميد، فيما بعد، قرار الخلع. وتجدر الاشارة الى أن الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية عملت على وقف التفاوض بين الحكومة الاميركية والحكومة العثمانية الذي كان من شأنه المحافظة على بقاء الدولة العثمانية في الوقت الذي كانت الحركة الصهيونية ترغب في تجزئتها وسقوط فلسطين، على وجه الخصوص، تحت الانتداب البريطاني، ليسهل تحقيق المطامع الصهيونية. كما قامت جمعية «بني بريث (ابناء العهد) اليهودية بانشاء أول محفلٍ ماسوني في فلسطين، في العام ١٨٨٨، وساهمت في تأسيس بعض المستعمرات الصغيرة لتوجد بذلك «الوطن القومي اليهودي» على أرض فلسطين. وكان من أبرز الشخصيات المنتمية الى هذه الجمعية ناحوم سوكولوف، وحاييم فخمان، وحاييم وايزمان(١٠).

بناء القوة العسكرية

وفي اطار ادراك القيادات الصهيونية لأهمية بناء قوة عسكرية قادرة على تنفيذ المخططات الصهيونية، انشأت الصهيونية العديد من المنظمات شبه العسكرية، مثل الهاغاناه واتسل وشتيرن. وقد انتهجت هذه الاخيرة السياسات التالية: انشاء جيش يهودي مستقل؛ وتاليف لجنة وطنية يهودية لتكون بمثابة حكومة مؤقتة خلال الحرب؛ وتبنّي خطة للهجرة الطوعية المنظمة على نطاق جماعي من بلاد أوروبا الى فلسطين؛ واعلان هدف الصهيونية ـ اقامة الدولة الصهيونية على ضفتي نهر الاردن؛ ووجود تمثيل يهودي موحّد في مؤتمر الصلح[١١].

وترتب على ذلك انشاء منظمات عسكرية سرية أخرى مثل الارغون وحراس الليل والشرطة اليهودية. وعلى الرغم من أن الادارة البريطانية طلبت ان تحل الهاغاناه وتجرّد من السلاح، فان الجيش البريطاني طلب عدم تطبيق ذلك القرار. ولقد زاد أعضاء منظمة الهاغاناه من ١٢٤٠ عضواً، في حزيران (يونيو) ١٩٣٦، الى ٢٨٦٣ عضواً خلال ثلاثة شهور. أمّا الشرطة اليهودية، ففي العام ١٩٣٨ انضمت اليها مجموعة جديدة قدّرت بثلاثة آلاف شخص. وفي العام ١٩٣٩، أصبح هناك عشر وحدات شرطة يهودية تقوم بحراسة المستوطنات قدّر عدد أفرادها بـ ١٤٤١١. ومن خلال هذه المنظمات العسكرية، أصبح كل يهودي تجاوز الرابعة عشرة من عمره مدرباً عسكرياً. كما شكلت الشرطة اليهودية اطاراً ممتازاً لتدريب عناصر المنظمات الارهابية.

وتأتي «اسرائيل» في طليعة دول العالم، باستثناء الدول النفطية قليلة الكثافة السكانية، من حيث الانفاق العسكري للفرد الذي قدّره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، في لندن، بـ ١٠٤٥ دولاراً و١٦٩٥ دولاراً و٢٠٦٠ دولاراً، في الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨١ و١٩٨٢، على التوالي. ويوازي الانفاق العسكري ربع اجمالي الناتج القومي الذي قدّر، سنة ١٩٨٣، بنحو ٢٢ ملياراً[١٢]. ولقد ارتفع الانفاق العسكري الاسرائيلي من ٨١ مليون دولاراً في العام ١٩٥٥، ليصل أعلى مستوى له في العام ١٩٨٢، حيث بلغ ٨٣٦٨ مليون دولار، ثمّ انخفض الى ٣٢٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٥.

وخلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥، اشترت اسرائيل ٢٠٠ دبابة و٢٠٠ طائرة، من بينها ٦٠ طائرة تلقّتها من فرنسا عشية الحرب على مصر العام ١٩٥٦ ومئة دبابة سوبرشيرمان منحتها التفوق العسكري الاكيد على مصر قبيل شن حملة سيناء[١٣]. وفي العام ١٩٥٧، تضاعف حجم الطاقة البشرية في سلاح الجو الاسرائيلي، فبلغ ستة آلاف عنصر تقريباً[١٤]؛ وتابع الانفاق العسكري منحاه الصاعد في الفترة الممتدة من العام ١٩٦٣ الى العام ١٩٦٦، حيث وصلت نسبته من اجمالي الناتج القومي ١٢,٤ بالمئة. وعشية حرب الايام الستة كان حجم الجيش النظامي الاسرائيلي يناهز ٧١ الفاً (منهم ثمانية آلاف في سلاح الجو)، ويمتلك نحو ٦٥٠ دبابة بريطانية من طراز سنتريون، واميركية من نوع باتون م ـ ٤٨ حصلت عليها من ألمانيا الاتحادية، وقرابة ٣٠٠ طائرة، منها مئة ميراج فرنسية[١٥]. وفي الفترة من العام ١٩٦٧ الى العام ١٩٧٢، تدفّقت على اسرائيل أسلحة حديثة، وتحوّل مصدر الاسلحة من فرنسا الى الولايات المتحدة الاميركية، ودخلت طائرات الفانتوم، لأول مرة، اسرائيل في العام ١٩٦٨، وأصبحت اسرائيل دولة منتجة للاسلحة، وأهمّ انتاجها دبابة مركافاه وطائرة كفير[١٦].

وعلى الرغم من التفوّق العددي العربي في ميزان القوة العسكرية بين العرب واسرائيل، الّا انه بالاضافة الى تفوّق اسرائيل في الاسلحة الاستراتيجية، فان هناك نقاطاً عديدة يجب أخذها

بعين الاعتبار عند مقارنة القوة العسكرية العربية بتلك التي تمتلكها اسرائيل، مثل قطع الغيار، والعمر الزمني للاسلحة، والصيانة، والكفاءة الفنية، وشروط الاتفاقيات التي تمليها الدول المصدّرة للاسلحة على الدول العربية المستوردة، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

١ ـ اسلحة دفاعية؛ أو بمعنى آخر قامت الولايات المتحدة الاميركية باختزال القدرة الهجومية للاسلحة الرئيسة حتى لا تكون قادرة على عمليات هجومية، كما هو الحال بالنسبة الى طائرات اف ـ ١٥ واف ـ ١٦ ، وطائرات الرصد والانذار المبكر (الاواكس).

٢ ـ عدم وضع مثل هذه الاسلحة الاستراتيجية بالقرب من الحدود الفلسطينية، أو استخدامها ضد اسرائيل، أو منحها، أو بيعها، لطرف آخر، الاّ بموافقة الولايات المتحدة الاميركية.

٣ ـ يواكب مثل تلك الاسلحة طاقم فني وطيارون وموظفون أميركيون لفترات زمنية طويلة. وكذلك الحال بالنسبة الى اي دولة أخرى تقوم بتصدير الاسلحة الى الدول العربية.

٤ ـ يكون بعض الاسلحة الاستراتيجية التي تمتلكها الدول العربية تحت قيادة مشتركة مع الدول المصدرة الى فترات زمنية تصل احياناً الى عقدين من الزمن[١٧].

اضافة الى ذلك، فان اعتماد الدول العربية على السوق الخارجية، في شراء أسلحتها، يجعل هذه الدول: (أ) مثقلة بالديون الخارجية، خاصة الدول غير المنتجة للنفط بصفة رئيسة؛ (ب) تتأثر مشاريع التنمية العربية، الآن تزايد الانفاق على السلاح لا بد من أن يكون على حساب التنمية؛ (ج) تظل فعالية هذه الاسلحة مرهونة بتوفر قطع الغيار التي تتحكم فيها الدول المنتجة؛ وهذا يعني ان توفّر الاسلحة دون توفر قطع الغيار اللازمة يجعل هذه الاسلحة أقل كفاءة، انْ لم يجعلها مشلولة.

امّا اسرائيل، فقد سعت الى ضمان التفوق العسكري المطلق في مواجهة العرب. ففي العام ١٩٨٧، أصبح مجموع القوات العسكرية النظامية الاسرائيلية ١٤١ الف جندي، ولديها من المعدّات ٣٩٠٠ دبابة، منها ١١٠٠ دبابة قتال رئيسة من طراز سنتوريون، و٤٠٠ عربة قتال واستطلاع من طراز «ار.بي.اي» و«بي.ار.دي. ام ـ ٢» و «م ـ ٢/٣»، و٥٩٠٠ ناقلة جنود من طراز «م ـ ١١٣». امّا سلاح الجو، فأصبح يضمّ ٢٨ الف شخص وحوالى ٦٧٦ طائرة قتال رئيسة، منها ٥٢ مقاتلة اعتراضية من نوع اف ـ ١٥، و٧٦ اف ـ ١٦ فالكون، و١٢٨ اف ـ ٤، و ١٣٥ من طراز كفير، و٦٣٠ قاذفة تكتيكية من طراز أ ـ ٤ سكايهوك. بالاضافة الى ذلك، فلقد بدأت اسرائيل، منذ السبعينات، في تطوير صواريخ اريحا ـ ١ و اريحا ـ ٢، حيث أصبح مداه ٨٢٠ كيلومتراً. وتشتمل القوات البحرية على تسعة آلاف جندي، وتضمّ ثلاث غواصات من طراز فيكر ـ ٢٠٦، وست سفن صاروخية للحراسة، وثمانية زوارق هجومية من فئة «ساعر ـ ٣». بالاضافة الى ذلك، تتفوق اسرائيل، نوعياً، على صعيد الاسلحة والذخائر الموجّهة بدقة التي تجهّز بها طائراتها المقاتلة، والتي لا تمتلكها سوريا، مثل صواريخ جو ـ ارض الموجهة تلفزيونياً، والمافريك، ولون، والصواريخ اللاحقة بالاشعاعات الرادارية (شرايك)، وستاندرد آرم، والقنابل الذكية، السابحة والانزلاقية، التي يتمّ توجيهها بالليزر، أو بالاشعة دون الحمراء[١٨]. كما تمتلك ما يقارب من ١٠٠ ـ ٢٠٠ رأس نووي. ولقد صرّح مردخاي فاعنونو، الذي عمل عشر سنوات في مفاعل نووي اسرائيلي يرمز له ماخون ـ ٢٢، لصحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية، في العام ١٩٨٦، بأن في استطاعة اسرائيل انتاج ١٠ ـ ٢٠ رأساً نووياً سنوياً.

الارهاب

لقد قامت السياسة الصهيونية على تهجير العرب الفلسطينيين من بلادهم، لأن الصهيونيين، كما قال جوزيف ويتز، يدركون انه من غير الممكن أن يعيش العرب واليهود على أرض فلسطين، نتيجة لصغر حجمها، وان الحل الوحيد هو اخلاء القاطع الغربي، على الاقل، من فلسطين من العرب نهائياً، وان السبيل الوحيد الى تحقيق ذلك هو تهجيرهم الى الدول العربية المجاورة. وأكد ذلك رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ناحوم غولدمان، خلال الاجتماع الذي عقد في فيينا سنة ١٩٥٤، بقوله ان حدود «الامّة اليهودية» هي أبعد وأوسع من حدود دولة اسرائيل، «لانه لا يوجد أية دولة أخرى في العالم يعيش ٩٠ بالمئة من شعبها تقريباً خارج أراضيها»[١٩].

ولتنفيذ سياسة الارهاب، عملت الحركة الصهيونية على تأسيس العديد من الاجهزة الارهابية، وذلك خلال لقاء ضمّ بعض المسؤولين في حركة العمال الاشتراكيين وزعماء منظمة الهاغاناه التي كانت تعرف، حينئذٍ، بالجيش اليهودي السري، وأطلق على التنظيم الجديد اسم «موساد لعلياه بيت» أي منظمة من أجل الهجرة الثانية. وأنيط بالتنظيم الجديد القيام بمهمتين: تنظيم عملية الهجرة اليهودية السرية والمكثفة الى فلسطين، والحصول على الاسلحة الحربية، من أجل تعزيز عمليات الارهاب الصهيوني ضد الجيوش العربية[٢٠].

وشنّت المنظمات الارهابية الصهيونية سلسلة من العمليات الارهابية ضد السكان العرب، مثل مجزرة دير ياسين في نيسان (ابريل) ١٩٤٨، التي قتل فيها ٣٠٠ شخص على الاقل، بالاضافة الى ارتكاب افظع الجرائم، مثل الاعتداء على النساء. ولقد وصف قائد الهاغاناه في قطاع القدس، دافيد سليتشل، دير ياسين، بأنها احدى القرى الهادئة في المنطقة التي لم يكن لها أدنى اتصال بأية هجمة من هجمات «العصابات»، وان معظم القتلى من الرجال والنساء تمّ تفجيرهم بالديناميت داخل منازلهم المبنية من الحجارة[٢١]. كما ارتكبت المنظمات الارهابية مجازر أخرى في نصرالدين، القريبة من طبريا، وعين الزيتونة. أمّا فندق سمير اميس، فلقد اختفى من على وجه الارض في فجر الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، حيث تمّ تفجيره بواسطة ٧٥ رطلاً انكليزياً من الديناميت، وقتل فيه ٢٣ شخصاً، معظمهم من المدنيين، وكان من ضمنهم قنصل اسبانيا. وارتكب الصهيونيون عمليات ارهابية أخرى حين قاموا بمجزرة على غرار دير ياسين في قرية الدوايمة، في منطقة الجليل. واجتاح الصهيونيون ديراً مسيحياً في طبريا ونهبوه. وفي ليلة ١٤ / ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣، ارتكب قائد الوحدة ١٠١، اريئيل شارون، وجنوده مجزرة في قرية قبية في الضفة الفلسطينية، حيث قامت وحدته، التي تضمّ ما بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ جندي بدخول القرية من ثلاثة جهات، واستخدموا فيها الاسلحة الآلية والقنابل اليدوية، ثمّ استخدموا الديناميت لنسف ٤١ منزلاً ومدرسة واحدة بمن فيها. قتل في تلك المجزرة ٦٦ من المدنيين، ثلاثة أرباعهم من النساء والاطفال، وكان أكثر القتلى أمام أبواب بيوتهم. وذكر مراقبو الامم المتحدة، في تقريرهم الى مجلس الامن، انهم، بعد وصولهم الى تلك القرية، وبعد ساعتين من المذبحة، شاهدوا جثثاً مثخنة بالرصاص وآثار عدد كبير من الرصاص على أبواب ونوافذ المنازل التي هدمت، ممّا يدل على أن السكان منعوا من مغادرة منازلهم، حتى قتلوا تحت أنقاض المنازل المنهارة. وأضاف التقرير ان شهادات الشهود تجمع على أن الجنود الاسرائيليين كانوا، في تلك الليلة، يذرعون طرقات القرية واضعين المتفجّرات في المنازل، ومطلقين الرصاص من أسلحتهم الاتوماتيكية على الابواب والنوافذ، مع القاء القنابل اليدوية في كل مكان[٢٢].

لقد كان الهدف من وراء تلك العمليات الارهابية ضد القرى العربية ليس فقط خلق جوّ من

الفزع والرعب، بل، أيضاً، جعل العرب لا يفكرون الاّ في الهجرة[٢٣].

لم يكن العرب الفلسطينيون الوحيدين الذين تعرضوا للعمليات الارهابية الصهيونية. فبعد صدور مقترحات وزير الخارجية البريطانية، ماكدونالد، فيما عُرف بـ «الكتاب الابيض»، في العام ١٩٣٩، شنّ الصهيونيون حملات ارهابية ضد العرب والبريطانيين على حد سواء؛ وكانوا مستعدين لمحاربة حكومة الانتداب بالاسلحة ذاتها التي أعطيت لهم من قبلها. وعليه، فلقد اصبح هدف المنظمات الارهابية الصهيونية، كالارغون التي كان يقودها مناحيم بيغن الذي خلف جابوتينسكي في العام ١٩٤٠، وشتيرن، ما يلي:

١ ـ تكبيد القوات البريطانية خسائر كبيرة لا يمكنهم تحمّلها، ممّا سيثير الرأي العام البريطاني الذي سيفرض على حكومته الانسحاب. فقد ارتكبت المنظمات الارهابية الصهيونية العديد من العمليات ضد بريطانيا. فبالاضافة الى عملية فندق داوود، التي نفذّتها عصابة الارغون في العام ١٩٤٦، قامت عصابة شتيرن، التي كان اسحق شامير أحد زعمائها الثلاثة، بتدبير مقتل الوزير البريطاني للشرق الاوسط، اللورد موين، في القاهرة، وقتل الكونت برنادوت، الذي كان وسيطاً دولياً عيّنته الامم المتحدة، في القدس، في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨.

٢ ـ خلق جوّ من الارهاب والفزع لدى السكان العرب وحملهم على الهجرة[٢٤]. فمن ناحية، شنّت الحركة الصهيونية حملة ارهابية واسعة ضد العرب في فلسطين لحملهم على الهجرة؛ ومن ناحية اخرى، استخدمت الحركة الصهيونية الارهاب ضد اليهود العرب الذين كانوا يعيشون في الدول العربية ولا يرغبون في الهجرة الى فلسطين. وخير مثال على ذلك ما حدث في العراق، في العام ١٩٤٧، من حملة تفجير ضد اليهود العراقيين في بغداد.

لم تتوقف العمليات الارهابية الصهيونية باعلان قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨؛ بل عملت الحكومة الاسرائيلية على جعل سياسة الارهاب أحد الخيارات السياسية التي تنتهجها في احتلالها لفلسطين. وفي العام ١٩٧٢، أسّس الاسرائيليون فرقة خاصة أسموها «فرقة التصفية»، ضمّت ١٥ عضواً، ووزعوا على خمس مجموعات. وكانت أولى عملياتها اغتيال وائل زعيتر في روما، في تشرين الاول (اكتوبر) من العام عينه، واغتيال ابو حسن سلامة في بيروت، في كانون الاول (يناير) ١٩٧٩[٢٥]. وفي تموز (يوليو) ١٩٨٩، دعا شارون الى تصفية القيادات الفلسطينية، وفي مقدّمهم ياسر عرفات. ويشهد الشعب العربي في داخل فلسطين المحتلة عمليات قمع وارهاب مستمرة، تتلخّص في عمليات الابعاد والسجن والتعذيب، بالاضافة الى عمليات التصفيات الجسدية، وحصار المخيمات، وحظر التجول، واغلاق المدارس والمعاهد والجامعات، واستخدام الاسلحة الاوتوماتيكية وقنابل الغاز لقمع التظاهرات.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، اتخذت القوات الاسرائيلية وسائل القمع والارهاب كافة لاخمادها.

ولم تغفل المخططات الصهيونية لبنان. ففي خطاب القاه بن ـ غوريون، في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٧، قال: «لبنان هو الحليف الطبيعي لفلسطين اليهودية. ان وضع المسيحيين يشبه، الى حد بعيد، وضعنا في فلسطين، والفرق بيننا هو انهم لا يستطيعون التوسّع من طريق الهجرة، بينما نحن نستطيع... لبنان في حاجة الى دعمنا وصداقتنا بالدرجة ذاتها التي نحن في حاجة الى دعمه وصداقته. ليس كل سكان لبنان مسيحيين؛ وليس كل المسيحيين فيه ينتمون الى طائفة واحدة. المارونيون،

مع انهم المسيطرون، هم أقلية، وبدون اليهود الجيران سوف لن يكون لهم [المارونيون] مستقبل مستقل»[٢٦]. واقترح بن ـ غوريون، خلال مراسلاته مع موشي شاريت والياهو ساسون، في الفترة ما بين ١٩٥٤، العمل على اقامة دولة مارونية مستقلة في لبنان لأنها لمصلحة الصهيونية[٢٧]. والمتتبع للاحداث المؤسفة في لبنان يلاحظ أن الامور تجري حسب ما رسم لها بن ـ غوريون في العام ١٩٣٧، حيث عملت اسرائيل على جعل لبنان مسرحاً لابراز قوتها وعلى انشاء ما يسمى بالشريط الحدودي و«حزام الامن»، بالاضافة الى نجاحها في ترحيل معظم المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، وتوزيعهم على دول عربية عديدة بعيدة من فلسطين؛ كما قامت بارتكاب العديد من المجازر ضد الشعب الفلسطيني الاعزل في المخيمات؛ ولعل صبرا وشاتيلا خير مثال على ذلك.

شراء الاراضي

كانت سياسة شراء الاراضي في فلسطين وسيلة أخرى في المخططات الصهيونية. وتنفيذاً للبند الرابع من مسودة دستور الوكالة اليهودية، التي وضعت في المؤتمر الصهيوني السادس عشر، العام ١٩٢٩، انتقل أكثر من ٦٦٧ الف دونم من الاراضي الفلسطينية الى ايدي اليهود، في الفترة ما بين آب (أغسطس) ١٩٣٠ وبداية العام ١٩٣٦[٢٨]. وكانت الجهة المختصة بتنفيذ هذه السياسة هي الصندوق القومي اليهودي الذي أُنشىء في العام ١٩٠١. ورأى ديفيد هيرست ان نسبة الاراضي التي اشتراها اليهود ارتفعت من اثنين بالمئة العام ١٩١٤، الى ستة بالمئة العام ١٩٣٦؛ وان معظم الاراضي التي تمّ شراؤها كانت تقع في سهل الجليل الاعلى وعلى الساحل. واضاف ان تسعة اعشار الاراضي المشتراة كانت اشتريت غيابياً من ملاّك لا يعيشون في فلسطين. وما أن جاء العام ١٩٣٠، حتى اصبح ٢٢ بالمئة من سكان الريف الفلسطيني دون أراض، نتيجة للقوانين التي شرّعتها المنظمة الصهيونية، والتي تنص على ان الاراضي اليهودية لا بدّ وأن يزرعها ويحرسها يهود. وبحلول العام ١٩٤٨، كانت الاراضي التي اشتريت من عائلات غير فلسطينية تقدر بـ ٦٢٥ الف دونم (انظر الجدول).

أمّا رؤوس الاموال اليهودية التي استثمرت في فلسطين، فقد ارتفعت من ثلاثة ملايين جنيه استرليني في العام ١٩٣٢، الى ١١ مليون جنيه في العام ١٩٣٥. ولقد ركّزت الاستثمارات الصهيونية على قطاعين هامين، هما الزراعة والصناعة. ويتضح الاستثمار الصناعي في نسبة العاملين في الصناعة من العرب واليهود بين العامين ١٩٣٩ و١٩٤٢. فعدد العرب في الصناعة، في العام ١٩٣٩، كان ٤١١٧ فرداً، وصل، في العام ١٩٤٢، الى ٨٨٠٤ أفراد، في حين كان عدد اليهود ١٣٦٧٨ في العام ١٩٣٩، ووصل، في العام ١٩٤٢، الى ٣٧٧٧٣ فرداً.

ويشكّل الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية، من خلال انشاء المستوطنات الصناعية والزراعية، احدى استراتيجيات الصهيونية في احتلال فلسطين. وتجدر الاشارة الى انه منذ حرب العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٥، أُقيمت في الضفة الفلسطينية ١٣٢ مستوطنة جديدة[٢٩].

تشجيع الهجرة اليهودية

يشكّل العامل الديمغرافي احدى الركائز الاساسية في السياسة الصهيونية لتهويد فلسطين. وعليه، فلقد عملت الحركة الصهيونية على تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين. فمثلاً، في العام ١٨٨٠، قدّر سكان فلسطين بـ ٥٠٠ الف نسمة، لم تشكّل نسبة اليهود منهم الاّ خمسة بالمئة،

الاراضي التي أصبحت في يد الصهيونيين حتى ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨*

المساحة بالدونم	كيفية الحصول عليها
٦٥٠٠٠٠	تمّ تسجيلها في ظل الحكم العثماني
٥٠٠٠٠٠	اميرية منحها الانتداب للوكالة اليهودية
١٠٢٥٠٠٠	أراض باعتها عائلات غير فلسطينية
١٦٥٠٠٠	اراضي امتياز بحيرة الحولة
١٦٩٠٠٠٠	

* ناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ١٧.

بينما كانت نسبة المسلمين ٧٥ بالمئة والمسيحيين ٢٠ بالمئة. وفي الفترة ما بين العامين ١٨٨٢ و١٩٤٠، ونتيجة لتشجيع الحركة الصهيونية للهجرة اليهودية الى فلسطين، ازداد عدد اليهود من ٢٤ الف نسمة، العام ١٨٩٧، الى ٨٥ الفاً في العام ١٩١٤، وارتفع تعداد اليهود ليصل الى ٨٣٧٩٠ نسمة في العام ١٩٢٢. وفي العام ١٩٤٨، وصل عدد اليهود في فلسطين ٦٥٠ الف نسمة[٣٠]. وأشارت الاحصاءات التي أُصدرت في العام ١٩٨٥ الى ان عدد الذين هاجروا الى فلسطين، منذ العام ١٩٤٨، بلغ ١,٧٥ مليون نسمة. الّا ان عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين، في السنوات الاخيرة، انخفض الى ١٥ الف نسمة سنوياً فقط. ولقد بلغ سكان فلسطين المحتلة، في العام ١٩٨٥، العدد ٤,٢٢ ملايين، يمثّل فيه اليهود نسبة تتعدى ٨٠ بالمئة. والزيادة التي حدثت في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ بلغت ٣٨ بالمئة لدى اليهود و٦٨ بالمئة لدى غير اليهود. ومن المتوقّع ان يزيد عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة في العام ٢٠٠٠، الى ٣,٣ ملايين نسمة[٣١].

الدبلوماسية

لم تغفل الصهيونية دور الدبلوماسية في محاولاتها لكسب الشرعية الدولية الى جانب مطالبها في فلسطين. فلقد حرصت الحركة الصهيونية على اجراء الاتصالات المباشرة مع زعماء، وقيادات، الدول الغربية، بالاضافة الى الدولة العثمانية. وفي العام ١٨٩٦، قام هرتسل بالاتصال بالسلطان عبدالحميد لايجاد تفاهم عثماني ـ يهودي؛ الّا ان محاولاته باءت بالفشل. وعلى الرغم من الوساطات والاغراءات التي قدّمها زعماء الحركة الصهيونية، بقي الموقف العثماني على حاله في حظر استيطان اليهود داخل فلسطين والاراضي الواقعة ضمن حدودها. ويتضح ذلك من خطاب وجهّه السلطان عبدالحميد الثاني، من سالونيك، الى الشيخ محمود أبو الشامات، في دمشق، بتاريخ ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، اكد فيه ان سبب خلعه عن العرش كان رفضه الموافقة على انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين. قال: «ان هؤلاء الاتحاديين (جمعية الاتحاد والترقي) أصرّوا علي بأن أصادق على تأسيس 'وطن قومي' لليهود في الارض المقدسة ـ فلسطين. ورغم اصرارهم، فلم أقبل، بصورة قطعية، هذا التكليف. وأخيراً وعدوا بتقديم مئة وخمسين مليون ليرة انكليزية ذهباً، فرفضت هذا العرض بصورة قطعية، وأجبتهم بالجواب القطعي الآتي: انكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً ـ فضلاً عن مئة وخمسين مليون ليرة انكليزية ذهباً ـ فلن اقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي»[٣٢].

وعلى الرغم من رفض السلطان عبدالحميد المتكرر للمطالب الصهيونية، الّا أن القيادة الصهيونية، في الفترة ما بين ١٩١٠ و١٩١٩، تمكّنت من تحقيق بعض أهداف حركتها؛ اذ استطاعت اقناع بعض القيادات العربية بمدى فائدة التعايش السلمي بين العرب واليهود. وفي المؤتمر العربي الاول، الذي عقد في العام ١٩١٣، أبدى المؤتمرون قبولهم لهذا الاتجاه. وفي العام ١٩١٩،

وبعد اصدار وعد بلفور بعامين، استطاع حاييم وايزمان الاتصال بالامير فيصل بن الشريف حسين، في العقبة، وفي لندن في اثناء مؤتمر السلام الذي عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. وتوصّل الطرفان الى اتفاق يقضي باعتراف الطرفين بعدالة مطالبهما؛ ودعا الطرفان الى التأييد المتبادل والتعاون؛ وتعهّد الطرفان بالتعاون التامّ من أجل بناء فلسطين[٣٢]. ولكن وعد فيصل لوايزمان كان مشروطاً بحصول الطرف العربي على دولته المستقلة؛ وفي حال عدم التمكّن من تحقيق هذا الهدف تكون الاتفاقية غير ملزمة.

وعلى صعيد القوى العظمى، عملت الحركة الصهيونية، في تلك الفترة، على الحصول على وعد يقضي بمنح اليهود «وطناً قومياً» في فلسطين. وكان هذا الوعد هو الذي أصدره وزير خارجية بريطانيا، آرثر بلفور، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، الذي رأى الباحثون ان دور الصهيونية الاميركية، بزعامة براندیس، كان مكمّلاً، بشكل حيوي، لدور الصهيونية البريطانية، بزعامة وايزمان؛ وان الدور الاميركي، برئاسة ويلسون، كان مكمّلاً لدور الحكومة البريطانية، بزعامة لويد جورج وبلفور[٣٤].

أمّا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، فلقد ظلت الحركة الصهيونية تعوّل الكثير على موسكو؛ ولم تتبدل العلاقات السوفياتية ـ الصهيونية الاّ بعد ان اختلفت مصالح الطرفين، حيث اتخذت اسرائيل اتجاهاً حاسماً في تحالفها مع الولايات المتحدة الاميركية[٣٥]. ولقد كان الاتحاد السوفياتي أول دولة اعترفت باسرائيل، في العام ١٩٤٨، واتخذ موقف المساند للمطالب الصهيونية في فلسطين. وحتى بعد العام ١٩٦٧، عندما قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته مع اسرائيل، وعلى الرغم من المواقف السوفياتية المؤيدة للمطالب العربية في الامم المتحدة وتحالفه مع بعض الدول العربية: مصر في عهد عبدالناصر، وسوريا، والعراق، واليمن الجنوبي، وليبيا، والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالاضافة الى علاقاته الجيدة مع العديد من الدول العربية الاخرى، فانه لم يتخذ يوماً ما موقفاً يطالب بتحرير جميع الاراضي الفلسطينية، وانما كل ما كان يطالب به هو انسحاب اسرائيل من على الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧؛ كما انه لم يتخذ قطعاً اي موقف ضد عضوية اسرائيل في الامم المتحدة. وعلى الرغم من القيود التي يفرضها الاتحاد السوفياتي على هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي، فان هذه الهجرة لم تقطع قط وكان مجموع ما سمح لهم بالهجرة في العام ١٩٨٧، على سبيل المثال، أكثر من أربعة آلاف يهودي[٣٦]. وقد رُفعت تلك القيود مؤخراً، وأصبحت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي مفتوحة على نطاق واسع. اضافة الى ذلك، فانه، منذ الربع الاخير من العام ١٩٨٧ وبداية العام ١٩٨٨، أضحت الاتصالات السياسية بين الجانبين واضحة بصفة أكثر. فبالاضافة الى لقاء وزيري خارجيتي الطرفين في الامم المتحدة، قام وفد قنصلي سوفياتي بزيارة فلسطين المحتلة لمتابعة مسألة الاملاك الاستثمارية السوفياتية، والنظر في بعض المسائل المتعلقة بالرعايا السوفيات والمصالح السوفياتية الاخرى. وعلى الرغم من عدم وجود أي مصالح لاسرائيل في الاتحاد السوفياتي، فان وفداً قنصلياً اسرائيلياً قام بزيارة الى موسكو للغرض عينه.

لم يتوقف الدعم الاميركي لاسرائيل عند الاعتراف السياسي؛ اذ لم يكن بمقدور اسرائيل، ذاتياً، ان تعوّض خسارتها في حرب العام ١٩٧٣، التي قدرت بثمانية مليارات دولار (بأسعار العام ١٩٧٣، وهو ما يساوي ٢٠ مليار دولار بأسعار العام ١٩٨٢) لولم تحصل على مساعدات خارجية خاصة من الولايات المتحدة الاميركية، التي دفعت ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار. وأصبحت المساعدات الاميركية منذ ذلك الحين تتدفق بمقدار يتجاوز ملياري دولار في السنة[٣٧]. وفي مقابل موافقة اسرائيل على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، تعهّدت الولايات المتحدة الاميركية بيعها أسلحة كانت طلبتها

في العام ١٩٧٨، وتحمّلت الحكومة الاميركية القسم الاكبر من اعباء الحزام الامني الجديد لاسرائيل الذي قدّر بنحو خمسة مليارات دولار، دفع منه ٣,٢ مليارات دولار في العام ١٩٧٩(٣٨).

وتهدف سياسة اسرائيل بالتعاون مع الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية الى المحافظة على العلاقات المتميزة بين الولايات المتحدة واسرائيل، من خلال تأثيرها في سير الانتخابات الاميركية، بالاضافة الى المواقف التي تتخذها الحركة الصهيونية للتأثير في مواقف الولايات المتحدة ازاء العالم العربي، كبيع الاسلحة، أو ايجاد تسوية سلمية(٣٩)، الخ.

وتعمل الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية من خلال منظمات الجباية اليهودية الموحّدة والمنظمات اليهودية المختصة ببيع السندات الاسرائيلية (ديون على حكومة اسرائيل)، بجمع هذه الاموال، التي تعتبر معفيّة من الضرائب، وتحويلها الى اسرائيل. اضافة الى ذلك، فثمة «في الولايات المتحدة، اليوم، شبكة من منظمات التجسّس والدعاية الصهيونية، تتجسس على اليهود، وغير اليهود، وتنشر الدعاية المؤثرة على الطرفين، ويتعرّض اليهود الى الاستغلال دوماً، فيدفعون عشرات الملايين من الدولارات لدعم الوكالات المتعددة التي تضاهي بميزانياتها الادارات الحكومية...»(٤٠).

---

(١) اسرائيل العام ٢٠٠٠، عمان: دار الجليل، ١٩٨٦، ص ٤٧.

(٢) Sayegh, Rosemary; *Palestinians; From Peasants to Revolutionaries*, London: Zed Press, 1979, pp. 99 - 100.

(٣) د. حسن العلكيم، «الصهيونية اليهودية الاميركية وتأثيرها على سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربي»، شؤون عربية (تونس)، العدد ٥٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٤) Patai, Raphael (ed.); *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, translated by Harry Zohn, New York: Herzl Press & Thomas Yoseloff, 1960, Vol. 1, p. 10.

(٥) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص ٦٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٧) فتحي يكن، حركات ومذاهب في ميزان الاسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩، ص ٥٧.

(٨) سعيد عبدالله حارب، اضواء على الحركة الماسونية، دبي: مكتبة الامة، ١٩٨٥، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر عبدالرحمن حسن حنكة، المكائد اليهودية عبر التاريخ، بيروت: دار القلم، ١٩٧٤؛ وسالم سيف الجابر، دور الصهيونية والاستعمار الغربي في القضاء على الخلافة، دبي: مكتبة دبي للتوزيع، ١٩٨٦.

(١٠) حارب، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(١١) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(١٢) يولا البطل، الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٥.

(١٣) Safran, Nadav; *From War to War; The Arab-Israeli Confrontation*, New York: Pegasus, 1969, p. 223.

(١٤) البطل، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(١٥) Safran, op. cit., p. 443.

(١٦) البطل، مصدر سبق ذكره، ص ٩ ـ ١٠.

(١٧) انطوني كوردسمان، «الاواكس والبحث الاميركي عن استقرار في الشرق الادنى»، دراسات استراتيجية (بيروت)، العدد ٢٢، ١٩٨١، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(١٨) حسين آغا وأحمد سامح الخالدي وقاسم جعفر، «ازمة الصواريخ السورية»، النشرة

الاستراتيجية (لندن)، الرقم ٨، ١٩٨٢، ص ٦٤.

(١٩) Cited in Sayegh, op. cit., p. 70.

(٢٠) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

(٢١) المقدم أبو الطيب، الدليل العام لتامين سلامتك، بلا مكان نشر: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٢٥.

(٢٢) ستيفن غرين، الانحياز: علاقة اميركا السرية باسرائيل، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢١.

(٢٣) روجيه جارودي، اسرائيل: الصهيونية السياسية، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣، ص ١٨١ - ١٨٣.

(٢٤) Sayegh, op. cit., pp. 69 - 75.

(٢٥) المقدم ابو الطيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥ - ٥٧؛ وميخائيل بار - زوهر وايتان هابر، الامير الاحمر (مترجم)، بيروت: دار المروج، ١٩٨٦.

(٢٦) Ben-Gurion, David; *The Peel and the Jewish State*, London: PLS, 1938, p. 61.

(٢٧) يوسف حمدان، «اسرائيل والازمة اللبنانية»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٣/٥٤، شباط (فبراير) ١٩٧٦، ص ٤١.

(٢٨) د. جلال يحيى ومحمد نصر مهنّا، مشكلات الاقليات في الوطن العربي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠، ص ٤١.

(٢٩) غرين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ - ٥٤.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر Hurst, David; *The Gun and the Olive Branch*, London: Faber and Faber, 1984.

(٣١) غرين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ - ٤٠.

(٣٢) د. سمير ايوب، وثائق اساسية في الصراع العربي - الصهيوني، بيروت: دار الحداثة، الجزء الاول، ١٩٨٤، ص ٢٧٢.

(٣٣) Lilienthal, Alfred M.; *The Zionist Connection*, New York: Dodd & Meat & Co., 1978, p. 19.

(٣٤) د. توفيق حصو، وعد بلفور والحلقة المفقودة، العين: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦.

(٣٥) جاك تني، الاخوّة الزائفة، (مترجم)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣، ص ١٨، الهامش الرقم ١.

(٣٦) الخليج (ابو ظبي)، ١٩٨٧/٧/١٠.

(٣٧) البطل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٩) د. العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ - ٢٢٦.

(٤٠) تني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

جماعات المصالح في اسرائيل

د. نظام محمود بركات

حظيت الاحزاب الاسرائيلية والقوى السياسية الاسرائيلية الاخرى بكثير من الاهتمام في مجال الدراسات التي عنيت بتحليل النظام السياسي الاسرائيلي، ولكن قليلاً من هذه الدراسات ما أوْلى اهمية لموضوع جماعات المصالح، ودورها في صنع السياسة العامة في اسرائيل. ومن هنا تأتي هذه الدراسة المتخصّصة في جماعات المطالح لتسدّ بعض النقص في هذا المجال الدقيق، ولتلقي الضوء على بعض الجوانب الخفيّة من دور هذه الجماعات، وذلك نظراً الى اهمية هذه الجماعات، وتعاظم نشاطها، وكثرة التحدث، مؤخراً، عن الاعمال التي تقوم بها، والدور الفعّال الذي بدأت تمارسه في صنع القرار السياسي في اسرائيل، وتشكيل الرأي العام. وينبع الهدف الاساس لهذه الدراسة من منطلق رئيس هو ضرورة معرفة العدو من خلال درس وتحليل نظامه السياسي، وتحديد القوى الفاعلة فيه، ممّا يساعد في عملية التنبؤ بتصرفاته، ويساهم في عملية الاعداد له، ومواجهته.

تعريف جماعات المصالح

هناك تعريفات عدّة لجماعات المصالح في اسرائيل، تدور، في معظمها، حول وجود «جماعة من الافراد الذين تجمعهم مصلحة مشتركة، ويسعون الى التأثير في السلطة، والقرارات السياسية، لتحقيق مصالحهم»[1].

وميّز الباحثون، في مجال الدراسات المقارنة، بين جماعات المصالح وجماعات الضغط التي كثيراً ما يرتبط اسمها بجماعات المضالح[2]، على أساس ان الجماعتين تهتمان بتحقيق مصالح خاصة بجماعة معيّنة، ولكن جماعة الضغط تهتم بممارسة الضغط على السلطة والقرارات السياسية دون ان ترتبط بأية اعمال أخرى خاصة بالجماعة التي توجد من اجلها. ويظهر هذا النوع في اسرائيل، بصورة واضحة، من خلال الحركات السياسية والدينية الصغيرة، التي بدأت تنتشر، مؤخراً، في النظام الاسرائيلي، بقصد الضغط على الحكومة الاسرائيلية بواسطة الاحتجاج وقيادة التظاهرات لاتخاذ قرارات معيّنة، بينما جماعات المصالح هي جماعات تهتمّ بممارسة التأثير في السلطة، بالاضافة الى ممارسة نشاطات أخرى خاصة بالجماعة المكوّنة لها، مثل تقديم الخدمات الى افرادها، وتنظيم نشاطات الجماعة نفسها. وهي لا تقتصر، في وسيلة عملها، على ممارسة الضغط، بل تلجأ، أيضاً، الى الاقناع، والى غيره من الوسائل.

ولكي يتضح المعنى المقصود بجماعات المصالح، لا بدّ من تمييزه عن المفاهيم والتنظيمات الاخرى ذات العلاقة، وفي مقدمها الاحزاب السياسية.

يعرّف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الافراد الذين يحملون مبادىء معيّنة،

ويخضعون لقيادة وتنظيم موحّدين، ويسعون الى الوصول الى السلطة، والمشاركة فيها، من اجل تحقيق هذه المبادىء التي توافقوا عليها[٣].

ومن خلال تعريف كل من الاحزاب السياسية وجماعات المصالح، يمكن تحديد اهمّ الفوارق فيما بينهما في ما يلي[٤]:

١ ـ من حيث مجال الاهتمام: (أ) يهتم الحزب بقضايا وامور المجتمع كافة، ويهتم بتحقيق المصلحة العامة؛ (ب) تهتم جماعات المصالح بأمور محدّدة، أضيق، خاصة بالجماعة المكوّنة لها.

٢ ـ من حيث الهدف: (أ) الهدف الرئيس للاحزاب دائماً هدف سياسي، وقد تتواجد لها اهداف أخرى، اجتماعية او اقتصادية؛ (ب) تتحدّد اهداف جماعات المصالح حسب طبيعتها، وهي، في الغالب، اهداف اقتصادية واجتماعية تتعلق بمصلحة الجماعة، وقد تتواجد لها اهداف أخرى سياسية مرتبطة بالاهداف الاصلية.

٣ ـ من حيث الوسيلة: (أ) تحاول الاحزاب السياسية، بغض النظر عن قوتها وفعاليتها، الوصول الى السلطة من اجل تحقيق اهدافها ومبادئها، من خلال المشاركة في الانتخابات، ومحاولة تقديم مرشّحين الى المراكز الحكومية؛ (ب) تسعى جماعات المصالح الى تحقيق مصالحها، ورغباتها، من طريق التأثير في الرأي العام، وممارسة الضغط على صانعي القرارات في الدولة، لحملهم على الاستجابة لمصالحها، دون اللجوء الى ترشيح قياداتها للمراكز الرسمية، أو الدخول في الانتخابات بصورة رسمية من خلال مرشّحين يمثلونها؛ (ج) تتصف وسائل الاحزاب السياسية، في الغالب، بالشرعية والعلنية لتحقيق اهدافها، مثل تقديم مرشحين الى الانتخابات وغيرها؛ (د) امّا جماعات المصالح، فوسائلها غالباً غير شرعية، مثل الرشوة والتجسّس واقامة الولائم المشبوهة وغيرها.

٤ ـ من حيث التنظيم: (أ) يشترط في الاحزاب السياسية وجود تنظيم واضح وتسلسل اداري وقيادة موحّدة؛ (ب) امّا جماعات المصالح، فلا يشترط وجود تنظيم واضح لها، وانْ كان لها، في كثير من الحالات مثل هذا التنظيم، ولكنها، في الغالب، تخضع لقيادة موحّدة.

٥ ـ من حيث الوظيفة والمسؤولية: (أ) للاحزاب السياسية وظائف واضحة ومبيّنة في برامجها، وهي مقيّدة بها ومسؤولة عنها تجاه الجماهير، وهي تخضع لرقابة الشعب حين تعرض برامجها من خلال عمليات الانتخاب؛ (ب) امّا جماعات المصالح، فليس لها برامج محدّدة، الّا تلك المتّصلة بمصالحها، وقد تكون ذات طبيعة مؤقتة، وهي لا تخضع للرقابة الشعبية، لأن برامجها غير واضحة.

ان هذه الفروق بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح، والتي حدّدها الفكر العلمي في مجال الدراسات المقارنة، تصلح اساساً موضوعياً للتمييز بين المجموعتين بسهولة في معظم المجتمعات؛ ولكنها، في المجتمع الاسرائيلي، تواجه بمجموعة من العقبات التي تحدّ من صلاحيتها للتفريق بين المجموعتين، حيث نجد ان طبيعة النظام السياسي القائم على نظام الانتخاب النسبي للقائمة قد أدّى الى وجود حركات سياسية، ودينية، واجتماعية، متعددة، تتأرجح، في طبيعتها، بين كونها جماعات مصالح، او أحزاباً سياسية، ممّا خلق نوعاً من الغموض في التمييز بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح لأي دارس موضوعي لأي منهما في النظام الاسرائيلي. وفي ما يلي اهمّ الاشكالات والتحفظات في هذا الموضوع:

○ هناك مجموعة من الحركات السياسية التي صنّفت تقليدياً كأحزاب، وتقدم قوائم

مرشحين الى الانتخابات كما تفعل الاحزاب السياسية، ولكنها لم تبلور ايديولوجياتها الى مستوى الايديولوجية الحزبية المتكاملة بحيث تحدّد مبادئها الاسس العامة لتنظيم المجتمع وتحقيق المصالح العامة. فهي، في الغالب، تتمحور في فكرة جزئية بسيطة، قد تكون سياسية، أو دينية، أو اجتماعية، تحاول، من خلالها، دخول العملية السياسية والمشاركة في السلطة، لتحقيق افكارها ومصالحها، مثل حركة كاخ وهتحياه؛ وعلى الجانب الآخر، هناك جماعات مصالح معروفة تبنّت اهدافاً سياسية وبلورتها بشكل ايديولوجية متكاملة، مثل الهستدروت وايديولوجيته العمّالية الواضحة. ان طبيعة المجتمع الاسرائيلي المسيّس بدرجة عالية، والقائم على اساس ايديولوجي، جعلت معظم الجماعات الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، تتبنّى اهدافاً سياسية، ممّا يقربها من تعريف الحزب.

○ ان كثيراً من الحركات الدينية، والاجتماعية، كانت تدخل الانتخابات العامّة من خلال دعم الاحزاب السياسية، مثل مجلس حكماء التوراة ودعمه لحزب اغودات اسرائيل ووصايته عليه(٥)، أو من خلال الاتحاد بين مجموعات منها تحت مسمّيات مؤقتة، وتقدّم قوائم انتخابية مشتركة لضمان النسبة اللازمة لتمثيل قياداتها في الكنيست؛ وبمجرد ان تتمّ الانتخابات ووصول اعضائها الى الكنيست، ينحل هذا التجمّع، وتعود هذه الحركات الى ممارسة دورها كجماعات ضغط.

○ هناك مجموعة كبيرة من الاحزاب السياسية الصغيرة التي تظهر من حين الى آخر تتميّز بكونها ذات طبيعة مؤقتة، وقائمة على تحقيق غرض معيّن. وما ان يتحقق هذا الغرض، حتى تبادر الى حل نفسها؛ مثال ذلك حركة داش (الحركة الديمقراطية للتغيير) التي ظهرت عقب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، للتعبير عن الاحتجاج على ادارة المعراخ للحرب، وأسلوب ممارسته للسلطة، ودخلت انتخابات الكنيست التاسع، سنة ١٩٧٧ فقط، وحصلت على ١٥ مقعداً، ثمّ عادت وحلّت نفسها بعد ذلك(٦). ويمكن الاستدلال على الطبيعة المؤقتة للاحزاب الاسرائيلية من ملاحظة الاعداد المتفاوتة من الاحزاب السياسية، والاسماء المختلفة للقوائم التي تظهر في كل مرة تجرى فيها الانتخابات، حيث يلاحظ، باستمرار، ان هناك احزاباً جديدة تظهر، واحزاب اخرى تزول.

○ ان كثرة الاحزاب السياسية، وصغر حجم بعضها، يجعلان وصول بعضها الى الحكم، أو المشاركة فيه، مستحيلاً. فكثير منها يعجز عن ايصال احد افراده الى الكنيست. ولذلك، فان دورها يقتصر على كونها جماعة ضغط، أو مصلحة، تسعى الى التاثير في الرأي العام والسلطة، دون ان يكون لها امل في الوصول الى السلطة. فهناك، في كل انتخابات، ما يقارب العشرة احزاب أو قوائم حزبية لم تستطع الحصول على نسبة الواحد بالمئة التي تؤهلها لايصال احد اعضائها الى الكنيست(٧).

○ ان كثيراً من الاحزاب الصغيرة في اسرائيل تلجأ الى اساليب جماعات المصالح في ممارسة عملها. فهذه الاحزاب تلجأ الى الوسائل العنيفة، مثل التظاهرات وقيادة عمليات الاحتجاج والتجمّع وغيرها من الوسائل غير المشروعة، بدلاً من ممارسة دورها بالصورة العلنية، من خلال المشاركة في الانتخابات، أو عرض برامجها على المجتمع؛ كما ان وسائل تمويلها غالباً ما تكون بعيدة من الرقابة الشعبية.

○ الافتقار الى التنظيم الواضح لبعض الاحزاب السياسية وتداخل تنظيمها مع جماعات المصالح في كثير من الاحيان. فهناك كثير من الاحزاب الاسرائيلية التي تكون بمثابة تجمّع حول قيادة معيّنة، مثل حركة تيلم (حركة التجدد الوطني)، بقيادة دايان، او حركة تسوميت حول رفائيل ايتان، مع انعدام وجود تنظيم دقيق بعد ذلك. وهناك بعض الحركات السياسية التي تتجمّع حول

فكرة معيّنة، مثل الاستيطان لدى غوش ايمونيم وكاخ، بقصد الحصول على التأييد السياسي. وكان مؤيدو هذه الحركات، في الغالب، خارج صفوفها التنظيمية، مثال ذلك الدور الذي يلعبه حاييم دروكمان كوسيط مخلص لغوش ايمونيم في الكنيست، دون ان تكون له بطاقة عضوية فيها؛ كما ان مردخاي فيرسوفسكي كان يمثّل رابطة حقوق المواطن (راتس) دون ان تنتخبه مؤسساتها للقيام بذلك[٨].

وهناك بعض الاحزاب التي أوجدت منظمات تابعة لها كانت بمثابة جماعات مصالح؛ وقد حظيت هذه المنظمات بتمثيل واسع داخل المؤسسات الحزبية، والحكومية؛ مثال ذلك تمثيل اعضاء الكيبوتس في القيادة الرئيسة لحزب العمل، بصورة تفوق كثيراً قوّتهم العددية[٩]. وفي بعض الاحيان أدّى الدمج بين القيادة الحزبية وقيادة جماعة المصالح الى صعوبة التمييز فيما بينهما؛ مثال ذلك قيادة دافيد بن ـ غوريون، في البداية، لحزب العمل والهستدروت وحتى الحكومة.

يتضح ممّا سبق أن التمييز بين جماعات المصالح والاحزاب السياسية في اسرائيل غير ذي فائدة في كثير من الاحيان، حيث تتحوّل الاحزاب السياسية الى جماعات مصالح وضغط، نظراً الى صغرها وضعف مشاركتها السياسية، بسبب تركيز السلطة الحقيقية في يد زعماء الاحزاب الرئيسة. وفي المقابل، فان جماعات المصالح كثيراً ما حملت ايديولوجيات شبيهة بايديولوجيات الاحزاب، وشاركت في الانتخابات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ كما قصرت اهدافها وعملها على المجال السياسي، ممّا جعلها اقرب ما تكون الى الاحزاب السياسية.

وانطلاقاً من هذا الخلط بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط، فقد وجد من المناسب درس بعض الحركات السياسية ضمن جماعات المصالح، على الرغم من دخولها الانتخابات بقوائم حزبية مستقلة، وسعيها الى المشاركة في السلطة في بعض الاحيان، وذلك لأن دورها، كجماعة مصلحة أو ضغط، قد فاق كثيراً دورها كحزب. وهذا ما سنلاحظه حين درس هذه الجماعات، فيما بعد.

أنواع جماعات المصالح

اختلفت المعايير التي بموجبها يمكن تصنيف جماعات المصالح، وتحديد انواعها. وهي تتوزع بين معايير تتعلق بطبيعة نشاط الجماعة، كجماعات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أو معايير تتعلق بمجال اهتمامها، كجماعات الاهتمامات العامّة والاهتمامات الخاصة. ولكن اشهر هذه المعايير وأكثرها استخداماً هو المعيار التنظيمي، والذي أخذ به غبرييل الموند. وتقسم جماعات المصالح، وفق البعد التنظيمي، الى أربعة أقسام رئيسة، هي[١٠]:

١ ـ جماعات المصالح غير المنضبطة (anomic interest groups): وهي جماعات غير مرتبطة بمصلحة محدّدة ودائمة، وتفتقر لوجود تنظيم واضح، وتتميّز بقصر عمرها. فهي، في الغالب، ذات صبغة مؤقتة، وتمارس عملها كرد فعل ضد مسائل معيّنة من خلال الاضطرابات والتظاهرات والتجمّعات والاحتجاجات؛ وتنتهي بمجرد زوال السبب الذي أدّى الى تجمّعها. مثال ذلك تجمّع أهالي القرى العربية في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ ضد هدم احد البيوت، أو مصادرة اراضيهم، وقيامهم بحركات احتجاج وتنظيم تظاهرات تحت قيادة زعيم مؤقت يقود عملية الاحتجاج، أو تجمّع سكان أحدى ضواحي تل ـ أبيب (شارع ٣٠ مثلاً) للاحتجاج ضد الضوضاء الصادرة من شركة طيران محلي.

٢ ـ جماعات المصالح غير المنظّمة (non-associational interest groups): وهي

تتكوّن من مجموعة افراد، تجمعهم روابط أساسية بحكم الانتماء العرقي، أو الديني، او الطائفي، ولكنهم لا ينضوون تحت تنظيم رسمي يجمعهم، وانْ كانت هذه الجماعة تتمتع بصفة الديمومة خلافاً لسابقتها؛ لكن عملها يظهر بصورة متقطعة. مثال ذلك قيام يهود المغرب بحركات احتجاج ضد التمييز نحوهم في الاسكان والاستيطان. وكذلك قيام الدروز بالتظاهر في كثير من الاحيان والتجمّع لتحقيق مصالح طائفتهم والدفاع عن حقوقهم المدنية.

٣ ـ جماعات المصالح الرسمية أو المؤسسية (institutional interest groups): وهي جماعات تعمل داخل اطار المؤسسات الرسمية من خلال تجمّع بعض الافراد بحكم الانتماء الى مهنة معيّنة، أو مؤسسة معيّنة، للدفاع عن مصالحها. وتخضع هذه الجماعة لتنظيم رسمي يعمل داخل مؤسسة اوسع، مثل البيروقراطية بشكل عام، أو العاملين في المؤسسات التعليمية، او، مثلاً، اعضاء المؤسسة العسكرية، او جزء منها مثل قيادة سلاح الجو داخل رئاسة الاركان العامة، حيث تمارس مثل هذه الجماعة دوراً مستمراً في التأثير في قرارات الحكومة بخصوص الصراع العربي ـ الاسرائيلي. مثال ذلك الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية، سنة ١٩٦٧، لتعيين موشي دايان وزيراً للدفاع، أو للبدء بالعمليات العسكرية ضد الدول العربية[١١]. وتتميّز هذه الجماعات بقربها من مراكز اتخاذ القرارات، وتمتّعها ببعض السلطة الناتجة عن طبيعة المناصب التي يتولّاها افرادها، ممّا يجعل تأثيرها يفوق غيرها من الجماعات الاخرى؛ كما ان دورها لا يقتصر على التأثير في اصدار القرارات، وانما يمتد الى مرحلة التنفيذ، حيث تملك مثل هذه الجماعات القدرة على اعاقة، وعرقلة، تنفيذ القرارات.

٤ ـ جماعات المصالح المنظّمة (associational interest groups): وهي جماعات منظّمة، ولها اعضاء مسجّلون فيها بصورة رسمية، وتخضع لقيادة متفرغة، وتضمن تمويلاً دائماً. وقد تهتم هذه الجماعات بالتعبير عن مصالح اعضائها. مثال ذلك اتحاد رجال الصناعة، او النقابات المهنية. وقد تجمع بين الاهتمامات الخاصة والعامة، مثل الهستدروت الذي يسعى الى تحسين اوضاع العمّال، ولكنه، في الوقت عينه، يخدم اهدافاً عامة تتعلّق بالاهداف الصهيونية العامة في فلسطين. فنشاطه يمتد الى مختلف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، الى درجة اصبح الهستدروت فيها يشكّل «دولة داخل دولة»، وصار مبناه الواقع في تل ـ أبيب يوصف بـ «الكرملين»[١٢]. كما ان بعضها قد يكون ذا اهتمامات عامة، بحيث لا تقتصر نتائج اعمالها على اعضائها فقط، بل على المجتمع ككل، مثل جمعيات الامومة والطفولة، وجمعية مكافحة الضوضاء وتلوّث الجو، وجمعية البيئة، وغيرها. وهناك بعض الجماعات المنظّمة يكون مجال اهتمامه بالغير، بحيث يضمّ اشخاصاً يكرّسون وقتهم وجهدهم للغير، مثل جمعية مساعدة الرجل المسنّ، وجمعية العمل في سبيل الاعمى، وجمعية العمل في سبيل الجندي.

وبالاضافة الى الانواع الاربعة المتعارف عليها لجماعات المصالح، هناك نوع تتميّز به الحياة السياسية في اسرائيل، ولا يمكن ادراجه ضمن التصنيف السابق، وهو جماعات المصالح الخارجية. فاسرائيل تنظر الى نفسها باعتبارها الجسر الذي يربط الشعب اليهودي بالارض ويحقق الوحدة اليهودية. ولذلك، فهي تنظر الى ما هو ابعد من حدودها وشعبها. فهي تعتبر كل يهودي، اينما كان، مواطناً في «الدولة الاسرائيلية»، وتعتبر نفسها مسؤولة عن اليهود أينما وجدوا، على الرغم من انها تمثّل اقل من خُمس اليهود في العالم. وتنظر اسرائيل الى اليهود في الخارج على انهم الحليف

الدائم والمخلص. ولذلك اعتمدت عليهم في مساعدتهم لها مادياً وعسكرياً، واقامت علاقات وطيدة معهم(١٣). وفي المقابل، أباحت القوى والمنظمات الصهيونية في الخارج لنفسها التدخل في الشؤون الاسرائيلية الداخلية، على أساس انها أمور خاصة بالمجتمع اليهودي.

وانطلاقاً من هذه العلاقة الحميمة بين اسرائيل والجماعات والقوى اليهودية في العالم والتأثير المتبادل في بعضهما البعض، وجد انه من المناسب ان تدرس هذه الجماعات كنوع مميّز في الحياة السياسية الاسرائيلية.

من أهمّ هذه الجماعات الخارجية المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي. وهذه الجماعات حسنة التنظيم، ممّا يزيد في فعالية نشاطها؛ كما انها تضمن كثيراً من المنافع لاصحابها، ممّا يزيد في عدد أعضائها. وتمارس هذه الجماعات دورها في اتجاهين في آن(١٤). الأول خارجي، من خلال تنظيم اليهود في العالم والضغط على الدول المتواجدين فيها، لاتخاذ سياسات مؤيدة لاسرائيل، مثل اللوبي اليهودي في الكونغرس الاميركي، وهذا النوع من النشاط يعد خارج نطاق الدراسة؛ الثاني داخلي، يتمثّل في التأثير في الاوضاع الداخلية في اسرائيل، وممارسة الضغط على الحكومات الاسرائيلية لاتخاذ مواقف محدّدة.

وتتجه جهود هذه الجماعات، داخلياً، نحو الامور الايديولوجية، من خلال العمل على التزام الحكومات الاسرائيلية بالايديولوجية الصهيونية، وتشجيع الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين؛ امّا في مجال السياسة الخارجية، فيتركز نشاطها على الضغط، لضمان استمرار انتماء، وارتباط، اسرائيل بالعالم الغربي، خاصة اميركا واوروبا. وتنبع قدرة هذه الجماعات على التأثير من خلال تحكّمها في المساعدات الخارجية لاسرائيل، وقدرتها على مدّ اسرائيل بالعنصر البشري، من خلال تنظيم عمليات الهجرة والاستيطان.

العوامل المؤثرة في وجود جماعات المصالح

تقسم هذه العوامل الى نوعين: الاول يساعد في ظهور المصالح؛ والثاني يحدّ من ظهورها.

العوامل المساعدة في ظهور جماعات المصالح

١ ـ تضخّم الجهاز الحكومي وكبر المؤسسات الرسمية، ممّا يضعف دور الافراد في مقاومتهم لاجهزة الدولة، ويقلّل من قدرتهم على صون حرياتهم وكفالة مصالحهم، ممّا تترتب عليه ضرورة تكتّلهم في جماعات منظّمة لحمايتهم والدفاع عن حقوقهم في مواجهة الجهاز الحكومي الكبير(١٥). وتزداد الحاجة الى وجود هذه الجماعات في فترة ما بين الانتخابات، حيث يتناقص دور الاحزاب السياسية.

٢ ـ طبيعة الاحزاب السياسية، بحيث تتميّز الاحزاب السياسية في اسرائيل بالمركزية الشديدة؛ اذ ان نظام الانتخاب بالقائمة يعطي أهمية للجنة المركزية في الحزب، والتي تتولّى ترتيب الاسماء في القائمة، ممّا يغلق الطريق أمام القيادات الجديدة للتعبير عن نفسها داخل الاحزاب، فيدفعها ذلك الى تشكيل جماعات المصالح كبديل للاحزاب. ويظهر هذا الوضع، بوضوح، في الاحزاب العمّالية التي بقيت تسيطر على الحياة السياسية في اسرائيل لمدة ٣٠ سنة، وبقيت تحكم بنفس القيادات القديمة، ممّا دفع الجماعات الجديدة والطبقات التي نشأت فيما بعد الى التعبير عن نفسها من خلال جماعات المصالح. كما ان القيود المفروضة على نشوء الاحزاب السياسية قد حالت دون تشكيل احزاب تمثّل المجموعات الصغيرة والطوائف العربية، ممّا دفعها، بالتالي، الى التعبير عن نفسها من خلال

جماعات المصالح والحركات الاجتماعية.

٣ ـ تشرذم المجتمع الاسرائيلي؛ فهناك المجتمع يتكوّن من أكثر من ٧٠ جنسية يتكلّم افرادها أكثر من مئة لغة، بالاضافة الى وجود ثلاث طوائف دينية، يهودية ومسلمة ومسيحية، ممّا حدا بالجماعات التقاربة الى التكتل وخلق جماعات مصالح لتعبّر عن مصالحها وصون حقوقها.

العوامل التي تحدّ من ظهور جماعات المصالح

١ ـ مركزية السلطة؛ اذ انه على الرغم من وجود مؤسسات رسمية، مثل الحكومة والكنيست، فان ممارسة السلطة في اسرائيل تظهر ان هناك مركزية شديدة في السلطة، حيث تتمحور سلطة اتخاذ القرارات في يد مجموعة قليلة من القيادات التي تستأثر بالسلطة وتتمتع بالقوة[١٦]، ممّا يجعلها فوق مستوى الضغط، أو التأثر بطلبات جماعات المصالح.

٢ ـ قوة وكثرة الاحزاب السياسية؛ فمن السمات المميّزة للنظام السياسي الاسرائيلي وجود احزاب سياسية متنوّعة تضمّ معظم الطبقات الاجتماعية وتمثّل معظم الاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع، وهي ذات تنظيم سياسي قوّي، ولها تاريخ سياسي طويل حتى قبل قيام اسرائيل، بالاضافة الى كثرة اعدادها وانتشارها[١٧]، ممّا يجعلها عقبة في وجه ظهور اي جماعات منافسة لها، أو بدائل منها كجماعات المصالح. فجماعات المصالح غالباً ما تظهر في نطاق الحزبين، وتزداد كلما كانت هذه الاحزاب غير قوية، كما هو الوضع في الولايات المتحدة الاميركية.

٣ ـ ارتفاع نسبة الانتماء الايديولوجي؛ فالمجتمع الاسرائيلي قائم على اساس ايديولوجي ممثلاً في الايديولوجية العامة، وهي الصهيونية، أو التي تشكّل الاساس لوجود المجتمع وبقائه؛ هذا بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الايديولوجيات الفرعية[١٨] التي تعبّر عنها الاحزاب السياسية، سواء يمينية كانت أو يسارية، وهي تتبنّى اهدافاً سياسية قومية، وتركّز في معظمها، على المصلحة العامّة للمجتمع الاسرائيلي، وتعبّر عن المبادىء الدينية، والقومية، ممّا دمغ المجتمع الاسرائيلي بطابع ايديولوجي محض؛ فنادراً ما تجد شخصاً في الكيان الاسرائيلي غير منتم، ايديولوجياً أو سياسياً. وما دامت جماعات المصالح تعبّر، في الغالب، عن مصالح مادية خاصة، فان وجودها لا يتفق والمعايير الايديولوجية السائدة، والتي تقوم على تغليب المصلحة العامة.

وسائل جماعات المصالح

تلجأ جماعات المصالح الى مجموعة من الوسائل المشروعة، وغير المشروعة، السرية والعلنية، للضغط والتأثير في صانعي القرارات في أجهزة السلطة، سواء أكان ذلك على صعيد الحكومة أم الكنيست، وحتى القضاء الذي من المفترض أن يكون حيادياً وبعيداً من التأثير. وقد تلجأ هذه الجماعات الى التأثير المباشر في صانعي القرارات، أو من خلال التأثير في الرأي العام ووسائل الاعلام، والتي، بدورها، تؤثر في السلطة وصانعي القرارات فيها، وذلك من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها. وفي ما يلي أهمّ وسائل جماعات المصالح.

١ ـ العنف: لقد كان من الطبيعي في مجتمع قام بالعنف، ويعتمد في بنائه على القوة، ان يكون العنف ظاهرة عادية في نشاطات الافراد والجماعات في اسرائيل. فجماعات المصالح غالباً ما تلجأ الى الصدامات العنيفة ضد معارضيها، والى قيادة التظاهرات، وتنظيم الاحتجاجات، وحتى

أعمال الارهاب والقتل، كما فعلت جماعة ت.ن.ت. ضد رؤساء البلديات في الضفة الفلسطينية.

ان ضعف بعض الجماعات، وقلّة مواردها، وسدّ وسائل الاتصال المشروعة أمامها، يدفعها الى العنف، كما يحصل مع حركة الفهود السود مثلاً.

ولا يعني اللجوء الى العنف من قبل بعض جماعات المصالح دائماً انه ليس هناك قنوات اتصال بالضرورة؛ بل انه، في كثير من الاحيان، يدل على فعالية هذه الوسيلة، وتوفّرها، واستخدامها وسيلة ضغط اضافية لارباك النظام. مثال ذلك اغلاق عمّال الكهرباء لمفتاح الكهرباء الرئيس، أو اضراب عمّال شركة العال، أو الممرضات، ممّا يسبب ازعاجاً اجتماعياً يصعب تحدّيه من قبل الشعب والسلطة(١٩).

٢ ـ التمثيل في المؤسسات السياسية: كثيراً ما تلجأ جماعات المصالح الى زرع مؤيديها في المؤسسات الرسمية من خلال دعمها لهم، دون ان تملك حق ترشيحهم لتولّي هذه المناصب. فوزير الدفاع، مثل دايان وغيره، كان، باستمرار، ممثلاً للمؤسسة العسكرية داخل الحكومة؛ كما يمكن اعتبار يسرائيل كيسار ويعقوب شبتاي ممثلي الهستدروت في الكنيست؛ وكذلك حاييم دروكمان ممثل جماعة غوش ايمونيم في الكنيست. ويمتد تمثيل هذه الجماعات الى مجال الاحزاب؛ فغالباً ما يعبّر اعضاء في الاحزاب السياسية عن انتمائهم وتعاطفهم مع جماعات المصالح.

٣ ـ العلاقات الشخصية: تلجأ جماعات المصالح، في كثير من الاحيان، الى استغلال العلاقات الشخصية بين قيادة جماعات المصالح والقيادة السياسية الحاكمة لتحقيق أهدافها. وتعود هذه العلاقات، في أغلب الاحيان، الى الصداقات ونظام «الشللية» التي نشأت في فترة الخدمة المشتركة في التنظيمات الصهيونية السابقة وفي الاحزاب السياسية(٢٠)، أو من خلال الخدمة معاً في المؤسسة العسكرية، التي كانت منبع معظم القيادات الاسرائيلية؛ مثال ذلك استغلال ارباب الصناعات الاستراتيجية، الذين هم من الضباط المتقاعدين، لعلاقاتهم السابقة مع زملائهم في المؤسسة العسكرية لخلق تحالف يضمن الفوائد لكلا الطرفين ويساعدهما في التأثير في القرارات الحكومية.

٤ ـ الاتصال المباشر بالمسؤولين: من القنوات المعروفة لجوء ممثلي جماعات المصالح الى اسلوب ارسال المذكرات والبرقيات مباشرة الى القيادة العليا، أو عقد اللقاءات الشخصية مع الزعماء السياسيين؛ مثال ذلك اجتماع ممثلي الفهود السود مع غولده مائير، او اجتماع ممثلي المستوطنات مع اسحق رابين، واجتماع بيغن مع ممثلي حركة السلام الآن، ومع زعماء غوش ايمونيم في المستوطنات داخل الضفة الفلسطينية. ولكن الوسيلة الاخيرة هذه ليست متاحة بصورة دائمة؛ ولو كانت قنوات الوصول للسلطة العليا مفتوحة لما لجأت الجماعات الصغيرة، وخاصة محدودة التأثير، الى العنف لابداء وجهة نظرها.

٥ ـ الوساطة والاتصال بواسطة الوسطاء: تعدّ الوساطة من القنوات الكثيرة التي تلجأ اليها جماعات المصالح للاتصال بمراكز القوة والتأثير. وتكون هذه الوسيلة من خلال الاتصال بالاتباع في المؤسسات الحكومية، الذين عيّنوا لهذه المهمة خصيصى، بدعم من جماعات المصالح، ومحاولة استغلال نفوذهم لتحقيق أهدافها. ويظهر هذا النوع حتى في السلطة القضائية التي من المفترض انها منزّهة عن مثل هذه الاعمال. مثال ذلك دعم دار الحاخامية او الجماعات الدينية لترشيح احد الاعضاء الى المحكمة العليا. كما تستغل جماعات المصالح اتباعها في السلطة لايصالها الى

مراكز القوة للتحدث اليهم، سواء في اثناء العمل أو من خلال اللقاءات الشخصية والحفلات والولائم التي يقيمها هؤلاء الوسطاء بدعم من جماعات المصالح.

وهناك بعض الجماعات التي خصصت بعض الاتباع للاتصال بأعضاء الكنيست للتأثير عليهم والعمل كوسيط بينهم وبين جماعة المصالح، كما يفعل مركز البنّاءين والمقاولين الذي خصص شخصاً معيّناً مهمته الاتصال بأعضاء الكنيست، ومحاولة اقناعهم بوجهة نظر المركز[٢١]، كما يحصل في الكونغرس الاميركي على طريقة اللوبي.

٦ ـ التمثيل في اللجان والمجالس المتخصصة: يشارك اعضاء جماعات المصالح، في كثير من الاحيان، في اجتماعات اللجان المتخصصة في الكنيست، باعتبارهم خبراء، وهم، في الغالب، يجدون آذاناً مصغية لمقترحاتهم. فحضور رئيس الاركان لاجتماعات اللجنة الوزارية للأمن ولجنة الأمن والشؤون الخارجية في الكنيست يعطي المؤسسة العسكرية دوراً واضحاً في التأثير في قرارات كل من الحكومة والكنيست[٢٢]. وتمتاز هذه الوسيلة بأن النقاش فيها يدور وراء الكواليس، ممّا يوفّر لها ميزة الحوار الموضوعي بعيداً من اثارة المنافسين.

٧ ـ التأثير في الرأي العام: تعمل جماعات المصالح، بالاضافة الى التأثير المباشر في صانعي القرارات، على التأثير في الرأي العام، والذي، بدوره، يؤثر في صانعي القرارات. وتلجأ جماعات المصالح، في هذا الشأن، الى وسائل الاعلام. فكثير من جماعات المصالح له وسائل اعلامه، كالصحف والنشرات، مثل امتلاك الهستدروت لصحيفة «دافار»؛ كما ان بعضها يقيم علاقات مع الصحافيين ووسائل الاعلام، مثل ذلك اتحاد اصحاب الفنادق، والاتحاد الطبي، اللذان يضمنان علاقات متينة مع بعض الصحافيين، بحيث ان أخبار هذه الجماعات، أو مطالبها، تجد مكاناً واضحاً في وسائل الاعلام[٢٣]. كما ان بعض الجماعات كثيراً ما لجأ الى العنف لاثارة الرأي العام باعتبار ان العنف احدى تذاكر الدخول الناجحة الى دنيا الاعلام والرأي العام. مثال ذلك لجوء حركة كاخ الى الاعمال الاستفزازية ضد العرب لشدّ الرأي العام ووسائل الاعلام الى مبادئها واهدافها.

تقدير فعالية جماعات المصالح

تمارس جماعات المصالح دورها في النظام السياسي الاسرائيلي بأشكال، وطرق، مختلفة، كما سبق ذكره. ولكن هذا الدور يتفاوت في درجة فعاليته وقدرته على التأثير. ومن أهمّ العوامل المؤثرة في فعالية جماعات المصالح ما يلي[٢٤]:

١ ـ قوة الجماعات نفسها، التي تنبع من اعتبارات عدة:

(أ) منها ما يتعلق بحجم الجماعة نفسها، وعدد اعضائها. فكلما كانت الجماعة كبيرة الحجم، مثل الهستدروت الذي يضمّ في عضويته ثلثي اعضاء المجتمع تقريباً، فان تأثيرها يكون قوياً.

(ب) ومنها ما يتعلق بموارد الجماعة. فكلما كثرت موارد الجماعة، وكبر حجم تمويلها، كلما ازدادت قدرتها على التأثير في السلطة. مثال ذلك جماعة ارباب العمل التي تمثّل الطبقة الرأسمالية؛ والمثال الاكثر وضوحاً هو جماعات المصالح الخارجية التي تتحكّم في المساعدات الخارجية، ممّا يزيد من فعاليتها.

(ج) ومنها ما يتعلق بتماسك الجماعة وحسن تنظيمها، حيث تستطيع الجماعات

المتماسكة، والمنظّمة، احداث تأثير أكبر. مثال ذلك القوى الدينية في اسرائيل، مثل حركة كاخ وغيرها.

(د) ومنها ما يتعلق بزعامة الجماعة. فكلما كانت الجماعة تخضع لقيادة كارزمية، أو جماهيرية، فان قدرتها على التأثير تزداد. مثال ذلك رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد، كممثل لعرب الجليل.

٢ ـ علاقات جماعات المصالح: لا شك في ان جماعات المصالح تمارس عملها وسط مجموعة من القوى والتنظيمات الرسمية، وغير الرسمية؛ وبالتالي، فان فعالية هذه الجماعة ونتائج اعمالها هي نتيجة منطقية لتفاعلها مع غيرها من هذه القوى والتنظيمات.

فكلما توطّدت علاقات جماعة المصالح مع القيادات الرسمية وقربها منها، سواء على أساس العلاقات الرسمية، أم الشخصية، أم الايديولوجية، فان تأثيرها يزداد. مثال ذلك المؤسسة العسكرية القريبة من القيادات العليا، ودورها داخل المؤسسة الحاكمة. وفي حالات أخرى تظهر فعالية جماعة المصالح من خلال بعض قيادات جماعات المصالح لعلاقاتها الشخصية، أو الايديولوجية، مع متّخذي القرار لتحقيق اهدافهم.

كما ان علاقات جماعة المصالح مع غيرها من القوى داخل المجتمع يؤثر في فعاليتها. فبعض الجماعات الصغيرة استطاع اقامة علاقات متينة مع القوى السياسية الاخرى، ممّا زاد في فعاليتها. مثال ذلك علاقة الجماعات الدينية، مثل كاخ وغوش ايمونيم، مع الاحزاب الدينية واليمينية.

٣ ـ طبيعة المشكلة ومجال عمل الجماعة: تتأثر فعالية الجماعة، بشكل عام، بطبيعة الاهداف التي تسعى الى تحقيقها. فكلما كانت هذه الاهداف عامة غير مقصورة على اصحابها، فان العقبات والاعتراضات على تحقيقها تكون أقل. ولكن الملاحظ، هنا أيضاً، ان الحماس لتحقيق هذه الاهداف يتناقص لدى افراد الجماعة نفسها، لأن المنفعة لا تعود عليهم بصورة مباشرة. وهناك جماعات مصلحة تخصصت في مجال معيّن تظهر فعالية الجماعة فيه أكثر من غيره من المجالات وتتفوّق فيه على غيرها من الجماعات (انظر الجدول).

٤ ـ عنصر الزمن والتوقيت: يلعب الزمن الذي تعمل فيه جماعة المصالح دوراً هامّاً في تقدير اهميتها وفعاليتها. ففي أوقات الحروب تزداد فعالية المؤسسة العسكرية. كما ان نجاح المؤسسة الحاكمة يحدّ من تأثير الجماعات عليها. ولكن في حالة فشلها تزداد ضغوط جماعات المصالح عليها. مثال ذلك ما عملته المؤسسة الحاكمة بعد حرب العام ١٩٦٧ نحو السيطرة على جماعات المصالح الخارجية خلال هذه المرحلة واخضاعها للسلطة الاسرائيلية، مستغلة الانتصار الذي حققه الجيش الاسرائيلي في الحرب، وتعاطف يهود العالم مع السلطة الاسرائيلية. ولكن الوضع اختلف بعد حرب العام ١٩٧٣، واهتزاز صورة المؤسسة الحاكمة وازدياد حاجتها للمساعدة الخارجية، ممّا اتاح الفرصة لجماعات المصالح الخارجية لفرض شروطها على الحكومة الاسرائيلية وازدياد تدخلها في الشؤون الاسرائيلية الداخلية.

كما ان فعالية الجماعة تعتمد، في كثير من الحالات، على توقيت مباشرتها للعمل. فالجماعة التي تبدأ عملها قبل اتخاذ القرار تكون فعاليتها، في الغالب، أكثر من الجماعة التي تتدخل لتغيير القرار عينه، او الغائه بعد اصداره. فالجماعات الرسمية، مثل البيروقراطية أو المؤسسة العسكرية التي تشكّل جزءاً من المؤسسة التي تتخذ القرار، يكون دورها فاعلاً قبل اصدار القرار، نظراً الى مشاركتها فيه منذ البداية. ولكن العملية تتعقّد بالنسبة الى الجماعات التي تحاول عرقلة تنفيذ القرار، أو

جماعات المصالح ومجال تأثيرها [٢٥]

جماعة المصالح	مركز اتخاذ القرارات	مجتمع التأثير	مجال التأثير
المؤسسة العسكرية	هيئة الاركان العامة	الجيش الاسرائيلي	سياسات الامن والصراع العربي ـ الاسرائيلي
الهستدروت	السكرتارية العامة	الطبقة العاملة واعضاء الكيبوتس والموشاف	السياسات الاقتصادية والاستيطان
جمعية ارباب الصناعة	مجلس الادارة	الجماعات الرأسمالية	السياسات الاقتصادية
الحركات السياسية والايديولوجية، مثل حركة السلام الآن	رؤساء هذه الحركات ومنظّروها العقائديون	الناخبون والجمهور العادي	الامور السياسية الداخلية والخارجية
الحركات الدينية، مثل غوش ايمونيم	دار الحاخامية ورجال الدين	الجماعات الدينية التقليدية	السياسة الداخلية والاستيطان
الجمعيات المهنية، مثل جمعية الاطباء والممرضين	مجالس الادارة	اعضاء المهنة	الامور الاجتماعية والاقتصادية
التجمّعات العرقية والطائفية، مثل الدروز او عرب الجليل	زعماء تقليديون وممثلو الحكم المحلي	اعضاء الطائفة وسكان المناطق المحلية	الامور الداخلية، الاجتماعية والاقتصادية
المنظمات الصهيونية العالمية، مثل المنظمة الصهيونية العالمية	زعماء هذه المنظمات وممثلو الطوائف اليهودية في الخارج	يهود العالم	السياسة الخارجية والامور الثقافية

تغيير اتجاهه. مثال ذلك الدور الذي قام به عمّال الصناعة الجوية لتعطيل قرار الحكومة بالغاء مشروع الطائرة «لافي» بعد اصداره. ولكن هذا الدور كان غير فعّال، نظراً الى ان القرار قد أُصدر وصادقت عليه المؤسسات المختصة، والتي نادراً ما تتراجع عن قراراتها.

٥ ـ اساليب وتكتيكات الجماعة: تلجأ جماعة المصالح الى اساليب ووسائل متعددة لتحقيق اهدافها؛ ومن المعروف ان فعالية الجماعة ترجع، في كثير من الحالات، الى استخدام الوسيلة المناسبة. فالقضايا التي تحتاج الى تعاطف شعبي تتطلب وسائل قادرة على اثارة الرأي العام، مثل التظاهرات والاضطرابات التي تلجأ اليها جماعات الاحتجاج، مثل معارضة حركة السلام الآن للغزو الاسرائيلي للبنان، وقيامها بتنظيم التظاهرات. امّا القضايا التي تحتاج الى المناقشة والدرس، فان المساومة الهادئة مع متخذي القرار تكون اكثر نجاحاً من اللجوء الى الاساليب السابقة.

كما أن هناك بعض الجماعات يملك وسائل هي بطبيعتها مؤثرة، نتيجة اتساع حجم الضرر الناتج عن استخدامها، ممّا يزيد في فعالية الجماعة التي تمتلكها. مثال ذلك لجوء عمّال الكهرباء، او المواصلات العامة، او الاطباء، الى الاضراب، ممّا يجعل الحكومة مضطرة الى الاستجابة

لمطالبهم، نظراً الى ارتفاع نسبة التهديد الواقع من استخدامهم للوسائل التي يملكونها.

٦ ـ طبيعة النظام السياسي: يشكّل النظام السياسي البيئة التي تعمل جماعات المصالح داخلها. ولذلك، فان فعالية جماعات المصالح تعتمد، الى حدّ بعيد، على طبيعة النظام السياسي، وكيفية صنع القرار السياسي داخله. فكلما كانت السلطة مركزية ومتماسكة، كلّما ازدادت الصعوبات لدى جماعات المصالح لممارسة دورها. وكلّما كانت السلطة موزّعة ومنتشرة، كلّما ازدادت الفرص لدى جماعات المصالح لممارسة تأثيرها، وذلك لأن هذا الوضع يفتح المجال لجماعات المصالح لممارسة التأثير في قيادات ومراكز مختلفة للوصول الى اهدافها. فالحكومات الاسرائيلية الاولى بقيادة بن ـ غوريون كانت حكومات متجانسة وتمتاز بسيطرة بن ـ غوريون الكاملة على اتخاذ القرارات، ممّا حدّ من فعالية جماعات المصالح. ولكن فيما بعد، حين بدأت الحكومات الاسرائيلية تتكوّن من ائتلافات بين احزاب غير متجانسة، بدأ دور جماعات المصالح بالتعاظم.

وعلى صعيد آخر، تنشط جماعات المصالح في التأثير على الكنيست، وتزداد فعاليتها أكثر من الحكومة، لأن الكنيست يتميّز بالتعدّد، نظراً الى ان معظم الاحزاب والقوى السياسية ممثل فيه؛ ولكن دوره في الحياة السياسية يبقى محدوداً في مواجهة الحكومة.

كما ان درجة الحرية الموجودة داخل النظام السياسي تؤثر، بصورة سلبية أو ايجابية، في فعالية جماعات المصالح. فخضوع العرب داخل حدود ١٩٤٨ للحكم العسكري الاسرائيلي وحرمانهم من حقوقهم السياسية وحرياتهم قد حدّ من ممارستهم لدورهم كجماعة مصالح فعّالة داخل النظام الاسرائيلي، وحرمهم من تكوين جماعات، أو حركات، تعبّر عن مصالحهم. وحين بدأت قيود الحكم العسكري بالتراجع، بدأ دور هذه الجماعة يصبح أكثر فعالية.

استنتاجات

بعد هذا الاستعراض لأهمّ جماعات المصالح، ودورها في النظام السياسي الاسرائيلي، يمكن القول ان ظهور هذه الجماعات، في الفترة الاخيرة، على مسرح الاحداث السياسية التي يشهدها الكيان الاسرائيلي، وبهذا العدد الضخم، ما هو الّا تعبيراً عن حقيقة المجتمع الاسرائيلي المتشرذم والمشتّت. فكل جماعة من هذه الجماعات تعبّر عن مصالح فئة معيّنة من فئات المجتمع المتباينة، سواء على اساس تنظيمي، أم طبقي، أم عرقي، أو غير ذلك؛ وان ظهورها الى حيّز الوجود، بصورة علنية، انما يعني ظهور الخلافات الاساسية داخل المجتمع الى السطح خلال فترة الاسترخاء العسكري بعد فترة من الكبت السياسي والايديولوجي الذي مارسته القيادة العليا في اسرائيل في السابق، بقصد تحقيق التوحّد والانسجام بين الجماعات المكوّنة لهذا المجتمع، من اجل توجيهها في حربها العدوانية ضد الأمة العربية.

وممّا لا شك فيه ان الخط البياني لوجود هذه الجماعات، وتنوّعها، يسير باتجاه متصاعد، ممّا ينبىء بامكان ازديادها مستقبلاً. وقد شهدت الفترات الاخيرة نمواً غير طبيعي لجماعات المصالح المختلفة، مع ازدياد دور هذه الجماعات على مستوى صنع السياسة العامة في الكيان الاسرائيلي. في المقابل، بدأ دور القيادات الكارزمية والاحزاب السياسية بالتراجع، نتيجة الانتقادات العديدة التي وجّهت اليها، والى اسلوبها في العمل.

ومع ان دور هذه الجماعات كان هامشياً في عملية صنع القرار السياسي، فان المستقبل يشير

الى ان هذه الجماعات ستلعب دوراً أساسياً في تقرير السياسات الاسرائيلية المستقبلية، وذلك نظراً الى الاسباب التالية:

○ قدرتها على تكتيل القوى داخل الحكومة والاحزاب والقوى الاخرى لمناصرة اهدافها، خاصة تلك الجماعات التي تتبنّى اهدافاً عامّة وسياسية، وتعبّر عن مصالح فئات كبيرة داخل المجتمع؛ وهي بذلك تستطيع تجاوز الحدود التنظيمية والايديولوجية للاحزاب والقيادات السياسية.

○ لجوء هذه الجماعات الى وسائل أكثر تنوّعاً من التنظيمات السياسية تتراوح بين جمع المعلومات واجراء الدراسات، بالاضافة الى العنف والوسائل غير الاخلاقية التي يصعب مراقبتها رسمياً، وشعبياً، كما هو الحال في التنظيمات الرسمية والاحزاب، ممّا يعطيها حرية أكبر في حركتها ويزيد في فعاليتها.

○ قدرتها على اثارة الرأي العام، وجرأتها على تبنّي المواقف المتطرّفة واعلان مبادئها بصورة علنية، ممّا يسمح لها كسب تأييد الجماعات المؤمنة بأهدافها.

○ ان هذه الجماعات ستصبح احدى قنوات التجنيد الاساسية للنخبة السياسية وابرز القيادات الجديدة التي كانت الاحزاب السياسية تحرمها من هذه الفرصة؛ وبالتالي، فان انصار هذه الجماعات سيكونون قيادات المستقبل، ممّا يزيد في تأثير هذه الجماعات في السياسة الاسرائيلية.

---

(١) بخصوص تعريف جماعة المصالح، انظر *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, Vol. 7, New York: The Macmillan Company & Free Press, 1972, p. 486 ؛ وعثمان الرواف، «المؤسسات السياسية»، في نظام بركات وآخرون، **مبادىء علم السياسة**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٤٦.

(٢) للتمييز بين جماعات المصالح وجماعات الضغط، انظر الرواف، المصدر نفسه، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٣) بخصوص تعريف الحزب السياسي، انظر **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٣١٠ ـ ٣١١؛ و Duvereger, Maurice; *Political Parties; Their Organization and Activity in Modern State*, London: University Paper Backs, 1964.

(٤) للتمييز بين جماعات المصالح والاحزاب السياسية، انظر Cord, Robert L. *etal; Political Science; An Introduction*, New York: Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, 1985, pp. 175 - 174 ؛ وعبدالكريم درويش، **علم السياسة**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٥) نصر الشمالي وهشام الدجاني، **الاحزاب والكتل السياسية في اسرائيل**، دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، ١٩٨٦، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٦) Frankel, William; *Israel Observed; An Anatomy of the State*, U.S.A.: Thomas and Hudson, 1981, p. 91, 100.

(٧) انظر اسماء هذه القوائم في كل كنيست، في كتاب غازي السعدي، **الاحزاب والحكم في اسرائيل**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٩، ص ٩٨ ـ ١٣٦.

(٨) ياعيل، يشاي، «جماعات المصالح (الضغط) في اسرائيل»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الخامس، العدد ٥٧/٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٧٨٢.

(٩) انظر، في ذلك، نظام بركات، **مراكز القوى في اسرائيل**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٦٦؛ و Spiro, Melford E.; Kibbutz; *Venture in Utopia*, New York: Schocken Books, 1970 ؛ وحامد ربيع، **من يحكم في تل ـ ابيب**، بيروت: المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

(١٠) بخصوص تصنيفات جماعات المصالح بشكل عام، انظر Hague, Rod and Martin Harrop; *Compartive Government; An Introduction*, London: Macmillan, 1985, p. 79 و Almond, Gobriel and Bringham Powell; *Comparative Politics*, Boston: Little Brown and Company, 1978, pp. 170 - 175 ؛ وبخصوص تقسيم جماعات المصالح في اسرائيل، انظر يشاي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٨؛ وهناك تصنيف آخر اتبعه مايكل بريشر بخصوص جماعات المصالح الاسرائيلية، انظر Brecher, Michael; *Foreign Policy System of Israel*, New Haven: Yale University Press, 1973, pp. 146 - 159.

(١١) Ben-Meir, Yahuda; *National Security Decision - Making; The Israeli Case*, Tel-Aviv: Jaffe Center For Strategic Studies, 1986, pp. 84 - 92.

(١٢) السعدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(١٣) Eban, Abba; *Voice of Israel*, London: Faber and Faber, 1958, pp. 10 - 11.

(١٤) انظر، في ذلك، Brecher, op. cit., p. 138

(١٥) لمزيد من المعلومات عن التضخّم في جهاز الحكومة، انظر Eisenstadt, S.N., *Israel Society*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1967, p. 301.

(١٦) Lenczowski, Geogre (Ed.); *Political Elites in The Middle East*, Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Research, 1975, p. 168.

(١٧) بخصوص مميّزات الاحزاب الاسرائيلية، انظر اسعد رزوق، نظرة في الاحزاب الاسرائيلية، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ٢٧ ـ ٣٢؛ و Ben-Zohar, David; *Political Parties in Israel*, London: praeger Pubblishers, 1974 و Medding, Peter; *Mapai in Israel; Political Organization and Government in Israel*, London: Cambridge University Press, 1982.

(١٨) Arian, Alan; *Ideological Change in Israel*, Cleveland: the press of Case Western Reserve University, 1968, pp. 4 - 6.

(١٩) يشاي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨٤.

(٢٠) عن دور العلاقات الشخصية في النظام الاسرائيلي، انظر ايلي ايال، «دور العلاقات الشخصية في النظام الاسرائيلي»، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩؛ و Eliazur, Yoval and Eliahu Salpeter; *Who Rules Israel*, New York: Harper and Row Publishers, 1973, p. 93, 205.

(٢١) يشاي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨٢.

(٢٢) انظر نموذجاً لهذا الدور في حرب العام ١٩٦٧، في محاضر الكنيست (مترجم عن العبرية)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام» ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧؛ وكذلك: Perlmutters, Amos; *Military and Politics in Israel*, London: Frank Cass and Co., 1969.

(٢٣) يشاي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨٣.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن العوامل المؤثرة في فعالية جماعات المصالح بشكل عام، انظر Curtis, Michael (General Editor); *Introduction To Comparative Government*, New York: Harper & Row Publishers, 1985, p. 22.

(٢٥) الجدول من اعداد الباحث، للمقارنة انظر Mclaurin, R.D. *etal*; *Foreign Policymaking in the Middle East*, New York: praeger Publishers, 1977, p. 178.

هجـرة اليهـود السوفيـات

(الخلفيات والوقائع والتطوّرات)

هشام الدجاني

مع بداية السبعينات، وازاء تفاقم أزمة الهجرة وتنامي ظاهرة الهجرة المضادة، شرعت الدوائر الصهيونية المسؤولة في البحث عن موارد جديدة للهجرة. كان أكبر مواطن الطوائف اليهودية موجوداً في الولايات المتحدة والقارة الاميركية؛ وكان ثانيها موجوداً في الاتحاد السوفياتي وبعض دول أوروبا الشرقية؛ وكان ثالثها، سعة وتعداداً، موجوداً في أوروبا الغربية. ولمّا كانت صنابير الخزانين، الأول والثالث، شبه مغلقة في الوقت الحاضر، وهي غير مهيّأة لأن تُفتح قسراً، لاعتبارات تتعلق بطبيعة المجتمعات الغربية وسياساتها القائمة، من جهة، والظروف الموضوعية لليهود الاميركيين والأوروبيين، من جهة أخرى، من حيث الرفاهية النسبية والاندماج في هذه المجتمعات والشعور بالأمن، اضافة الى اعتبار ثالث، هو ان الدوائر الصهيونية نفسها ترى في وجود يهود اميركا وأوروبا الغربية في مجتمعاتهم أكثر فائدة للحركة الصهيونية واسرائيل، من حيث توفير أسباب الدعم السياسي، والاعلامي، والمادي، فقد توجّهت أنظار الصهيونية الى الخزان السوفياتي، الذي كان يضمّ، آنذاك، حسب أرجح التقديرات، قرابة مليونين و٨٠٠ ألف يهودي، موزّعين في عدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي، وخاصة في جمهوريتي روسيا البيضاء وأوكرانيا. وكان هذا الخزان، بالنسبة الى الدوائر الصهيونية المسؤولة عن الهجرة، مغرياً، لأكثر من سبب. فهو، أولاً، خزان هائل بالغ الاتساع؛ وثانياً، ثمّة رغبة لدى الكثيرين من اليهود السوفيات في الهجرة الى خارج البلاد، لاعتبارات متعددة، وهم في غالبيتهم من المهرة في مختلف الاختصاصات؛ وهو، ثالثاً، خزان اشكينازي، ومن شأن تدفّق اليهود السوفيات على اسرائيل أن يصحّح الخلل داخل المجتمع الصهيوني، بسبب تزايد عدد اليهود الشرقيين، وتزايد نفوذهم داخل البلاد.

اذن، مع بداية السبعينات، وعلى وجه التحديد في العام ١٩٧٢، شرعت الدوائر الصهيونية، والامبريالية، في حملة منظّمة ضد الاتحاد السوفياتي تحت شعار «اطلق شعبي»، مصوّرة عملية فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيات عملية «انقاذ انسانية!»؛ ولم يكن خافياً ان تلك الحملة كانت تستهدف، عدا فتح أبواب الهجرة، اغراضاً سياسية ودعائية معادية للسوفيات.

لم تكن أبواب الهجرة أمام اليهود السوفيات مغلقة تماماً قبل ذلك التاريخ. فقد هاجر من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢، حوالى ٧٤ الف يهودي[١]. بيد ان معدّلات تلك الهجرة كانت محدودة، وبطيئة، ولم تكن تشكل رافداً قوياً لشريان الهجرة اليهودية، ولم تتخذ طابع الهجرة الجماعية المنظّمة الذي كانت ترنو اسرائيل اليه.

ابدى السوفيات استعدادهم، في البداية، للسماح بهجرة ٦٠ الف يهودي سنوياً[٢]. وقد وجد الصهيونيون في هذه الاستجابة فرصة ذهبية للتغنّي بنضال يهود الاتحاد السوفياتي. وكتب الباحث الصهيوني شموئيل اتنغر في هذا الصدد: «... ممّا لا شك فيه ان هناك سببين جعلا السلطة في روسيا تسمح بهجرة اليهود: الأول، هو نضال يهود روسيا أنفسهم؛ والثاني هو رغبة روسيا في الوصول الى تسوية مع الولايات المتحدة الاميركية. فقد خشيت من ان تكون المسألة اليهودية حجر عثرة على طريق سياساتها مع أميركا، وهذا ما جعلها توافق على هجرة ٦٠ الف يهودي خلال العامين ١٩٧٢ و١٩٧٣ الى اسرائيل...»[٣].

جاءت أزمة «تعديل جاكسون» (للاتفاقية التجارية الأميركية ـ السوفياتية المقرّر ابرامها) لتقف عائقاً في وجه تدفّق اليهود السوفيات. وهذه النقطة تستحق الوقوف عندها بايجاز. ففي العام ١٩٧٤، وبعد ان تمّ التوصل بين الحكومتين، السوفياتية والأميركية، الى اتفاقية تجارية، اقترح السيناتوران، جاكسون وفانيل، تحت تأثير الدوافع الصهيونية، اجراء تعديل على قانون التجارة الأميركية يحظر منح وضع «الدولة الأكثر رعاية» للاتحاد السوفياتي ـ المقرر بموجب الاتفاقية المذكورة ـ ما لم تقدّم الحكومة السوفياتية تأكيدات انها ستسهّل هجرة اليهود السوفيات الراغبين في ذلك. ونجح التعديل، وأُصدر قانون التجارة لعام ١٩٧٤ متضمّناً التعديل المذكور.

كان من الواضح ان قبول السوفيات بهذا التعديل يعني قبولهم للاهانة المتعمّدة؛ وبالتالي، كان من الطبيعي ان يرفض الاتحاد السوفياتي، كدولة عظمى، مثل هذه الاهانة. والغت الحكومة السوفياتية، من جانبها، بالفعل، الاتفاقية المذكورة، في ١٩٧٥/١/١٦، بعد ان اعتبرت «تعديل جاكسون» بمثابة تدخّل مباشر في شؤون الاتحاد السوفياتي الداخلية.

أعقب هذا الالغاء، بصورة طبيعية، انخفاض واضح في معدلات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، ولكنها لم تتوقف تماماً. وجاء الاجراء السوفياتي مؤشراً الى ان الحملة الصهيونية ـ الأميركية قد تمادت في غطرستها. بيد ان السوفيات لم يصدّوا باب الهجرة نهائياً، بل تركوه مواربا. وكان هذا الاجراء إشارة الى ان باب البحث في هذا الموضوع لا يزال مفتوحاً. ولم يكن خافياً، آنذاك، ان السوفيات كانوا يتطلعون، بالفعل، الى التوصّل الى صيغة اتفاق (صفقة) مع الولايات المتحدة الاميركية لتحقيق جملة من المصالح الخاصة، مثل صفقات القمح، وتوقيع اتفاقية سالت ـ ٢ التي كانت مدار تفاوض آنذاك، وكذلك الحصول على بعض المعدّات الأميركية المتطوّرة، وبعض اسرار التقنية الأميركية، وبعض الامتيازات التجارية، منها «حق الدولة الأكثر رعاية». ولم تكن الادارة الأميركية غافلة، بالطبع، عن مدى أهمية هذه الامتيازات بالنسبة الى السوفيات، بيد انها أدركت، بعد الغاء الحكومة السوفياتية، من جانبها، للاتفاقية التجارية، انها ذهبت بعيداً في ابتزاز السوفيات، الأمر الذي كان من شأنه ان ينسف سياسة الوفاق، ويهدّد بالعودة الى الحرب الباردة.

بدأ الاسلوب الاميركي، بعد التطوّرات التي أشرنا اليها، بالتغيّر. وانعكس ذلك في حدّة الحملة الاعلامية المضادة للسوفيات التي أخذت تخفت تدريجياً في الصحافة الغربية المحابية للصهيونية.

وبالمقابل، أخذت ارقام الهجرة اليهودية السوفياتية ترتفع عاماً بعد عام. ولعلّ الجدول الاحصائي التالي يعطينا فكرة واضحة عن تزايد تلك الأرقام:

وأعلن السوفيات ان موقفهم من فتح أبواب الهجرة جاء استجابة لنداءات الرأي العام العالمي. كما برّروا ذلك برغبتهم في التخلّص من العناصر اليهودية «المتصهينة»، الراغبة في الهجرة، والتي من شأن استمرار بقائها تشكيل بؤر للتحريض والعمل المعادي!

الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي (بالآلاف)*

السنة	عدد المهاجرين	عدد الواصلين لاسرائيل	عدد المرتدّين	نسبة المرتدين
١٩٧٥	١٣٢٠٠	٨٥٠٠	٤٩٠٠	٪٣٧
١٩٧٦	١٤٠٠٠	٦٩٠٠	٧٠٠٠	٪٤٨
١٩٧٧	٢١٥٠٠	٨٣٠٠	١٢٥٠٠	٪٦٠
١٩٧٨	٢٩٠٠	١٢٢٠٠	١٦٨٠٠	٪٧٦
١٩٧٩	٥١٦٠٠	١٧٦٠٠	٣٤٠٠٠	٪٧٨
١٩٨٠	٢١٦٠٠	٧٥٠٠	١٤٠٠٠	٪٨٠

* هآرتس، ٢٤/٥/١٩٧٨ و٢٨/١٠/١٩٨١.

في أواخر العام ١٩٧٨، كتبت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية: «في غضون الأسابيع الماضية، ازدادت موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي بصورة فعالة. فقد شرعت السلطات السوفياتية، مؤخراً، بالاستجابة، بسخاء، لطلبات المغادرة اليهودية... وهناك نيّة واضحة لدى تلك السلطات للسماح لكل من يرغب في المغادرة ان يفعل ذلك. ونحن نعرف ان آلافاً كثيرة من اليهود توشك على الهجرة... الآن، يرغب في السفر من الاتحاد السوفياتي ثلاثة اضعاف عدد اليهود الذين هاجروا العام ١٩٧٣، الذي كان عاماً قياسياً في الهجرة من روسيا [هاجر وقتذاك ٣٧ الف شخص]. وهذا يعني امكانية تحقق الاصلاح الكبير لاسرائيل»(٤).

وفي العام ١٩٧٩، نشرت الصحيفة ذاتها تصريحاً لرئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، آنذاك، متتياهو دروبلس، جاء فيه: «... على دولة اسرائيل ان تستعد لاستيطان واسع في كل ارجاء ارض ـ اسرائيل. والاستعداد الجيد يعني استيطان مئة الف يهودي خلال خمس سنوات مقبلة. ومن يدّعي بعدم امكان القيام بذلك، فانه قليل الثقة، أو لا يعرف حجم مخزون الشباب المتوفر لنا في المهجر»(٥).

ولعل إشارة دروبلس الى «مخزون الشباب اليهودي في المهجر» في وقت كانت الهجرة اليهودية السوفياتية تصل الذروة، لهي اشارة بالغة الوضوح والدلالات.

اجراءات الهجرة

كيف تتمّ عملية الهجرة؟ يتقدّم المواطن اليهودي السوفياتي الراغب في الهجرة بطلب الهجرة الى الدائرة المختصة في وزارة الداخلية السوفياتية، يتضمّن معلومات وافية ودقيقة عن وضعه الاجتماعي، والثقافي، والمادي. تدرس السلطات المختصة طلب الهجرة في فترة قد تطول، أو تقصر، وفقاً لتوجيهات سياسية عليا. وبصورة عامة، فان فترة سنتين من الانتظار هي معدّل وسطي. والاستجابة لطلبات الهجرة في المناطق الريفية ومناطق آسيا الوسطى اسرع نسبياً منها في مناطق المدن.

بعد الموافقة الأولية على طلب الهجرة، يطلب من صاحبه الحصول على تأشيرة دخول الى اسرائيل من طريق السفارة المختصة (السفارة الهولندية القائمة برعاية المصالح الاسرائيلية في

موسكو). وبعد الحصول على هذه التأشيرة، يصبح المواطن اليهودي السوفياتي بحكم المهاجر، ويفقد جواز سفره وجنسيته، دون ان يكتسب اية جنسية أخرى.

بعد انتهاء اجراءات الهجرة، تقوم الحكومة السوفياتية بتسفير هؤلاء المهاجرين الى فيينا، التي تعتبر محطة «ترانزيت»، وذلك بموجب اتفاق خاص مع الحكومة النمساوية. وفي فيينا، حيث يصل المهاجرون اليهود اليها براً، أو جواً، استأجرت الحكومة النمساوية، بالاتفاق والتعاون مع منظمتي «هياس» و«جوينت»، فنادق خاصة لاقامة المجموعات اليهودية الوافدة. وتحاول الحكومة النمساوية منع أي اتصال من جانب ممثلي السفارة الاسرائيلية، أو الوكالة اليهودية، بهؤلاء، قبل ان يختاروا مركز التوجّه: فلسطين المحتلة، أو احدى بلدان أوروبا الغربية، أو الولايات المتحدة الاميركية، أو غيرها. وبعد ان يختار هؤلاء جهة التوجّه، تتولّى السفارة الاسرائيلية والوكالة اليهودية مهمّة تسفير من اختاروا الأرض المحتلة.

أمّا الذين يختارون المهاجر الأخرى، وهم يشكّلون النسبة الأكبر عادة، فيقيمون في فيينا فترة لا تقل عن اسبوعين، ولا تزيد على شهر، ينتقلون، بعدها، الى ايطاليا، حيث توجد لهم ثلاثة مراكز تجمّع كبيرة (احدها في سيبتا قرب روما) ينتظرون فيها فترة تتراوح بين الشهرين والستة شهور، وأحياناً أكثر من ذلك، الى ان يحصلوا على اذن الدخول والهجرة الى الولايات المتحدة الاميركية، التي يفضلها معظمهم، أو الى استراليا، أو كندا، أو نيوزيلاندا. وكثيراً ما تطول فترة بقاء الكثيرين منهم على ستة شهور، فيضطرون، تحت ضغط عوامل الضغط النفسي والحاجة، الى ارتكاب العديد من الاعمال الخارجة على القانون[٦]. وقد تظاهرت أعداد كبيرة منهم، في مطلع العام ١٩٧٩، عند مقرّ منظمة «هياس» في روما، مطالبة بفتح ابواب المهاجر الأميركية لهم. كما كانت تراجع أعداد منهم السفارات السوفياتية في العاصمة الايطالية، وغيرها من العواصم الأوروبية، مطالبة بالعودة، بعد ان يئسوا من انفتاح ابواب الهجرة الى غير اسرائيل، أمامهم.

ولعلنا نسأل هنا لماذا كانت تصرّ السلطات السوفياتية على رفض عودة هؤلاء المهاجرين؟ فاذا كانت هجرة هؤلاء، أو بعضهم، قد تمّت بتحريض واغراء من الدعاية الغربية والصهيونية، ألّا تعني عودتهم اكتشافهم لأباطيل هذه الدعاية، ودحضاً للمزاعم الصهيونية؟! ويبدو ان الموقف السوفياتي الرسمي والمعلن من هذه المشكلة لا يزال على حاله، وهو ما عبّرت عنه في حينه، صحيفة «ناتشنايا ماسكفا» التي كتبت: «ان الحكومة السوفياتية لا تنوي السماح بعودة المهاجرين اليهود، الذين تخلّوا عن الجنسية السوفياتية وتنكّروا لحياة وطنهم»[٧]. ويتضح من لهجة الصحيفة ان الموقف السوفياتي من هؤلاء «التائبين»، أو الراغبين في العودة، هو موقف عقابي، نابع، ربما، من شعور السلطات السوفياتية بجحود هؤلاء المهاجرين اليهود الذين يتنكّرون لوطنهم ولنظامهم. وايّاً تكن الاعتبارات السوفياتية، فاننا نسأل فقط: الم يكن من الأجدى درس ظروف هؤلاء التي حدت بهم الى الهجرة، والظروف الصعبة التي عانوا منها بعد الهجرة، والتي أشعرتهم بخطأ اختيارهم، والتفكير بالعودة؟

ان ظاهرة هجرة عشرات الألوف من اليهود السوفيات خلال عقد واحد، أو عقدين، من الزمن لتحتاج الى دراسة سوسيولوجية متأنية، لمعرفة الأسباب وراء عدم اندماج عدد كبير منهم في مجتمعاتهم. ولعلنا نسأل، ونحن نشاهد تدفق الراغبين في الهجرة على مكاتب التسجيل، هل كان فُتح ابواب الهجرة لليهود السوفيات «فرصة تاريخية» بالنسبة اليهم، وجدوا من الضروري انتهازها، على الرغم من كل ما في هذه التجربة من صعوبات ومرارة وقطع للجذور، من أجل الخروج من واقع

غير مقتنعين به، تطلعاً الى واقع اشبه بالسراب في المجتمعات الغربية؟ ثمّة عوامل عديدة تدفع بهؤلاء نحو الهجرة. ويبقى العامل الأقوى، وهو ما تأكد من خلال استقراء الظروف الموضوعية، ومن خلال عشرات الشهادات، هو عامل التعلّق بالحياة الأفضل، والدخل الأعلى، وبمباهج الحياة الغربية، وهو ما تعمل آلة الدعاية الغربية على تغذيته بمختلف السبل. ولعل في توجّه غالبية اليهود السوفيات نحو المهاجر الغربية، والمهاجر الأميركية تحديداً، وليس الى اسرائيل، ما يؤكد صحة هذا الاستنتاج.

هجرة اليهود السوفيات في الثمانينات

تدنّت اعداد اليهود السوفيات المهاجرين في النصف الأول من الثمانينات بشكل ملحوظ. ومع هذا، فقد ظل اعتماد اسرائيل على يهود الاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى، ويهود الأرجنتين واثيوبيا بالدرجة الثانية، اعتماداً اساسياً لضمان الهجرة. وفي الوقت عينه، استمرت ظاهرة الارتداد، اي العزوف عن التوجّه الى اسرائيل وتفضيل المهاجر الأخرى، في التنامي. وهذا ما دعا معلقاً اسرائيلياً معروفاً مثل دافيد هاريس الى القول: «انها سخرية قاسية ان تعمل الصهيونية لتهجير يهود الاتحاد السوفياتي ليذوبوا في بوتقة المجتمع الاميركي». وسأل هاريس: «هل تحوّلت اسرائيل الى شركة سفريات تنقل اليهود من منفى الى منفى؟»[٨]. وهذا ما دعا، أيضاً، مسؤولاً كبيراً، مثل مدير عام وزارة الاستيعاب الى القول: «هنالك منافسة كبيرة بين اسرائيل ويهود الولايات المتحدة الاميركية على يهود الاتحاد السوفياتي»[٩].

ومن خلال متابعتنا لأرقام، وحركة، الهجرة، يمكن أن نلاحظ، بوضوح، التطور الكبير الذي طرأ على ارقام الهجرة، منذ بداية النصف الثاني من الثمانينات. ومن نافل القول ان الاعتبارات السياسية كانت، دائماً، وراء عمليتي «الحدّ» و«التسهيل». ففي نهاية الفترة «البريجينيفية» وما تلاها، كان ثمة توجّه ملحوظ نحو ضغط صنابير الهجرة وتقنينها. ومع بداية الحقبة الغورباتشيوفية، التي شهدت انفتاحاً ملحوظاً في العلاقات الدولية، وفي اطار السياسة الخارجية الجديدة، شهدت العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية الكثير من مؤشرات «الانفتاح». وكان من ثمرات هذا الانفتاح ازدياد أعداد المهاجرين السوفيات سنوياً، بصورة ملحوظة، منذ النصف الثاني من الثمانينات.

واذا كان في طليعة الأهداف السوفياتية نحو الانفتاح على اسرائيل أن يكون للاتحاد السوفياتي دور فاعل، ومؤثر، في عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد كان في طليعة أهداف اسرائيل في الانفتاح المماثل على الاتحاد السوفياتي ودول المجموعة الاشتراكية، موضوع الهجرة. وهذا ما عبّر عنه شمعون بيرس بجلاء، في العام ١٩٨٧، وكان حينها وزيراً للخارجية؛ اذ قال: «ان الوقت أصبح مناسباً لاستئناف الحوار مع الاتحاد السوفياتي، نظراً الى التغييرات الكبيرة التي تجرى هناك... ان اسرائيل لا تضع شروطاً مسبقة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وهي تتوقع موقفاً مماثلاً من السوفيات. ان الحكومة الاسرائيلية ترى في استئناف العلاقات خير سبيل الى التأثير على الاتحاد السوفياتي، لحمله على اطلاق حرية الهجرة لليهود السوفيات»[١٠].

في اطار استغلال اسرائيل لهذا «الانفتاح» النسبي، توجّه المسؤولون الصهيونيون الى «كعب اخيل» المعسكر الاشتراكي: رومانيا. ففي أواسط آب (اغسطس) ١٩٨٧، توجّه اسحق شامير الى رومانيا، وكان في طليعة أهدافه، كما ذكرت صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية، «درس امكان نقل اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي من طريق بوخارست مباشرة الى اسرائيل، لتلافي الارتداد في فيينا». ورأت الصحيفة، في حينه، أن «بوخارست لم تعارض صفقة كهذه، من شأنها زيادة

واردات رومانيا من العملة الصعبة. الّا ان القرار الحاسم، في هذا الصدد، يتّخذ في موسكو!»[١١].

تراوحت معدلات هجرة اليهود السوفيات، في النصف الأول من الثمانينات، ما بين الف الى الفي مهاجر سنوياً. واستمر الوضع كذلك حتى العام ١٩٨٦ (١٩٤٣ مهاجراً). وفي العام ١٩٨٧ طرأ تطوّر ملحوظ على عدد المهاجرين، حيث سمحت السلطات السوفياتية بهجرة ٨٠١١ يهودياً. ومن خلال استقراء المعدّلات السابقة والأرقام التالية، يمكننا اعتبار العام ١٩٨٧ هو «عام التحوّل». وفي العام ١٩٨٨، هاجر من الاتحاد السوفياتي ٢٠٠٨٠ يهودياً، وفي النصف الاول من العام ١٩٨٩ هاجر ٢٠١٦٢ يهودياً، وفي النصف الثاني من العام عينه هاجر ما يزيد على خمسين الف يهودي، وذلك استناداً الى معطيات اسرائيلية. فاذا استمرت الارقام بهذه الوتيرة من التزايد، فهذا يعني ان عدد المهاجرين من اليهود السوفيات سيزيد، هذا العام، على ٧٠ الفاً، وربما يتجاوز الثمانين أو التسعين الفاً في العامين المقبلين، وهذا ما أكدته، بالفعل، مصادر رسمية اسرائيلية، حيث قالت انها تتوقع موجة هجرة كبيرة لليهود السوفيات تقدر بنحو خمسين الفاً سنوياً، تنوي توطينهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكان شامير أبلغ الى اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية ان السلطات السوفياتية تنوي تسهيل اجراءات مغادرة اليهود السوفيات[١٢].

وتعكف الدوائر الصهيونية، اليوم، على درس كيفية استغلال هذا الغزل، أو «السخاء»، السوفياتي الى أقصى درجة ممكنة. وتتعالى، اليوم، في اسرائيل أصوات كثيرة تدعو الى توفير أقصى ما يمكن من تسهيلات، من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من اليهود السوفيات. وكانت الحكومة الاسرائيلية اتخذت، بالفعل، في نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٨، قراراً يقضي بتقديم منحة نقدية للمهاجرين الجدد تقدر بـ ١٩٥٠ شيكلاً جديداً للمهاجر عند وصوله اسرائيل مباشرة[١٣].

ممّا تقدّم، نستطيع ان نستخلص ان هجرة اليهود السوفيات لم تتوقف في وقت من الأوقات؛ وانما كانت هناك فترات من «بسط» اليد وفترات من «قبض» اليد، تبعاً للاعتبارات السياسية السوفياتية. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية رفعت الى القيادة السوفياتية في فترات «البسط» (النصف الاول من السبعينات) أكثر من مذكرة تشرح فيها مخاطر هجرة اليهود السوفيات، وفتح الباب أمامها على مصراعيه، على وجود ومستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. الّا ان «تساقط» النسبة الأكبر من المهاجرين السوفيات (وهي نسبة قاربت ٨٠ بالمئة في بعض السنوات) في المهاجر الأوروبية، والأميركية بالدرجة الأولى، كان يخفف، في الواقع، والى حد بعيد، من مخاطر هذه الهجرة على قضيتنا.

وفي النصف الأول من الثمانينات، شحّت مصادر الهجرة اليهودية السوفياتية، كما أشرنا بصورة ملحوظة. ولم يكن يصل اسرائيل، بعد التساقط، الّا بضع مئات من المهاجرين فقط. وهذا ما دفع الحكومة الاسرائيلية، في تلك الفترة، في سعيها الحثيث والدائم الى موارد للهجرة، الى نفض غبار التاريخ عن «الفلاشا» في اثيوبيا، واستنزافهم عبر التواطوء مع أكثر من جهة عربية، ودولية.

الّا ان موجة هجرة اليهود السوفيات الجديدة، التي بدأت تتصاعد بخطى سريعة ومتلاحقة منذ العام ١٩٨٦، تحمل في طيّاتها أخطاراً داهمة على وجود شعبنا ومستقبل قضيتنا. ولا يعود هذا الخطر الى التزايد الكبير في اعداد المهاجرين (ما يزيد على ٩٠ الفاً في العام الماضي) فحسب، بل الى اغلاق ابواب التساقط في وجه هؤلاء، من طريق القرار الذي اتخذته الادارة الأميركية، في اواسط العام الماضي، والذي يفرض الكثير من القيود على هجرة هؤلاء الى الأراضي الأميركية؛ كما يعود، أيضاً، الى محاولات الحكومة الاسرائيلية التوصل الى «تسويات» مع القيادة السوفياتية للسماح لليهود السوفيات

المهاجرين بالتوجّه مباشرة بطائرات العال وايروفلوت الى اسرائيل (وهذا قد حدث بالفعل، ثمّ تراجعت الحكومة السوفياتية عن هذا الاجراء)، أو بانتقال هؤلاء براً، وجواً، عبر بعض البلدان الشرقية التي عرضت تقديم «تسهيلات» جيّدة في هذا الشأن، مثل بولندا. بمعنى آخر، ان الحكومة الاسرائيلية تسعى، جاهدة، بالتفاهم مع الحكومات الاشتراكية، الى تجاوز نقطة العبور التقليدية، فيينا، حيث تسيطر منظمتا «هياس» و «جوينت» اليهوديتان اللتان تمنعان اي سوْق قسري لليهود الى اسرائيل، بل تترك للمهاجر حرية اختيار المهجر الذي يريد، وتعمل على مساعدته في هذا الشأن(١٤).

اذن، هناك، من جهة، «سخاء» سوفياتي يتمثّل في فتح صنابير الهجرة على مصراعيها تحت شعار حقوق الانسان، وفي هذا يسأل المرء هل ينبغي ان تكون حقوق الانسان اليهودي السوفياتي (الجاحد لبلاده) على حساب حقوق الانسان الفلسطيني على ارضه وفي رزقه؟ ثمّ لماذا تقدّم الى هذا المهاجر جميع التسهيلات كي يتوجّه تحديداً الى اسرائيل؟ ثم الى المناطق المحتلة حصراً؟ من جهة اخرى، هناك «انكماش» اميركي يتمثّل في القيود التي وضعتها الادارة الاميركية في وجه المهاجرين من اليهود السوفيات، على الرغم من معارضة بعض المنظمات اليهودية الأميركية لمثل هذه القيود. ويأتي هذا الاجراء لاستثمار «السخاء» السوفياتي؛ هذا السخاء الذي كان من الممكن ان يفقد معناه، لولا الاجراءات الأميركية، التي جاءت مكمّلة وضرورية لدفع المهاجرين السوفيات الى اسرائيل تحديداً.

ان اسرائيل قادرة على استيعاب بضعة مئات من الالوف من المهاجرين خلال سنوات قليلة. ولا حاجة الى شرح المخاطر الجسيمة التي يعنيها رفد الشريان الاسرائيلي بمثل هذا العدد الضخم من المهاجرين من ذوي المهارات والكفاءات في مختلف أشكال التخصّص.

ان مواجهة هذا الخطر تقتضي تحركاً عربياً موحّداً، وجدياً، يعتمد، اساساً، لغة المصالح الدولية، لا لغة العواطف والحقوق والادانات.

---

(١) اللجنة الحكومية للهجرة الاوروبية ـ جنيف، برس (فيينا)، ٢٨/١٠/١٩٧٦.

(٢) «اليقظة القومية ليهود الاتحاد السوفياتي»، عل همشمار، ٢٦/١٢/١٩٧٤.

(٣) «برس»، مصدر سبق ذكره.

(٤) مغاريف، ٢٤/١١/١٩٧٨.

(٥) المصدر نفسه، ٥/١/١٩٧٩.

(٦) مساجيرو (روما)، ١٠/٧/١٩٧٩.

(٧) ناتشنايا ماسكفا (موسكو)، ٢٤/١٢/١٩٧٩.

(٨) جيروزاليم بوست، ١/١١/١٩٨٨.

(٩) دافار، ٣١/٥/١٩٨٨.

(١٠) هآرتس، ٤/٣/١٩٨٧.

(١١) عل همشمار، ١٧/٨/١٩٨٧.

(١٢) السفير (بيروت)، ٢٨/٦/١٩٨٩.

(١٣) يديعوت احرونوت، ٢٨/١١/١٩٨٨.

(١٤) جيروزاليم بوست، ١٧/١٠/١٩٨٨.

نشأة وتطوّر الملصق الفلسطيني

يهدف الملصق، ايّما ملصق، ومن خلال الوظيفة الابداعية والسياسية الملقاة على عاتقه، الى الغاء صورة سابقة نمت وترعرعت في خيال المتلقّي على نحو خاطىء، أو ان يمكّن الملصق المتلقّي من تأكيد حقائق داخله، ما زالت بحاجة الى تأكيد. وهذا الاستهداف غير السطحي، والمركب، يمكّن الملصق من اداء دوره ضمن المهمة المرسومة له، على صعد عدّة منها:

- تنمية الوعي باتجاه استقراء موضوعات معيّنة، وصولاً الى تكوين حالة وعي شمولي.
- تأكيد افكار، أو الاقناع بها، بهدف بعث تغيير في معرفة الرائي. وهذا التغيير يتمّ عبر الغاء تصورات معرفية مسبقه، وتدعيم، واقناع بمعرفية جديدة.
- يمتلك الملصق مهمة كبيرة وجسيمة، وظيفية اساساً، وهي تطوير الثقافة البصرية لدى المشاهد، ونقلها من حالات الرؤية المألوفة، وادخالها حيّز التوليد الرؤيوي البصري، والتخيّلي، بغية السمو والرفعة في التخيل، وتوليد الافكار، وبالتالي استنباط معان وقيم جديدة، تكون حالة الارتباط بين الملصق والمشاهد من خلال هذه العملية.

وهذه التحديدات، بمضامينها، قد لا تروق لعدد من الفنانين، والعاملين في مجال الملصق الفلسطيني، لأننا اعتدنا طوال العشرين، أو الثلاثين، سنة الماضية، ان نسمع تعريفاتهم للملصق ووظيفته على انه ورقة تلصق على الجدار تقوم بنقل رسالة، أو حدث سياسي آني، ومهمتها تحريضية. وتحت هذا التعريف المفتوح مرّت بالساحة الفلسطينية، وعلى امتداد تاريخ حركة فن الملصق الفلسطيني، أي منذ حوالى الثلاثين عاماً الماضية، اكوام من الملصقات التي حملت كمّاً من افكار ومضامين وتجميعات فنية: صورة فوتوغرافية مع شعار سياسي أو بعض تخطيطات؛ زنود، وبندقية، وعلم، وحمامة، الخ، مع شعار سياسي؛ حتى وجد المتتبع للملصق الفلسطيني، عبر مراحل نموه، وتجذّره، حالة من عدم تحديد هيكلية البناء للملصق، اللهم ما عدا الملصق السياسي الذي حمّله الفنانون والعاملون في حقل انتاج الملصق الكثير من رموز، وايحاءات، ودلالات، وتجميعات كولاجية، ثمّ اضاف المقرّر السياسي عليها الشعار السياسي، الخطابي، المباشر. وبذلك وجدنا انفسنا تجاه سيل من الملصقات لم يعلق منها في الذاكرة، والوجدان، سوى القليل.

من هنا، يصبح تحديد مهمة الملصق الفلسطيني عموماً، والسياسي منه خصوصاً، ضرورة ملحّة، خاصة وان الوضع الفلسطيني العام، سياسياً وفنياً، يدخل مرحلة جديدة في ظل الانتفاضة الفلسطينية، واعلان استقلال الدولة الفلسطينية، على السواء. وعليه قمنا بالبحث في نشأة الملصق الفلسطيني، على اعتبار انه تطور طبيعي لـ «البيان» (manifest)؛ ثمّ مراحل تطور الملصق الفلسطيني، كجزء من حركة الفن التشكيلي الفلسطيني. وكذلك اعتمدنا تقسيم الملصق الفلسطيني الى انواع، وذلك تبعاً للموضوع؛ ثم ادرجنا ضمن انواع الملصق ملصقات الانتفاضة، أي الصادرة زمنياً خلال اعوام الانتفاضة المباركة، لأن الملصق الفلسطيني، في ظل الانتفاضة، يمر بمرحلة مستمرة، ومتميزة عن المراحل السابقة، الامر الذي جعلنا ندرجه في انواع الملصق، ولم ندرجه كمرحلة، لأن زمنيته ما زالت مستمرة، من جهة، ولأن هذه المرحلة تحمل في طياتها الكثير من المفاجآت، من جهة أخرى. كما حاولنا رصد وتحليل سمات الملصق الفلسطيني على امتداد عمره، من خلال استخدام الصورة الفوتوغرافية، والشعار السياسي، واللون، والفكرة (الموضوع)، في الملصق.

ومن خلال القراءة الموضوعية، والفنية، للصقات الثورة الفلسطينية امكن الوصول الى جملة من

الآراء، وذلك من خلال قراءة وتحليل عشرات النماذج من الملصقات، الصادرة في تواريخ مختلفة، وذلك أمّن، أيضاً، الخروج بعدد من الملاحظات المرتبطة بالشكل والمضمون والتقنية للملصق الفلسطيني بمراحله كافة. ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في سير عملنا هذا هي قلّة المصادر، وعدم شمولية ما هو متوفر منها، اضافة الى ان معظم الملصقات الفلسطينية الصادرة بمختلف التواريخ لا يحمل اسم الفنان المنتج لها، ولا تاريخ اصدارها، الامر الذي ولدّ صعوبة كبيرة اثرت في التناول، من جهة، وعدم وضوح سمات الاسلوب الفني في عمل الملصقات.

البيان

التحدث عن الملصق الفلسطيني لا بد ان يسبقه تعريف بالملصق المكتوب ـ «البيان» الذي يعتبر، بشكل عام، الركيزة الاساسية لوجود الملصق التصويري، أو التشكيلي.

و«البيان» حدّد بشكل مسبق الاطار، والمكان، للملصق، ويمكن اعتباره، أيضاً، ملصقاً اولياً، وظّف النص المكتوب من شعار سياسي، أو فكرة سياسية، للتعبير، غالباً، عن موقف شعبي عام ازاء قضية من القضايا، ووسيلة لنقل المواقف الثورية ـ الشعبية، وتفسير الاحداث، ونقل وجهات نظر الحكومات، او الاحزاب، او المنظمات، وافكارها بخصوص قضية، أو قضايا، محددة الى الجماهير.

ولا يخفى على أحد ما مرّت به فلسطين من احداث، منذ نشوء الحركة الصهيونية في نهاية القرن الماضي، مروراً بضعف الامبراطورية العثمانية، والانتداب البريطاني على فلسطين، وما رافق ذلك من احداث، ومواقف سياسية، ووطنية، ضد هذا المخطط الاستعماري الكبير، الذي اشتركت فيه دول الحلفاء بجعل فلسطين «وطناً قومياً» لليهود.

وإبّان الفترة الاولى من الانتداب البريطاني على فلسطين ظهر اول «البيانات» المكتوبة، والتي كانت تعبّر عن رفض القوى واللجان العربية الفلسطينية الشعبية للانتداب البريطاني، ووعد بلفور، والهجرة اليهودية الى فلسطين.

وفي بداية العشرينات من هذا القرن، شهد «البيان» المكتوب شخصيته، واطاره، عبر منشورات هنا، واخرى هناك، الى ان استقر بشكله النهائي في العام ١٩٣٦، حيث أصدرت مجموعة كبيرة من البيانات، اهمها بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الرابع برفض الانتداب، بتاريخ ١٩٢٢/٧/٨ (د. سمير ايوب، **وثائق اساسية في الصراع العربي ـ الصهيوني**، الجزء الثاني، بيروت: صامد، ١٩٨٤، ص ١٣٦ ـ ١٣٧)، الذي يعتبر من النويّات الاساسية لـ «البيان» المكتوب على الصعيد الفلسطيني؛ وكذلك بيان رئيس اللجنة التنفيذية العربية الى الامة العربية حول الوضع في فلسطين، بتاريخ ١٩٣٣/١١/٣، ويتضمن «قرار اللجنة المنعقدة في ١٩٣٣/١١/٣ بأن يكفّ كل عربي عن المظاهرة والاضراب الى شعار آخر» (المصدر نفسه، ص ٢٩٥) وموقّع من رئيس اللجنة التنفيذية العربية، موسى كاظم الحسيني؛ ثم بيان اللجنة التحضيرية لاتحاد ونقابات العمال العرب بالقدس، حول تأليف حاميات عربية لمقاومة اعتداءات اليهود، بتاريخ ١٩٣٤/٩/٢٢ (المصدر نفسه، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١)؛ وبيان نابلس (١٩/٤/١٩٣٦) من اللجنة القومية في نابلس، واهم ما جاء فيه: «اختارت مدينة نابلس لجنة ممثلة لجميع هيئاتها ومختلف طبقاتها... وقد قرّرت هذه اللجنة دعوة المدن الفلسطينية الاخرى الى تأليف لجان قومية ممثلة لجميع هيئاتها، تأخذ على عاتقها تأمين استمرار الحركة الوطنية فيها، وقرّرت استمرار الاضراب فيها» (المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ١٣ ـ ١٤؛ نقلاً عن اكرم زعيتر، اوراق خاصة، من محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة الرقم ٧)؛ ثمّ تلا ذلك بيان يافا الصادر عن رجالات البلد الذين اجتمعوا في مكتب لجنة مؤتمر الشباب، والذي تضمّن اعلان الاضراب العام بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٠؛ وتبعه بيان حيفا، بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢١، حيث «اجتمع ممثلو الجمعيتين، الاسلامية والمسيحية، وسائر الهيئات الوطنية والسياسية في حيفا... وقرّروا ان يكون هناك اضراب عام، ابتداء من

صباح غد الاربعاء ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، اظهاراً للاستياء العام من السياسة الغاشمة المتبعة في فلسطين». (المصدر نفسه، ص ١٥)؛ وبيان القدس حول تأليف اللجنة العربية العليا، بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٥؛ وبيان أهالي القدس بالدعوة الى الامتناع عن دفع الضرائب، بتاريخ ١٩٣٦/٥/٦ (المصدر نفسه، ص ١٦ و ١٩ ـ ٢٠).

اهم ما تميزت به هذه البيانات، وغيرها، في الحقبة عينها، انها خاطبت الرأي العام الشعبي مباشرة، مظهرة مواقف اصحابها من القضايا الرئيسة في النضال الوطني الفلسطيني آنذاك، والتي نستطيع حصرها في: ١ ـ التصدي للانتداب، ورفضه، ومجابهته؛ ٢ ـ مجابهة الهجرة اليهودية الى فلسطين؛ ٣ ـ اعلان تشكيل اللجان القومية في المدن العربية الرئيسة، على ان تشمل هذه اللجان مواطني القرى، بغية اعلان، وتنفيذ، الاضراب العام، وتشكيل قيادة له، وذلك للضغط على حكومة الانتداب بغية تحقيق الاستقلال؛ ٤ ـ المطالبة بالاستقلال وتشكيل حكومة وطنية.

بيانات الثورة العربية الكبرى

شكلت بيانات الثورة العربية الكبرى في فلسطين منعطفاً في مسار القضية الفلسطينية، وواقعها النضالي، وذلك بدءاً من البيان الاول، بتاريخ ١٩٣٦/٨/٢٨، الذي دعا الى حمل السلاح دفاعاً عن الوطن، اضافة الى ما تلاه من بيانات لقيادة الثورة، مثل تشكيل محكمة الثورة، وبيانات العمليات العسكرية ضد قوات الانتداب البريطاني. ولكن سرعان ما اخذت الامور تنحني عن مجراها. فبعد ٤٠ يوماً فقط، أي في ١٩٣٦/١٠/٨، أُصدر نداء الملوك والامراء العرب لانهاء الاضراب العام. وبعد ٣٤ يوماً من الدعوة الى انهاء الاضراب العام، جاء بلاغ القيادة العامة للثورة العربية الى عموم المجاهدين حول ايقاف اعمال العنف، تلبية للنداء المذكور، ونزولاً عند طلب اللجنة العربية العليا، بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٢. هذا البلاغ اعتبر بداية العدّ التنازلي، من جهة، ومؤشراً الى انتهاء الثورة العربية، حيث تلاه مباشرة، بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٢، «بيان ترك القتال اعتماداً على ضمانة الملوك والامراء العرب، والموقّع من القائد العام للثورة فوزالدين القاوقجي» (المصدر نفسه، ص ٥٩؛ نقلاً عن خضر العلي محفوظ، تحت راية القاوقجي، دمشق: مطبعة بابل، ١٩٣٨، ص ١٠٧ ـ ١٠٨).

واستمر البيان المكتوب طوال فترة الثلاثينات، والاربعينات، من هذا القرن وسيلة اعلام جماهيري مباشرة وسريعة، لنقل، وايصال، المواقف الوطنية، وتفسير الاحداث منها، بين اللجان والهيئات القيادية والجماهيرية الشعبية. إلاّ انه لم يتوقف، أو يتخلى عن دوره، بل انه واكب الملصق، جنباً الى جنب، في العملية الاعلامية الثورية والسياسية، في مختلف مراحل نضوج الوعي الوطني للحركة الوطنية الفلسطينية في صراعها المتواصل ضد الاحتلال.

الملصق

الملصق التصويري هو جزء من حركة الفن التشكيلي الفلسطينية. وعلى الرغم من ان هذه الحركة حديثة العهد؛ الاّ ان ذلك لا ينفي، ابداً، وجود فن فلسطيني، حيث انه ظل حتى العام ١٩٤٨ يتمثل في الفنون التطبيقية والزخرفية والحفر، ولم يزدهر فن الرسم قبل العام ١٩٤٨ كما ازدهرت الفنون التطبيقية، واقتصر فن الرسم على رسم الشخصوص والطبيعة» (عزالدين المناصرة، **الفن التشكيلي الفلسطيني: قراءة وثائقية**، بيروت: الاعلام الفلسطيني الموحّد ـ فلسطين الثورة، ١٩٧٥، ص ١٧). وقد ساهم كثير من الفنانين الفلسطينيين آنذاك في النضال ضد الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني في الثلاثينات. وخير دليل على ذلك، استشهاد كل من الفنانين فيصل الطاهر وخليل بدوية اللذين التحقا بصفوف ثورة العام ١٩٣٦.

وتعتبر فترة الخمسينات بداية مرحلة جديدة في تاريخ بروز، ومسار تطور، الفن التشكيلي الفلسطيني الذي وجد حديثاً، آنذاك، على أيدي فنانين فلسطينيين شتتوا وشعبهم في اصقاع الارض الاربعة، اثر نكبة العام ١٩٤٨. ومن هؤلاء الفنانين اسماعيل شموط، الذي اقام أول معرض فني تشكيلي فلسطيني في غزة العام ١٩٥٣، ثمّ تبعه معرضه الثاني بالاشتراك مع الفنانة تمام الاكحل، في القاهرة، بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢١، تحت

عنوان «معرض اللاجيء الفلسطيني». وبذلك يكون الفنان شموط من الرواد الاوائل للفن التشكيلي الفلسطيني.

استمر الفن التشكيلي الفلسطيني طوال فترة الخمسينات يؤطر سماته، ويكوّن ملامحه الاساسية، الامر الذي انعكس في عدد من المعارض الفنية التشكيلية التي اقامها فنانون فلسطينيون في غزة، وفي مدن الضفة الفلسطينية. «ففي العام ١٩٥٣، اقيم، في مدينة غزة، أول معرض للفن التشكيلي الفلسطيني. وفي العام ١٩٥٧، اقيمت معارض مماثلة في كل من نابلس وغزة ورام الله والقدس، ولقيت نجاحاً شعبياً ملحوظاً»*. ومع مرور السنين نشأت، وترعرعت، حركة الفن التشكيلي الفلسطيني، التي انبثق عنها الملصق الفلسطيني، بأنواعه كافة، كوسيلة اعلامية لمخاطبة الجماهير مباشرة.

ان مسار حركة تطور فن الملصق الفلسطيني، منذ بداياته، مرّ بتغيرات ومراحل عديدة، وذلك حسب طبيعة الظروف الموضوعية للواقع الاجتماعي، والسياسي، الذي عاشه الشعب الفلسطيني في دول المنفى.

ومن خلال تتبعنا لحركة فن الملصق الفلسطيني، نجد انها مرّت بأربع مراحل محددة المعالم والتفاصيل، وذلك طبقاً للاحداث والمراحل السياسية التاريخية ذاتها التي مرّت بالشعب الفلسطيني وبالثورة الفلسطينية، على السواء.

المرحلة الاولى، منذ الخمسينات حتى العام ١٩٦٤

اتسمت هذه المرحلة، على الرغم من طولها الزمني، وقوتها، بالتأثير البالغ في نفسية الشعب الفلسطيني الذي احتل وطنه ووجد نفسه، فجأة، مشرداً. وكانت ملصقات تلك الفترة تصدر عن جهتين:

١ ـ ملصقات صدرت عن اليونسكو؛ ويستطاع القول فيها ان مواضيع ملصقاتها كافة كانت تعالج مواضيع اجتماعية، وتعليمية؛ وكان توزيع مثل هذه الملصقات محصوراً في مدارس ودوائر الوكالة في معظم الاقطار العربية، حيث كانت تنتج، اصلاً، من قبل وكالة الغوث لشعوب العالم الثالث تحديداً. امّا الاتجاه التعليمي في ملصقات تلك الفترة، فكانت مواضيعه لا تتعدى الحالة التوجيهية، والتعليمية، لتلاميذ المدارس الابتدائية، والاعدادية، مثل النظافة والوقاية والنواحي التعليمية الاخرى. والاتجاه الاجتماعي العام لملصقات تلك الفترة كانت مواضيعه تعالج الامور الصحية، وكانت تعرض هذه الملصقات في مستوصفات وعيادات ومدارس وكالة الغوث. اضافة الى ذلك، شهدت تلك الفترة نوعاً من الملصقات «السياسية» أُصدرت بالتعاون بين بعض الفنانين ووكالة الغوث؛ الّا ان موضوعها السياسي كان مشروطاً بظروف المرحلة السياسية آنذاك. ويسود فينا اعتقاد بأنه لم يكن بمقدور الفنانين، في تلك الفترة، ان يصدروا الملصقات التي يطمحون اليها، وذلك نتيجة عدم توفر الامكانات المادية الشخصية، من جهة، وشروط وكالة الغوث، من جهة اخرى.

٢ ـ ملصقات صدرت عن جيش التحرير الوطني الفلسطيني. ففي العام ١٩٦٤، أُصدرت نماذج من الملصقات العسكرية عن «الادارة العامة لهيئة التوجيه المعنوي» لجيش التحرير الفلسطيني، وكانت مواضيعها تدور حول تشجيع التطوع في صفوف الجيش، الذي كان تشكل حديثاً آنذاك. ويعتبر الفنانان اسماعيل شموط ونذير نبعة من اكثر الفنانين انتاجاً لهذا النوع من الملصقات، في تلك الفترة.

لم تستطع حركة فن الملصق الفلسطيني، بشكل عام، في تلك المرحلة، ان تنقل، او توازي، فعل الحدث الفلسطيني مثلما استطاعت ان تصوّره بقية الفنون الاخرى، وذلك، في رأينا، يعود الى الاسباب التالية:

- ارتباط ملصق تلك المرحلة بالحالة النفسية السوداوية، ومحاولة تصوير النكبة، والتشرد، واثارة الشفقة.
- عدم وجود مؤسسة اعلامية فلسطينية تخصصية آنذاك تتبنى الملصق الثوري، كعمل فني اعلامي

* اسماعيل شموط، «الفن التشكيلي الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٧٦.

له دوره الفعال على الصعيد الشعبي.

○ عدم طرق مواضيع اكثر جدية، وواقعية، تعبر عن طموحات وآمال الشعب الفلسطيني، باستثناء القليل من الاعمال، حيث ظل مضمون الملصق يدور في اطار تصوير الحالة، لا معالجتها.

○ تقصير الانظمة العربية في مجال دعم الملصق الفلسطيني خصوصاً، والفن عموماً، وعدم اتاحة المجال له كي يصل الجماهير العريضة، حيث المزاجية في السماح لهذا الملصق، أو ذاك، بأن يطبع ويوزع كانت هي المقرر الرئيس.

○ عدم فتح مجال واسع امام عملية توزيع الملصق، فظل اسير النطاق الضيق والمحدود (المدارس ودوائر الوكالة). «ورغم طول هذه الفترة، فقد ظهر القليل من الملصقات، والجيد منه فنياً كان نادراً، وكان معظم هذه الملصقات يصدر في مناسبات اليمة، كذكرى وعد بلفور، أو ذكرى تقسيم فلسطين، وكان توزيعها يتمّ على نطاق محلي ضيق»*.

الحدث الفلسطيني الابرز، في تلك المرحلة، كان عقد المؤتمر الفلسطيني الاول في القدس، بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، الذي اعلن، في بيان له، قيام منظمة التحرير الفلسطينية «قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين، وامانيه، وطريقاً الى النصر»، وهنا، نلحظ استمرارية البيان المكتوب في اطار العملية التأسيسية للملصق التصويري.

المرحلة الثانية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧

تزامنت انطلاقة «فتح»، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، مع مرحلة جدّ حساسة؛ حيث بدأت وسائل الاعلام الجماهيري تغزو، بانتشارها السريع والغزير، العالم الثالث. ورافق ذلك، ايضاً، موجة غزيرة من البحوث والدراسات والمطبوعات الاعلامية، الامر الذي عكس تطوراً ملحوظاً في حركة الطباعة العربية. وقد عبرت «فتح» عن انطلاقتها بالبيان العسكري الاول، الذي أصدر ليلة ٣١/١٢/١٩٦٤، كشكل من اشكال «المانيفست» الثوري. ثم تتالت، بعده، ملصقات الشهداء، والعمليات العسكرية، وشعار العاصفة.

وبالنظر الى نص البيان الاول (انظر فلسطين الثورة، بيروت، العدد السنوي الخاص، ١٩٨٢، ص ٢٤١)، المصاغ بدقة، نجد انه يعكس مدلولاً واضحاً، لجهة التوجهات العسكرية، والسياسية، لهذه الثورة. وهو يقسم الى اربعة اقسام: مقدمة، وتنفيذ، وتحذير اول، وتحذير ثان. فالمقدمة تضمنت الايمان بحق الشعب الفلسطيني في الكفاح على الصعيدين، العسكري والسياسي، لاسترداد الوطن المغتصب. وأبرزت، من خلالها، الارادة والتصميم على خوض معركة التحرير. والتنفيذ، هو تنفيذ العمليات العسكرية المطلوبة على الاراضي الفلسطينية المحتلة من قبل الاجنحة التابعة للقوات الضاربة في الثورة الفلسطينية. والتحذير الاول، موجّه الى العدو من القيام بأية اجراءات ضد مواطنينا داخل الوطن المحتل. والتحذير الثاني موجّه الى جميع الدول لعدم التدخل لصالح العدو، بأي شكل كان، وفيه تهديد لمصالح هذه الدول بالتدمير.

حينذاك، بدأ بعض الانظمة العربية محاولات التعتيم على الثورة. وبدأت محاولة المحاربة شبه السرية لها، والتضييق عليها، اعلامياً، بشتى السبل؛ الامر الذي اضطر الثورة الى ان تكون، في تلك المرحلة، بشكل سري، لجهة التنظيم السياسي، والعسكري، واجهزتها كافة ايضاً.

وباستطاعتنا، هنا، تسجيل ان البيان الاول المذكور شكل أول تأريخ حقيقي لحركة فن «المانيفست» الثوري الفلسطيني، لانه شكل الصرخة الاولى للثورة، من جهة، ولانه كان بمثابة الارضية الحقيقية لكمّ هائل من الملصقات أصدرت لاحقاً، على الرغم من وجود الكثير من المحاولات السابقة لبيانات كانت مرشحة لتجسيد

* زاهي نجيب خوري، «ملصقات الثورة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٧٥، ص ٣٩٧.

هذا الدور، لو استمرت حركتها السياسية، والعسكرية، وتواصلت كوسيلة مخاطبة سريعة للجماهير.

في المرحلة السرية للثورة، بين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٧، نشطت حركة فن الملصق الفلسطيني بشكل ملحوظ، بسبب طبيعة الظرف الموضوعي الذي كانت تعيشه الثورة، كحالة زخم متفجر كامنة تحت قشرة الرؤية العلنية؛ فكان لا بد من ان يكون هناك وسيلة ما تعكس الفعل الثوري وحالات توقّده، فكان الملصق هو الوسيلة الاعلامية ـ الدعائية ـ التحريضية. ومهّد هذا الحال المناخ المناسب لاصدار الملصق بغزارة. وقد نشطت «فتح» بكثرة اصدار البيانات العسكرية ـ السياسية وملصقات الشهداء، وشعار العاصفة، بالاضافة الى ملصقات أخرى.

البيانات العسكرية ـ السياسية: ان البيان الاول المذكور هو خير نموذج على مثل هذا النوع من البيانات العسكرية ـ السياسية التي كانت تصدر آنذاك، وكانت بمثابة الاعلان عن العمليات العسكرية التي تنفذها قوات الثورة داخل الاراضي المحتلة، وتبيّن اسم المنطقة التي نفّذت العملية فيها، وهدفها، وتقديرات الخسائر التي حلّت بالعدو، او تلك التي كانت تقع في صفوف مجموعات الثورة.

ملصقات الشهداء: هذا النوع من الملصقات ظل ساري المفعول منذ العام ١٩٦٥ حتى الآن، ورافق الفعل العسكري الفلسطيني في مختلف مراحل زخمه وفتوره.

ملصق شعار العاصفة: وهو شعار العاصفة ذاته؛ ويتمتع بقيمه جمالية تشكيلية عالية، على الرغم من البساطة في تصوير جزئياته المكونة للمضمون العام، والتي تميّز الاسلوب، ودقة التصوير، ويتآلف فيه العنصر الجمالي التشكيلي من خلال التقاء عناصر الجزئيات المجتمعة لتكوّن الموضوع الاساسي الذي يجسد، بالتالي، هدف النضال الفلسطيني. ان مكوّنات هذا الملصق ـ الشعار (البندقية، وخارطة فلسطين، وعلم فلسطين، والعاصفة، وقنبلة يدوية، و'فتح'، وثورة حتى النصر) كلها جسّدت في حركة فن الملصق الفلسطيني في مختلف مراحلها، حتى بدا الامر نادراً ما يوجد ملصق دون ان يدخل في مكوناته أحد هذه العناصر.

ملصقات أخرى: شهدت المرحلة تلك، ملصقات اخرى كثيرة، تميزت بالتجسيد المادي التشريحي لجسد المقاتل الفلسطيني، كأن تبرز قوامه، وقوته، وعضلاته المفتولة؛ واغلب هذه الملصقات كان بالابيض والاسود (الرسم بالفحم). وهذا الغلو في التعبير عن القوة الجسدية كان ردة فعل طبيعية على حالات التشرد، والحزن، والفقر، في المخيمات، والتي كانت تجسّد، في معظمها، حالة ضعف واستلاب ولجوء (مرحلة ما بعد النكبة حتى ما قبل الانطلاقة).

في تلك المرحلة، ايضاً، شهد الملصق الفلسطيني نضوجه كفكرة مقاتلة، غير مستسلمة، تخاطب الجماهير بما يجول في عقولها وبواطن حسّها. وتميزت المرحلة بأنها احدثت تغييراً كبيراً في مسألة حركة فن الملصق بشكل عام، مثل:

- استبدال ذكرى المناسبات الأليمة بذكرى تحريضية نضالية، ثورية، مثل ذكرى ١٥ أيار (مايو)، اعلان قيام اسرائيل، التي أصبحت ذكرى يوم النضال الفلسطيني لتحرير أرض الوطن من الغزاة الصهيونيين.
- اعطاء صورة الانسان الفلسطيني معناها الحقيقي، واستبدال صورة التشرد والضعف بصورة الفدائي المقاتل.
- استبدال ملامح البؤس والشقاء والحنين، حيث حلّت محلها ملامح القوة، والعظمة، والامل، والكلاشينكوف. كما ان من سمات تلك المرحلة من حياة الملصق الفلسطيني قيام اجهزة الثورة الفلسطينية بتبني صناعة، وطباعة، الملصق، وتوزيعه على نطاق جماهيري واسع، وذلك عكس ما كان سائداً في مرحلة ما قبل الانطلاقة.

المرحلة الثالثة، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣

اتسمت تلك المرحلة بضخامة احداثها السياسية، والعسكرية، بدءاً ببروز المقاومة الفلسطينية الى العلن؛

ثمّ الهزيمة العربية العام ١٩٦٧؛ مروراً بـ «معركة الكرامة» الفلسطينية المنتصرة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨؛ ثمّ مؤامرة تصفية الثورة الفلسطينية في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الاردن؛ ومن ثم حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وباعتبار الملصق شاهد بصري على احداث الواقع بمجملها، فان الملصق الفلسطيني عكس جلّ هذه الاحداث، سياسياً وعسكرياً، تبعاً للموقف الذي كانت تعيشه الثورة الفلسطينية، من جهة، والشعب الفلسطيني بمجمله، من جهة اخرى. ولعبت الاحداث السياسية، والعسكرية، التي خاضتها الثورة الفلسطينية دوراً رئيساً في تطور حركة فن الملصق الفلسطيني، وتفاعلت معها، وسارت بخط موازٍ لاحداثها، بشكل عبّر عن المفاهيم الثورية الناتجة عن الصراع، مما دّل على اتساع آفاق الفنانين وعمق نظرتهم الى الصراع الذي تخوضه الثورة الفلسطينية، فنوّعوا موضوع الملصق ليشمل مناحي كثيرة، تحسب، بمجملها، في بوتقة الفعل المقاوم، ممّا حدا بالحسّ الفني، المتجلّي بحركة فن الملصق، لأن يصهر ذات الفنان المبدعة بنبضات المجتمع. حينذاك حدث التقاء فعّال بين الفنان والمجتمع، وخرج الفنانون من مراسمهم ولوحاتهم وادواتهم الى المشاركة في صنع التاريخ. «ان الفن الذي انتجه الفنانون الفلسطينيون، بعد حرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧ بنوع خاص، هو خطوة أولى نحو اتحاد الفرد بالكل»، و«ان مثل هذا الاتحاد لم يقتصر على الفنان الفلسطيني، بل شمل طليعة الفنانين العرب»*.

كما لوحظ نشاط متزايد للاجهزة الاعلامية الفلسطينية بشكل ميّزه عن السنين السابقة، وخصوصاً لجهة حركة فن الملصق الفلسطيني. فقد ظهرت ملصقات، وبطاقات، فلسطينية بعد معركة الكرامة مباشرة، وذلك من قبل الاعلام المركزي لـ «فتح» في عمان وفي قطر والامارات العربية. ومن الفنانين الذين شاركوا فيها، في تلك الفترة، اسماعيل شموط وعبدالرحمن المزيّن ونذير نبعة ومصطفى الحلّاج وشفيق رضوان وغيرهم. وأهم السمات المميزة لتلك الملصقات، والبطاقات، هو التطور الهام الذي طرأ على موضوعاتها، حيث لم تقتصر على الجانب العسكري، والسياسي، المعتادين، بل تعدتهما لتتجه بخطابها الفني ـ السياسي الى الرأي العام العالمي، لتعكس مدى المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون داخل الاراضي المحتلة، من جهة، وما يقترفه العدو الاسرائيلي من جرائم وبطش ضد ضؤلاء المواطنين، من جهة أخرى. «وقد سخرت هذه الملصقات، احياناً، بطريقة ذكية وبسيطة من سياسة اسرائيل، فجاءت مقنعة وفعالة الى اقصى الحدود» (خوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٨).

المرحلة الرابعة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

تعتبر تلك المرحلة من أغنى المراحل التي نمت، وتطورت، فيها حركة فن الملصق الفلسطيني، وذلك لاتساع النظرة الى معالجة مواضيع اكثر حداثة، واكثر عمقاً ودلالة تتلاءم مع الوضع المرحلي، أو المناسبات والاحداث التي مرّت بالثورة الفلسطينية. هذا الى جانب ظهور القيم الجمالية العالية، التي بدأت تأخذ مكانها في العديد من الملصقات السياسية الناجحة.

سياسياً وعسكرياً، استطاعت حركة فن الملصق ان تواكب النجاحات، والانتصارات، التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، الامر الذي جعل الكثير من مضامين ملصقات هذه المرحلة تدوم، لما تمتع به من جمالية تشكيلية عالية، وطرقها مواضيع جريئة وفعالة لاءمت توقيت الاحداث، وتمتعت ببساطة الطرح، وعمق المعنى، ووضوحه.

ويبدو ان حركة فن الملصق، في تلك المرحلة بالذات، بدأت تعي مهمتها الاعلامية الكبيرة، ودورها التاريخي في سرعة تصوير الاحداث، وايصال الشعارات السياسية المطلوبة الى الجماهير. لذلك اتجهت الى توظيف

* منى السعودي، «الفن هو ايضاً طريق للتحرير»، شؤون فلسطينية، العدد ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٧٥، ص ٣٨٨.

التراث كمعطى ميثيولوجي برز في اعمال الفنانيْن مصطفى الحلاّج وعبدالرحمن المزيّن.

انواع الملصق الفلسطيني

تاريخياً، بدأ الملصق الفلسطيني يكوّن موضوعه الاساسي من المناسبات الحزينة. فالوطنية؛ ثم بدأ يتطور، رويداً رويداً، تبعاً للاحداث العسكرية والسياسية، وطبيعتها في المراحل آنفة الذكر، الامر الذي وسّع مجال موضوعه ليشتمل على معظم نواحي العملية الثورية الفلسطينية في اطار الصراع السياسي، والعسكري، ضد اسرائيل، وان اي تصنيف لانواع الملصق الفلسطيني لا بد وان يتمّ تبعاً لطبيعة المواضيع المطروحة. وعلى هذا، رأينا تصنيفها على النحو الآتي.

ملصقات عالمية تتضامن مع القضية الفلسطينية

بدأت حركة فن الملصق العالمي تتضامن مع النضال العسكري، والسياسي، لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتؤمن بشرعية هذا النضال ومشروعية تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، في بداية السبعينات، خصوصاً بعد تكثيف م.ت.ف. لنشاطها السياسي، والاعلامي، على الصعيد الدولي، ونقل مواقفها ومطالبها العادلة الى دول وشعوب العالم الاوروبي، وذلك من طريق الزيارات المستمرة لوفود فلسطينية، ونشاط الاعلام الفلسطيني الخارجي، الذي ازداد نشاطاً وفعالية بعيد بداية السبعينات؛ هذا الى جانب الدور الذي لعبته الحركة الفنية الفلسطينية نفسها، من خلال اقامة المعارض الفنية في دول اوروبا. وليس غريباً وجود رهط من الفنانين الاجانب، والبعض منهم تعرّف على الثورة الفلسطينية من قرب، بواسطة الزيارات التي قام بها الى حيث تتواجد الثورة، راسماً لفلسطين ولقضيتها العادلة، عاكساً، في اعماله، الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين تحت الاحتلال، وما يعانيه هؤلاء من عسف، وظلم، وقمع فاشي، جراء سياسة الاحتلال التي تهدف الى تجريد الانسان الفلسطيني من وطنه، وحريته، وحقوقه المدنية.

وقد أصدرت، في نهاية السبعينات، ملصقات جدارية لفنانين عالميين من مختلف دول العالم، شاركوا في مسابقة الملصق الفلسطيني، التي اقامها المركز الثقافي العراقي في لندن. فمن بولندا، وحدها، رسم ملصقات لفلسطين كل من الفنانين: غريغور كينبسكي، وبانوتش هيبدا، وفوسييتش فزويد نرايش، ويوهدان بوتنكر، وياكوب ايرول، وفيتولد فيغرزين، ودانوتا زوكاوسفا، وياسيك تشفيكلا، وهنري جيلنسكي، وماريان ناونيسكي، وجاك كاولسكي، وخايمه نييتور خيمينيس، وتاديوش بيسكورسكي. ومن يوغسلافيا، كانت اعمال ملصقات لكل من: هالاس ميلوسلاف، ودراغان فيذيكرونا. ومن بلغاريا: جيكو، ونيقولا الكسييف. ومن ايطاليا، ماسيمر درادي. ومن بلجيكا: اني ريغييه، وماريا ديلالي، وفرانز برونسار. ومن بريطانيا: تشارلز ديفيس، وبريف ليونارد. ومن كندا، جيم كيف. ومن الباكستان، جاف بدر. ومن المانيا الاتحادية، فالترنت اهربنس. ومن الدنمارك، كروز توماس. ومن فنلندا ريجوكا ليفي ستروم. ومن فرنسا: تييري غيران، وجون رابسكال. وهناك ملصقات اخرى اصدرتها جبهة الشباب التقدمي الفرنسية، والمركز الثقافي السينمائي فلانسيا ـ فرنسا. ومن الولايات المتحدة، لاني سوين. ومن اندونيسيا، تارسيسيوس سوتانتو (اعمال هؤلاء الفنانين جميعاً في كتيّب **معرض بغداد العالمي للملصقات**، لندن: المركز الثقافي العراقي، بلا تاريخ نشر). ومن خلال نظرة سريعة الى اعمال الفنانين هؤلاء، نجد ان موضوعات ملصقاتهم هدفت الى تأكيد: جذور فلسطين التاريخية؛ ودولة فلسطين، كوجود وكيان، قبل، وبعد، العام ١٩٤٨؛ وحتمية الانتصار الفلسطيني وان يعمّ السلام ارض السلام؛ ومعاناة الشعب الفلسطيني، اطفالاً ونساءً ورجالاً، تحت الاحتلال الاسرائيلي الفاشي؛ وتأييد الشرعية الدولية للحق الفلسطيني، ككيان ودولة مستقلة.

والملاحظ من خلال هذه النماذج للملصقات العالمية المتضامنة مع فلسطين ان غالبيتها يدخل في تكوينها، بشكل أساسي، الشعار السياسي المختزل، المدروس، المعبّر عن موقف سياسي واضح وصريح دون تورية او تعقيد، الى جانب الاستخدام القليل للصورة الفوتوغرافية، وكثرة الرسوم التخطيطية التي تحاول دقتها مخاطبة الصورة الفوتوغرافية؛ وهذا يأتي امتداداً للشعار السياسي، من حيث الدلالة التشكيلية والمفهوم.

ويعتبر أهم هذه الملصقات ملصق الفنان البولندي جاسك كاولسكي بعنوان «عودة». وقد برع الفنان في اختيار الشكل الذي قدّم بواسطته موضوعه السياسي، حيث اختصر الكثير من الشروحات السياسية والرسومات الدالّة، وذلك باستخدامه مدلولات واضحة الايحاء، عميقة الرؤيا. انه الملصق السهل الممتنع، وهو عبارة عن ظرف لرسالة بريدية، تحمل طابعاً موقعاً باسم هيئة الامم المتحدة، وكتب العنوان على الرسالة «فلسطين»، والرسالة بالبريد الجوي، وتحت كلمة فلسطين خاتم بريدي باللغة الانكليزية «تعاد للمرسل لعدم وجود العنوان». وفي الاعلى، يوجد خاتم بالنجمة السداسية. لقد اجتمعت، في هذا الملصق، ثلاثة عناصر عبّرت، تعبيراً ناجحاً، وتعانقت من خلالها البساطة مع الوضوح والعمق، لجهة الموقف السياسي الذي اراد الفنان طرحه، أو تأكيده. جمالية الملصق قائمة على اساس التناقض القائم في طرح معادلتين اساسيتين: طابع الامم المتحدة اذا جازت التسمية، والنجمة السداسية الاسرائيلية. وكلمة فلسطين (العنوان) هنا ليست كلمة مجردة، وانما هي عنوان لوطن ولشعب. يجتمع في الملصق الاعتراف العالمي والرفض الاسرائيلي والحق الفلسطيني المشروع.

وقد تنوّعت الملصقات العالمية المتضامنة مع القضية الفلسطينية، وشملت النضال الطبي الفلسطيني، وعدالة وشرعية النضال السياسي والعسكري لـ م.ت.ف. وملصقات لأجل السينما الفلسطينية، والتصدي للاحتلال، ومعاناة المواطنين الفلسطينيين، جرّاء هذا الاحتلال.

الملصق الفلسطيني «التضامني»

بعد الانتصارات التي حققتها م.ت.ف. والنجاح السياسي، والاعلامي، في السبعينات، نشأت علاقات سياسية وصداقة؛ وتكثفت علاقات اخرى كانت ناشئة بين المنظمة وغالبية دول العالم وحركات التحرر الوطني والاحزاب السياسية التقدمية والتنظيمات الثورية العالمية. وكان لا بد لهذه العلاقات من ان تنعكس في توجهات حركة فن الملصق الفلسطيني، لتتجسد في موضوعاتها موضوعات سياسية هادفة، مثل ملصقات «تضامن فيتنام ـ فلسطين» و«في فلسطين وفي السلفادور» الخ.

هذا النوع من الملصقات اعتمد، بالدرجة الاولى، على فكرة الحرية والاستقلال، والنضال ضد الطغم الاحتلالية، مؤطراً، في تكوينه الفني، رموزاً وايحاءات تشكيلية معروفة، ولها جذر تاريخي تفسيري ودلالي، مثل البندقية، والحمامة، والشعار السياسي المكتوب بلغات عدّة. ليتجسد من خلال ذلك كله التلاحم النضالي الفلسطيني والعالمي، من اجل الحرية والاستقلال.

وشهد هذا النوع من الملصقات ولادته واستمراره بين العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وشغل مكانة نضالية مرموقة على الصعيد الجماهيري، محلياً وعالمياً؛ وذلك عائد الى ان الملصق الفلسطيني، في بداية تلك الفترة بالذات، بدا يتوجه توجهاً واقعياً. وفي العامين عينهما، شهد هذا النوع من الملصقات غزارة عالية في الانتاج، الى درجة ان اعلام الثورة الفلسطينية لم ينشط في مجالات الاعلام كافة مثل ما نشط في مجال الملصق بالذات، وذلك ارتبط، اساساً، بالفعالية الحيوية، سياسياً وعسكرياً، للمنظمة في هذين العامين.

الملصقات التذكارية

ارتبط هذا النوع من الملصقات بالمناسبات التذكارية بمختلف انواعها. لذلك، تحدّدت مهمة الملصقات التذكارية بشكل مسبق، فجاء موضوعها محدداً، ايضاً، ضمن تاريخ محدّد، وبشعار سياسي محدد، بالاضافة الى توظيف بعض الدلالات، إمّا الدالة على المناسبة، أو المشتقة من المناسبة ذاتها، اضافة الى ان معظم هذه الملصقات التذكارية افتقر الى القيمة التشكيلية الفنية، معتمداً على محدودية اللون وصرخته؛ فكانت مكوّنات هذا الملصق:

(أ) الشعار السياسي: غالباً ما أتى على نحو شروحات كلامية طويلة، استعان بعضها بالوثائق، وتاريخ التواريخ بشكل بارز وحاد، بل ونافر احياناً، ومنساب تحت صرخة اللون أحايين اخرى.

(ب) الصورة: جاءت امّا فوتوغرافية، أو تخطيطية، لتعكس مضمون الذكرى عينها. وهي مختارة، اصلاً، لتتطابق معها. وبذلك، فانها لا تتمتع بابعادها الداخلية، أو ارضيتها، الّا في ما ندر. وغالباً ما كان يعتمد هذا النوع من الملصقات، أيضاً، على التضاد اللوني، كأرضية للملصق وللذكرى في آن. وهنا انتفت جدلية الالوان وصراعها السامي للوصول الى عكس تشكيل فني راق. وكأمثلة، نستطيع ادراج معظم الملصقات التذكارية التي أصدرت منذ ما قبل بداية السبعينات وحتى الآن، والتي تؤرخ لـ «الذكرى» (الانطلاقة، المنظمة، الحركة، الجبهة، الحزب، الخ). وعلى الرغم ممّا يحفل به هذا النوع من الملصقات من مباشرة شعارية وفنية؛ الّا انه استطاع ان يواكب حركة التأريخ التذكارية التي سارت عليها الملصقات الفلسطينية، دون ان تفوته واحدة.

ملصقات الشهداء

اتخذ هذا النموذج من الملصقات شكلاً متنوعاً، دخل في تركيبه، الى جانب الشروحات التوضيحية (هوية الشهيد)، الصورة الفوتوغرافية له، والمدينة أو القرية التي ينتمي اليها، وكانت تصدر هذه الملصقات امّا لشهيد فرد، أو لمجموعة شهداء، أو لاسماء مناطق، مثل «الشهيد تل الزعتر» و«استشهاد النبعة». والملصق هو عبارة عن بطاقة تعريفية بالشهيد لتخليده والمنطقة التي استشهد فيها. وهذا النوع اقرب الى البيان الثوري، لأنه لم يستطع التخلص، كلّياً، من كتابة، او نثر، البيان، فحدث فيه التزاوج بين الصورة والكتابة، مع الترخيم لبعض الشعارات الوطنية التي اصبحت تقليداً عاماً وشاملاً على الساحة الفلسطينية، لم تزل قائمة، وتعبر عن مضمون، وفعل، ثوري، مخزونين في النفس، مثل «ثورة حتى النصر»، و«عهداً للشهيد البطل»، الخ. وهذا النوع من الملصقات نجح في «فكرة وضع اسم المدينة، أو القرية، التي ولد فيها الشهيد الى جانب الاسم، وبذلك «توصل المعنى السياسي المطلوب» (عزالدين المناصرة، «قراءة في الملصق الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، بيروت، ١٥/٦/١٩٧٥، ص ٤٧).

وقد شهدت ملصقات الشهداء زخماً عالياً على مدار سني الثورة، منذ نهاية الستينات حتى الآن، لأنها تزامنت مع سقوط الشهداء انفسهم، وما اكثرهم في حياة الثورة. ويمكن القول، ان هذا النوع من الملصقات لم يعتمد، كغيره، على قيمة تشكيلية، الّا في ما ندر، لانه محدد ومأسور في التعبير عن الشهادة والشهيد.

ملصقات النضال العسكري الفلسطيني

مع هذا النوع من الملصقات، بدأ الفن التشكيلي الفلسطيني يوظف رؤاه، وابعاده، الى حد ما، وخرج من اسار المناسبة، حتى وانْ كان بعض هذا النوع من الملصقات مرتبط بمناسبة ما، كذكرى معركة او عملية عسكرية، فيدخل في اطار ملصقات النضال العسكري والملصقات التذكارية على السواء. الّا ان التعبير الفني بدأ يأخذ مجراه في فنية الملصق التي اشتقت لذاتها سبلاً ومضامين اكثر انفتاحاً برؤيتها، ومعالجتها، وتوظيفها لفكرة النضال العسكري، اضافة الى ان التشكيل الفني بدأ محاولة اشتقاق مدلولاته من الصورة الشعرية، التي ادخلت في بنية الملصق التكوينية مع بعض المقاطع الشعرية الوطنية؛ والتي بدأت، بدورها، تحتل موقع الشعار السياسي، مثلما نلحظ في ملصق الفنان المزيّن «انا ان سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في السلاح...»؛ أو ملصق «الكرامة» الذي أصدر في باريس للفنان سمير سلامة، وتضمن مقطعاً شعرياً لمحمود درويش: «كان اغتراب البحرين رصاصتين / مخيماً ينمو وينجب زعتراً ومقاتلين / عشرين عاماً كان يسأل / عشرين عاماً كان يرحل / يريد هوية، فيصاب بالبركان». ومقاطع اخرى من القصيدة ذاتها، اضافة الى اغان وشعارات واناشيد فلسطينية اعتمد الفنان، في توظيفها، على المعنى الشعري، وعلى حركية الخط التي تداعت مع انسياب المعاني، لتأخذ موقعها على رقعة الملصق بفنية تشكيلية عالية.

في هذا النوع من الملصقات، انفلت الشكل التعبيري من اطره المحدّدة، عبر الموروثات الاولية للملصق، ليدخل حقل التشكيل على صعيدي اللغة والمضمون، سواء بالكلمات، أو بالالوان والاشكال والايحاءات، ممّا ذهب ببعض الفنانين الى الخلط بين الملصق واللوحة، أو تذويب الحدود فيما بينهما.

ملصقات النضال السياسي الفلسطيني

لعل حركة فن الملصق الفلسطيني لم تبدع في أي نوع من انواع الملصقات الفلسطينية مثلما ابدعت في ملصقات النضال السياسي؛ هذا النضال الذي سيطر على مجمل ملصقات الثورة الفلسطينية كافة، وشكّل الموضوع السياسي العمود الفقري للملصق، الامر الذي ادى الى غياب عدد من المواضيع الهامة الأخرى حتى في اطار العملية الثورية عن ساحة ورقعة ومعالجة الملصق لهذه المواضيع؛ لأن هذا النوع غالباً ما كان يستمد موضوعه الاساسي إمّا من حدث سياسي كبير، أو نتيجة موقف سياسي شغل الساحة النضالية الفلسطينية في فترة ما.

وشهد هذا النوع من الملصقات زخمه، وعرف مكوّنات شخصيته في بداية السبعينات بشكل تطوري متدرج ومتوافق مع الرؤيا السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها، الامر الذي جعله ضنواً للحركة السياسية، وملازماً لها، ومعبّراً عن انعكاساتها في اوساط المجتمع، فلسطينياً وعربياً وعالمياً. وهذا عائد الى اهتمام م.ت.ف. المتزايد بالساحة العالمية ومخاطبتها بالوسائل الاعلامية المختلفة والمتاحة، والتي من شأنها رفد عملية النضال السياسي الفلسطيني.

وقد تميّز هذا النوع من الملصقات بكثرة استخدام الشعار السياسي، والصورة الفوتوغرافية على حساب القيمة في التشكيل الفني، على الرغم من انفلات بعض الملصقات واستطاعته الدخول مجالات ارحب واوسع من التي تعكسها الصورة الفوتوغرافية والشعار السياسي معاً. الاّ ان الغالبية العظمى من هذه الملصقات بقيت أسيرة ركائز فنية الملصق السياسي الفلسطيني الأولى التي نشأت وترعرعت ابّان السبعينات، وتركت بصماتها على مساحات الملصق في كل مراحل تطوره وانواعه. واشهر ملصقات هذا النوع ملصق «١٠٥ دول تقف معنا» وملصق «الصهيونية = العنصرية»، باللغتين العربية والانكليزية. ومن خلال نماذج متنوعة لهذا النوع من الملصقات، نجد انه يتركب، فنياً، وبشكل أساسي، بارتكازه على الصورة الفوتوغرافية (وخصوصاً في مخاطبته الرأي العام العالمي)، والشعار السياسي الطويل في غالبية الاحيان، وبعض الرموز والتوظيفات الاخرى، مثل البندقية، والحمامة، وعلم فلسطين، وغصن الزيتون، الى آخر هذه المعطيات الفنية، والتي رافقت الملصق الفلسطيني في كل مراحله ومواضيعه. وعلى الرغم من ان بعض النماذج من هذا النوع اعتمد فن الغرافيك، الاّ ان استخدامه ظل محدوداً، وهذا عائد، على ما يبدو، الى المدى الذي تعكسه الصورة الفوتوغرافية وتوافقها مع تضاد الصراع بين اللونين، الابيض والاسود، وبعض الالوان الحادة الاخرى، مثل الاحمر والاصفر.

ملصقات النضال في الاراضي المحتلة

تعدد هذا النوع من الملصقات، وتنوّعت مواضيعه، بحيث شملت معظم مناحي وسبل النضال الفلسطيني وعلى الصعد السياسية والعسكرية والاجتماعية في الداخل. وقد جاء كحاجة ملحّة تعبر عن معاناة اهلنا في الارض المحتلة، وما يتعرضون له من بطش وارهاب وممارسات قمع وحشية، من جهة، وما يبدون من بطولة في التصدي ومواجهة الاحتلال، سياسة وجيشاً وقطرسة، من جهة اخرى. لذلك، نجد، في هذه الملصقات، من عكس صمود السجناء والمعتقلين في سجون العدو، وارادتهم الصلبة في مواجهة الجلادين الاسرائيليين.

بعض ملصقات هذا النوع أرّخ، وعبّر عن الحس الثوري الشعبي ضد مصادرة الاراضي، وبناء المستوطنات الاسرائيلية عليها، عاكساً صمود اهل الوطن في الدفاع عن الارض، والحفاظ عليها في وجه حملات النهب والتهويد؛ وتجسّد كل ذلك في ملصقات «يوم الارض»؛ في حين تطرق عدد آخر من الملصقات الى ما يتعرض له طلابنا الفلسطينيون في المدارس والمعاهد والجامعات من سياسة تجهيل مدروسة، ومنظمة، هدفت الى سلب الطلبة حقهم الطبيعي في التعلّم والحرية.

وعكست غالبية هذا النوع من الملصقات الهبّات الجماهيرية، والانتفاضات الشعبية، التي خاضها اهلنا في الوطن ضد الاحتلال.

ملصقات المرأة الفلسطينية

لعبت الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها في العام ١٩٦٥، دوراً بارزاً وفعّالاً في تنمية الوعي الثقافي والشعور الوطني؛ اذ عمّقت الشعور بالحاجة الى الخلاص من الضياع وبثّ روح المقاومة. ونتيجة لذلك، برزت روح المقاومة الشاملة التي شملت قطاعات المرأة الفلسطينية، التي كان لها ارث نضالي سياسي ونقابي تراكم منذ الاربعينات، عبر النضال من خلال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ هذا الارث الذي عزّز حالة وعي متقدمة استطاعت المرأة الفلسطينية، من خلاله، تثبيت مواقعها النضالية ضمن الاطار الصحيح في الثورة الفلسطينية، وبدأت تساهم بنضالات فعّالة الى جانب الرجل، فرافقته في القواعد العسكرية، والعمليات العسكرية، والمكاتب، ومؤسسات الثورة عامة، وقدّمت شهيدات كثيرات.

وبالنظر الى الملصقات الفلسطينية التي تهتم، أو تعالج شؤون المرأة، سواء الصادرة منها عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أو من اجهزة الاعلام الفلسطينية الاخرى، نجد ان مواضيعها تمحورت في التوجهات السياسية العامة دون الوصول الى التخصيص في المواضيع التي تهمّ المرأة، وتشكل توازع معاناتها، كالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية والحياتية العامة، مثلاً.

وقد وظّفت المرأة وجهاً جميلاً عذباً في الملصق، كدلالة موحية ومعبرة وذات ابعاد ميثيولوجية احياناً. الّا ان حركة فن الملصق الفلسطيني لم تخاطب المرأة بمشكلاتها الحياتية الاخرى، فلم نعثر، مثلاً، على ملصق فلسطيني يعالج القضايا الاجتماعية العريضة التي تعاني منها المرأة الفلسطينية خصوصاً، والتي هي امتداد طبيعي للقضايا الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية عموماً. صحيح انه من الهام بمكان ان تعبر ملصقات المرأة الفلسطينية، أو الملصقات التي تخاطب المرأة الفلسطينية، عن موقف وطني ـ سياسي شمولي يؤرخ دورها النضالي على الصعيدين، السياسي والعسكري، الّا ان هذا التعبير طغى على المناحي النضالية الاخرى للمرأة في مجالات التربية المدرسية، والمنزلية، والعمل، الخ.

ويعالج هذا النوع من الملصقات مناسبات المرأة الوطنية والسياسية، مثل «عيد المرأة العالمي». وهناك الكثير من الملصقات صوّر المرأة بالزي التقليدي، تتأبط السلاح الى جانب الرجل، وبذلك يكون هذا النوع من الملصقات مقصّراً في ملامسة الشؤون الحياتية الشاملة للمرأة الفلسطينية.

ملصقات الطفل الفلسطيني

يبدو ان حركة فن الملصق الفلسطيني، وبعد مرور عشرات السنين على ولادتها، ما زالت مقصّرة في معالجة بعض المواضيع الهامّة والدقيقة، التي افرزتها طبيعة التجربة النضالية الفلسطينية الطويلة. ويصح السؤال هنا: اين هو ملصق الطفل الفلسطيني، أو الملصق الذي يخاطب الطفولة الفلسطينية؟

سؤال جدير بالمتابعة والدراسة المستفيضة، في ظل حالة الغياب شبه التام لجهة فن الملصق للطفل الفلسطيني، على الرغم من وجود عدد قليل من النماذج على هذا الصعيد.

وغني عن القول، ان الطفل الفلسطيني قدّم التضحيات الكبيرة طوال سني النضال الفلسطيني. ويبدو ان حالة الابتعاد من معالجة مواضيع الطفولة الفلسطينية في حركة فن الملصق الفلسطيني هي سمة عامة اتسم بها معظم فناني الثورة الفلسطينية، وذلك عائد، في تقديري، الى صعوبة ودقة العملية الابداعية، ليس في مجال الملصق فحسب، وانما في معظم مجالات العملية الابداعية والفنون الاخرى بالنسبة الى الطفل الفلسطيني، لأنه يحكمها اكثر من حالة وعي ومعرفة، من تربية وعلم نفس تربوي واجتماعي.

وللتدليل على افتقار حركة الفن لهذا النوع من الملصقات، مثلاً تمّ استخدام «الشعار» ذاته الذي استخدمته هيئة الامم المتحدة للسنة العالمية للطفل في عدد من ملصقات الثورة الفلسطينية، وخصوصاً في سنة الطفل العالمية.

وفي اطار ما هو متوفر من ملصقات الطفولة الفلسطينية مثّل «النصر في عيونهم» و «معاً» و«يوم التضامن العالمي مع اطفال فلسطين» و«بالسلاح وحده يستعيد الفلسطيني بيته؛ بيت الفلسطيني للفلسطيني»، نجد انها تفتقر الى الشمولية في المعالجة؛ وتنطوي على مخاطبة مرتبكة لجماهير الاطفال؛ واعتماد اغلبها على توليف موضوعة الملصق من خلال عملية كولاج لعدة رسومات، وشعارات، أو من خلال الاعتماد على صور فوتوغرافية حيّة للاطفال؛ وتسطّح الشعار الخاطب للطفل؛ والافتقار الى مخاطبة الذهن المتوقد للطفل وفتح ابواب الخيال امامه، لاستكشاف ما يمكن استكشافه، تداعياً أو ايحاء.

ملصقات الافلام السينمائية الفلسطينية

ظهر على الساحة الفلسطينية، وضمن اطار حركة فن الملصق الفلسطيني، ملصقات خاصة بالافلام السينمائية الفلسطينية التي تعالج القضية الفلسطينية بشكل أو بآخر. وهذا النوع من الملصقات ارتبط، اساساً، بالافلام السينمائية والتعبير عنها. وبسبب عدم زخم التجربة السينمائية الفلسطينية، فان هذا النوع من الملصقات ظل اسير حركة الانتاج السينمائي الفلسطيني التي عرف نشاطها في فترة السبعينات، وظل قائماً حتى الآن بشكل متقطع وبطيء. الّا ان هذا النوع، بموضوعه وفنيته واسلوبه الابداعي، لا يختلف كثيراً عن انواع الملصقات الفلسطينية الاخرى.

الشعارات السياسية المكتوبة باليد على الجدران

خير تسمية تنطبق تماماً على هذا النوع من الملصقات الفلسطينية هي التي اطلقها الكاتب الشهيد عزالدين القلق، حيث اسماها «الملصقات الفقيرة». وهي عبارة عن شعارات سياسية مكتوبة باليد على الجدران. وهي بدون اطار أو مادة ورقية. وهذا النوع نشط، وظل ينمو، ويتصاعد، منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية حتى العام ١٩٨٢. بعد ذلك توقف التعامل مع هذا النوع من الملصقات، بسبب طبيعة مرحلة التوزّع الفلسطيني بعد العام ١٩٨٢. لكن سرعان ما عاد التعامل بهذا النوع في نهاية العام ١٩٨٧ مع اندلاع الانتفاضة الجماهيرية في الاراضي المحتلة، بغزارة فائقة اكثر من اي نوع من انواع الملصقات الاخرى، الى جانب البيان السياسي. وهذان النوعان يعتبران، الآن، الوسيلة الاعلامية الاساسية للانتفاضة وقيادتها الوطنية الموحدة في بثّ آرائها، ومواقفها، وبرامجها السياسية، والصدامات اليومية.

وكان درج، قبل العام ١٩٨٢، وبغزارة ايضاً، نوع «الملصقات الفقيرة»، مثل «فتح ثورة حتى النصر» و«كل السلطة للبنادق المقاتلة». ودارت مضامين هذه الشعارات الشعبية، في الغالب، في الاتجاهين، السياسي والعسكري. وقد لفت الانتباه واحد من هذه الشعارات في احد شوارع مخيم صبرا في بيروت، وهو «لنتذكر دائماً ان فلسطين ما زالت محتلة»، بتوقيع «فتح». وعلى الرغم من البساطة في عملية الكتابة التي تتمتع بقسط عال من التناسب الجمالي وتوزيع الكلمات، الّا ان الشعار بدا كأنه لوحة لم ينتقص من قيمتها الفنية والابداعية غياب الاطار، أو المادة الورقية.

وهذا النوع من «الملصقات الفقيرة» لم ينتجه فنان، أو يكتبه خطاط، بل غالباً ما كان ينتجه اناس عاديون. وعلى الرغم من ذلك، جاء مليئاً بالاحساس، والعفوية، والبساطة، والعمق في رنّة المخاطبة الجماهيرية، بصرف النظر عن ايقاعه الرومانسي، الذي ربما لم يستطع الفنان الوصول اليه وترجمته بهذا الصدق والشمولية.

وهناك نوع آخر لم ندرجه في التقويم، لانه غير اساسي، وليس مشتقاً من انواع الملصقات الاخرى، أي بمعنى «اعادة طباعة»، وهو ما تجسّد في بعض البطاقات البريدية مع شعار «فتح» احياناً، بحجم صغير كحجم البطاقات البريدية. وغالبية هذه البطاقات كانت تحمل لوحات فنية في الاصل، والقليل منها كان يحمل داخله ملصقات.

ملصق الانتفاضة

الملصق الفلسطيني، ضمن اطار الحركة التشكيلية الفلسطينية تاريخياً، ومنذ بداياته في منتصف

الستينات حتى بداية الثمانينات، وتحديداً العام ١٩٨٢، نقل خطاه في مسيرة تصاعدية، لجهة التطور الفني في اسلوب انتاج، وابداع، الملصق، مع التحفظ من مدى نجاح انتاج، وابداع، الملصق، الذي استحكمت فيه الحالة السياسية حتى غاب عن الميادين الاخرى المتنوعة.

وداب الملصق السياسي، بأنواعه المتعددة (مناسبة، تخليد شهداء، نضال عسكري، سياسي، الخ) على اتباع نمط محدد، ومتشابه، طغى على الانتاج الغزير للملصق، وتجمّع في سياق غزارة انتاج لكافة مكاتب الاعلام لفصائل الثورة الفلسطينية.

بعد العام ١٩٨٢، بدا ان حركة فن الملصق الفلسطيني، سواء لجهة الابداع، أو لجهة الاصدار، أخذت في التمركز والاتزان، على الرغم من ان موروثات ملصقات المرحلة السابقة انسحبت بدورها على عدد غير قليل من ملصقات ما بعد العام ١٩٨٢، وخصوصاً تلك الملصقات التي ظهرت عن الاعلام الموحد لـ م.ت.ف. وبين فترة ١٩٨٢ واندلاع الانتفاضة أُصدر عدد من الملصقات التي حاولت ان تختط لها رؤى جديدة وأساليب معالجة متطورة الى حد ما. وكان بعضها يشكل ملصقات استشراف للانتفاضة الشعبية. ومن فناني هذه الملصقات، حسب علمي، اسماعيل شموط وحسيب الجاسم.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ودخولها السنة الثالثة، تجمّع عدد غير قليل من اصدارت الملصقات الفلسطينية، وتوجّه، بمعظمه، الى محاولة تصوير الانتفاضة، وبثّ تفاصيلها، وتجسيد قيمها، وتضحياتها، ومقاومتها اليومية المتواصلة.

وطوال العشرين عاماً التي خلت، لم تستطع الصورة الفوتوغرافية، أو المرسومة، في الملصق، احداث التأثير المباشر في عقلية الغرب الاوروبي، بقدر ما أستطاعت تحقيقه الصورة الحية التي نجحت الانتفاضة في تصويرها، عبر وسائل الاعلام المرئية، الى الراي العام.

لقد حافظ ملصق الانتفاضة الفلسطيني، في تكوينه الفني، بأمانة، على موروثاته السابقة، الّا انه استبدل البندقية بالحجر. وقد استبدل النَفَس القتالي الحادّ في الخطاب السياسي للملصق بنَفَس اكثر واقعية سياسية مفتوحة الذبرة والآفاق والميادين.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان حال الملصق الفلسطيني لا يختلف، في مجاراة للانتفاضة، عن حال انواع الفنون الأخرى، التي لهثت، وما زالت تلهث، للحاق بحالة فنية ـ ابداعية توازيها بفعل الانتفاضة وتطوراتها، على الرغم من ان الحالة السياسية الفلسطينية أستطاعت بجدارة ان تتواكب مع الانتفاضة. وهذا يشير، بوضوح، الى ان الملصق السياسي الفلسطيني قبل الانتفاضة، على الرغم من قيامه بدور اعلامي فعّال، الا انه لم يستطع الوصول الى حال التوازي مع رفعة الطروحات السياسية للثورة الفلسطينية، والتعبير عنها بشكل تفصيلي وعميق.

ان ملصق الانتفاضة الفلسطيني، الآن، يبدو اكثر تماسكاً واتزاناً، لجهة طروحاته التي يستمدها من فعل المقاومة السياسية، والمواجهات اليومية، التي تنفذها الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي، وجوداً وسياسة.

لقد كثرت في مدلولاته الحرائق، والشاب الملثم والحجر، وحافظت بقية المفردات الفنية على زخمها وتوظيفها، باستثناء الصورة الفوتوغرافية، التي بدأت تشكل، في ملصق الانتفاضة، العمود الفقري للموضوع. وجاء الشعار السياسي تابعاً لها، ونابعاً من ايحائها.

وفي ملصق الانتفاضة، أخذ الطفل الفلسطيني دوره الذي كان شبه مغيّب قبل الانتفاضة. وربما هذا يكون فاتحة لتدارك النقص في ملصقات الطفولة الفلسطينية؛ وكذلك الامر بالنسبة الى المرأة الفلسطينية، التي بدأت تظهر عبر دورها الذي تقوم به في ملصق الانتفاضة؛ وهذا كان شبه غائب في كثير من ملصقات ما قبل

الانتفاضة. قالت لي امرأة فلسطينية: «لم ار ملصقاً فلسطينياً يصوّر المرأة الفلسطينية الحامل، التي تقوم بواجبات المنزل وتحمل طفلاً على يديها، وتحضر الطعام للرجل، وترتدي الزي العسكري». دلالات هذه المقولة العميقة لم يجمعها او يثي بها ملصق، وذلك بسبب انشغاله بمجاراة الحالة السياسية، غير مركزّ على الأدوار النضالية الفلسطينية الاخرى.

ونستطيع القول، هنا، ان الملصق اخذ يشكل، في ظل الانتفاضة، موضوعه وفنيته من طريق ملامسة الانسان الفلسطيني كتخطيط نضالي له مشروعه الحياتي والثوري الخاص به؛ وبدأ يتلمّس حجم المعاناة الانسانية لطفل الانتفاضة، وشاب الانتفاضة، وامرأة الانتفاضة، ورجل الانتفاضة، عبر تكويناته الفنية، بما يملي عليه حالاً اكثر واقعية، واكثر انسجاماً مع الذات تحاول ملامسة ابداعات الانتفاضة وثرائها اليومي، لا سيما ان الشعار السياسي الموظّف في ملصق الانتفاضة اخذ ينحو منحى اكثر توازناً وواقعية، لجهة ترجمة الشعور الشعبي العام، ومراعاة التوجهات السياسية الجديدة، سياسياً ونضالياً، التي اختطتها الايادي البيضاء للطفل، والشاب، والفتاة، والمرأة، والرجل، في الانتفاضة، التي يخوضها شعبنا الفلسطيني ساعة بعد ساعة، ويوماً بعد يوم. فدلالية الحجر ليست جامدة. انها تنبض بالحركة والحيوية، حيث تنبت من أخاديد المدينة، والأصابع التي تقبض على الحجر لا تزنّرها عضلات «سوبرمانية» مفتولة، بل شقوق وندوب جغرافيا الارض الفلسطينية، التي تترجم الاصرار والمعاناة، وتحمل في ثنايا معانيها ضوء الفجر المقبل.

سمات الملصق الفلسطيني

خلال مسار وتطور حركة فن الملصق الفلسطيني، برزت، ونمت، رموز ودلالات تراثية وحضارية اعطت الملصق ملامحها، ووسمته بخصائصها التي هي جزء من خصائص الشخصية الوطنية الفلسطينية. وهذه الدلالات والرموز ارتبطت بفلسطين، ارضاً وشعباً وتاريخاً وتراثاً، منذ القدم، وهي: الخارطة الجغرافية للوطن فلسطين؛ وعلم فلسطين الذي يمثل الدولة الفلسطينية واستقلالها وهو رمز للاستقرار الوطني والسياسي؛ والبندقية رمز التحرير والعودة؛ والكوفيّة وهي جزء من اللباس الشعبي الفلسطيني؛ والتطريز، وهو عمل يدوي وحياكة على القماش والالبسة الفولكلورية، ارتبط تاريخياً وحضارياً بفلسطين، وزخارف تحاك بالابرة والخيط اشكالاً هندسية خصوصاً على الاثواب النسائية، ولها دلالات عميقة وايحاءات حياتية تعكس طبيعة الذهنية الفلسطينية المبدعة على الصعيد الشعبي العام منذ القدم؛ والفدائي، وهو رمز النضال والثورة والنصر؛ والحمامة وهي رمز عالمي للمحبة والسلام؛ والحصان الذي يرمز الى القوة والتواصل، وهذا معروف في التاريخ الفلسطيني والعربي القديم. باستخدامها هذه الرموز، وتوظيفها فنياً، استطاعت حركة فن الملصق الفلسطيني ان تثبّت عناصر تاريخية وحضارية عريقة، وتحدث التواصل بين هذه الرموز والدلالات وبين الاجيال المتعاقبة، الى درجة ان بعض الفنانين الفلسطينيين راح يتجه بالبحث في الدلالات والاساطير الفلسطينية القديمة التي تتحدر من اصل الحضارة الكنعانية التي استمرت على ارض فلسطين منذ الالف الثالث قبل الميلاد حتى ١٥٠٠ قبل الميلاد، ليدخل هذه الدلالات والرموز في اعماله الفنية عبر توظيف الرموز والايحاءات التراثية في الابداعي الحياتي الحالي.

الصورة الفوتوغرافية في الملصق

قال بافلوف: «هناك منظومتان اشاريتان: الاولى هي المنظومة الاشارية الحسية التي تتعامل مع الصور وتنعكس في الاستقبال وردود الفعل؛ وهذه المنظومة موجودة لدى الحيوانات الراقية والانسان. والثانية، هي المنظومة الاشارية اللغوية؛ وهي التي يتفرد بها الانسان، وإنْ كانت هذه المنظومة تعتمد على المنظومة الحسية، كاعتماد البناء على الارض». ويمكننا القول ان هناك نوعين من الصور:

١ ـ الصورة السمعية: وهي التي تنتج عن اصوات موسيقية، او اصوات من الطبيعة، ونستطيع التعرّف عليها من خلال حاسة السمع، وهي صور ذات طابع تجريدي.

٢ ـ الصورة البصرية: وهي تنقسم الى قسمين: (أ) صورة نتعرف عليها من خلال حاسة البصر (الرؤية)، بواسطة العين مباشرة، وهي صامتة في شكلها الخارجي، ناطقة من حيث جوهرها بما تتضمّنه من ابداع فني وجمالي، وهي صورة تجسيدية؛ (ب) الصورة التي نتعرف عليها من خلال الرؤيا الخيالية (التخيّل)، وهذه الصورة ناتجة عن الانواع السابقة، من حيث الاشتقاق، كأن نرى صورة معيّنة فتذكرنا وتجعلنا نتخيل صورة أخرى كانت مرتبطة في خيالنا أصلاً بشكل غامض، وسرعان ما تتوضح عندما يثير الابداع الفني لصورة معينة في الواقع فينا ملكة التخيل ويخرجها الى حيز الرؤيا التخيلية الفعلية. وهذا النوع من الصور ذو طابع تخيلي.

من هنا تتوضح اهمية استخدام الصورة الفوتوغرافية الحية في عمل فني ابداعي مثل الملصق، لانها تساعد على توليد صور وبعث صور أخرى خبيئة في باطن اللاشعور.

وقد دخلت الصورة الفوتوغرافية، بالفعل، في تشكيل الملصق الفلسطيني حتى اصبحت جزءاً اساسياً مكوّناً للمضمون، ودافعاً حيوياً له. كما ان استخدامها زاد شكل الملصق جمالية وتألقاً، حيث تغلغلت الصور الواقعية ـ التي هي عبارة عن وثائق وشهادات لمراحل متفاوتة ـ في فعل مضمون الملصق المرتبط، اساساً، في مسلسل صور الاحداث الواقعية السياسية، والعسكرية.

وغالباً ما كانت الصورة الفوتوغرافية هي المحرض الرئيس الذي يدفع بهذا الملصق، او ذاك، الى الولادة والانجاز. وبهذه الحالة، أستمد الملصق موضوعه من موضوع الصورة الفوتوغرافية ذاتها المستخدمة فيه، مثل ملصق «١٠٥ دول تقف معنا»، الذي تكوّن من صورة الاجتماع في قاعة هيئة الامم المتحدة.

وثمّة صراع خفي بين استخدام الصورة الفوتوغرافية والتشكيل الفني. فحينما كان يطغى الحدث، يزداد استخدام الصورة الفوتوغرافية وينحسر استخدام التشكيل الفني في الملصق. وحينما ينحسر الحدث، كان التشكيل الفني يبرز في الملصق ليتراجع استخدام الصورة الفوتوغرافية. وهذا الصراع رافق الملصق في مراحله كافة.

الشعار السياسي في الملصق

يعتبر الشعار السياسي في الملصق كالصوت للصورة في التلفاز، حيث يتآخى، في العملية الاعلامية للملصق، الشعار السياسي المكتوب مع الصورة التي تشكل الموضوع، في مهمة توصيل المضمون. ولهذا، توجّب على الشعار السياسي، المستخدم في الملصق، ان يكون، دائماً، بلغة واضحة وبسيطة التركيب والصياغة مع المحافظة على دقة التعبير عن المضمون المراد توصيله، بلا تعقيد أو اسفاف في الوضوح، مع مراعاة الّا يكون طويلاً، بحيث لا يزيد على العشر كلمات. وهذا التحديد ليس قانوناً بقدر ما هو رؤية جمالية. الّا ان استخدام الشعار السياسي في الملصق راجع، اصلاً، الى طبيعة الموضوع ذاته، وكذلك الحال بالنسبة الى الصورة الفوتوغرافية. فالملصق الفلسطيني اعتاد ان يضم، في رقعته، الصورة الفوتوغرافية والشعار السياسي والوان الفنان وايحاءاته التشكيلية، كلها جنباً الى جنب في غالب الاحيان، الامر الذي أدّى الى عدم نجاح في بعض الملصقات، لجهة استخدام الشعار، أو الصورة الفوتوغرافية، لأن الشعار والصورة يلعبان دوراً مزدوجاً في المضمون والشكل معاً. وغالباً ما كنّا نلاحظ تبايناً بين الشعار السياسي وموضوع الملصق ذاته (أقوى وأعمق، او اقل قوة وعمقاً)، وهذا ما انطبق على عدد من الملصقات التي استخدمت «المقطع الشعري» في تركيبها كـ «شعار سياسي». وبذلك قام البيت الشعري بوظيفة المخاطبة، في حين تراجع المضمون الذي لم يكن يرتقي الى مستوى الشعر، في قوته ورصانة تكوينه؛ أو نجد العكس مثلاً، بحيث يكون موضوع الملصق مترجم بشكل قوي ومعبّر ومتين وعلى هذا الملصق شعار سياسي أقل دلالة وعمقاً من الموضوع ذاته. هذا، طبعاً، لا يلغي النجاح الكبير الذي حققه بعض الملصقات، سواء لجهة استخدام الشعار السياسي وتوافقه مع الموضوع المطروح، أو لجهة استخدام الصورة الفوتوغرافية وموازاتها ومحاكاتها للشعار السياسي. ومن الملاحظ، ان الشعار السياسي يستخدم في الملصق الفلسطيني بطريقتين: الاولى، يكون فيها الشعار بمثابة تعليق على الموضوع في الملصق، وكان، في كثير

من الاحيان، يضعه مسؤول الجهة الاعلامية التي تنوي طباعة الملصق؛ والثانية يكون فيها الشعار السياسي مشتقاً، بشكل جوهري، من موضوع الملصق، وهو جزء منها، ومتمّم لها.

اللون في الملصق

في بداية نشوء حركة فن الملصق الفلسطيني لم يتسنّ للالوان ان تغزو أرض الملصق وفضاءه، وذلك بسبب انه لم يكن قد توفرت، بعد، اساليب الطباعة الحديثة. ومع بداية السبعينات، دخل الكثير من عائلة الالوان الى تكوين الملصق وتشكيل موضوعه. ومن البديهي ان يكون لكل فنان مميزاته اللونية الخاصة، سواء لجهة الاختيار، أو لجهة الاستخدام، حتى وسمته باطارها. وعلى اعتبار ان اللون هو من ادق الوسائل الفنية استخداماً، وعكساً لقيم تعبيرية ورمزية وبنيوية، فانه يعكس، ايضاً، احساساً خاصاً وهامّاً في حياة الفنان والرائي، على السواء. لذا، فان اللون يتمتع باهمية بالغة في حياتنا. «من الصعب تخيّل كيف تكون الحياة لو لم تكن لدينا قدرة على رؤية اللون؛ لو اننا رأينا العالم بالابيض والاسود فقط» (غراهام كولير، **الفن والشعور الابداعي**، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٣، ص ٢٣٠). لكن الكثير من الملصقات الفلسطينية قد خانه الحظ في عملية اسقاط الابعاد والوظائف اللونية على الحدث السياسي، الأمر الذي أدّى بعدد من فناني هذه الملصقات الى استخدام اساليب غامضة لا تتلاءم مع الواقع. وهناك قلة من الفنانين الفلسطينيين الذين اجادوا استخدام اللون بشكل واقعي وواضح، ممّا عكس حالات تعبيرية، ورمزية، جسّدت بنية غنية الدلالات، او استخدامه كرمز مفهوم في موضوع ما، او تصوير حالة نفسية معيّنة من خلال اللون الذي اكتسب على ايديهم اكثر من دلالة تعبيرية وايحاء.

هل يمكن للون ان يتحرر من أي رابطة توحي بموضوع معيّن؟ قطعاً لا؛ لأن اللون له وظيفة تعبيرية ووظيفة رمزية؛ وهو يمكن ان يعكس الحالتين معاً. التعبيرية والرمزية، وهو يكون تعبيرياً حينما يكون تأثيره الرئيس اثارة المشاعر الانسانية، لجهة الحزن، والفرح، الخ؛ ويكون رمزياً، عندما يحدث اللون استجابة لدى المشاهد تختلط فيها الافكار والاحلام واستثارة الذكريات؛ عندئذٍ، يصل اللون الى قوة رمزية. «ويبدو اللون الفعّال نفسانياً انه يحتوي على دور تعبيري، وفي الوقت عينه يسمو فوق هذا الدور، وهو يمارس سلطة رمزية» (المصدر نفسه، ص ٢٥١).

وبعد هذا السرد الموجز للون ووظيفته التعبيرية والرمزية، واذا ما استعرضنا الملصقات الفلسطينية الصادرة في معظم مراحل حركة الفن التشكيلي الفلسطيني، فاننا نستطيع استكشاف الى أي مدى كانت عملية توظيف الالوان وادوارها الفنية والابداعية ناجحة.

الفكرة في الملصق

تعتبر الفكرة هي النواة ـ اللبنة الاساسية في الموضوع، الذي يتشكّل من خلال ترابط وتآخي افكار عدة تشكل، بالنتيجة، موضوعاً ينعكس في شكل ودلالات فنية ضمن اطار العمل الفني ككل. والفكرة الفنية هي وليدة ظرف تاريخي معيّن، في لحظة تاريخية معيّنة، ولا تتكوّن، أو تتشكل، خارج دائرة الواقع، وهي، دائماً، على نقيض الشكل الفني، على الرغم من وجود العلاقة الجوهرية فيما بينهما. فالشكل يقوم بدور الوسيط بين مجموع الافكار التي هي الموضوع، من جهة، وبين الجماهير، من جهة أخرى؛ وهو وسيلة توصيل الفكرة ـ الهدف، معتمداً على الاسلوب الذي، بدوره، يترجم لنا الشخصية، بأبعادها القيمية والفنية.

وبالنسبة الى الملصق الفلسطيني، فان الحال السياسي ـ العسكري شكّل كل افكاره وموضوعاته منذ بدايات ظهوره، وتشكّله، مروراً بمراحل تطوره المختلفة حتى يومنا هذا. لقد شكل الحال السياسي العمود الفقري لمجمل ملصقات الثورة الفلسطينية بكل فصائلها، لأن مهمته، اساساً، تكمن في دوره التحريضي والتعبوي في آن. الموضوع مجموعة افكار. والافكار غالباً ما كانت تستقى من صورة فوتوغرافية، أو من شعار سياسي ـ عسكري مثلاً. من هنا، نجد ان الملصق الفلسطيني عبّر عن حالة وعي سياسي رفيعة لدى الفنان؛ ولكن الفنان لم يستطع التعبير عن ذاته ومكوناتها الكلية بتفاصيلها اليومية، والتقاطه شفافية الوردة المنكسرة قرب شظية القنبلة،

مثلاً. ومن جهة اخرى، نجد ان الملصق الفلسطيني، على مدى عشرات السنين من عمره، كرّر موضوعه وافكاره حتى انه حدث ان رأى احدنا عشرات الملصقات التي تدور كلها حول الموضوع والافكار عينها، وفي فترة زمنية لا تزيد على الاسبوع مثلاً. من هنا، نلاحظ ان الموضوع الفني انحسر نوعاً ما، ليحل محلّه الموضوع السياسي. والموضوع الفني الذي يتجسد في الصورة المبدعة التي هي «تصريح يجسّد استيعاب الفنان للواقع وهو يتعرض لخبرة احداث العالم في شعوره الخاص. انها تمثل صيغة تشكيلية لادراك الحياة والعالم، تعادل، في اهميتها، الصيغة اللغوية (بواسطة كلمات)، او الصيغة الرياضية (بواسطة القياس والعدد)» (المصدر نفسه، ص ١٩).

ملاحظات ختامية

ان عمليات التحوّل، والتطوّر، للملصق الفلسطيني ضمن اطار حركة الفن التشكيلي الفلسطينية، هي بطيئة وذات مسارات متعرّجة، غير مستقرة اذا ما قورنت بعمليات التحوّل والتطوّر التي طرأت على حركة الفن التشكيلي الفلسطيني ذاتها. من هنا، نجد حاجة الملصق الفلسطيني الاساسية دائماً الى موضوع الخطاب السياسي كي يثبت ذاته ويعبّر عن طموحاته. ومن خلال نظرة تفحصية لحركة فن الملصق الفلسطيني، شكلاً ومضموناً، تبرز لدينا الملاحظات التالية:

١ ـ افتقار الملصق الفلسطيني الى شمولية الموضوع والمعالجة.

٢ ـ انكبابه على الموضوع الثوري ـ السياسي حتى غدا يشكل عموده الفقري، وابتعاده من القضايا والموضوعات الهامة الاخرى، كموضوع المرأة الفلسطينية، والطفل الفلسطيني، والزراعة الفلسطينية، والصناعة الفلسطينية، والعمل والعمّال الفلسطينيين، الخ.

٣ ـ تميزت معالجة الملصق الفلسطيني للمواضيع المطروحة، بغالبيتها، بأنها معالجة مباشرة تعتمد على تصوير الحدث، او الموقف السياسي، وعكسه ضمن التكوين العام للملصق، بعيداً من العمق في المعالجة واعطاء الحلول لهذه القضايا المطروحة، باستثناء بعض الملصقات الناجحة.

٤ ـ سيطرت حالة من التشابه على اسلوب عمل الملصقات، وعلى المواضيع المطروحة ذاتها في الملصقات.

٥ ـ هناك انواع من الملصقات الفلسطينية (ملصقات المناسبات، الملصقات التذكارية، وملصقات الشهداء) لم يتطور فنياً وموضوعياً، وظل نسق العمل وطريقته ساري المفعول منذ نشوئها حتى الآن.

٦ ـ غالباً ما يتمّ استخدام الشعار السياسي كتكرار لمضمون موضوع الملصق ذاته، او ان يكون الموضوع تكراراً لمضمون الشعار السياسي ذاته، وهذا التكرار غالباً ما قلّل من قوة الموضوع المطروح حيناً، او همّش دور الشعار السياسي حيناً آخر؛ او ان جاء الشعار السياسي نافراً، بسبب طوله احياناً وكثرة عدد كلماته، او عدم الترابط في صياغته، ومبالغته، وعدم واقعيته.

امّا على الصعيد الفني، فيمكن ملاحظة ما يلي:

١ ـ انحسار استخدام الصورة الفوتوغرافية لحساب التشكيل الفني احياناً، او العكس، الامر الذي اثر في طبيعة استخدام، ودور، ووظيفة، كل من الصورة الفوتوغرافية، والتشكيل الفني، على السواء. وعلى الرغم من ان بعض النماذج من الملصقات الفلسطينية جمع بين الصورة الفوتوغرافية والتشكيل الفني، الّا ان الاخير ظل يحاول التمثّل بحالة وهمية لحقائق الصور الفوتوغرافية، ممّا احدث انقطاعاً فنياً وموضوعياً في بنية الملصق الاساسية.

٢ ـ استخدام اللون في الملصق الفلسطيني يتمّ، في غالب الاحيان، لتحديد الاشكال والمكوّنات للملصق، دون الاهتمام بتعبيرية، ورمزية، وبنية، اللون ذاته، وما يحدثه من تأثيرات نفسية عميقة وبعيدة الاثر في ذات المشاهد.

٣ ـ الفراغ في ارضية الملصق الفلسطيني، في حالات عديدة، كان شبه معدوم، ممّا أثر في التوزّعات الضوئية والظلالية في رقعة الملصق، ونتج عنه توزّع غير منتظم في مساحات ومسافات الاشكال، وما تشغله من حيز في تركيب الموضوع، من جهة، وبين الكتل الفراغية التي جاءت في تناسب لغير صالح التكوين وبنية الملصق.

٤ ـ يلاحظ غياب للطبيعة، ولعناصرها في الملصق الفلسطيني، على الرغم من ان هذه الطبيعة مليئة بالاسئلة وتستتر خلف مظهرها الخارجي قوانين تعكس مدى الترابط بين الانسان والارض؛ وانه يمكن اكتشاف ما هو غير مألوف فيها. قال رينولدز: «ان قدرة اكتشاف ما هو مشوّه في الطبيعة، او، بكلمات اخرى، ما هو خاص وغير مألوف، يمكن ان تتحصل من طريق التجربة وحدها فحسب» (هربرت ريد، **حاضر الفن**، بغداد: «آفاق عربية»، ١٩٨٦، الطبعة الثانية، ص ١١).

امّا على الصعيد التقني، فيمكن ملاحظة:

١ ـ تميّز الملصق الفلسطيني بمجانية انتاج وتكلفة طباعته، وهذا عائد الى ان عدداً كبيراً من الفنيين، والمخرجين الصحافيين، وفنيي الصحف والمجلات انتجوا ملصقات وبكميات كبيرة، وبذلك تحققت للملصق غزارة انتاج.

٢ ـ تعدد الجهات الاعلامية التي اصدرت الملصقات (مكاتب الاعلام في فصائل الثورة الفلسطينية كافة) وتعدّد مقرري صلاحية الطباعة.

مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة، دخلت حركة فن الملصق الفلسطيني افقاً جديداً، وتمتعت برؤية واقعية واضحة المعالم والتفاصيل. وعلى اعتبار ان الملصق الفلسطيني دخل، مع الانتفاضة، مرحلة جديدة ما زلنا نعيشها وما زالت تسجل احداثها ومواقفها السياسية والصدامية اليومية، فمن الصعوبة بمكان تقويمها، أو تحديد مساراتها. الاّ انه يمكن، ومن خلال قراءة موجة الملصقات الفلسطينية التي واكبت الانتفاضة زمنياً، ملاحظة بعض التفاصيل المميّزة لها والتي تؤطر خصوصيتها المتميزة، منها:

- استطاع الملصق الفلسطيني، في ظل الانتفاضة، ان يخرج من شكل المخاطبة الحادة لصالح اتزان الخطاب السياسي، وتكثيف فعل المواجهة مع الاحتلال؛ وكذلك الامر بالنسبة الى التعامل مع رموز ودلالات الملصق الفلسطيني المعروفة. ففي ظل الانتفاضة، أخذ هذا التعامل سمة الاتزان، بسبب ملامسته الرابط العقلاني ـ الموضوعي في الاستخدام بين هذه الرموز، من جهة، وتوظيفها بشكل أكثر ايحاء وأثارة، من جهة أخرى.

- أعطى ملصق الانتفاضة للرموز والدلالات المعهودة زخمها الجغرافي، وبلورها في اطار الصراع المباشر مع الاحتلال، فجاءت صادقة ودقيقة في نقل وتصوير الاحداث.

- تميّزت ملصقات الانتفاضة، في هذه المرحلة الجديدة المفتوحة، القابلة للاغناء، بالتأني في الانتاج والاصدار.

فيصل قرقطي

الكتـل السياسية الاسرائيلية ومعضلة «الارض أم السلام؟»

Yishai, Yael; *Land or Peace - Whither Israel?* Stanford: Hoover Institution Press, Stanford University, 1987, 265 Pages.

الارض ام السلام؟ هذا هو السؤال المصيري الذي ما زال الاسرائيليون يطرحونه على أنفسهم منذ ان بدأت الهجمة الصهيونية الاستعمارية على فلسطين تتخذ ابعاداً حقيقية وخطرة مع بداية تطبيق الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد واجهت الحركة الصهيونية، وهي بصدد تنفيذ مخططاتها، مشكلة اساسية كان لا بد من ايجاد حل لها، أو التغلب عليها، بشكل من الاشكال. تلك «المشكلة» هي وجود شعب اصيل مقيم، منذ آلاف السنين، على الارض ذاتها التي جعلتها الصهيونية هدفاً لمخططاتها، وشكّل التعامل مع هذه المشكلة احد اهم المحاور التي اصطرعت حولها تيارات الصهيونية المختلفة، الاشتراكية والليبرالية والدينية واليمينية المتطرفة. وعلى الرغم من محاولة بعض الاحزاب الصهيونية (قبل حرب العام ١٩٤٨، وبعدها) اضفاء بعض البعد الانساني، أو الواقعي، في التعامل مع «المشكلة العربية»، الّا ان الطابع الغالب على السياسة الصهيونية، في هذا المجال، كان يتميز بتغييب العامل الفلسطيني، وتجاهل وجوده المستقل والمميّز. وساعدت الظروف الذاتية، والموضوعية، التي رافقت حرب العام ١٩٤٨، على تكريس ذلك الاسلوب تكريساً تاماً.

ولكن تغيّراً بدا يطرأ على المواقف الاسرائيلية مع انطلاقة الكفاح المسلّح الفلسطيني العام ١٩٦٥، وبصورة اوضح إثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التي وضعت كامل الارض الفلسطينية، ومعها نحو ١,٥ مليون فلسطيني آنذاك، تحت الاحتلال الاسرائيلي. وكان على اسرائيل، بنتيجة تلك الحرب، ان تجد جواباً عن السؤال الجوهري: ماذا تريد من المناطق المحتلة، وبالتالي ماذا ستفعل بها؟

من الواضح، ان الرد الاكثر انسجاماً مع العقيدة الصهيونية يشير الى ضرورة الاحتفاظ بهذه المناطق، أو بأكبر مساحة ممكنة منها، وتوطين مئات الالوف من المهاجرين اليهود عليها. ولكن سرعان ما تبيّن للمسؤولين الاسرائيليين ان الاحتفاظ بهذه المناطق ـ حتى لو افترضنا ان الاعداد المطلوبة من المهاجرين هي في حكم الممكن ـ لا يوفر لاسرائيل مطلب الامن والسلام الذي تدعي باستمرار سعيها الحثيث الى تحقيقه. ومن هنا، بقيت هذه المعضلة ـ الارض ام السلام؟ ـ تخيّم على الحياة السياسية في اسرائيل، دون ان يتمكن أي من الحزبين الكبيرين فيها، العمل أو الليكود، من تقديم حل لها قابل للتطبيق.

ملامح هذه المعضلة، ومواقف الكتل السياسية، الحاكمة والمعارضة، تجاهها، وتأثيرها في الرأي العام الاسرائيلي وتأثّره بها، هي مادة هذا الكتاب، الذي أُصدر قبل اندلاع الانتفاضة الراهنة للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فان الكثير ممّا جاء فيه من عرض وتحليل ما زال منطبقاً على الوضع السياسي الاسرائيلي.

مادة الكتاب الاساسية هي الساحة الداخلية في اسرائيل. فالكاتب لا يدّعي التطرّق الى العوامل الخارجية، الاقليمية أو الدولية ولا حتى للعامل الفلسطيني المؤثر داخل اسرائيل وخارجها، مع اعترافه باهمية هذه العوامل، بدرجات متفاوتة، في تشكيل النهج السياسي الاسرائيلي. وبالتالي، انحصر اهتمام الكاتب في درس القوى والاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام داخل اسرائيل، ومدى قدرة هذه الفئات على توجيه سياسة

الحكومة والتأثير فيها. أمّا موضوع النشاط السياسي، فهو الموقف من الاراضي المحتلة والاستيطان الاسرائيلي عليها؛ ذلك ان هذا الموضوع، بالتحديد، هو الاقدر على الفرز بوضوح بين مختلف المؤسسات السياسية الاسرائيلية على أساس ديني / علماني، أو يميني / يساري، أو اشتراكي / ليبرالي. وكانت قرارات الحكومة والكنيست الاسرائيلي، خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، هي المقياس الذي استدل بواسطته الكاتب على أي تغيّر في السياسة الاسرائيلية.

الفصل الاول، من مجموع سبعة فصول احتواها هذا الكتاب، عرض المؤلف فيه المراحل الخمس التي مرّت بها السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه مسألة الاراضي المحتلة، ومستقبلها. في المرحلة الاولى، التي جاءت مباشرة في اعقاب نشوة «الانتصار» في حرب العام ١٩٦٧، واجهت اسرائيل ثلاثة خيارات: الانسحاب الكامل من على جميع الاراضي المحتلة والعودة الى خطوط هدنة ١٩٤٩؛ او الانسحاب من على جزء من هذه المناطق؛ أو الاحتفاظ بالاراضي المحتلة كاملة. وحيث ان المجموعة السياسية داخل اسرائيل لم تكن متفقة على أية خطة سياسية تفصيلية واضحة المعالم تجاه هذه المسألة، ارتأت حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، برئاسة ليفي اشكول، انتهاج سياسة مثلّثة القاعدة: لا انسحاب كاملاً الى حدود الرابع من حزيران (يونيو)؛ ولا انسحاب جزئياً، الاّ مقابل معاهدة سلام، ولا مفاوضات سلام غير مباشرة.

انتهت المرحلة الاولى عندما وافقت حكومة اسرائيل، في ١٩٧٠/٧/٣١، على «مبادرة روجرز»، التي كانت تعني، بالفعل، قبول اسرائيل بدور الوسيط الاميركي في مفاوضات السلام، بالاضافة الى استعدادها لانسحاب جزئي بدون التوصل الى سلام كامل. وكانت الحكومة، ايضاً، وافقت، بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦، على القرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن. هذا التحوّل في المبادىء السياسية لحكومة اسرائيل ادّى الى انسحاب كتلة غاحال وتهديد حكومة الوحدة الوطنية بالسقوط؛ ولكن سرعان ما تبيّن ان استعداد الحكومة الاسرائيلية للانسحاب من على مختلف الجبهات كان لفظياً اكثر منه عملياً. وأصبح من الواضح ان حكومة غولده مئير آنذاك، التي كانت موزّعة ما بين الحفاظ على «وحدة الارض» أم على وحدة الحكومة، اختارت الموافقة، لفظياً، على المبادرة الاميركية تجنّباً لأية مواجهة مع الحليف الاقوى، وسعياً الى ايقاف حرب الاستنزاف المكلفة على الجبهتين، المصرية والسورية. وبالتالي، شهدت المرحلة الثانية من تقلبات السياسة الاسرائيلية تصاعداً في المطالب المتعلقة بالاراضي التي لا مجال للانسحاب منها: مدينة القدس، ومرتفعات الجولان، وشرم الشيخ، وقطاع غزة، بالاضافة الى مساحات كبيرة من الضفة الفلسطينية. وسواء أكان ذلك نتيجة ضغوط المعارضة اليمينية، بزعامة مناحيم بيغن، لأي انسحاب من على المناطق المحتلة، ام لعدم استعداد حقيقي من جانب الحكومة لتنفيذ أي من الانسحابات تحت رعاية الوساطة الاميركية، فالمؤكد ان «استعداد اسرائيل، في تلك المرحلة، للتراجع عن مبدأ ولا شبر كان أقوى بكثير من استعدادها لسحب جنودها وسيطرتها من على المناطق [المحتلة]» (ص ١٠).

نهاية المرحلة الثانية اعلنتها مدافع حرب العام ١٩٧٣، التي وضعت حدّاً لاسطورة حدود اسرائيل الآمنة، ودفعت اسرائيل، في النتيجة، الى قبول مبدأ الانسحاب الجزئي مقابل سلام جزئي، كما تجسّد ذلك في اتفاقيات فصل القوات العام ١٩٧٤ مع كل من مصر وسوريا. وفي تلك المرحلة، ايضاً، بدأت ملامح «الخيار الاردني» تتضح عندما تسرّبت انباء، في بداية عهد حكومة اسحق رابين، عن اتصالات بين الاردن واسرائيل أُجريت في اواخر عهد غولده مئير.

هذه التراجعات الجزئية من جانب حكومات العمل المتلاحقة لم تؤد الى تحقيق هدف السلام الكامل، من جهة، كما انها عززت موقف المعارضة اليمينية المطالبة بعدم التخلي عن شبر واحد من «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، من جهة أخرى. ومع وصول الوضع السياسي الى حالة من الجمود والعجز، اضافة الى عدد من الازمات الاقتصادية، والاجتماعية، جاءت انتخابات العام ١٩٧٧ لتضع حزب العمل الحاكم منذ العام ١٩٤٨ على مقاعد المعارضة، وأتت بزعيم اليمين المعارض، مناحيم بيغن، الى رئاسة الحكومة. ومع هذا التغيير في هوية صانعي القرار في اسرائيل، دخلت السياسة مرحلتها الرابعة، التي شهدت عودة بيغن الى المبادىء الاولية: الانسحاب الكامل على احدى الجبهات (جبهة سيناء) مقابل معاهدة سلام تامّ وتعاقدي؛ ومفاوضات مباشرة بين

الاطراف المعنية. وتوّجت هذه السياسة بمشروع بيغن للسلام، الذي لم تجد المعارضة العمالية مفرّاً من الموافقة عليه بسلبية. امّا النقاط التي تحفظت منها المعارضة العمالية، فهي: مستقبل المستوطنات الاسرائيلية، وانعكاس معاهدة السلام على القرار الرقم ٢٤٢ (خاصة في ما يتعلق بالضفة والقطاع)، ومشروع الحكم الذاتي.

وبعد التوصّل الى معاهدة السلام التي اخرجت مصر من خيار المواجهة العسكرية مع اسرائيل، دشّنت حكومة بيغن المرحلة السياسية الخامسة باعلان الكنيست المصادقة النهائية على قرار ضمّ القدس بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠، وقرار ضمّ مرتفعات الجولان بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤. امّا مفاوضات الحكم الذاتي، التي شكّلت الشق الثاني من معاهدة السلام، فان تلكؤ الحكومة الاسرائيلية في خوض هذه المفاوضات كان اوضح دليل على ان اقصى ما كانت تسعى اليه حكومة الليكود هو انهاء الحكم العسكري في المناطق المحتلة، دون التخلّي عن مبدأ السيطرة عليها. وفي النهاية، لم تجد الحكومة الاسرائيلية بدّاً من شن هجوم عسكري واسع النطاق على المواقع الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٨٢، لكي تضع نهاية قاطعة، كما اعتقدت آنذاك، لأية احتمالات تفاوض بشأن الانسحاب من على المناطق الفلسطينية المحتلة. وهنا، ايضاً، وجدت المعارضة العمالية نفسها الى جانب الحكومة في هذا القرار الخطر. وقد ادّى تكرار هذه المواقف الى اضمحلال الفوارق السياسية، والعقائدية، بين هذين المعسكرين.

بعد هذا العرض المركّز لمراحل السياسة الاسرائيلية، خلال العقدين اللذين تبعا حرب العام ١٩٦٧، انتقل الكاتب، في الفصل الثاني، الى تفحّص الاسلوب الذي اتبعته الحكومة لتنفيذ هذه السياسة، وبالتحديد السبل التي سلكتها في اقامة المستوطنات. واعتبر الكاتب، منذ البداية، ان اسرائيل لم تلجأ الى اقامة تلك المستوطنات نظراً الى حاجتها الى المزيد من المساحة لاستيعاب المهاجرين الجدد (فرص الاستيعاب كانت موجودة بوفرة في النقب والجليل ومدن الاعمار)، بل لتنفيذ سياسة الحكومة الاقليمية؛ وبعبارة اخرى، لتجسيد اهدافها التوسعية في المنطقة. إلّا ان الكاتب لاحظ ان التطبيق العملي لسياسة الحكومة الاستيطانية كان، في اغلب الاحيان، يتخذ طابع اقرار الامر الواقع، حيث ان جماعات المستوطنين كانت هي المبادرة الى اتخاذ الخطوات العملية لتجرّ وراءها القرارات الرسمية من الجهات الحكومية المختصة. وفي حين جاء سكان هذه المستوطنات من مختلف قطاعات المجتمع الاسرائيلي، إلّا ان نسبة تمثيل الطبقة المتوسطة كانت ملحوظة. امّا المخصّصات المالية التي رصدت لاقامة هذه المستوطنات والانفاق عليها، فكانت ضخمة الى حدّ لا يمكن مقارنته مع انتاجيتها الاقتصادية. وبصورة عامة، اتبعت سياسة الاستيطان الاسرائيلية مسارين اساسيين: الاول، وهو الغالب في اثناء حكم حزب العمل، كان ترجمة لخطة يغئال الون، التي لم تقرّ رسمياً، وان شكلت، عملياً، المخطط العام لسياسة حزب العمل الاستيطانية والاقليمية؛ والثاني، خطة اريئيل شارون التي تبنّاها الليكود منذ تولّيه الحكم في العام ١٩٧٧. ويبدو من ملاحظة الكاتب ان مراحل الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة تلاحقت بصورة متوازية مع تلاحق المراحل الخمس لسياسة الحكومات الاسرائيلية في المنطقة. وبالتالي، كانت الخطوات العملية ترجمة لسياسة الحزب الحاكم. امّا المعارضة، ففي حين كانت فعالية وصاخبة، على الرغم من حجمها الصغير (غاحال واليمين الصهيوني) خلال حكم حزب العمل، وجدها الكاتب لدى حزب العمل سلبية وشبه عاجزة، على الرغم من حجمها الكبير نسبياً خلال عهد الليكود.

واذا كان الاختلاف في المنطلقات الفكرية والمواقف السياسية هو من طبيعة العمل الحزبي بين الحكومة والمعارضة، فان الخلافات الشخصية، وتوزّع الولاءات داخل الحزب، او التجمّع الواحد، قد يكون لها اهمية مضاعفة في بعض الاحيان. وفي حالة اسرائيل، اعتبر الكاتب ان «الفئوية» هي من الميزات الواضحة في حياة الاحزاب السياسية الاسرائيلية، وتعود، اساساً، الى عوامل اجتماعية ـ اقتصادية، الى جانب عدد من المنطلقات الفكرية. امّا تاثير هذه الظاهرة، فيلاحظ من خلال دعم القيادات الحزبية، او ممارسة قيود على حرية اتخاذ القرار لديها.

وتتلخّص الاساليب المتّبعة لتحقيق اي من هذين الهدفين بالتنظيم والاختراق والاقناع العقائدي. وفي

حالة حزب العمل، رأى الكاتب ان كتلة «احدوت هعفوداه» كانت الاوفر حظاً في التأثير في سياسة الحزب الاقليمية، نظراً الى قدراتها التنظيمية الوفيرة، واستعدادها الدائم للعمل بصورة مستقلة عن الحكومة. ولاحظ الكاتب ان خارطة الانتشار الاستيطاني في عهد حكومات العمل تطابقت، تماماً، مع مخطط الون، ممّا يدل، بوضوح، على نفوذ هذه الكتلة القوي. امّا كتلة رافي، واليها ينتمي دايان وبيرس، فقد اعتمدت، اساساً، على قوة اختراقها الجهاز الداخلي للحزب، وقوة شخصية زعمائها، بحيث تجاوز نفوذها، في بعض الاحيان، قوتها العددية. والى جانب هاتين الفئتين، لجأت المجموعات الصغيرة الاخرى، سواء منها «الصقرية» (مجموعة غاليلي) ام «الحمائمية» (مجموعة الياف) الى اسلوب الاقناع العقائدي لكسب النفوذ والتأييد داخل صفوف الحزب. ومع ازدحام صفوف حزب العمل بالاسماء اللامعة عسكرياً، والكتل التاريخية حزبياً وسياسياً، كان من الطبيعي ان تتأثر سياسة الحزب الحاكم بمحصلة الصراعات الداخلية.

شهدت المرحلة الاولى، بعد حرب حزيران (يونيو) (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) تحالفاً اخترق صفوف الكتل المتعددة، ليجمع كلا من غولده مئير وموشي دايان وبيرائيل غاليلي في قمّة الهرم الحزبي على اساس الولاء لبرنامجه السياسي. وبدا، في تلك الفترة، ان التنافس بين الكتل داخل حزب العمل كان لأسباب فردية أكثر منه لأسباب عقائدية. امّا الفئات المتطرفة، الصقرية والحمائمية، فقد أتيحت لها فرصة التعبير عن آرائها، دون التسبّب في أي تغيير حقيقي في سياسة الحزب. وتميّزت سياسة الحزب، خلال تلك المرحلة، بالدمج الوظيفي للمناطق (دايان) ونشر المستوطنات اليهودية فيها (الون ودايان). إلّا ان الحزب، وبتأثير حرب العام ١٩٧٣، ونتائجها، شهد مرحلة من «الاعتدال» في سياسته الاقليمية. وفي حين تلاشت، تقريباً، الخلافات العقائدية، فان النزاعات الفردية والشخصية على زعامة الحزب أوشكت على تمزيقه، خاصة بين رافي وأحدوت هعفوداه، بعد غياب معظم رموز جيل الريادة والزعامة التاريخية لحركة العمل الاسرائيلية. وهكذا حلّت النزاعات الشخصية وتوازن القوى الفردي محل الخلافات بين الكتل المؤسسة لحزب العمل؛ وفي الحالتين أدت هذه الخلافات الى دعم سياسة الحكومة الرسمية والمحافظة عليها، بدلاً من محاولة احتوائها أو تقييدها.

الوضع كان مختلفاً بعض الشيء مع تكتل الليكود، الذي اعطى انطباعاً، لدى تسلمه السلطة بعد انتخابات العام ١٩٧٧، عن وحدة حزبية تامّة في صفوف حيروت، بزعامة بيغن. إلّا ان متاعب بيغن لم تأت، في البداية، من داخل حيروت، بل من الشركاء الآخرين في الليكود، وفي مقدمهم دايان الذي خاض انتخابات العام ١٩٧٧ على لائحة العمل، لينضم، بعدها مباشرة، الى حكومة بيغن. وفي النهاية، اضطر دايان الى الاستقالة، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، لمعارضته سياسة الليكود في المناطق المحتلة. وثمّة معارضة من نوع آخر واجهها بيغن من داخل صفوف حيروت في شخص عيزر وايزمان، قائد سلاح الطيران الاسرائيلي سابقاً، الذي انضمّ الى صفوف حيروت مباشرة بعد حرب العام ١٩٦٧، مختتماً بذلك تاريخاً عسكرياً حافلاً. إلّا ان وايزمان، على ما يبدو، لم يسخّر شهرته العسكرية والعائلية لفرض آرائه السياسية. وعلى الرغم من ظهوره، في معظم الاحيان، الى جانب المواقف الصقرية المتزمّتة، الّا انه لم يرفض، تماماً، اية تنازلات، او مساومات براغماتية. وجاءت استقالته، في ٢٦/٥/١٩٨٠، لتشكل اعتراضاً صريحاً على سياسة الليكود الاقليمية. وعلى الرغم من ان الدافع الحقيقي الى هذه الاستقالة كان اعتراض وايزمان على الجمود المسيطر على محادثات الحكم الذاتي، فان التعليل الذي قدّمه في كتاب الاستقالة كان التخفيض في ميزانية الدفاع.

حالة وايزمان يمكن اعتبارها كحالة «الطير الذي يغرّد خارج سربه»؛ ذلك ان السرب الاساسي، حيروت، كان متراصّ الصفوف تماماً وراء بيغن حتى توقيع معاهدة السلام مع مصر. فقد عارض، او امتنع عن، تأييد كامب ديفيد ٢٣ عضواً من الليكود في الكنيست، وكان ضمنهم بعض أصدق اتباع بيغن، من أمثال غيئولاه كوهين واسحق شامير وموشي ارنس ويغئال كوهين ـ اورغاد؛ إلّا ان انسحاب غيئولاه كوهين من صفوف حيروت، في ١٧/٧/١٩٧٩، وتشكيلها كتلة هتحياه أدّى الى تراجع حدّة المعارضة داخل الحزب ضد رئيسه.

ولدى اجراء مقارنة سريعة بين نمط المعارضة وأساليبها داخل كل من حزب العمل وحيروت، نجد

ان الخلافات الداخلية في حزب العمل كانت تؤدي، غالباً، الى تسويات وتنازلات ربما ادتّ الى جمود سياسي في بعض الاحيان؛ في حين ان المعارضة داخل حيروت كانت تنتهي عموماً بالخروج من صفوف الحزب والعمل بصورة مستقلة عنه دون التأثير في خطه السياسي.

الفصلان، الرابع والخامس، تناولا الجماعات الضاغطة، الصقرية والحمائمية، على التوالي، داخل المجتمع الاسرائيلي ومدى تأثيرها في صانعي القرارات السياسية؛ ذلك التأثير الذي اعتبره الكاتب كبيراً وفعّالاً. ومن اهم جماعات الضغط الصقرية، تحدث الكاتب عن «حركة ارض ـ اسرائيل» التي طالبت بالاحتفاظ بجميع الاراضي المحتلة منذ تشكيلها مباشرة في اعقاب حرب العام ١٩٦٧. وعلى الرغم من الأسماء اللامعة التي ضمّتها تلك الحركة من كتّاب وشعراء وفنانين واساتذة جامعات ورجال اعمال، إلّا ان مقدرتها على احداث تغيير في السياسة المعتمدة آنذاك بقيت محدودة. ويرجع السبب في ذلك، اساساً، الى ضعف تركيبها التنظيمي وتنوّع انتماءات اعضائها من اليسار الى اقصى اليمين، الامر الذي ادّى، في النهاية، الى تلاشي الحركة وانضمام غالبية افرادها الى الاحزاب والتنظيمات القائمة.

امّا حركة «غوش ايمونيم» التي تعتبر الوريث الشرعي لحركة «ارض ـ اسرائيل»، فقد شكّلت الصوت الاقوى بين التنظيمات الاسرائيلية، المدافعة عن «اسرائيل الكبرى». ولكن نشاطها لم ينحصر فقط في مجال الدعاية والاعلام اللفظي، بل استطاعت، ايضاً، ان تترجم اقوالها افعالاً. ومنذ اللحظة الاولى التي ظهرت فيها هذه الحركة رسمياً، في ٤/٢/١٩٧٤ (نشاطاتها العملية سبقت ذلك التاريخ بسنوات عدة)، كان التمايز في الاهداف بينها وبين المجموعة الحاكمة في اسرائيل واضحاً تماماً. ونظراً الى توفّر الامكانات الهائلة لديها (قيادة متماسكة، ودعم جماهيري واسع، وحماس كبير للعمل بين اعضائها)، استطاعت غوش ايمونيم ان تقدم الدليل العملي والبديل العقائدي لسياسة حكومة العمل. وكان هذا، بالضبط، شرط نجاحها؛ اذ ان انتقال السلطة الى تجمّع الليكود ادى، بالضرورة، الى تطابق المصالح والاهتمامات ما بين الحكومة وجماعة غوش ايمونيم، الامر الذي انعكس سلباً، وبصورة حادة، على تماسك الكتلة وفعاليتها. وعلى الرغم من ان افراد غوش ايمونيم تمكّنوا، خلال تلك الفترة، من الاندماج تماماً، والتفاعل، مع عملية صناعة القرار داخل الحكومة، إلّا انهم فشلوا في احداث التغييرات التي تتماشى مع اولويات حركتهم. فالحكومة هي التي فرضت سرعة وتيرة الاستيطان، واضطر سكان ايلون موريه، مثلاً، الى الانتقال الى موقع آخر. ولم تلعب غوش ايمونيم دوراً فعّالاً في استيطان الجولان، او في قرار ضمّها؛ كما انها لم تتمكن من ايقاف عملية اخلاء مستوطنات سيناء، او تأجيل ذلك الاخلاء. امّا اسباب تراجع غوش ايمونيم، فلخّصها الكاتب كما يلي:

١ ـ الانفلاش التنظيمي الذي اخرج غوش ايمونيم من انغلاقها السابق، وحوّلها الى جزء من المؤسسة الحاكمة، فاصبحت، بالتالي، خاضعة لقواعد اللعبة البرلمانية والفئات الضاغطة الاخرى.

٢ ـ عجز غوش ايمونيم عن استغلال نفوذها الواسع داخل حكومة الليكود لتنفيذ سياسات تتماشى مع مصالحها.

٣ ـ عقيدة غوش ايمونيم التي ادّت الى اجتذاب اعداد واسعة، ومتنوّعة، من الاعضاء والمؤيدين، ساهمت، لاحقاً، في تعميق الخلافات فيما بينهم.

٤ ـ صعود غوش ايمونيم السريع على الساحة المحلية دفع بالعديد من الاسرائيليين الى الانضمام الى المستوطنات التي اقامتها هذه الكتلة، طمعاً بالاغراءات والفوائد المادية التي وعدت بها مؤيديها.

أمّا جماعات الضغط الحمائمية، فقد تطور تأثيرها عبر ثلاث مراحل. الاولى جاءت مباشرة بعد حرب العام ١٩٦٧، عندما ظهرت «الحركة من اجل السلام والامن» بصورة عفوية، وبدون اي اطار تنظيمي واضح، لتطرح خيار السلام كبديل امام الحكومة الاسرائيلية. إلّا ان تاثير هذه الحركة كان هامشياً، وتلاشى تقريباً خلال الفترة ما بين حرب العام ١٩٧٣ وبداية مسار السلام مع مصر في العام ١٩٧٨. ومع توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد

بدأت حركات السلام الاسرائيلية مرحلة ثالثة من النشاط والتأثير الجماهيري واسع النطاق، وعزّز نفوذها آنذاك التراجع الذي شهدته حركة العمل.

تزّعمت حركة «السلام الآن» تلك المرحلة؛ ولكن تأثيرها لم يتخذ طابع الاستمرارية، أو الثبات؛ بل شهد طفرات من المدّ الجماهيري الكبير تتلوها فترات طويلة من الانحسار والتراجع والخمول. لقد كانت «السلام الان» ضد الحرب، خاصة بعد حرب العام ١٩٨٢ في لبنان، وضد اقامة المستوطنات في المناطق المحتلة، وضد ممارسات القمع والارهاب ضد الفلسطينيين، وضد الاحتفاظ بالاراضي المحتلة في حرب العام ١٩٦٧؛ ولكن نشاطها كان محكوماً بمدى امكانية تحقيق الحل السلمي؛ كما ان افتقارها للامكانات المادية، والتنظيمية، والايديولوجية الواضحة، وضع قيوداً شديدة على امكانية تحقيق اهدافها.

في الفصل السادس، تتبع الكاتب التقلبات في الرأي العام الاسرائيلي، ومدى تأثيرها في صناعة القرار داخل الحكومة، بقصد الاجابة عن سؤالين: ما هي ملامح الشخصية الصقرية في اسرائيل؟ وفي اي اتجاه يميل الرأي العام الاسرائيلي؟ وللاجابة عن هذين السؤالين، تتبع الكاتب استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي على مدى الفترة موضـــع البحث، فخلص منهـا بالنتائج التالية: تتميّز الشخصية الصقرية الاسرائيلية بشدة الايمان الديني وممارسة الاحكام والطقوس التوارتية في الحياة اليومية؛ وهي، على الاغلب، من مؤيدي الليكود ومن أصل أفرو-آسيوي، ومن غير المرجح ان تكون الشخصية الصقرية متمتعة بمستوى تعليمي مرتفع؛ وبالتالي، فان وضعها الاقتصادي متدنّ في معظم الحالات. ومن البديهي ان هذه الشخصية لا تؤيد، اطلاقاً، اعادة المناطق المحتلة. أمّا اتجاه الرأي العام الاسرائيلي، فقد لاحظ الكاتب انه كان يميل آنذاك، اجمالاً، الى مزيد من التصلّب والصقرية والمطالبة بالاحتفاظ بالمناطق المحتلة. وضمن هذه الاجواء العامة، ليس من المستغرب ان نرى قادة اسرائيل السياسيين في غير عجلة من امرهم للوصول الى طاولة المفاوضات. وبالتالي، فان السؤال الذي يواجه التيار المؤيد للسلام، كبديل للارض، لا يتناول ما سيحدث في حال اتخاذ قرار التخلي عن المناطق المحتلة، بل ما يجب عمله، من اجل التوصل الى مثل هذا القرار (ص ٢٠٧). ويزيد في صعوبة التوصل الى ذلك القرار ما يبدو من ميل واضح، لدى نسبة كبيرة من الاسرائيليين، الى الاحتفاظ بالاراضي المحتلة، او اكبر مساحة ممكنة منها، والتوصل، في الوقت عينه، الى صيغة ما من الحل السلمي. ولكن، بعد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، ما هي فرص الاسرائيليين في تحقيق ذلك.

مها بسطامي

الصراع العربي ـ الصهيوني
من وجهة نظر يهودية

شحاته هارون، يهودي في القاهرة، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، ١٢٠ صفحة.

هذا الكتاب هو الوحيد، فيما نعتقد، الذي يضمّ مجموعة من المقالات والدراسات التي كتبها شحاته هارون في أوقات متباعدة، ومقابلات صحافية أجريت معه في الصحافة العربية (المصرية والكويتية). والجامع المشترك لمواد الكتاب انها تناولت وضع اليهود في مصر، اضافة الى قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، والموقف منها.

وتحت هذا المحتوى العريض للكتاب، جاءت المواد المتنوعة دون ان تخضع لأي شكل من اشكال التنظيم؛ وهي، بهذا المعنى، لم توضع ضمن فصول وابواب، ولا تمّ ترتيبها نوعياً، أو زمنياً، بل يمكن القول، انها جمعت بشكل عشوائي، لتصبح كتاباً يحتوي بين دفتيه هذا الخليط من المواد المشدودة الى عناوين عريضة، ولكنها هامة، وتستمد أهميتها من عاملين: أولهما الموضوع، وهو الذي شغل، ولا يزال يشغل، اهتمام العرب؛ وثانيهما ان الموضوع يطرح من جانب يهودي مصري، وهو ليس أي يهودي كان.

وهارون المؤلف مصري يساري عمل، ولا يزال يعمل، في سلك المحاماة. وهو يهودي الديانة، كان من بين قلّة قليلة من يهود مصر، الذين صمدوا في وجه محاولات الترحيل والتهجير، ترغيباً وترهيباً، وانخرط، الى جانب غيره من الوطنيين والديمقراطيين المصريين في الحركة المناهضة للصهيونية منذ الاربعينات، وكان بينهم عدد من اليهود المصريين، نذكر منهم هنري كوريل وهيلل شوارتز، وغيرهما ممّن كانوا في عداد قادة ومؤسسي الحركة الشيوعية المصرية.

اضافة الى ما سبق، فان هارون ربط حياته بحياة شعب مصر، فانتمى، مبكراً، الى التيار الوطني التقدمي المصري، وكان من بين الاعضاء المؤسسين لـ «حزب التجمع التقدمي الوحدوي» في مصر، وعمل في اطار الحركة الشعبية باعتباره عضواً في نقابة المحامين المصريين، ولم تدفعه الظروف المعقدة، والمتشابكة، لتغيير مواقفه وسياساته، سواء في الاطار الاجتماعي ـ الوطني، أو في اطار الموقف من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني.

أمّا مواد الكتاب، فقد ابتدأت بـ «مذكّرة الى الرئيس عبد الناصر»، قدّمها هارون في ١٩٦٧/٢/٢٨، وطالب فيها بتعديل السياسات الرسمية التمييزية المتبعة ازاء اليهود المصريين، وذلك من أجل تطبيق سياسات منسجمة مع الشعارات المطروحة في البلاد، استناداً الى «المبادىء الاشتراكية، بل والى الاشتراكية العلمية».

وأضاف شحاته، في مذكرته، مطالبته الرئيس عبد الناصر بالنضال «من أجل اقناع الحكومات العربية بأن تنحو هذا المنحى؛ ففي هذا كسب لقضية الحرية والديمقراطية والاشتراكية؛ وفي هذا كسب لجماهير واسعة على الصعيدين، الاقليمي والدولي؛ وفي هذا كسب من طريق حرمان الاستعمار والعنصرية الاسرائيلية من اهمّ دعائم دعايتيهما» (ص ١٣ ـ ١٤).

والمادة الثانية في الكتاب، كانت مقالة، نشرت في «الطليعة» المصرية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤،

تحت عنوان «الاطار العام للعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية». وفيه تناول المؤلف، بالعرض والتحليل، طبيعة هذه العلاقات، استناداً الى التحليل الماركسي، وباعتبار ان اسرائيل تجسّد مصلحة اميركية، وقوّة للحفاظ على مصالح الاحتكارات الامبريالية، ممّا يوضح اساس التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي في المجالات كافة، وبخاصة في المجال العسكري ومجال المخابرات (ص ١٦ ـ ٣٥).

وثالثة مواد الكتاب مقابلة صحفية أجراها محرر «روز اليوسف» المصرية، في آذار (مارس) ١٩٧٥، مع هارون، بعد ان تمّ الافراج عن الاخير في القضية الرقم ١٠٠/ ١٩٧٥ ـ أمن دولة. وفي هذه المقابلة، تمّ استعراض الكثير من مواقف هارون من الصهيونية، ونضاله ضد دعايتها، فأبرز معارضته للاسس التي تنطلق منها الصهيونية، وبخاصة مقولة «تفوّق الجنس اليهودي»؛ واعاد هارون أسس موقفه الى «بحث ماركسي قرأته وانا شاب يقول ان لليهود في العالم ثقافتين متمايزتين... الاولى ثقافة الحاخامات الرجعية، التي تسود حيث يضطهد اليهود، والتي تحمل طابعاً انطوائياً؛ والاخرى ثقافة اليهودي الانسان، الذي يقبله مجتمعه، وهي لا تنفصل عن ثقافة هذا المجتمع وعن الثقافة الانسانية» (ص ٤١).

واوضح هارون، في هذا المقابلة، ان مصر لا تعرف ما يسمّى «معاداة السامية»؛ وهذا امر واقع في كل الاقطار العربية. واضاف: «قد توجد مشاعر معادية لليهود؛ ولكنها رد فعل على العدوان الاسرائيلي؛ وهذا شيء مختلف تماماً عن معاداة السامية في اوروبا؛ واي تغيّر في نظرة الشعب المصري الى المواطن اليهودي ناجم عن سلوك الدوائر الحاكمة في اسرائيل، واتجاهاتها العدوانية» (ص ٤٠).

واوضح هارون موقفه من موضوع مغادرته مصر، قائلاً: «لن اترك مصر، ولو قطعوا رقبتي. انها وطني... ثمّ انني لم اشعر، في اي وقت، بأن شعبها لفظني. وعندما قبض علي، وجدت عشرات من المواطنين في السجن، ووجدتهم من مختلف الاديان والمعتقدات» (ص ٤٦).

وفي هذه المقابلة، حدّد هارون رؤيته الى «حل القضية الفلسطينية» والصراع العربي ـ الصهيوني، والذي يمكن ان يتمّ على مرحلتين: «في المدى القريب، انشاء دولة فلسطينية عربية على الضفة وقطاع غزة؛ وفي المدى البعيد، توحيد الدولتين في دولة ديمقراطية واحدة، تتمتع بولاء سكانها جميعاً، بصرف النظر عن العنصر والدين» (ص ٤٣).

ورابعة مواد الكتاب هي «تقرير عن وضع اليهود في مصر» قدّمه الى منظمة التحرير الفلسطينية من طريق عصام السرطاوي، في أواخر السبعينات. وقد أوضح، في مقدمته، «ان شعب مصر براء تماماً، وكلياً، من كل ما عاناه ابناؤه اليهود» من مشكلات (ص ٥٠). ثمّ انتقل الى استعراض الاوضاع التي أحاطت باليهود المصريين، وبخاصة في عهد السلطة الملكية البائدة مبرزاً تضافر «جهود الاستعمار والسلطات الرجعية والصهيونية لتأجيج حملات تهاجم اليهود كيهود، كوسيلة لحرف الحركة الوطنية عن مسارها الطبيعي» (ص ٥١).

واشار التقرير الى بعض الحملات والممارسات الرسمية التي استهدفت اليهود في مصر، وهي حالات تفاقمت في ظل تنامي الصراع العربي ـ الصهيوني، ومعاركه العسكرية، وبخاصة في العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ (ص ٥٢ ـ ٥٦). ولكنه اضاف موضحاً ان «هذه الجراح صعبة، ولكنها ليست مستحيلة الالتئام. انها بحاجة الى معالجة جادة وحازمة» (ص ٥٧).

امّا المادة الخامسة من الكتاب، فهي مقابلة أجرتها «القبس» الكويتية مع هارون، وتناولت مواقف المؤلف من تطورات الصراع في المنطقة، في ضوء اتفاقيتي كامب ديفيد ونتائجهما. وفي هذا، أوضح هارون معارضته لاتفاقيتي كامب ديفيد، لانهما «سلام اميركي بشروط المؤسسة الصهيونية الحاكمة في اسرائيل؛ وبالتالي، فانهما، في اعتقادي، ضد مصالح الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، فضلاً عن انهما لم تستجيبا للمطالب الوطنية العادلة للدول العربية المحتلة اراضيها، واعني بها مصر وسوريا» (ص ٦١).

والمادة السادسة في الكتاب هي الأخرى مقابلة صحفية أجرتها صحيفة «الوطن» الكويتية مع المؤلف،

في شباط (فبراير) ١٩٨٥، وفيها استعراض لمواقف هارون المعادية للصهيونية وروابطها المصلحية مع الولايات المتحدة الاميركية، وما ينجم عن ذلك من سياسات عدوانية على الاقطار العربية، كجزء من الصراع العالمي (ص ٦٨ ـ ٧١).

وحدّد هارون اطار النضال الذي ينبغي اتباعه في قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، فقال: «ان الخلاص من افكار الصهيونية في اسرائيل هو واجب نضال التقدميين هناك». واضاف الى ذلك قوله: «وفي ذات الوقت، ينبغي محاربة العسكرية الاسرائيلية، تماماً كما فعل شعب فيتنام، حين كان يتوجه الى الشعب الاميركي لحثّه على ايقاف الحرب، ويحارب في ذات الوقت العسكرية الاميركية، وكان هذا الى جانب الكفاح المسلّح، الامر الذي مكّنه من النصر...» (ص ٧٣).

والجديد، في هذه المادة من مواد الكتاب، التطرق الى هجرة اليهود المصريين، حيث قال: «الذي اعرفه ان عدد اليهود في مصر، والذي كان يجاوز المئة الف في الثلاثينات، لم يبق منهم سوى ما لا يزيد عن ١٨٠ فرداً. والذين هاجروا، لم يهاجر منهم الى اسرائيل الّا ما بين ٢٠ و ٢٥ بالمئة، والباقي ذهبوا الى اوروبا واميركا» (ص ٧٣).

والقسم السابع من الكتاب هو مقالة صغيرة كتبها المؤلف، ونشرها في «الاهرام» المصرية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، حول قيام الحكومة الاسرائيلية بتقديم مشروع قانون الى الكنيست بفرض عقوبة السجن على اي اسرائيلي يجري اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورأى فيه محاولة من جانب الاسرائيليين تهدف الى «محاصرة النضال من أجل اقرار سلام عادل، مبني على الاعتراف بحق كل شعب على العيش في وطنه» (ص ٨١ ـ ٨٢).

امّا آخر مواد الكتاب، فهي دراسة بعنوان «خواطر حول الشرق الاوسط»، وهي دراسة من ثلاثة أجزاء، يتناول فيها المؤلف جوانب عدة من القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني في ابعاده المختلفة، وفي آفاق تطوره واحتمالات حله (ص ٨٦ ـ ١١٧).

في الجزء الاول «منهج البحث»، تناول المؤلف مفهوم السياسة في «المقدمة»؛ ثمّ استعرض ما اسماه «الخواطر»، وفيها سبع عناصر اساسية في الموضوع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ابرزها ان «اسرائيل واقع ارتضته الشرعية الدولية؛ هذا بينما المرفوض على الاطلاق هو اسرائيل العنصرية العدوانية التوسعية»، و«ان الدولة الفلسطينية لن تقوم لها قائمة، الّا اذا رضي بها الاسرائيليون قسراً، أو طواعية».

واضافت «الخواطر» الى ما سبق «ان القسر (الكفاح المسلح في الضفة وغزة وداخل اسرائيل) هو الواجب المقدّس الملقى، في المقام الاول، على عاتق الفلسطينيين، على ان يكون مقروناً بالكفاح السياسي لتغيير موازين القوى داخل اسرائيل لصالح قوى السلام»، و«ان هذا التلازم، والتزامن، بين الكفاح المسلح والكفاح السياسي... ينبغي ان يؤدي الى تغيير موازين القوى داخل الدول العربية واسرائيل، وكذا على الصعيد العالمي» (ص ٨٨ ـ ٨٩).

وفي الجزء الثاني من الدراسة، تناول المؤلف الحرب والسلام في الصراع العربي ـ الصهيوني، وبدأ بالسؤال عن امكانية ان تفقد اسرائيل طبيعتها التوسّعية العدوانية؟ وهل ستكف عن ان تكون اداة الاستعمار الاميركي في المنطقة؟ واجاب عن السؤال بالنفي. وبعد ذلك، انتقل الى استعراض احتمالات ثلاثة: الحرب؛ ولا حرب ولا سلام؛ والسلام.

واذا كان هارون رأى عدم امكانية للقيام بحرب حاسمة ضد اسرائيل، بسبب قوّتها ودعم الاستعمار لها، فانه عارض، في الوقت عينه، الاحتمال الثاني «لا حرب ولا سلام»، لانه يحافظ على الواقع القائم. ولهذا، فقد قرّر الاحتمال الثالث، والذي يميّز فيه بين اتجاهين: «ان يكون عقداً تبادلياً، او ان يكون عقد اذعان لشروط الطرف الآخر (مثل معاهدة السلام التي ابرمت بين مصر واسرائيل العام ١٩٧٩)» (ص ١٠٣).

وهو عندما قرّر احتمال السلام في اتجاهه الاول، استند الى ان «السلام، بمعنى السلام العادل، سيتيح لشعوب المنطقة ان تسهم معاً في كفاح مشترك ضد العدو المشترك: الاستعمار». و«لأن السلام، بمعنى السلام العادل... هو الشرط الاساسي للتنمية والبناء والتحرير، وفي المقام الاول للديمقراطية» و«لان السلام العادل سيفقد المؤسسة الحاكمة في اسرائيل... قبضتها على جماهيرها» (ص ١٠٤).

وبعد ان استعرضنا محتويات كتاب هارون، بما تضمّنه من مواقف وآراء، وعرّفنا بالرجل، نسجل بعض الملاحظات العامة:

ان المواقف والآراء الاساسية التي عبّر عنها هارون تنتمي الى الخط الذي تبنّاه، وعمل على اساسه الشيوعيون المصريون، وفيهم كثير من اليهود الذين ساهموا في تأسيس ونشاطات المنظمات الشيوعية في مصر.

ولعل ابرز الدلائل على السند التاريخي ـ الفكري لمواقف وآراء هارون، تقديمه اسم هنري كورييل في سياق اسماء من اهداهم الكتاب؛ وكورييل شيوعي مصري يهودي الديانة طردته السلطات الملكية من مصر العام ١٩٥٠، وعاش حياته، حتى العام ١٩٧٨، في المنفى.

ودليل آخر يمكن التقاطه من تأكيدات وردت في صفحات كثيرة من الكتاب، تأكيد موافقة هارون على قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، والمعروف بقرار التقسيم، وهو القرار الذي وافقت عليه غالبية الاحزاب والمنظمات الشيوعية، باعتباره يمثل حلاً للقضية الفلسطينية وللصراع العربي ـ الصهيوني.

اما بالنسبة الى المواقف والافكار التي لم يجد لها هارون سنداً تاريخياً، فقد ارجعها الى التحليل الطبقي، اي الى السند الفكري للصراع العربي ـ الصهيوني، كجزء من الصراع الطبقي العالمي والذي تتجسد فيه الصهيونية بوصفها ظاهرة استعمارية؛ وبهذا وجد هارون انسجاماً بين السند التاريخي والفكري لمواقفه وآرائه.

وفي الحالات التي لم يسعفه السند التاريخي، ولا التحليل الطبقي، في ابراز مواقفه وافكاره، اركن هارون الى مواقف وافكار منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي صاحبة الحق في تناول، والتعامل مع الشأن الفلسطيني». وهو، عندما استند، في مواقفه وافكاره، الى مواقف منظمة التحرير الفلسطينية انما وجد سنداً قوياً، لا يقل بالنسبة اليه عن السندين السابقين.

فايز ساره

حول مراجعة «الثابت والمتغير في الاقتصاد الاسرائيلي»

في شؤون فلسطينية . العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، الصفحات ٩٧ ـ ١٠١، نشر الزميل عمر سعادة، مراجعة لكتابي «الاقتصاد الاسرائيلي»، اشتملت على بعض الملاحظات السلبية، التي ارى انها بحاجة الى ايضاح، خصوصاً وانها استندت على قراءة خاطئة، وغير كاملة، للنقطة، او النقاط، محل الملاحظات.

كتب الزميل «وللحقيقة، فان افاضة الكاتب في تناول النمو السكاني والهجرة اليهودية اسلمته الى بعض الاستنتاجات بعيدة الصلة بموضوع الكتاب، من جهة، والتي لا يتفق معه بشأنها معظم المهتمين بديموغرافيا اسرائيل...».

في حدود معرفة الكاتب، فان كلمة «افاضة» تحمل مدلولاً سلبياً يفيد بالاطالة التي لا لزوم لها. اذكّر المراجع والقارىء، معاً، بأن الفصل بكامله هو عبارة عن ٢٠ صفحة فقط، اشتملت، فيما اشتملت عليه، على عشرة جداول وستة عناوين رئيسة ومتنوعة، فضلاً عن مدخل الفصل. والعناوين هي: ١ ـ النمو في عدد السكان، وقد خصصت له صفحتان ونصف الصفحة؛ ٢ ـ اسهام الزيادة الطبيعية والهجرة في النمو السكاني، وقد خصصت له صفحتان ونصف الصفحة؛ ٣ ـ الهجرة المضادة، وخصصت لها صفحتان ونصف الصفحة؛ ٤ ـ تطوّر التأهيل العلمي للموارد البشرية، وقد خصصت له حوالى الصفحة؛ وهكذا دواليك حتى نهاية الفصل.

على ذلك، يكون الكاتب قد خصص اقل من ثماني صفحات لموضوع السكان، والهجرة، والهجرة المضادة، منها ثلاث صفحات خصصت لثلاثة جداول، بمعدل جدول تحت كل عنوان. والحصيلة اقل من خمس صفحات لمناقشة ثلاثة عناوين هامّة وشائكة. هذا الحال، هل يسمح بالافاضة، كما ذكر الزميل؟ لقد توقفت تجاه المثل السابق كنموذج يصحّ لقياس مقدار الدقة ومدى تعبير الكلمات الضخمة عن مضمون مشابه.

بعد «كشف» خطأ الافاضة، كشف لنا الزميل انها قد «اسلمته»، اي الكاتب، الى بعض الاستنتاجات، الخ. وهكذا يكون الكاتب تابعاً ومسوقاً لما قدّمه بافاضة!، فقدّم استنتاجات بعيدة الصلة بموضوع الكتاب، ولا يتفق معه بشأنها معظم المهتمين بديمغرافيا اسرائيل! الأطرف، ان الزميل بدأ جملته بكلمة «وللحقيقة».

ولكن ما هو دليل الزميل؟ الدليل هو «من ذلك، مثلاً، ان ' هبوط نسبة اسهام الهجرة مقارنة بنسبة اسهام النمو الطبيعي في تكوين الموارد البشرية يعود الى الزيادة في النمو الطبيعي، دون ان يعني ذلك، بالضرورة، هبوط الحجم المطلق للهجرة' » (ص ٦٠).

نعم. المقتطف السابق مأخوذ من الكتاب، ولكن اين اعتراض الزميل؟ علّق قائلاً: «وهذا استنتاج يتعارض مع معطيات حركة الهجرة اليهودية، التي شهدت انحساراً كبيراً منذ قيام الكيان الصهيوني، بحيث فاقت نسبة الهبوط في عدد المهاجرين الى اسرائيل نسبة الزيادة في النمو الطبيعي».

لقد خدع الزميل نفسه، قبل ان يخدع القرّاء، حين ادّعى بأن الكتاب يقول بما يتعارض وحقيقة انحسار الهجرة، مستنداً، في ذلك، الى قول الكاتب دون ان يعني ذلك، بالضرورة، هبوط الحجم المطلق للهجرة. ان الجملة المشار اليها، حتى في نطاق الصيغة التي وصفها بها، لا تعني جزماً بشيء محدّد. انها تؤدي معنى مختلفاً عمّا لو لم تتضمّن كلمة «بالضرورة». لقد خدع الزميل نفسه حين ترجم «دون ان يعني ذلك، بالضرورة، هبوط الحجم المطلق للهجرة» الى «دون ان يعني ذلك هبوط الحجم المطلق للهجرة».

لو اراد الزميل معرفة رأي الكاتب بما طرأ على موضوع الهجرة، لوجده بعد سطر واحد من الجملة التي اثبتها منزوعة من سياقها. بعد سطر واحد فقط، وتحت بند خاص، جرى تناول ما طرأ على الهجرة، وقد ورد التالي: «٢ ـ فضلاً عمّا تقدم، فقد هبط فعلاً عدد المهاجرين سنوياً، بعد توقف الهجرة الكثيفة».

ان النص السابق يجزم بهبوط عدد المهاجرين، ويبدأ بشبه جملة «فضلاً عمّا تقدم» المسبوقة بالرقم ٢، اشارة الى ارتباطها بما سبقها، اي الرقم ١، وهو البند الذي تضمّن الجملة التي سبق ان اقتبسها الزميل المراجع. اكثر من ذلك، فثمة بند مستقل ثالث موجود على الصفحة ذاتها، وخصّص للهجرة المضادة، وفي ما يلي نصه: «٣ ـ قللت الهجرة المضادة من نسبة اسهام الهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية».

نثبت ما تقدم بهدف التأكيد للقارىء، وليس للزميل المراجع، لانه يعرف ذلك، ان موضوع البحث، الذي استدعى الاشارة الى البنود الثلاثة التي سبق ذكرها، هو غير ما ذهب اليه خطأ المراجع. لقد جرى ذكرها انطلاقاً من الحقائق التي سجّلها جدول مثبت على الصفحة ٥٩، وأجريت مناقشته على الصفحة ٦٠، حيث ورد التالي: «يشير الجدول الرقم (٢ ـ ٢) الى اكثر من حقيقة، لعل ابرزها اسهام الهجرة الكبير جداً في تكوين موارد اسرائيل البشرية. أولكن ذلك يجب الاّ يحجب مسألة اخرى هي تدنّي نسبة اسهام الهجرة تبعاً لتقدّم الفترات. وعلى هذا الصعيد، فمن الاهمية بمكان التمييز بين اكثر من سبب كان وراء ذلك. وهنا، يمكن الاشارة الى ثلاثة عوامل تختلف في دلالاتها، وإنْ اتفقت في نتائجها».

اذن، عنوان البحث هو «تدنّي اسهام الهجرة تبعاً لتقدم الفترات». ولأن الاسباب مختلفة جرى التشديد على ضرورة التمييز، وذلك لأهمية، واختلاف، دلالات كل سبب، حتى وانْ ادّى النتيجة ذاتها. ومن هنا، كان وضع الجملة الاخيرة في الفقرة السابقة عن «ثلاثة عوامل مختلفة في دلالاتها، وإنْ اتفقت في نتائجها». وعليه، ان هدف البحث، في النقطة محل الحديث، ومن وراء المناقشة، هو استخلاص دلالات العوامل الثلاثة وراء النتيجة المتحققة.

لقد اشارت الدراسة الى العوامل الثلاثة المشاركة في تقرير، وتكوين، موارد اسرائيل البشرية، وهي: النمو الطبيعي، اي الفرق بين الولادات والوفيات، وقد خصص له البند الرقم ١؛ والهجرة الى اسرائيل، وقد خصص لها البند الرقم ٢؛ والهجرة المضادة، وقد خصص لها البند الرقم ٣. ونظراً الى شراكة العوامل المشار اليها، فان اي زيادة في نسبة اسهام احدها، سلباً او ايجاباً، لا بدّ وان يترك نتيجة عكسية، وبالقدر عينه، على الشريك، او الشريكين الآخرين. ولكن هل تحمل زيادة نسبة الاسهام مدلولاً ايجابياً بالضرورة؟ وهل لهبوط نسبة الاسهام دلالة سلبية بالضرورة؟ ان الحكم، في الحالتين معاً، هو التطوّر الذي لحق بحجم الاسهام. على سبيل المثال، لو افترضنا، جدلاً، ان الزيادة السكانية في عام معيّن كانت ٢٠ الف نسمة بواقع عشرة آلاف نسمة، اي ٥٠ بالمئة لكل من النمو الطبيعي وصافي الهجرة؛ وفي عام آخر كانت الزيادة السكانية ١٥ الف نسمة بواقع عشرة آلاف نسمة للنمو الطبيعي وخمسة آلاف نسمة للهجرة، اي بنسبة اسهام تبلغ ٦٦,٦ بالمئة، للنمو الطبيعي، وما تبقى، اي الثلث، للهجرة. في هذه الحالة، فان ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي لا يحمل اية دلالات ايجابية، نظراً الى انه كان حصيلة عوامل سلبية. ان غرض البند الرقم ١، المخصص للنمو الطبيعي، كان لتأكيد ايجابية التطوّر الذي لحق بارتفاع نسبة اسهامه. في ما يلي الفقرة المثبتة في الكتاب كاملة، والتي توضح طبيعة النقطة قيد النقاش، والسياق الذي انتزعت منه الجملة التي اقتبسها المراجع. ورد في الكتاب، على الصفحة ٦٠: «١ ـ ترتّب على التزايد المستمر في عدد السكان زيادة مشابهة في النمو الطبيعي (اي الفرق بين الولادات والوفيات). ففي حين بلغ النمو الطبيعي، في اوائل الستينات، حوالى ٣٠ الف نسمة سنوياً، ارتفع الى حوالى ٥٠ الفاً منذ العام ١٩٧٥ فصاعداً. على ذلك، فان هبوط نسبة اسهام الهجرة، مقارنة بنسبة اسهام النمو الطبيعي في تكوين الموارد البشرية، يعود الى الزيادة في النمو الطبيعي، دون ان يعني ذلك، بالضرورة، هبوط الحجم المطلق للهجرة».

يلاحظ ان موضوع الحديث هو ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي، نتيجة لارتفاع حجمه الذي زاد في المتوسط سنوياً من ٣٠ الف نسمة الى ٥٠ الف نسمة. وبناء عليه، وضعت الجملة الاستنتاجية الثانية،

والتي بدأت بـ «وعلى ذلك» تأكيداً للعلاقة السببية بين ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي وهبوط نسبة اسهام الهجرة، من ناحية، وبين ارتفاع الرقم المطلق للنمو الطبيعي من ٣٠ الف نسمة الى ٥٠ الف نسمة، من ناحية اخرى. وبناء عليه، وربطاً بهدف المعالجة، اي استخراج دلالات التطوّر، فان للزيادة النسبية المشار اليها دلالة ايجابية؛ إذ انها كانت ستحصل، سواء أهبطت أولم تهبط حصة الشريك الآخر، قلّت الهجرة أم بقيت على حالها. وبالمقابل، فان ذلك يجب ان لا يقودنا الى حتمية الاستنتاج ان لذلك دلالات سلبية على موضوع الهجرة.

لقد تمّت الاشارة الى ارتفاع حجم النمو الطبيعي من ٣٠ الف نسمة الى ٥٠ الف نسمة للفترتين المشار اليهما. ولو افترضنا جدلاً ان عدد المهاجرين، في الفترتين، كان ٣٠ الف نسمة، فان ذلك يعني هبوط الوزن النسبي للهجرة من ٥٠ بالمئة الى ٣٧,٥ بالمئة؛ وبالمقابل ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي من ٥٠ بالمئة الى ٦٢,٥ بالمئة. والحال هذا، تكون حصة النمو الطبيعي قد زادت دون ان يكون ذلك مشروطاً بهبوط الرقم المطلق للمهاجرين. وبعبارة أخرى، هبطت نسبة اسهام الهجرة دون ان يقل الرقم المطلق للمهاجرين؛ وعلى ذلك لا يجوز اعتبار التطوّر الايجابي على احد طرفي المعادلة دليلاً جازماً على تطوّر حجم الطرف الثاني بشكل سلبي.

ولكن ما هي حقيقة التطوّر الذي طرأ على وزن، وحجم، الهجرة في تكوين الموارد البشرية؟ هذه النقطة عولجت تحت عنوان مستقل، لأنها عامل قائم بذاته ودلالاته مختلفة. لقد غطى ذلك البند العامل الرقم ٢، وقد ورد كما سبقت الاشارة كالتالي: «٢ ـ فضلاً عمّا تقدّم ـ اي زيادة حجم النمو الطبيعي ـ فقد هبط فعلاً عدد المهاجرين سنوياً، بعد توقف الهجرة الكثيفة». هذه الجملة التقريرية هل تترك مجالاً للشك في رأي الكاتب والكتاب حول انحسار الهجرة؟

ان الجملة السابقة لا تترك مجالاً للشك في الدلالات السلبية لهبوط نسبة اسهام الهجرة، والتي لا تعود الى التطور الايجابي الذي لحق بزيادة حصة الشريك الآخر، اي النمو الطبيعي، نتيجة زيادة الرقم المطلق، وبالتالي نسبة اسهام النمو الطبيعي، بل لعامل سلبي يعود الى هبوط الرقم المطلق للهجرة؛ وبالتالي حتمية هبوط نسبة اسهامها، حتى ولو لم يزد الرقم المطلق للنمو الطبيعي.

ان موضوع البحث أكثر جدية واتساعاً ممّا حاول الزميل ان يوحي به. ان هبوط حجم ونسبة اسهام الهجرة، وبالمقابل ارتفاع نسبة وحجم اسهام النمو الطبيعي في تكوين الموارد البشرية لاسرائيل، لم تكن محل خلاف، خصوصاً وان النص والسياق صريحان. ان الموضوع، ويعرف الزميل ذلك، هو تحديد الدلالات بدقة، وتجنّب الاحكام الاجمالية التي توحي بها النسب الاجمالية، عبر القراءة الدقيقة والمتوازنة لمكوّنات وأسباب النسب / النتائج الاجمالية، مع ما توحيه من انطباعات لا تعكس، احياناً، كامل الحقيقة، سواء سلبية كانت أم ايجابية.

ان ما يؤسف له حقاً ان يعمد زميل الى عدم احترام مسؤوليته، عبر عدم القيام بأدنى واجبات هذه المسؤولية وهي احترام الحقيقة، وذلك من خلال قراءة خاطئة لجملة معيّنة، فضلاً عن اخراجها عن السياق الذي وضعت فيه، والهدف الذي وضعت من اجله. ولم يكن من مجال لسوء الفهم، لأن ما قاله الزميل هو عكس ما هو مثبت، وبشكل صريح، في النص وتحت العنوان المناسب. الاكثر من ذلك، اسرافه في الاحكام على استنتاجات يعرف جيداً انه هو الذي اخترعها، ولم يقل بها الكاتب.

ان الكتاب والنصوص هي ملك القراء للحكم على ما قام به الزميل، وخصوصاً لناحية معرفته المسبقة بأن ما أورده من استنتاجات هو محض تجن. فهو القائل، في مراجعته: «وهذا استنتاج يتعارض مع معطيات حركة الهجرة اليهودية، التي شهدت انحساراً كبيراً منذ قيام الكيان الصهيوني، بحيث فاقت نسبة الهبوط في عدد المهاجرين الى اسرائيل نسبة الزيادة في النمو الطبيعي.

«أمّا في تعليل اسباب تدنّي الهجرة اليهودية الى اسرائيل، فان الكاتب قسم المسؤولية بين اسرائيل، التي...». إذ نقرأ السطر الاخير، والذي بدأ به فقرة جديدة، نجده يناقش حديث الكاتب عن تدنّي الهجرة،

لكنه، وقبل سطرين فقط، كان يهاجم استنتاج الكاتب الذي يتعارض مع معطيات حركة الهجرة اليهودية التي شهدت انحساراً كبيراً. تُرى، اذا كان الكاتب قال بعدم انحسار حركة الهجرة، فما هو مبرر حديث الكتاب نفسه عن تعليل أسباب تدنّي الهجرة؟ هل يمكن مناقشة أسباب موضوع غير مطروح اصلاً؟

وعلى القياس نفسه، يمكن مناقشة ملاحظات الزميل، الذي كنت أرجو لو انه تواضع في احكامه، خصوصاً المنهجية منها. أكثر من ذلك، لو انه لم يُنْطق الكاتب والكتاب بنصف الحقيقة فقط وتجاهل النصف الآخر، حين قال، مثلاً: «فنّد الكاتب، في الفصل الثالث 'موارد اسرائيل الاستثنائية'، جوانب هامّة من مقولة المعجزة الاقتصادية الاسرائيلية، حيث كشف، بجهد اكاديمي، معظم ما أُتيح لاسرائيل من موارد اقتصادية ضخمة لم تكن نتاج جهد اقتصادي اسرائيلي، بل جاءت بفعل معطيات واعتبارات عسكرية، وسياسية، دولية...».

كنت ارجو لو لم يستخدم الزميل المراجع ما ورد في الكتاب بشكل مشوّه. لقد فسّر الكتاب عناصر التجربة الاقتصادية الاسرائيلية، وكشف الاسباب وراء نجاحها. ما أورده الزميل صحيح؛ ولكنه جانب واحد ممّا ذكره الكاتب الذي، وبعد ان عدّد الاسهامات الضخمة للخارج، توقّف ازاء الجانب الثاني والشرط اللازم الذي لا غنى عنه أيضاً لتفسير التجربة محل الحديث، ألا وهو اسهام الداخل. وعلى هذا الصعيد، فات الزميل ان الكاتب، وقبل التحدث عن اسهامات الخارج، كان تحدث عن دور الداخل، خصوصاً لناحية الاطار السياسي الملائم الذي تمّ في ظله الاداء الاقتصادي، و«من دونه ما كان لشيء ان يتمّ على الصورة التي حدثت» (راجع ص ٨٠ من الكتاب).

وكي لا يتحوّل التفسير الى تفنيد، وكي لا يحال كل شيء للخارج، وضعت خاتمة تؤكد استثنائية الموارد، حجماً ونوعاً: «ولكن ذلك يجب ان يفهم بعيداً عن المنطق الذي يحيل كل شيء الى الخارج والموارد التي تدفّقت منه. فتلك الموارد اكتسبت قيمتها من خلال الدينامية الداخلية التي استطاعت ان تحسن استثمار الموارد المتاحة...» (ص ١٠٥ من الكتاب).

ثمّة ملاحظات اخرى، كما سبقت الاشارة، لن أتناولها، اعتقاداً مني بأن ما تقدّم من نقاش وملاحظات يصحّ قياساً لتقويمها ووجهة نظري بها.

د. حسين ابو النمل

المقاومة الفلسطينية - سياسياً

تطوّرات سياسية، وتنظيمية

شهدت الساحة الفلسطينية، خلال الشهر المنصرم، نشاطاً سياسياً تمحور في ما ترتّب من مستجدات، اثر انفراط عقد حكومة الائتلاف الوطني الاسرائيلية. وفي هذا المجال، اعتبرت الاوساط السياسية الفلسطينية ان الازمة الوزارية في اسرائيل هي واحدة من نتائج هجوم السلام الفلسطيني، الامر الذي خلق اجواء جديدة، لبروز المزيد من تصريحات السلام الفلسطينية والاعلان، مجدداً، وبوضوح اكثر، عن امكان التعايش الفلسطيني - اليهودي واهمية التوصّل الى اتفاق سلام شامل في منطقة الشرق الاوسط.

من ناحية أخرى، لا تزال الفصائل الفلسطينية تشهد المزيد من التطوّرات التنظيمية بسبب التباينات في وجهات النظر السياسية التي برزت بوضوح منذ طرح مبادرة السلام الفلسطينية. ولقد كان أشدها ما شهدته دورة اجتماعات اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، خلال الشهر المنصرم، في الجزائر.

الازمة الوزارية في اسرائيل

أجمعت وسائل الاعلام الفلسطينية، والعربية، على اعتبار الأزمة الحكومية الاسرائيلية، انها تشكل اخفاقاً واضحاً للمتشددين الذين يسيطرون عليها؛ وان سقوط الحكومة الائتلافية من شأنه الافساح في المجال لـ «المعتدلين» لتشكيل حكومة «قادرة على تقديم حل سلمي في المنطقة بما يحقق التوازن السياسي فيها، وبما يتلاءم مع المتطلبات الدولية المعاصرة» (رضا محمد لاري، السفير، بيروت، ١٩/٣/١٩٩٠). الّا ان تلك المصادر نبّهت الى ان من الصعب التصور ان التحوّل من التشدّد الى «الاعتدال» يقع بشكل فوري وتلقائي؛ ذلك ان المتشددين يعملون للعودة بالمشكلة الى نقطة بدايتها.

الى ذلك، صرّح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بأن حكومة شامير قد سقطت بسبب الانتفاضة الفلسطينية. وقال، ان الانتفاضة الفلسطينية «صدعت جبهة العدو الاسرائيلي؛ انها المرة الاولى التي تسقط فيها حكومة اسرائيلية اثر الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية» (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ٢٥/٣/١٩٩٠). وفي مقابلة مع التلفزيون المغربي، قال عرفات: «ان تشكيل حكومة اسرائيلية، برئاسة اسحق شامير، سيعني استمرار الحرب ضد الفلسطينيين، في حين انه، في ظل حكومة برئاسة شمعون بيرس، ستكون هناك خطة سلام، وسيكون الاسرائيليون قد اختاروا السلام والحوار» (القبس، الكويت، ٢٥/٣/١٩٩٠).

من جهة أخرى، أكدت اوساط سياسية فلسطينية، انه اذا كان الخلاف الاخير بين قطبي الحكومة الاسرائيلية قد تمحور في عدد محدّد من القضايا التي اثارتها المقترحات الاخيرة لوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، والتي تتعلق، في الاساس، بمشاركة سكان القدس العربية المحتلة في الوفد الفلسطيني المقترح للتفاوض مع الاسرائيليين، في القاهرة، وبمشاركتهم في الانتخابات المقترحة لاحقاً، وفقاً لخطتي بيكر وشامير، «فان حكومة الائتلاف الاسرائيلية سقطت، بالدرجة الاولى، تحت ضربات الانتفاضة وتفاعلاتها السياسية المحلية، والخارجية». وتريثت تلك الاوساط في اطلاق احكامها بشكل مسبق، مؤكدة انه من المبكر الحكم على نوايا قادة حزب العمل الاسرائيلي، وقدرتهم على ترجمة هذه النوايا. «فاذا كان صحيحاً ان قطاعاً غير قليل من قاعدة الحزب، وحتى قيادته، باتت تنحو باتجاه التعامل مع الواقع الفلسطيني والبحث [في] حلول واقعية للمواجهة الراهنة، فان قطاعاً آخر من قيادة هذا الحزب لم تبلور، حتى الآن، مثل هذا الموقف الواقعي» (الحرية، نيقوسيا، ١٨/٣/١٩٩٠). كذلك، أكدت مصادر سياسية مختلفة، ان الازمة التي

عصفت بحكومة الائتلاف الاسرائيلية، هي أزمة سياسية؛ ذلك انها تعكس الأزمة العامة الاسرائيلية، بشكل متزايد.

وفي هذا السياق، صرّح الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، بأن انفراط عقد حكومة الائتلاف الاسرائيلية، يعتبر مؤشراً واضحاً الى الازمة السياسية الاسرائيلية، والناتجة، اساساً، عن ضغط الانتفاضة الفلسطينية، وبرنامج السلام، «فوزارة الائتلاف، برئاسة شامير، سدّت كل الطرق المؤدية الى السلام، بما فيها المقترحات الاميركية الاخيرة في اطار خطة بيكر، لأن شامير مصرّ على مواصلة سياسة التوسّع الصهيوني العدواني، وزرع المستوطنات، وتكثيفها [حسب] حلمه الذي افصح عنه [وهو اقامة] اسرائيل الكبرى على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٣/٣/١٩٩٠).

الى هذا، رأت أوساط صحفية فلسطينية في سقوط حكومة الوحدة الوطنية انها جاءت بسبب عدم قدرتها على أخذ «موقف واضح من خطة بيكر» و«موقف من الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح في القاهرة»، وان هذين العاملين كانا محركي الازمة في مشاورات «التكليف»، وقطبي التجاذب حول التكتلين الرئيسين في الكنيست، وسيكونان عاملي تعقيد الازمة في مشاورات «التأليف» (فلسطين الثورة، ٢٥/٣/١٩٩٠).

من جهة أخرى، أجابت أوساط صحفية فلسطينية أخرى عن مدلولات الازمة الوزارية، وما الذي تدلل عليه، بـ: «اولاً، ان الانتفاضة الفلسطينية، وهجوم السلام الفلسطيني، انما هما السبب الرئيس في الازمة السياسية التي تعيشها اسرائيل. وهي ليست مجرد أزمة وزارية عادية، وانما هي تعبير عن أزمة تعصف بالكيان الاسرائيلي، وبالوحدة الوطنية، داخل اسرائيل، وهي أزمة على مستوى الاحزاب، وعلى مستوى التكتلات. وتفيد الازمة الوزارية، أيضاً، بأن لعبة شامير قد وصلت الى نهايتها، وكان لا بد له، في لحظة النهاية، من ان يكشف عن نفسه. فهو لا يريد السلام، ولا يريد المفاوضات، ولا يريد الانتخابات، انه يريد فقط استمرار السيطرة الاسرائيلية، تمهيداً لضمّ الاراضي الفلسطينية الى اسرائيل فيما بعد» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٩/٣/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، لم تبد أوساط سياسية تفاؤلاً يذكر على هذا الصعيد. فقد علّق المحرر السياسي لوكالة الانباء الفلسطينية (وفا) على الازمة الوزارية الاسرائيلية، مؤكداً ان «ما بين الليكود والعمل هو خلاف محسوب يضع المصلحة الاحتلالية الارهابية العليا في المقام الاول، ويضع الاستيطان والقدس موحّدة فوق كل اعتبار، وفوق جميع الاحلام؛ فلا حاجة [الى] الرهان عليه؛ فهو يستهلك الجهد، ويستصغر الزمن، من اجل فتح ثغرات جديدة في الارض الفلسطينية، والعربية، يستغلها [العدو] في توطين المهاجرين السوفيات، وخلافهم» (وفا، تونس، ١٣/٣/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، رأت أوساط دبلوماسية ان اسرائيل نجحت في «ادخالنا في سراديب اللعب على الالفاظ دون ان تتخلّى قيد شعره عن المشروع الصهيوني الذي أرادت تبريره من طريق تصويرنا بأننا نحن الجانب الرافض. وعندما أبدى الجانب الفلسطيني مرونة، سارعت اسرائيل الى التشكيك، والامعان في افتعال المخاوف كالعادة» (كلوفيس مقصود، **الحياة**، لندن، ١٧/٣/١٩٩٠).

تشديد هجوم السلام الفلسطيني

في تطوّر هام، على مستوى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. قال عضو اللجنة ياسر عبدربه، ان المنظمة «تمد يدها الى كل القوى التي تعارض سياسات شامير المتطرفة، بما فيها حزب العمل، وتؤيد بدء حوار حقيقي وبنّاء». ونقلت وكالة «رويتر» عن عبدربه، بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٠، قوله، في تونس: «نريد حكومة تمد يدها الى اليد الممدودة اليها». ورأى ان امام حزب العمل «فرصة تاريخية» لايجاد تسوية، اذا ضيّعها ضاع دوره لأعوام مقبلة (**فلسطين الثورة**، ٢٥/٣/١٩٩٠).

من جهة أخرى، صرّح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بأن الفلسطينيين يمكنهم تأمين قيام رابط بين العالم العربي واسرائيل. وذكر ان قيام دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وغزة لن يشكل الخطوة الاولى نحو ازالة اسرائيل، اذ ان هذه الدولة ترغب في

التعايش السلمي مع الدولة اليهودية. وأكد ابو اياد «ان م.ت.ف. تخلّت عن حلم انشاء دولة عربية ـ يهودية في فلسطين» (القبس، ١٥/٣/١٩٩٠).

وأكدت أوساط فلسطينية «ان م.ت.ف. وانطلاقاً من صدقية توجّهها السلامي، ترى في معطيات هذه المنطقة، فلسطينياً واسرائيلياً، ما يمكن ان يسجل لكلا الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، صفة الحيوية والابداع، وذلك بقدرتهما [على] تحقيق السلام المنشود في كليهما، وبما يستجيب مع منجزات، ومعطيات التغيير التي تسجلها شعوب العالم وفق تحرك نشط نحو اقرار، وتوطيد، السلام والديمقراطية؛ وان ما يقف حائلاً دون ذلك هو استمرار حكومة اسرائيل في التمسّك بثوابت سياستها التي تقوم على القهر والعدوان واحتلال اراضي الغير بالقوة وعدم الانصياع لقرارات الشرعية الدولية» (فلسطين الثورة، ١١/٣/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، كشف صلاح خلف النقاب عن ان ثمّة اتصالات بين شخصيات اسرائيلية هامّة اعضاء في تكتل الليكود وبين اعضاء في م.ت.ف. وقال خلف لوفد اميركي رفيع المستوى، التقاه في تونس، وضمّ ريتشارد مورفي والفرد اثرتون وتشارلز ماينز: «ان قيادة م.ت.ف. لديها ' افكار خاصة' في ما يتعلق بقضية القدس، لن تكشف عنها قبل المفاوضات» (القبس، ٢٥/٣/١٩٩٠).

اختلافات الجبهة الديمقراطية

شهدت الفصائل الفلسطينية، كافة، حركة داخلية اتسمت بالتباين بين وجهات النظر، والتي سرعان ما انعكست على أوضاعها التنظيمية. ويمكننا اعادة ذلك الى مرحلة ما بعد الغزو الاسرائيلي لبيروت سنة ١٩٨٢، وخروج قوات المقاومة من بيروت الى الأقطار العربية. الّا ان ما شهدته «فتح»، بعد بيروت، وفصائل اخرى من حالات انشقاق داخلي، كان لها الاثر الكبير، والواضح، على الساحة الفلسطينية، اجمالاً. الّا ان ذلك لم ينعكس بشكل فوري وتلقائي على الفصائل كافة، انما بالتدريج منذ جلسات الحوار الوطني الشامل في الجزائر، ومن ثمّ عقد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني. وبعد ذلك تنامت الاختلافات الداخلية مع طرح مبادرة السلام الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، في الجزائر، واتخذت تلك الاختلافات والتباينات اشكالاً متعددة. ولعل عقد المؤتمر العام الثالث لـ «فتح» جاء في سياق مراجعة المواقف السياسية، وملفات الاوضاع التنظيمية الداخلية. وتمكّنت «فتح» من مراجعة تلك الملفات بنجاح؛ وشهدت مرحلة ما بعد المؤتمر استكمال ذلك. وفي هذا السياق، عقد المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعات في تونس، ما بين ١٥ و١٨ آذار (مارس) ١٩٩٠، كرّسها للوضع الداخلي في الحركة. وفي نهاية اعماله، اصدر المجلس الثوري بياناً اكد فيه الثوابت الوطنية التي تضمّنتها مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني، وعن المؤتمر العام الخامس (وفا، ٢٠/٣/١٩٩٠). كما تمّ انتخاب عبدالله الافرنجي ونبيل شعث عضوين في اللجنة المركزية (الصخرة، الكويت، ١٩/٣/١٩٩٠). ولا تزال اللجان التنظيمية تعمل لاستكمال حل المسائل العالقة.

امّا على صعيد الفصائل الفلسطينية الاخرى، فلا تزال تشهد المزيد من الجهود لصوغ مواقفها السياسية، والتنظيمية، بما يتوافق مع التطوّرات السياسية المتسارعة. وفي هذا السياق، طرح الحزب الشيوعي الفلسطيني مسودة نظام داخلي جديدة، ومشروعاً سياسياً، وفتح الحوار حولهما. امّا على صعيد جبهة التحرير الفلسطينية، فلا تزال الخلافات قائمة، وجهود التوحيد مستمرة. وشهدت الجبهة الديمقراطية وضعاً جديداً وخلافات خرجت من وراء الكواليس الى العلن. وحول هذا الوضع، صرّح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبدربه، بـ «ان ثمّة خلافات وتباينات سياسية وتنظيمية داخل الجبهة الديمقراطية. ونحن لا ننفي، ولا نخشى، هذا التصريح بوجود خلافات وتباينات داخل صفوفنا. لكن هذا لا يعني، على الاطلاق، اننا على أبواب انشقاق، او انقسامات» (الوطن، الكويت، ٢١/٣/١٩٩٠).

الّا ان حجم هذه الخلافات تصاعد وكبر، وتكاثرت حوله المعلومات التي ترد الى قيادات م.ت.ف. في تونس. وقبل أقل من شهر، كان الكل يعرف، في تونس، ان قيادات الجبهة الديمقراطية، قد تداعت الى اجتماع لأعضاء اللجنة المركزية

في الجزائر، للبحث في الخلاف القائم، والسعي [الى] معالجته حسب الاصول التنظيمية المرعية الاجراء». لقد عقد اجتماع اللجنة المركزية... بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٠، واستمر حتى الرابع من آذار (مارس) ١٩٩٠. وما حدث في هذا الاجتماع لم يؤد الى حل الخلافات، بل ادّى الى تصعيدها، سياسياً وتنظيمياً؛ ولكنه نجح في ان يبلور موضوعات الخلاف، وان يقرّر مواصلة العمل من اجل التصدي لها» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ١٩/٣/١٩٩٠).

ولعل من اكثر الامور اللافتة للنظر في اجتماعات اللجنة المركزية، هو ان تلك الاجتماعات عقدت، وللمرة الاولى منذ عشر سنوات، خارج دمشق؛ وكذلك، فانه، ولأول مرة، تعرض في الاجتماع، وخلافاً لتقاليد الجبهة، وثيقتان للحوار، بدلاً من وثيقة واحدة. الأولى قدّمها نايف حواتمة؛ والثانية قدّمها ياسر عبدربه. ووفقاً لمصادر مختلفة، تمحور موضوع الخلافات السياسية في النقاط الاربع التالية: الانتفاضة؛ والنشاط السياسي الفلسطيني؛ والتحالفات الوطنية؛ والوضعان، العربي والدولي. وقالت مصادر ان «هناك خلافاً رئيساً في شأن دور تنظيم الارض المحتلة، على الرغم من اتفاق الطرفين على ان مركز الثقل في القرار، بعد [انطلاقة] الانتفاضة انتقل الى الداخل. لكن بينما يصرّ تيار على ان التيار الآخر ابتعد من المزاج الجماهيري، يصرّ الآخر على ان الجناح ' المحافظ' الذي يتزعّمه نايف حواتمة، يرفض، عملياً، العمل على أساس توجيه كل الجهود التنظيمية في كل مكان من اجل دعم الانتفاضة» (لميس اندوني، **الحياة**، ١٩/٣/١٩٩٠). ووفقاً لما أورده بعض الصحف، فقد قال مسؤول سياسي قيادي في الجبهة الديمقراطية، في تونس، ان «المجموعة القادمة من المناطق المحتلة وقفت، بكافة اعضائها، الى جانب الخط السياسي والتنظيمي الذي دعا اليه اتجاه التجديد؛ بل وشكّلت جزءاً رئيساً منه» (**اليوم السابع**، ١٩/٣/١٩٩٠).

ويبدو من الاتصالات مع بعض قيادي الجبهة، وكذلك مع قياديين فلسطينيين آخرين، ان الخلافات داخل الجبهة الديمقراطية، «وصلت الى حدّ ' كسر العظم' بين الطرفين». ففي حين يتهم جناح عبدربه الجناح الآخر بـ «القومية المحافظة» وميله الى توتير الخلافات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ورفضه المتطلبات الجديدة للانتفاضة، فان جناح حواتمة يتهم جناح عبدربه بـ «الشوفينية الفلسطينية» وبـ «اتخاذ مواقف لا تتصف بالصلابة والحزم والثورية» (**الحياة**، ٨/٣/١٩٩٠).

الى ذلك، لقد نصّ بيان بممارسة النقد الذاتي، صادر عن اجتماعات اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، صراحة، على التالي: «لقد ادّى الخلاف الذي وقع في قيادة جبهتنا، بفعل تباين وجهات النظر بين اعضائها حيال طبيعة وعناصر المبادرة المطلوبة، الى وقوع حركتنا السياسية في ارتباك واضح في اطار الحوار الوطني الذي وقع عشية، و [في] اثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وظهرت جبهتنا، لأول مرة، بموقف غير موحّد». واضاف البيان: «الّا ان هذا لا ينفي اتسام سياسة الجبهة، وتحديداً في الفترة الواقعة بين عقد المجلس الوطني وحتى نيسان [ابريل] ١٩٨٩، بالمغالاة والتطرف اللذين عبرا عن نفسيهما باشكال من الانعزال عن الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية، واعاقا دور جبهتنا عن المشاركة النشطة والفعّالة فيها، بحيث طمسا، في العديد من الحالات، التمايز بيننا وبين الاتجاهات المترددة ازاء مبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني؛ ويتحمّل المكتب السياسي، كهيئة جماعية، مسؤولية هذه السياسة» (**الحرية**، ١٨/٣/١٩٩٠).

والسؤال الهامّ، بعد ذلك، هو هل ستصمد الجبهة الديمقراطية في وجه الخلافات؟ المصادر الفلسطينية المختلفة، وكذلك أوساط الديمقراطية، تؤكد ان الجبهة قادرة على حل أزمتها الداخلية بالاسلوب الديمقراطي، والحوار الداخلي، بسبب رغبة الجميع في الحفاظ على الوحدة الداخلية، ونبذ مظاهر الانشقاق ودوافعه، أيّاً كانت.

س. ش.

تحدّيات بلا استراتيجية

ما زال موضوع هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة، ومسألة توطينهم على الأراضي الفلسطينية، محور اهتمام السياسة الفلسطينية والعربية، وذلك لما تشكله مثل هذه الهجرة، لو تحققت، من أخطار على الشعب الفلسطيني، من جهة، وعلى المنطقة العربية عموماً، من جهة أخرى. فقد قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السائح: «ان السماح لليهود بالهجرة الى فلسطين المحتلة يشكل موقفاً عدائياً للشعب الفلسطيني، والأمة العربية، والاسلامية... [ودعا] العرب والمسلمين الى التضامن والوحدة لمنع خطر هذه الهجرة البشرية الهائلة، حتى لا تلحق بالأمة العربية كارثة تضاف الى كارثتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ... [وناشد] قادة الأمة العربية والاسلامية تحمّل مسؤولياتهم والقيام بعمل حاسم تجاه هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة، وما تشكله من تهديد على الأمن العربي» (الحياة، لندن، ٢/٣/١٩٩٠). وفي خطابه الى لجنة التسعة، التابعة لمجموعة دول عدم الانحياز، في ١١/٣/١٩٩٠، قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات: «ان هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة 'جريمة جديدة تفاجأ بها الأمة العربية والشعب الفلسطيني... اننا مع حقوق الانسان؛ ولكن من حقنا ان نتساءل اين هي حقوق الشعب الفلسطيني، الذي يواجه سياسة عنصرية لا تقل عمّا يشهده جنوب القارة الافريقية' [؟] ... [و] هذه الهجرة 'ليست موجهة ضد الشعب الفلسطيني فحسب، بل تتعداه الى الأمة العربية بأسرها، نظراً الى ما تحمله من تطبيق لأفكار الصهاينة بالتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية والعربية' ... [و] هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة باطلة، كونها تأتي قبل الوصول الى حل سلمي للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ونتيجة لاتفاقات دولية لم تأخذ في اعتبارها مصالح الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٩٠).

وقال عرفات، في حديثه الى التلفزيون الجزائري، في ٢٣/٣/١٩٩٠: «ان الخطر لا يعني فلسطين وحدها لانها حالياً محتلة، وانما كذلك جميع الدول العربية، التي عليها ان تتساءل أين سيذهب الثلاثة ملايين مهاجر يهودي، الذين تنوي السلطات الصهيونية استقدامهم حتى نهاية القرن... والفلسطينيون 'لن يقبلوا' مناقشة الهجرة اليهودية قبل احلال السلام في الشرق الأوسط... [اذ] طالما لم يوجد حل شامل، فاننا لن نقبل مبدأ الهجرة اليهودية التي تبدّل ميزان القوى على الأرض» (القدس العربي، لندن، ٢٤ ـ ٢٥/٣/١٩٩٠). فهذه الهجرة، كما قال عضو اللجنة المركزية السابق لـ «فتح»، رفيق النتشة (أبو شاكر)، ستعرّض ابناء «الشعب الفلسطيني لمزاحمة سكانية داخل الأرض المحتلة تؤدي الى اخراجهم من بلادهم وطردهم منها، وتنفيذ سياسة 'الترانسفير' التي يتشدقون بها، وستدفع دول عربية كثيرة ثمن هذه الهجرة، وأولها الأردن» (من مقابلة مع النتشة، الحوادث، لندن، العدد ١٧٤٢، ٢٣/٣/١٩٩٠، ص ٣٨).

ولا يخفي الأردن قلقه من الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة. فقد قالت مصادر فرنسية رسمية، تعليقاً على محادثات الملك حسين، ملك الأردن، مع المسؤولين الفرنسيين، في اثناء زيارته باريس: «ان المحاورين الفرنسيين صعقوا بمدى القلق الشديد الذي أظهره لهم العاهل الأردني حيال معظم المواضيع الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط... ورأى مراقبون فرنسيون ان قلق العاهل الأردني يعكس المخاوف التي ظهرت في الأردن من ان يكون فتح باب هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل مؤشراً [الى] كارثة تنفّذ على حساب الأردن؛ وهذا ما دفع الملك حسين الى دق ناقوس الخطر على هذا النحو الملحّ» (الحياة، ٨/٣/١٩٩٠). وقد قال الملك حسين: «اذا استمر تطور الاوضاع على ما هو عليه الآن، فهذا يعني وصول ٧٠٠ الف انسان الى المنطقة

سيحلّون محلّ أهلها؛ وهذا يعني خطراً حقيقياً، لا على الأردن وحده، وانما على عمق الوطن العربي. وفي الواقع، فاننا، ومنذ الثورة العربية الكبرى وحتى اليوم، كنّا نصطدم بالمخططات التي استهدفت القضية الفلسطينية، واستهدفت ليس فلسطين وحدها وانما الأردن أيضاً... ويبدو انه في أذهان البعض ان يكون حل القضية على حساب الأردن بالذات... ولذلك، فالأردن قلق الى حد كبير ازاء التطورات الأخيرة» (المصدر نفسه، ص ٥).

وفي حديثه الى الفعاليات الأردنية التي اجتمعت معه في بغداد، وسلّمته مذكرة، في ١٩٩٠/٣/٢٥، حول مخاطر هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة، قال الرئيس الفلسطيني، عرفات: «ان مشروع ما سمّي 'اسرائيل الكبرى' يشمل فلسطين والأردن وقسماً كبيراً من الأراضي السورية واللبنانية والعراقية والسعودية... [و] الخطوة الأولى في المشروع الصهيوني هو الأردن... [وطالب] بتعزيز صمود الأردن وحماية جبهته الداخلية بصورة مطلقة، لأنها بيت القصيد في صموده ودفاعه عن أمّته، اضافة الى الدعم العربي للأردن، مشيراً الى ان أي محاولة لشق الصف وتعريض الوحدة الوطنية الأردنية للخطر هو تمهيد لعملية قذرة هي مؤامرة الوطن البديل، خاصة وان الهدف الحالي للعدو الاسرائيلي هو تحويل الأردن الى لبنان آخر. وأكد... ان المنظمة تقف مع الاشقاء الأردنيين في خياراتهم، وتحرص على وحدتهم الوطنية حرصها على الانتفاضة. وقال ان الكونفيدرالية الأردنية ـ الفلسطينية، في اطار دولتين مستقلتين بالخيار الطوعي الحر، هي الرد على مؤامرة الوطن البديل، وهي التي تحافظ على الهويتين العربيتين، الأردنية والفلسطينية» (القبس، الكويت، ١٩٩٠/٣/٢٧).

وماذا عن الموقف العربي حيال مسألة هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة؟ لقد تساءل الرئيس السوري، حافظ الأسد، في كلمته بمناسبة الثامن من آذار (مارس) ذكرى سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في سوريا: «اين موضوع الهجرة في جدول أولوياتنا؟ انه لا يحتل حتى مركزاً ثانوياً؛ بل انه لا يحتل في اولوياتنا مكاناً؛ فهل هذه أمة اتّعظت بالتاريخ وعبره؟» (الحياة، ١٩٩٠/٣/٩).

وقال وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك، ان «الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ليست بالأمر الجديد... ومع ذلك، لم تكن لدى العالم العربي دراسة حول هذا الموضوع، ولم يضع استراتيجية لمواجهة هذا الخطر، مع انه غير مفاجىء، وكان وارداً من قبل. لماذا لا يضع العرب خطة جماعية لمواجهة أخطار هذه الهجرة، بعد ان انفتح باب الهجرة على مصراعيه [؟]»؛ ودعا الى عقد قمة عربية قائلاً، ان «مثل هذه القمة ضروري؛ ولكن يجب التحضير لها جيداً لتؤتي ثمارها. والملك حسين يتحرك لعقد قمة عربية... وربما يكتمل التحرك قريباً لاعداد هذه القمة التي قد تعقد الشهر المقبل» (من مقابلة مع الشيخ ابن مبارك، الحوادث، العدد ١٧٤١، ١٩٩٠/٣/١٦، ص ٢٢ ـ ٢٣)، وكان الملك الأردني حسين طالب بعقد قمة عربية «تكون مختلفة عن كل القمم السابقة، لنستطيع مواجهة التحديات الكبيرة... [اذ] لا بدّ من موقف موحّد نسعى الى بلورته مع الأخوة العرب... [ف] في غياب موقف عربي موحد يغيب الحافز الذي يجعل اسرائيل تفكر في الانسحاب من [على] الأراضي المحتلة» (القبس، ١٩٩٠/٣/١٤). وأكد «ان مواجهة هذه الحملة الصهيونية الجديدة تتطلب من العرب ان يوحّدوا جهودهم... كما تتطلب من العالم ان يفكر في حل عادل للوضع في الشرق الأوسط حتى لا تبقى الهجرة اليهودية خطراً يقلق الشعب الفلسطيني والأمة العربية... [وهذا] يتطلب بذل الجهود المخلصة لاعداد الموقف العربي المطلوب والتحضير للقمة» (الدستور، لندن، العدد ٦٢٩، ١٩٩٠/٣/١٩، ص ١٢). كما نادى الرئيس السوري، حافظ الأسد، بـ «ضرورة عقد قمة عربية في أقصر وقت ممكن، وأعرب عن اقتناعه بأن جميع أقرانه العرب يشاركونه وجهة نظره هذه» (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠/٣/٢٥)؛ والقاهرة، بدورها، تشجع عقد اجتماع قمة عربي لمعالجة موضوع هجرة اليهود السوفيات، «ولمحاولة الوصول الى موقف عربي موحّد، وعملي، لتدارك الآثار المباشرة، والبعيدة، التي تثيرها هجرة اليهود السوفيات» (محمد وفاء حجازي، الحياة، ١٩٩٠/٣/٢٣، ص ٣).

طغيان الثانوي

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجيات العرب دورة اجتماعاته العادية في ٩/٣/١٩٩٠. وقد ترأس الدورة رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، حيث ترأس دولة فلسطين الدورة الحالية للمجلس. وبحث الوزراء في موضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين والعلاقات العربية ـ العربية ومسألة نقل مقرّ الجامعة العربية (فلسطين الثورة، نيقوسيا، العدد ٧٨٩، ١٨/٣/١٩٩٠، ص ٧). ولاحظ المراقبون ان اهتمام وزراء الخارجية العرب تركّز على موضوع نقل مقر الجامعة الى القاهرة والقضايا الادارية المترتبة على ذلك. وحين توصلوا الى اتخاذ القرار بهذا الشأن، غادر الوزراء تونس، وتركوا لمساعديهم مسألة البحث في القضايا الاخرى التي كانت مدرجة على جدول الاعمال، والتي كان منها البحث في نشاط وفود دعم الانتفاضة وخطة عملها. وقد علّق احد المراقبين العرب على ذلك بالقول: «هذه التفاهة يجب وقفها... ان ثمانية وزراء [خارجيات] عرب يتدافعون ليكونوا اعضاء في وفد يجوب عواصم العالم بحثاً في وقف هجرة اليهود الى فلسطين، وهي المسألة التي اعتبرها هؤلاء الوزراء أنفسهم ' بخطورة انشاء دولة اسرائيل نفسها' ، وتؤخذ المواعيد في موسكو ودبلن... وواشنطن، وعشية الموعد يتخلّف الوزراء جميعاً عن الحضور... [و] يؤتى بوزير ماليزي وبآخر كوبي لدعم الموقف العربي من الموضوع نفسه في مجلس الامن، ولا يتكلف الوزراء العرب عبء السفر الى نيويورك... ١٩ وزيراً للخارجية تناسوا اهتماماتهم، وجاءوا يبحثون في تعويضات السوّاقين وترقيات الموظفين... وعندما انتقل الحديث [الى] موضوع هجرة اليهود السوفيات و [الى] موضوع لبنان... تذكّروا ما تركوا من اعمال خطيرة في بلدانهم، فسارعوا... للعودة. وعندما فتح أمر المواضيع المهمة فعلاً، كان هناك وزير واحد من اصل الأبطال التسعة عشر لا يزال في القاعة... هذا ليس عملاً عربياً مشتركاً؛ هذه ليست جامعة عربية؛ هذا ليس موقفاً تضامنياً، والكرة، الآن، بوضوح، في ملعب الملوك والرؤساء... [فـ] ان تصبح وسيلة العمل العربي المشترك (التي هي الجامعة) [الأقواس في الأصل] هي محور الاهتمام العربي الوحيد؛ وان تتحول الادارة الى غاية في حد ذاتها، فذلك يعني فقط انه لم يعد في عالم اليوم عرب يهتمون بغير القشور، أو ربما، والطامّة أعظم، انه لم يعد هناك من عرب بالمطلق» (غسان سلامة، الحياة، ٢٠/٣/١٩٩٠، ص ٩).

وقد أثار قرار نقل مقر الجامعة العربية من تونس الى القاهرة خلافات تركزت فيما بين تونس، المقر الحالي للجامعة، والقاهرة، في اثناء النقاش في مجلس وزراء الخارجيات العرب، تمت تسويته بالاتفاق على ابقاء بعض مؤسسات الجامعة في تونس. وجاء في القرار: «ان مجلس جامعة الدول العربية، اذ يشير الى المادة العاشرة من ميثاق الجامعة، وقرار القمة العربية التاسعة للعام ١٩٧٨، يقرر: ١ ـ الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة في دورة ايلول (سبتمبر) المقبل؛ ٢ ـ انشاء مركز آخر للجامعة في تونس؛ ٣ ـ اعتبار تونس مقراً دائماً لكل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس وزراء الداخلية العرب، واتحاد اذاعات الدول العربية؛ ٤ ـ استكمال بناء المركز الآخر للجامعة في تونس» (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠). وقد اعتبرت صيغة القرار «حلاً وسطاً يستهدف ارضاء تونس، التي اعترضت على الطريقة التي اعتمدت في اعادة المقر الى القاهرة، والسرعة التي تعاطى بها العرب مع هذه القضية» (المصدر نفسه)، حيث قال وزير خارجية تونس، السيد اسماعيل خليل: «ان تونس رحّبت بعودة مصر الى الجامعة في ايار (مايو) الماضي؛ لكنها لا ترى أي موجبات لاستعجال النقل، على الأقل لسببين: ١ ـ ان تونس عاصمة عربية، ولها من الحقوق ما لسواها من العواصم؛ ٢ ـ ان استمرار وجود مقر الجامعة في تونس لن يعرقل عملها، او يعيق تحركها، في خدمة القضايا العربية، وانما سيتيح لها استكمال العمل الذي بدأته منذ أكثر من عشر سنين في اطار الطابع المؤقت الذي حددته قمة بغداد» (المصدر نفسه)؛ وقال، أيضاً، ان القرار راعى «الاعتبار المصري والموقف التونسي والمعطى الفلسطيني الذي يعتبر ان مقر الجامعة العربية هو في خدمة القضية الفلسطينية، ولا بد من التريث قليلاً حتى تتوضح ملامح عملية السلام في

المنطقة؛ لذلك، تأخر اعلان قرار النقل الى اوائل (سبتمبر) المقبل... مع ابعاد استقطاب دولة عربية واحدة للعمل العربي المشترك، وبعث جناحين للعمل العربي المشترك، جناح في المشرق وجناح في المغرب» (القبس، ١٣/٣/١٩٩٠).

امّا الأسباب التي دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى اتخاذ موقف معارض لنقل مقر الجامعة، حالياً، الى القاهرة، فهي، حسب مصادر سياسية، «ان دولة فلسطين، التي تراس الدورة الحالية لمجلس الجامعة، تفضل هذه الأيام الّا تتم عملية الانتقال من تونس الى القاهرة خلال فترة رئاستها للمجلس» (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠). وقد ولّد الموقف الفلسطيني هذا ما يشبه الأزمة بين فلسطين ومصر. «فالقاهرة... لم تكن تخفي، على جميع المستويات، استياءها من موقف رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، في اثناء اجتماعات وزراء [خارجيات] الدول العربية... التي تقرر خلالها عودة مقر الجامعة الى القاهرة، والتي عبّر فيها عن موقف معارض لهذا القرار. وردّد كبار المسؤولين المصريين، تعليقاً على هذا الموقف، ان قدومي 'سواء تصرف بوحي من شخصه أم بناء على تعليمات أُصدرت اليه، فانه، في النتيجة، سجّل موقفاً رسمياً باسم المنظمة يسيء الى مصر، ويعرض للتوتر العلاقات الودية المفروض وجودها بين مصر والمنظمة'» (حجازي، مصدر سبق ذكره، ٢٣/٣/١٩٩٠، ص ٣). وعلّق على ذلك عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» المستشار السياسي للرئيس عرفات، هاني الحسن، قائلاً: «ان الأسباب التي ادّت [الى] الأزمة الأخيرة في العلاقات مع مصر... [تعود] الى ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مسألة عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة كان متكيّفاً مع وجهة النظر التونسية؛ كما ان المنظمة أكدت، مراراً، على قبولها لأي تفاهم يتمّ بين تونس ومصر بهذا الخصوص، وذلك من موقف الوفاء لتونس، رئيساً وحكومة وشعباً، 'هذا البلد الذي استقبلنا ورعانا وحمانا، وتعرض لهجوم الطيران الاسرائيلي بسببنا' ... [و] لن يسمح الطرفان [المصري والفلسطيني] لأي قوى في ان توقع بينهما، موضحاً ان هذه القوى لا تحب مصلحة مصر، ولا تخدم الأهداف القومية لمصر، معرباً عن أمله الكبير في الشعب المصري» (القدس العربي، ٢٩/٣/١٩٩٠، ص ٥).

باستثناء الموقفين، التونسي والفلسطيني، اللذين تمّت تسويتهما، الاول بالابقاء على بعض اقسام الجامعة في تونس، والثاني خلال لقاء الرئيس الفلسطيني، عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في ناميبيا، في اثناء الاحتفال باستقلالها، حيث هنّأ عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، في تصريح له بعد الاجتماع «مصر بعودة مقر جامعة الدول العربية اليها» (حجازي، مصدر سبق ذكره)، فقد ابدت جميع الدول العربية تأييدها وارتياحها لعودة مقر الجامعة الى مصر. ففي البيان المشترك، الذي أُصدر في ختام اجتماعات اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة، تمّ تأكيد «ارتياح كل من مصر والسعودية الكامل لقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الامانة العامة للجامعة الى مقرها الدائم في القاهرة. وأكدت الدولتان ان ذلك يعتبر تعزيزاً للتضامن العربي» (اكتوبر، القاهرة، العدد ٦٩٩، ١٨/٣/١٩٩٠، ص ٧). وقال وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك، ان «مقر الجامعة العربية هو القاهرة، كما ينص ميثاقها. ولظروف سياسية معيّنة، انتقل الى تونس... اليوم، الظروف تغيّرت بدون شك، وسيتم هذا الانتقال في جو ودي اخوي» (من مقابلة مع ابن مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣)؛ وفي حديثه الى الصحفيين العرب في لندن «أبدى العاهل الاردني ارتياحه لقرار عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة، واعتبره طبيعياً، لتعود الامور الى نصابها، وهذا ماكنت اسعى، دائماً، الى تحقيقه» (الدستور، العدد ٦٢٩، ١٩/٣/١٩٩٠، ص ١٢). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان قرار عودة الجامعة العربية الى القاهرة يأتي دليلاً على الارادة العربية الواحدة بالتمسك بالتضامن العربي، وبرهاناً على ان الدول العربية فوق كل خلاف مؤقت، أو عابر... [و] يُعَد بمثابة انطلاقة جديدة للعمل العربي المشترك، وسيعزز التضامن العربي في عالم تتغير ملامحه بايقاع أسرع من قدراتنا على الرصد والمتابعة» (القبس، ١٣/٣/١٩٩٠). وجاء في بيان صدر عن وزارة الخارجية المصرية، بمناسبة ذكرى تأسيس جامعة الدول العربية: «ان الذكرى تجيء هذا

العام وسط تطورات ايجابية شهدتها الساحة العربية مؤخراً... [و] ابرز هذه التطورات يتمثل في عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم في القاهرة، بناء على توافق عربي، ممّا يؤكد قناعة الدول العربية بصحة التوجه الخارجي لسياسة مصر» (الأهرام، ٢٣/٣/١٩٩٠). ورأى أحد المراقبين العرب «ان رحلة العودة الى مصر صاحبتها مرحلة اعادة نظر عربية جماعية بمواقف كل دولة عربية، على حدة، من عملية التسوية القائمة على التصالح مع اسرائيل... [فـ] القطيعة مع القاهرة لم تكن مسألة شخصية تدور في اطار العلاقات الثنائية، بقدر ما هي رفض مطلق لنمط التسوية الذي اختارته. واذا كان الطرف الأساسي المعني بالمسألة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، قد ساوى ما بين استقلالية قراره وقوميته، فقد صار لزاماً على المتشبثين بتغليب الطابع القومي للمسألة ان يعيدوا النظر في مواقفهم من عملية التسوية في الدرجة الأولى... لا سيما بعد ان غضّوا الطرف عن استقلالية الأداء السياسي الفلسطيني، وباركوا هذه الاستقلالية بانتهاج الصمت المطبق... ولهذا يصبح الحديث عن عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة مجرد قضية اجرائية بسيطة، لا تستحق عناء المناقشة، ورفاهية الاختلاف حول تفاصيل قضية حيوية سلّم العرب، أخيراً، بحتميتها، حين قبلوا، في قمتهم الأخيرة في الدار البيضاء، القرارين ٢٤٢ و٣٣٨» (عفاف زين، الحوادث، العدد ١٧٤٢، ٢٣/٣/١٩٩٠، ص ٣٦).

طبعة سورية للتسوية السلمية

قام الرئيس الاميركي الأسبق، جيمي كارتر، بجولة على منطقة الشرق الأوسط، شملت مصر والأردن وسوريا واسرائيل. وفي مؤتمر صحافي عقده في عمان، قال كارتر: «ان مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أبدت دعمها للجهود القائمة لاجراء حوار اسرائيلي ـ فلسطيني انسجاماً مع روح اتفاقيتي كامب ديفيد اللذين اشرفت عليهما العام ١٩٧٨، علماً بأنها لا تعتبر ذلك من خياراتها المطلقة» (الحياة، ١٩/٣/١٩٩٠). وبعد زيارته لسوريا، أعلن كارتر ان الرئيس السوري قد «خوّلني... ان أقول انه سيكون سعيداً جداً... باجراء محادثات ثنائية لتسوية الخلافات بين سوريا وهذا البلد [اسرائيل]، على ان تشمل هذه المحادثات، بالطبع، مرتفعات الجولان... [وذلك] بمجرد ان ينعقد مؤتمر دولي للسلام سترفع جلساته سريعاً» (المصدر نفسه). وفسّر كارتر ذلك «بأن الأسد مستعد، لأول مرة، ان يتفاوض حول مستقبل مرتفعات الجولان السورية... وبالرغم من... ان الأسد سيرغب في ان تكون المحادثات تحت مظلة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، فان الموقف الجديد للرئيس السوري هو على النقيض من رفضه السابق التفاوض حول الجولان، وهي احدى المشاكل الرئيسة في جهود سلام سابقة... ويعزو محللون في المنطقة التغيير الواضح في مسار الأسد الى العوامل الآتية: عدم ضمان استمرار دعم سياسي وعسكري من الاتحاد السوفياتي...؛ [و] الخوف من خطر متوقع يكمن في ازدياد قوة اسرائيل نتيجة لهجرة مئات الآلاف من اليهود السوفيات...؛ [و] اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود اسرائيل وقبولها بفكرة قيام دولة فلسطينية بجوار اسرائيل... [ممّا] قد يتيح تحقيق سلام فلسطيني ـ اسرائيلي يحظى بتأييد معظم الدول العربية، ممّا يجعل سوريا تقف وحيدة في مواجهة اسرائيل؛ [و] عزلة سوريا، نسبياً...؛ [و] ضغط داخلي من أجل تحرر سياسي وقدر أكبر من الديمقراطية» (انتوني فيريرا، القدس العربي، ٢٢/٣/١٩٩٠، ص ٤).

وقد رجّح مراقبون ان يكون الرئيس السوري، خلال اجتماعه مع الرئيس مبارك، على هامش الاحتفالات التي حضراها في ليبيا، في ٢٤/٣/١٩٩٠، «ان يكون لقاء مبارك ـ الأسد تطرق الى قضية هضبة الجولان المحتلة، اثر تصريحات الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر... وتشير مصادر مطلعة، في القاهرة، الى ان العاصمة المصرية ستكون المرشح الأول للقيام بدور الوسيط في هذا الصدد، اذا تأكد هذا التوجه السوري» (الحياة، ٢٦/٣/١٩٩٠؛ والشرق الأوسط، لندن، ٢٥/٣/١٩٩٠). وقد كتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، في افتتاحيتها، في ٢١/٣/١٩٩٠، تعليقاً على الرسالة التي حملها كارتر معه من سوريا، انه «يجب ان تكون المحادثات مع سوريا في قمة سلّم الأولويات لدى اسرائيل؛ لأن سوريا تعتبر الخطر العسكري المباشر الذي

يتهدد اسرائيل... ولهذا، يعتبر الجلوس مع سوريا اول خطوة واقعية نحو حل 'الصراع'، وليس التفاوض مع م.ت.ف. سواء كان بطريق مباشر او غير مباشر... [فـ] الحادثات مع سوريا ستشكل رجوعاً نحو موقف اسرائيل التقليدي بأن القضية الفلسطينية هي نتيجة، وليست سبباً للصراع العربي ـ الاسرائيلي» (القدس العربي، ٢٢/٣/١٩٩٠، ص ١٠؛ نقلاً عن جيروزاليم بوست، ٢١/٣/١٩٩٠). مع ذلك، فان وسائل الاعلام السورية ما زالت تشدد على تمسك سوريا بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة. فقد كتبت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية، في ٢١/٣/١٩٩٠: «ان المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة يبقى الصيغة الأفضل للتوصّل الى سلام حقيقي في الشرق الأوسط... [و] سوريا دعت العرب الى مواجهة العدو في المؤتمر الدولي بوفد عربي موحّد تكريساً لوحدة الموقف العربي... [فـ] المؤتمر يعني، أولاً، العمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن الامم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة؛ ويعني، أيضاً، سدّ الطريق في وجه مماطلات اسرائيل ومراوغاتها حول الانسحاب والحقوق» (القدس العربي، ٢٢/٣/١٩٩٠، ص ٤).

أحمد شاهين

المراوحة

فرضت قضية انهيار الحكومة الائتلافية الحاكمة في اسرائيل طرح السؤال حول مستقبل عملية السلام في الشرق الاوسط، والقت بظلال وشكوك كبيرة على العنوان الذي اختارته الادارة الاميركية لمرحلة ما بعد نقاط وزير خارجيتها، جيمس بيكر، وهو الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

الاجابة عن السؤال تستدعي استنطاق المتغيّرات التي شهدها الشهر الماضي؛ وهو استنطاق فرضته الكوامن المستقبلية لهذه المتغيّرات التي ستملأ، لاحقاً، كل فراغات الصورة، وتشكّل، بالتالي، مرحلة من المدّ والجزر في سياق التحدي والتراجع المدروس. امّا الثابت، فهو ان التفاوض على السلام لم يعد على الابواب، بل انه تباعد، اكثر فأكثر، خلال الاسابيع القليلة الماضية.

في هذا السياق، اجمع المراقبون المتتبعون لتطورات الوضع في المنطقة على القول، ان ثمة «اصبعاً» اميركياً كان وراء فرط عقد الائتلاف الاسرائيلي؛ واشار هؤلاء، بشكل خاص، الى ان الحوار الذي أجراه وزير الخارجية الاميركية مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والذي قال فيه ان «المهلة انتهت»، وانه يريد رداً على خطته ذات النقاط الخمس، كان بمثابة «صاعق» التفجير؛ امّا البارود، فكان في موضع آخر (جيروزاليم بوست، ٨/٣/١٩٩٠).

في بادىء الامر، تحدثت اوساط مراقبة عن «الخيارات الصعبة» التي فضّل بيكر تسميتها ب «المشاكل الشائكة» التي باتت تواجه المسؤولين الاسرائيليين، ولخصتّها في ثلاثة: اولها، قيام ازمة حكومية نتيجة عدم توصّل الوزارة، بجناحيها، الى الاتفاق على رد مشترك ايجابي على المقترحات الاميركية؛ وثانيها، انهيار الحكومة الائتلافية مع احتمال كبير ان يشكّل حزب العمل الحكومة المقبلة، وبالتالي القبول بالمقترحات؛ وآخرها، قبول شامير، متجاوزاً شروط الليكود، المقترحات الاميركية كما هي، وبالتالي البدء في المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية (الحياة، لندن، ٨/٣/١٩٩٠).

ولا ريب في ان تجسيد الخيار الثاني، اسرائيلياً، أجري على مراحل متعاقبة، وانْ كانت متسارعة. ففي كلمة له القاها في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية، قال شامير، ان «التأخر في عملية السلام سببه الوحيد المحاولات المستمرة لتحويل الجهود عن مسارها الاصلي، من اجل اقحام منظمة التحرير الفلسطينية في العملية، في شكل او في آخر». واشار الى ان اسرائيل تتعرض لضغوط اميركية لقبول دور لفلسطينيين من القدس الشرقية، ومن المبعدين من الارض المحتلة، والى ان محادثات السلام المقترحة «يمكن ان تؤدي باسرائيل الى الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من وعد الحكومة بعدم التفاوض معها... ولن نكون طرفاً في اي محاولة يمكن ان تدخل المنظمة الى عملية السلام من الباب الخلفي» (النهار، بيروت، ١/٣/١٩٩٠).

ولمزيد من التوضيح، فقد استهدف شامير التعامل مع المبادرة الاميركية من ثلاثة منطلقات رئيسة: اولاً، عدم رفضها بـ «لا» قاطعة، وانما استبدال الرفض باقتراح بدائل لتلك المبادرة؛ ثانياً، تعجيز المبادرة الاميركية، خطوة خطوة، ابتداءً بقضية ادخال المنظمة الى عملية السلام «من الباب الخلفي»، من دون الكشف عن مواقفه نحو الخطوة التالية الواردة في المبادرة؛ ثالثاً، توسيع حلقة الشكوك بخطة بيكر داخل الاوساط الاميركية، لا سيما في الاوساط اليهودية والكونغرس، كي يكوّن لنفسه قاعدة انتخابية في الخارج تدعم مواقفه داخل اسرائيل (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٥/٣/١٩٩٠).

اختبار العزيمة

في البدء، تعمّدت وزارة الخارجية الاميركية

تجاهل ذلك، واعتبرت تعامل رئيس الوزراء الاسرائيلي مع مبادرتها مسألة حزبية تدعمه في خانة السياسة المحلية التي لا تريد التدخل فيها، لكنها لم تستطع الترفّع، على الاقل علناً، عن النزاعات الحزبية الاسرائيلية، محاولة وضع عبء المسؤولية على حكومة الائتلاف كي تلتزم مبادرتها (انطوني لويس، المصدر نفسه، ٧/٣/١٩٩٠). ثم قرّر بيكر التلويح بعصا المساعدات الاميركية الهادفة الى توطين اليهود السوفيات في اسرائيل وربطها بـ «ضمانات» بأن لا تعمد تل ـ ابيب الى بناء مستوطنات جديدة، او توسيع المستوطنات القائمة حالياً (جاكسون ديهل، المصدر نفسه، ٣ ـ ٤/٣/١٩٩٠). وفي هذا الصدد، ذكر بيكر، في شهادة له الى لجنة الاعتمادات في مجلس النواب، ان الادارة ستكون مستعدة للموافقة على مشروع القانون الذي يلحظ تقديم حوالى ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اعمال التوطين، اذا حصلت على هذه الضمانات (المصدر نفسه).

ولكي يزيد درجة الضغط، اعلن بيكر ان الادارة تنتظر، حالياً، رد الحكومة الاسرائيلية على المقترحات الاميركية المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني وجدول اعمال الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وان الوقت قد حان لمعرفة ما اذا كانت هناك فرصة لنجاح الجهود التي بذلتها ادارته خلال الشهور الماضية، ام لا. واضاف، ان الولايات المتحدة الاميركية ركّزت جهودها، خلال الشهور الماضية، على محاولة تنفيذ خطة شامير للانتخابات، وان الاخير طلب من الادارة «المساعدة على ايجاد شريك فلسطيني من اجل الحوار وعقد الانتخابات، وان واشنطن عملت مع مصر على تحقيق ذلك». وقال: «اعتقد باننا حققنا بعض التقدم، ولكننا لم نصل الى النتيجة المرغوبة». واشار الى ان الجهود نجحت «في جعل خطة شامير الحجر الرئيس لكل نشاطاتنا الدبلوماسية، وذلك انجاز في حدّ ذاته»، لكنه اوضح ان الانجاز لن يستمر «اذا لم ننجح في الوصول الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي وتنفيذ الانتخابات» (الحياة، ٢/٣/١٩٩٠).

لكن، بتراجع ملحوظ، نفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان يكون بيكر في وارد الضغط على اسرائيل، لدفعها الى الموافقة على مقترحاته. وكررت الناطقة كلام بيكر الذي اعلن ان الولايات المتحدة الاميركية حوّلت خطة شامير في شأن الانتخابات الى حجر اساس في النشاط الدبلوماسي الاميركي المتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط. وقالت، ان اتصال بيكر مع شامير لم يكن الاول من نوعه، لكنها اكدت ان المطلوب هو اتخاذ «قرارات صعبة؛ ونعرف صعوبتها؛ ونأمل في ان نتمكن من اتخاذ الخطوة المقبلة لتنفيذ خطة شامير». ونفت ان يكون الاخير اظهر انزعاجه للوزير الاميركي؛ واضافت ان بيكر اكد للمسؤول الاسرائيلي دعم الولايات المتحدة الاميركية لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وان واشنطن ترحّب باستيعاب اسرائيل للمهاجرين اليهود، وتعتبر الجهود الرامية الى وقف الهجرة «عملاً خاطئاً». وكررت موقف بلادها تجاه المستوطنات، واوضحت ان واشنطن تفرّق، بوضوح، بين استيعاب اسرائيل لليهود السوفيات، وبين توطينهم في الارض المحتلة. وقالت، ان بيكر اعلن، للمرة الاولى، استعداد الادارة للموافقة على تقديم مساعدات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لتوطين اليهود السوفيات، اذا ما حصلت على ضمانات تتعلق بنشاطات المستوطنات. واضافت، ان المبلغ المذكور منفصل عن مجموع المساعدات الاميركية الى اسرائيل والبالغة ثلاثة مليارات دولار (المصدر نفسه، ٣ ـ ٤/٣/١٩٩٠).

انما على الرغم من التراجع، بقي السؤال: هل ما لوّحت به الادارة من تهديد باحتمال اللجوء الى ربط «المساعدات» بـ «الضمانات» مجرّد «فشّة خلق» نتيجة مواقف اسحق شامير، ام انه ضمن الخيارات التي باتت مطروحة فعلاً؟

لقد جاءت الاجابة عن هذا السؤال في تصريحات الرئيس الاميركي، جورج بوش، بشأن القدس، حين اكد ان بلاده تدعم «قدساً موحّدة يتقرر وضعها النهائي بالمفاوضات». واشار الى ان «سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه القدس لم تتغيّر» (الواشنطن بوست، ٧/٣/١٩٩٠). ولمزيد من التوضيح، جددت الناطقة باسم الخارجية، تتوايلر، رفض واشنطن اقامة مستوطنات جديدة في الارض المحتلة، واوضحت ان تعريف الاراضي المحتلة، يشمل القدس الشرقية، «وهو التعريف نفسه الذي اعلنّاه على مدى ٢٣ عاماً، ويشير الى

كل الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧» (الحياة، ١٩٩٠/٣/٧).

في خلال ذلك، تمنّى بيكر على الحكومة الاسرائيلية اعطاء جواب ايجابي، «بحيث نتمكّن من التحرك الى امام نحو قيام حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين». واضاف: «لا يمكننا، ابداً، من دون الحوار، التقدم نحو السلام» في الشرق الاوسط. واشار الى المشاكل والخلافات الداخلية التي باتت تواجهها الحكومة الاسرائيلية، وقال: «اعتقد بأنهم يعملون جاهدين، وبأمانة، لحل هذه المشاكل، ونأمل، بالتأكيد، في ان ينجحوا» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٠/٣/٥).

هكذا، فقد جاء كلام بيكر بعد ايام من الاخذ والرد بين واشنطن وتل ـ ابيب، ومحاولة كل من الجانبين التأثير في الآخر. فيما بدا ان الادارة الاميركية وصلت آخر الطريق في مساعيها، ووضعت الكرة في ملعب رئيس الوزراء الاسرائيلي، وباتت تنتظر منه جواباً، نعم او لا، على مقترحاتها لتنفيذ «مبادرته» المتعلقة بالانتخابات في الارض المحتلة. اضف الى ذلك، ان ما المح اليه بيكر عن المشاكل الداخلية التي باتت الحكومة الاسرائيلية تواجهها، أجري الحديث عنه في واشنطن بشكل واضح وعلني، خصوصاً بعد «التشنّجات» التي صدرت عن المسؤولين الاسرائيليين ومؤيديهم من اليهود الاميركيين في شأن التصريحات التي ادلى بها بوش وبيكر في شأن وضع القدس، والمستوطنات، والمساعدات المشروطة لتوطين اليهود السوفيات، والتي اتهمت الادارة الاميركية بمحاولة الضغط على شامير، وحزبه، وحكومته (جاكسون ديهل، المصدر نفسه، ١٩٩٠/٣/٨).

وفوق ذلك كله، كرر نائب وزير الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبرغر، في شهادة له الى لجنة الموازنة التابعة لمجلس النواب، ما اعلنه البيت الابيض، فيما سبق، عن موقف الرئيس بوش من هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل وموضوع القدس. وقال، ان الادارة الاميركية لا تحاول ان تربط، او تشترط، تقديم المساعدات لتوطين اليهود السوفيات في اسرائيل، وانما تسعى الى الحصول على «تأكيدات من الحكومة الاسرائيلية في شأن كيفية صرفها». واضاف، ان من المنطقي التأكد من ان اليهود السوفيات لن يستوطنوا الاراضي المحتلة. وذكّر، مجدداً، بالسياسة الاميركية تجاه القدس، وقال انها لم تتبدل: «فنحن نؤيد القدس الموحّدة التي سيتقرر وضعها النهائي من خلال المفاوضات ونحض جميع الاطراف على تحاشي الاعمال المتفرّدة التي يمكنها ان تعرقل الجهود الدبلوماسية او تزيدها صعوبة، في هذه المرحلة الحساسة من عملية السلام» (الحياة، ١٩٩٠/٣/٨).

لكن، على الرغم ممّا اوضحه مسؤولون اميركيون من ان تأكيد «القدس موحّدة» لا يشكّل اي تبدل في سياسة الولايات المتحدة الاميركية، وانه تضمّن «توضيحات» في شأن هذه المسألة، فان هذا التأكيد، اضافة الى دعوة بيكر الى تجميد بناء المستوطنات في الارض المحتلة، ادّيا الى الاختلال في التوازن الدقيق داخل الحكومة الائتلافية الاسرائيلية، واضعفا التأييد لاجراء محادثات سلام مقترحة مع وفد فلسطيني (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٠/٣/١٤). وبراي مسؤولين آخرين، فان تصريح الرئيس الاميركي في شأن القدس، كان بمثابة «كارثة»، خصوصاً لأنه وضع مسألة القدس في جدول الاعمال، وقبل ذلك كان الجميع متفقين، الى حدّ ما، على تجنّب هذه المسألة حتى نهاية عملية السلام (المصدر نفسه).

ويبدو ان ما اعطى الضغط الاميركي على اسرائيل معناه، هو الحاجة الاميركية الى تركيب محور متعدد الطرف يمكنه ان يفك الاستنفار الذي بدا يتصاعد في المنطقة. بيد ان عملية اعادة الفرز الاميركية هذه لا يمكن ان تتمّ الاّ بموقف اسرائيلي يقايض هجرة اليهود السوفيات بعدم توطينهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ويقايض فك الاستنفار بافتتاح المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية في القاهرة (وليام سافير، المصدر نفسه، ١٩٩٠/٣/٢٧).

في هذا الخصوص، كتب وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، مقالة، طرح فيها تصوّره للحل، فيما اعتبرها البعض محاولة للتأثير في صانعي القرار في الادارة الاميركية. ركّز شولتس، في مقالته الطويلة، على ضرورة معالجة ازمة المنطقة من منظار جديد يرتكز على النقاط التالية:

«اولاً: يجب ان يتعدّى امن اسرائيل الحدود

القائمة للعام ١٩٦٧.

«ثانياً: لا يمكن ان تكون الاراضي في حيازة طرف واحد عندما تتحدد مسائل المياه والكهرباء والاتصالات على اساس اقليمي.

«ثالثاً: يمكن فصل الحقوق السياسية والمواطنية والحكم الذاتي والاعتراف الدولي عن حق المطالبة بالاراضي.

«رابعاً: يمكن ان يقام، في المستقبل، نوع من الكونفدرالية بين اسرائيل والفلسطينيين والاردن، وربما مصر، لأن ذلك ضروري، لا بل محتّم.

«خامساً: بقليل من الابداع، يمكن بلورة مزيج جديد للسيادة قد يساعد في دفع عملية السلام الى امام؛ كما ان الربط بين الارض والسلام يجب الاّ يرتكز على موضوع رسم الحدود، بل على طريقة توزيع المسؤوليات» (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٣/٦).

في اعتقاد بعض المراقبين، ان شولتس اطلق فكرة تثير الشكوك، مبهمة ظاهرياً، وخطرة ضمنياً. وهي النقطة الخامسة. فالواقع يؤكد ان شامير هو الذي رفض، بصورة قاطعة، مبدأ مقايضة الارض بالسلام، واحتفظ بحقه في تفسير قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كما يشاء، اضافة الى قناعته الراسخة بأن الهجرة اليهودية الكثيفة الى اسرائيل تحتاج هذه الاراضي. امّا النقطة الاخرى التي اخطأ شولتس في افتراضها، او غلّفها بالغموض المتعمّد، فهي تتعلق بفكرة «ترابط» المرحلة الانتقالية مع ضمان بداية التفاوض على الوضع النهائي للارض المحتلة. صحيح ان شولتس نفسه هو صاحب فكرة الترابط المضمون ببرنامج زمني، لكن بيكر تملّص من هذا الالتزام المطلق، ويحاول ان يراعي اصرار شامير على فصل الامرين، من خلال حصر المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، في خانة الانتخابات في الارض المحتلة. وهنا تبرز خصوصية اطروحات شولتس التي تدقّ في عصب المفاهيم المنتظرة لمواضيع جذرية، مثل الحقوق السياسية والسيادة والحكم الذاتي ومقايضة الارض بالسلام، في هذه المرحلة الانتقالية، بالمفاوضات على الوضع النهائي للارض المحتلة (راغدة درغام، الحياة، ١٠ ـ ١٩٩٠/٣/١١).

على الرغم من ذلك، فقد ذكرت مصادر رسمية اميركية ان واشنطن لن ترغم تل ـ ابيب على قبول مبدأ مقايضة الارض بالسلام قبل بدء جلسات الحوار في القاهرة، وحذّرت الفلسطينيين من الاصرار على ذلك. وادّعت المصادر بأن توقّع الفلسطينيين قبول اسرائيل بهذا المبدأ هو «غير عملي». واشارت الى ان هذه المسألة كانت محل نقاش في الاوساط الاميركية المعنيّة مباشرة بعملية السلام بين تيارين: الاول يدعو الى ارغام اسرائيل على قبول مبدأ الارض في مقابل السلام قبل بدء الحوار؛ والثاني يدعو الى تأجيله الى ما بعد الحوار بأمل اقناع اسرائيل به لاحقاً (**توماس فريدمان، انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٧ ـ ١٩٩٠/٣/١٨). وكشفت المصادر عن ان المسؤولين الاميركيين بدأوا بالبحث في هذه المسألة مع بعض الشخصيات الفلسطينية في الارض المحتلة، المرشحة للمشاركة في الوفد، من الذين التقوا بهم، مؤخراً، انْ في القدس او في واشنطن، مثل رضوان ابو عياش الذي اجتمع، مطلع الشهر الماضي، بمدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، دنيس روس، ومساعد الوزير لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي. ونسبت مصادر مطلعة لأبي عياش قوله انه مستعد للمساهمة في الحوار مع الاسرائيليين، حتى في حال رفضهم مبدأ الارض في مقابل السلام (القبس، الكويت، ١٩٩٠/٣/٦).

حول طبيعة الوفد الفلسطيني المقترح، قالت المصادر الاميركية، ان الاتصالات الاسرائيلية ـ المصرية، باتت تتركز على «المعايير» المطلوب توفّرها في اعضاء الوفد وليس اسماء الاعضاء. وبعد تحديد هذه «المعايير»، تقوم مصر، بالتنسيق مع المنظمة، بالاعلان عن اسماء الوفد الذين يتمتعون بهذه «المعايير» (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، فقد كشفت مصادر فلسطينية عمّا تضمّنته المقترحات الاميركية من «صيغة تسوية» تتعلق بنوع التمثيل الفلسطيني، وافادت بأن هذه المقترحات، التي وافقت المنظمة عليها، هي: اولاً، يحق للوفد الفلسطيني الى محادثات القاهرة «التشاور مع اي طرف عربي»؛ ثانياً، يستقبل عرفات الوفد الفلسطيني في القاهرة قبل بدء المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي؛ ثالثاً، يضم

الوفد، في عضويته، اثنين من المبعدين من الارض المحتلة، سيسمح لهما بالعودة، ويضاف الى عضوية الوفد فلسطينيون من القدس الشرقية، يملكون، في آن، منازل في الارض المحتلة؛ رابعاً، يتناول جدول اعمال المحادثات طريقة اجراء الانتخابات في الارض المحتلة، وصولاً الى «عملية التفاوض» (النهار، ١٩٩٠/٣/٦).

من هنا، لاحظ المراقبون في واشنطن ان تصريحات المسؤولين الاميركيين عكست تحسّناً ملحوظاً في الموقف الاميركي من منظمة التحرير الفلسطينية. مثلاً، وصف جون كيلي، مؤخراً، الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بأنه «مفيد»، ودافع عنه، واعتبره جزءاً من عملية السلام الاميركية (الواشنطن بوست، ١٩٩٠/٣/١٥).

وفي السياق ذاته، بعثت وزارة الخارجية الاميركية الى الكونغرس بتقرير عن مدى التزام المنظمة بتعهّدها «نبذ الارهاب»، قال مسؤولون عنه انه لا يحتوي على «اي مفاجأة»، ويتطابق مع ما اعلنه بيكر، من ان الولايات المتحدة الاميركية مرتاحة لالتزام المنظمة بـ «نبذ الارهاب» (هيلين داور، انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٣/٢٢). ورأى المراقبون انفسهم ان هذا التحول «النوعي» في الموقف الاميركي من م.ت.ف. يهدف الى تشجيعها على الاستمرار باتخاذ «المواقف المرنة» المطلوبة من اجل «حلحلة» الرفض الاسرائيلي وبدء جلسات الحوار (الواشنطن بوست، ١٩٩٠/٣/١٥).

«ثلاّجة» الانتظار

في مثل هذا الجو الذي اضحى بعض معطياته على طريق «الحلحلة»، كان من البديهي ان يبرز انقسام حادّ في خارطة الائتلاف الحاكم في اسرائيل، وان تبرز ازمة بلغت ذروتها حين صوّت الكنيست على اقتراع حجب الثقة عن الحكومة. ولكن ماذا كان رد الفعل الاميركي على انهيار الحكومة الاسرائيلية؟ ما يجدر ذكره، هنا، ان رد الفعل كان مكبوتاً على الصعيد الرسمي، الاّ ان المسؤولين في الادارة لم يخفوا، في مجالسهم الخاصة، على الاقل، ارتياحهم الشديد لسقوط حكومة شامير، خصوصاً ان السبب وراء ذلك معارضة مقترحات بيكر لعقد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٣/١٤).

في البدء، اعلنت الناطقة باسم الخارجية، تتوايلر، ان الادارة سبق ان اشارت، في الايام الاخيرة، الى وجود «ازمة سياسية في اسرائيل، وان ذلك امر على الاسرائيليين ان يحلّوه بأنفسهم»؛ واضافت ان العملية الداخلية، هناك، لم تنته بعد، «ونعرف ان اسرائيل تمر في مرحلة دقيقة، ونتطلع الى العمل، عن كثب، مع الحكومة الاسرائيلية التي ستشكل». وقوّمت تتوايلر وضع عملية السلام بعد انهيار الحكومة الاسرائيلية بقولها: «بالطبع، هناك توقف» في دفع العملية الى امام، وان التصويت على حجب الثقة عن الحكومة في الكنيست «يعكس، بوضوح، التركيز على عملية السلام، واهمية دفعها الى امام». واعترفت بأن الازمة السياسية في اسرائيل ستعقّد المفاوضات، «لكن ذلك ليس نهاية الطريق» (المصدر نفسه؛ ونيويورك تايمز، ١٩٩٠/٣/١٨ ـ ١٧).

من جهته، علّق الرئيس الاميركي على انهيار الحكومة الائتلافية بأن «الوضع حساس وعاطفي»؛ وان اي كلام، او تكهّن، من جانب الولايات المتحدة الاميركية «لا يساعد»، ورفض الدخول في التفاصيل، «على اساس ان هناك تطورات داخلية تحصل في الوسط السياسي الاسرائيلي»، وقال: «لا اريد ان اظهر وكأنني احاول التدخل في الشؤون الداخلية الاسرائيلية، لانهم [الاسرائيليون] يواجهون، الآن، مشكلة سياسية داخلية صعبة». وأكد انه «لا يأسف» لاثارة قضية المستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية التي ادّت الى قيام حملة من جانب اسرائيل واليهود الاميركيين عليه، وساهمت في مماطلة شامير في الرد على مقترحات ادارته (انترناشونال هيرالد تريبون، ١٩٩٠/٣/١٤).

كما اعلن وزير خارجيته، بيكر، عن ان الخطوة التالية في عملية السلام يجب ان تتخذها اسرائيل. وقال ان الكنيست الاسرائيلي ركّز على السؤال الحقيقي والمتمثل بالتحرك نحو السلام. واضاف: «كلّي امل في ان تبرز حكومة جديدة في اسرائيل تريد ان تخطو نحو السلام» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٣/٢٠).

وما لم يقله هؤلاء جميعاً، قاله مسؤولون اميركيون آخرون، عندما اكدوا ان موقف ادارة بوش لا يزال على حاله، وهو ان واشنطن تنتظر رداً اسرائيلياً على مقترحات بيكر، وهي غير راغبة في الدخول في العراك السياسي الحالي في اسرائيل، لأن ذلك سيؤدي الى تحويل الانظار والاهتمام عن عملية السلام. واضافوا: «ان موقفنا واضح وبسيط، وهو اننا نريد انجاح خطة شامير للانتخابات، ولا نريد اعطاء اية حجة لأحد كي يحبط الخطة». وشدّدوا على ان الادارة الاميركية تريد جواباً ايجابياً عن مقترحات بيكر من الحكومة الاسرائيلية، اياً كانت هوّيتها (توماس فريدمان، مصدر سبق ذكره).

هذا الامر لم ينقذ الرئيس بوش، ووزير خارجيته بيكر، من الحملة التي كانت تعدّها المنظمات اليهودية الهامّة، وبالذات اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) المعروفة باتساع، وعمق، تأثيرها في الكونغرس الاميركي، والتي لها اتصالات هامّة مع اقطاب في وزارة الخارجية الاميركية. في هذا الشأن، لاحظ مصدر مطلع في واشنطن ان الحملة انصبت ضد الادارة الاميركية على نقطتين رئيستين: الاولى، تتعلق بالقدس، والأخرى بربط المساعدات لليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل بوقف بناء المستوطنات. وظهرت المؤشرات على هاتين النقطتين، بصورة جليّة، في مقالات افتتاحية في الصحف (انظر، مثلاً، **نيويورك تايمز**، ١٥/٣/١٩٩٠، **والواشنطن بوست**، ١٥/٣/١٩٩٠)؛ كما ظهرت في تصريحات ذات لهجة خطابية متزايدة الحدّة من جانب مدير (ايباك) توماس داين، الذي حمل، بشدة، على سياسة بوش وتصريحاته الاخيرة بشأن القدس المحتلة. ومما قاله: «استمعنا، خلال الاسبوعين الماضيين، الى سلسلة متصلة من تصريحات الادارة في شأن المستوطنات، وعملية السلام، وقضايا حقوق الانسان، وغيرها من القضايا». واضاف انه «في السؤال عن ذلك، قال لنا مسؤولو الادارة، من دون تردد، ان الضغط العلني على اسرائيل يأتي بنتيجة، وان علينا ان نتوقع المزيد منه» (**نيويورك تايمز**، ١٥/٣/١٩٩٠).

وفي سياق الحملة على الادارة الاميركية، قال عضو الكونغرس، السيناتور تشارلز سيمور، في مقابلة تلفزيونية مع شبكة الـ سي.ان.ان. ان تصريحات الرئيس بوش، التي ربط فيها القدس الشرقية بالتسوية في المنطقة، «هي التي ادّت الى اسقاط الحكومة الاسرائيلية، وافشلت، بالتالي، مبادرة السلام الاميركية في الشرق الاوسط». واضاف: «ان بوش ارتكب خطأً فادحاً، ولو انه لم يتفوّه بهذه التصريحات لاجرينا، الآن، الخطوة الاولى نحو المحادثات الحقيقية بين الفلسطينيين والاسرائيليين» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٠/٣/١٩٩٠).

وفي مجلس النواب، اصطف عدد منهم في طابور استجواب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، فاستخلصوا منه المزيد من الالتزام بشأن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، ووصفها بأنها «حدث تاريخي عميق نرحّب به»، وان الولايات المتحدة الاميركية راغبة في مساعدة اسرائيل على توطين المهاجرين الجدد؛ لكنه اكد انها مستمرة في معارضة توطينهم في الارض المحتلة، «نظراً الى نتائجها المحتملة والخطرة» على عملية السلام (**المصدر نفسه**، ١/٣/١٩٩٠).

وعلى الرغم من الحملة على الرئيس الاميركي ومساعديه، استمرت الادارة في اعلان تمسّكها بما اعلنته، سواء بالنسبة الى القدس الشرقية، او المستوطنات، وسعيها الى تخفيض حدة المعارضة باعطاء تفسيرات لما قاله بوش. فمثلاً، اكد الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، ان الرئيس الاميركي لم يكن ينوي التعبير عن استيائه من شامير عندما اشار، مؤخراً، الى معارضته بناء اي مستوطنات جديدة. وقال، ان «تصريحات الرئيس ليست سوى انعكاس لسياسة الادارة، ولكن لا يوجد اي دافع خاص، او هدف، او نيّة خاصة» (**الحياة**، ١٠/٣/١٩٩٠). وكان آخر التفسيرات رسالة بعث بها الرئيس الاميركي الى رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، قال فيها ان ليست للولايات المتحدة اي نيّة، في الوقت الحاضر، للتركيز على الوضع النهائي لمدينة القدس (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٣/١٩٩٠).

كما جنّد بعض اقطاب الادارة الاميركية جهده لتنفيس التصريحات حول المساعدات الطارئة الى اسرائيل. في هذا الاطار، اكد نائب وزير

الخارجية، لورانس ايغلبرغر، ان حكومة بلاده ستؤيد تقديم الضمانات لقروض الاسكان الى اسرائيل، «مع افتراض انه يمكننا الحصول على تأكيدات كافية في شأن استخدام هذه الاموال» (الحياة، ٢٢/٣/١٩٩٠).

هذه النبرة، بما انطوت عليه من شرح وتبرير، لم تستطع تنفيس احتقان العناصر الموالية لاسرائيل داخل الكونغرس، وخارجه. ففي خطوة «مجابهة وتصعيد»، تقدّم السيناتور دانيال باتريك موينيهان، وعدد من اعضاء مجلس الشيوخ، بمشروع قرار يدعو الكونغرس الى الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل وضرورة بقائها موحّدة. وجاء في نصّ مشروع القرار، ان اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب يعترفون بأن «القدس هي عاصمة دولة اسرائيل، ويجب ان تبقى كذلك»، ويعتقدون بأن «القدس يجب ان تبقى غير مقسّمة حيث تحمى فيها حقوق كل المجموعات الاثنية والدينية»، ويدعون «جميع الاطراف المعنيّة بالسعي الى السلام الى المحافظة على جهودهم القوية من اجل قيام مفاوضات بين اسرائيل والممثلين الفلسطينيين» (المصدر نفسه).

وعلى الرغم من ان القرار الذي تبنّاه ٨٣ سيناتوراً، بينهم ٣٨ جمهورياً، لا يلزم ادارة بوش بتبديل سياستها تجاه القدس، فانه يظهر، الى حدّ بعيد، مدى اهتمام اللوبي اليهودي المؤيد لاسرائيل باثارة الموضوع وتحدي الادارة الاميركية، التي اصرّت على التمسّك بسياستها التقليدية حيال القدس الشرقية والاراضي المحتلة الاخرى (المصدر نفسه، ٢٧/٣/١٩٩٠).

والى الحملة عن القدس، استمر مؤيدو اسرائيل في توجيه الانتقادات الى سياسة الادارة حيال هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل وربط المساعدات الاميركية بتعهد اسرائيل عدم توطين القادمين الجدد في الارض المحتلة، في وقت تكثفت الحملة اليهودية الاميركية لاظهار «المخاطر» التي يواجهها اليهود السوفيات في بلادهم (انظر، مثلاً، نيويورك تايمز، ٢٤ ـ ٢٥/٣/١٩٩٠).

ولم يكن من المستغرب ان يأتي رد الفعل الرسمي الاميركي على قرار مجلس الشيوخ مكبوتاً، ومن دون اي انفعالات، وانتقادات الى اعضاء اللجنة الاشتراعية. وقال الناطق باسم الخارجية، ريتشارد باوتشر، في معرض تعليقه على القرار: «ان موقف الادارة معروف من مدينة القدس، وليس ثمّة تبدُّل في هذه السياسة» (انترناشونال هيرالد تريبون، ٢٧/٣/١٩٩٠).

من هنا لا يؤتى بجديد حين يقال ان عملية السلام في المنطقة دخلت، برمّتها، مرحلة متاهات، ومناورات، اسرائيلية جديدة. هذه الحقيقة عبّر عنها احد المسؤولين الاميركيين بالقول: «لقد كنّا ننتظر رداً ايجابياً من الحكومة الاسرائيلية عن مقترحات بيكر، مع ادراكنا للصعوبات التي تواجهها الاطراف الاخرى؛ ولكن ذلك لم يحصل، وتعثّرت عملية السلام، وبدأت ازمة سياسية هناك [في اسرائيل]. ولا نتدخل، ولا نريد التدخّل، فيها، ونأمل في الّا تطول لتستأنف جهود السلام، ربما في ظل اجواء، وعوامل، ايجابية تساعد في احراز التقدم المطلوب، لبدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي» (صاموئيل لويس، انترناشونال هيرالد تريبون، ٢٣/٣/١٩٩٠).

هل سيطول الانتظار؟ يرفض المسؤولون الاميركيون، في اجاباتهم، اعطاء اي تكهّن، او استشفاف اي توقّع، ويشيرون الى ان «هناك، الآن، عملية جارية لتشكيل حكومة جديدة، وما سيعقب ذلك من اتصالات ومساومات بين القوى السياسية، وهو شأن داخلي يخصّهم؛ وبعد ذلك، يمكننا التحدث عن الخطوات المقبلة على طريق السلام» (الشرق الاوسط، لندن، ٢٦/٣/١٩٩٠).

هذا الافراط في الحذر الشديد الذي يلتزمه المسؤولون الاميركيون، في اثناء تحدثهم عن تطور الاحداث واثرها في مستقبل عملية السلام في المنطقة، يقابله عدد من السيناريوهات يدور الحديث عليها في الاوساط الدبلوماسية المهتمة في العاصمة الاميركية. البعض يعتقد بأن الازمة السياسية في اسرائيل لا تخرج عن اطار الاستراتيجية التي تتبعها تل ـ ابيب منذ البداية؛ اذ كلّما وجدت نفسها في مأزق، وتحت ضغوط وانتقادات لمواقفها من عملية السلام في المنطقة، ظهرت الازمة، وتبادلت القوى السياسية فيها المواقع، وتمّ كسب المزيد من الوقت المطلوب للخروج من المأزق، ويبدأ واقع جديد، ومعطيات وعوامل جديدة، محلياً واقليمياً،

لتبدأ دورة جديدة من المناورات والمماطلات لافشال اي جهد حقيقي للوصول الى التسوية السلمية المنشودة. من هنا، رأى اصحاب هذا السيناريو ان عملية السلام دخلت مرحلة من الجمود، ليحل محلها الجدل. وسيستغل مؤيدو اسرائيل فترة الانتظار لما تسفر عنه الازمة، ليضاعفوا من الحملة والضغط على الادارة الاميركية لتتراجع عن مواقفها، لا سيما وان انتخابات الكونغرس باتت على الابواب، وهي انتخابات تتقن اسرائيل، منذ زمن بعيد، كيفية توظيفها والافادة منها، واستبعدوا ان يطرأ اي تقدّم حقيقي على عملية السلام خلال هذا العام، الّا اذا اصرّت الادارة الاميركية على الاستمرار في نهجها من دون خشية من الضغوط، وهو امر غير واضح حتى الآن (المصدر نفسه).

وهناك فريق آخر يعتقد بان الحكومة الاسرائيلية الجديدة لن تتمكن من تحقيق خطوات هامّة في هذا الاتجاه، نظراً الى حجم المشاكل الكبيرة التي تواجهها في الداخل؛ وبالتالي، فان الحل سيكون في اجراء انتخابات عامة في اسرائيل، وهذا لن يتمّ قبل ستة شهور، حيث تكون الادارة الاميركية مشغولة بانتخابات الكونغرس وحكام الولايات التي ستجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وهكذا يمضي العام الحالي من دون احراز التقدم المطلوب (المصدر نفسه).

من هنا، يمكن القول ان عملية السلام الاميركية ستبقى، في هذه المرحلة على الاقل، رهينة المعادلات الاسرائيلية الداخلية؛ والتساؤلات، كما الرهانات، عديدة. وحتى تقوم الادارة الاميركية بالتهيّؤ للمرحلة الجديدة، يستمر الجميع على الوضع الراهن.

د. نبيل حيدري

تناقض ميداني اسرائيلي

جاءت استقالة الوزير الاسرائيلي اريئيل شارون، وبعدها انهيار الحكومة الاسرائيلية برمّتها، لتقدم العلامات الاولى عن مدى التأثير العميق للانتفاضة الفلسطينية في البنيان السياسي، والحزبي، لاسرائيل، حيث وقعت الحادثتان في غضون أربعة اسابيع فحسب، بين ١٦ شباط (فبراير) و١٥ آذار (مارس). كما انعكست هذه الازمة بتناقض المعالجة الاسرائيلية الميدانية للانتفاضة؛ اذ تراوحت الاجراءات والتصريحات بين التراجع التدريجي تجاه المؤسسات التعليمية الفلسطينية، مثلاً، وبين تجديد البحث في الاساليب الكفيلة باحكام السيطرة على الارض المحتلة، بعد الفشل في منع التظاهرات وكمائن الحجارة وتصفية المتعاونين مع الاحتلال. وابرز مؤشر على ذلك الفشل اشتداد المواجهة في قطاع غزة؛ فيما أصدر التقرير الحكومي الاميركي السنوي عن حقوق الانسان ليزيد في الضغوط السياسية على سلطات الاحتلال. كما شملت احداث الشهر المذكور بوادر التصعيد العسكري من قبل المناضلين الفلسطينيين في الارض المحتلة، ممّا رافق تحذيرات م.ت.ف. من عواقب تضخّم هجرة اليهود السوفيات، ووقوع خمس اغارات جوية اسرائيلية على جنوب لبنان.

المواجهة في غزة

كان قطاع غزة الموقع الرئيس للمجابهة المستمرة بين جماهير الانتفاضة وجنود الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة الماضية، وذلك بعد اندلاع تظاهرات واسعة في ٢٦ شباط (فبراير)، نتجت عنها اصابة مئة مواطن بجروح، منهم ٨٠ في رفح. وقد تواصلت الصدامات، محدثة المزيد من الاصابات، والتي بلغت ٥٢ جريحاً في اليوم التالي، و٤٨ جريحاً اضافياً في ٢٨ الشهر. وتجدر ملاحظة ارتفاع نسبة المصابين بالرصاص الحي والاعيرة البلاستيكية، ممّا ادى الى سقوط المزيد من الجرحى يومياً، فاضطر الامين العام للامم المتحدة، بيريز ديكويلار، الى مطالبة اسرائيل بالتزام بنود معاهدة جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال (الحياة، لندن، ٣ ـ ٤/٣/١٩٩٠). وقد حصلت تلك المواجهات في وضع تصعيد القمع العسكري، ووضع تحدّيه، حيث كانت سلطات الاحتلال اغلقت ساحل قطاع غزة بطوله البالغ ٤٠ كيلومتراً، في ٢٠ شباط (فبراير)، اثر صدامات محلية، فيما سيّر سلاح البحرية الدوريات قبالة الشاطىء (المصدر نفسه، ٢١/٢/١٩٩٠).

غير ان هذا الاجراء لم يجد نفعاً؛ اذ وقعت دورية اسرائيلية في كمين مسلّح أصيبت خلاله سيارة جيب عسكرية بالرصاص، جوار رفح، في ٢٢ شباط (فبراير)، ممّا دفع العدو الى اجراء حملة تمشيط واسعة، واعتقال ٨٠ شخصاً للتحقيق بالحادث (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ٣/٣/١٩٩٠). وقد فرض نظام حظر التجول على المنطقة؛ الّا ان ذلك لم يمنع حدوث أعنف التظاهرات والصدامات الجماهيرية في تلك المدينة ومخيّمها، ممّا دفع السلطات، نهاية، الى تمديد حظر التجول حتى الخامس من آذار (مارس). وقد استمرت المجابهة في باقي انحاء قطاع غزة، في تلك الاثناء، حيث سقط ١٤ جريحاً بالرصاص وحده، بتاريخ الثامن من الشهر، على سبيل المثال. كما شملت الاجراءات القمعية هناك هدم خمسة منازل في الاول من الشهر، واعتقال مئة شاب في العاشر منه (الحياة، ١١/٣/١٩٩٠).

مع اشتداد المواجهة مجدداً، أصدرت احصاءات حول حجم الخسائر والتضحيات التي تحمّلها المواطنون الفلسطينيون في القطاع خلال الفترة الماضية. فقد اوضحت المصادر الفلسطينية ان ستة سقطوا شهداء، خلال شباط (فبراير)، علاوة على ١١٤٠ جريحاً (فلسطين الثورة،

٣/٣/١٩٩٠). وذكرت المصادر نفسها ان عدد الجرحى شمل ٥٩٤ حالة اصابة بالرصاص، منهم ١٣٨ دون سن الرابعة عشر، و٣٢٩ حالة ضرب وكسر عظام بالهراوات، و٢١٧ حالة اختناق بالغاز، عدا ٣٦ حالة اجهاض. كما تعرّض الشعب المقاوم لهدم ما مجموعه سبعة منازل، واقتلاع ٤٠٠ شجرة زيتون في بيت حانون، ولاعتقال ٣٤٠ شخصاً، منهم ٨٥ في السجن الاداري (المصدر نفسه، ٣/٣/١٩٩٠). وصادف، في الوقت عينه، ان اعلنت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) ان سجلاتها تدل على سقوط ما مجموعه ٣٤ الف جريح فلسطيني في قطاع غزة، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (المصدر نفسه، ٢٥/٣/١٩٩٠).

القمع، والتخبط، والضغوط

لم يكن قطاع غزة الموقع الوحيد للمجابهة الشعبية الفلسطينية والنظامية الاسرائيلية، طبعاً. بل شهدت مدينة القدس بعض اعنف الصدامات، خصوصاً في العاشر من آذار (مارس)، حين سقط شهيدان و١٥ جريحاً في مخيم شعفاط المجاور، ممّا ادّى الى اضراب شامل في العاصمة الفلسطينية لأيام عدّة تالية (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠). ويجدر الذكر ان ذلك الرقم يشكل ربع مجموع عدد الشهداء في الفترة بين ١٦ شباط (فبراير) و١٥ آذار (مارس)، الذين بلغوا تسعة، منهم ثلاث فتيات، ممّا يدل على انخفاض واضح مقارنة بالفترة السابقة، حين استشهد ٢٠ مواطناً. وبذلك بلغ مجموع الشهداء، منذ بدء الانتفاضة، ٨٤٣، حسب الاحصاء اليومي.

لم يكن تراجع عدد الشهداء الدليل الوحيد على التغيّر التدريجي في الوضع الميداني؛ بل ظهرت علامات ارتباك وتضعضع السياسة الاسرائيلية بعودة وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، الى اطلاق التصريحات العلنية لانتقاد المسؤولين، والزعم بأنه الاقدر على قمع، وانهاء، الانتفاضة. فقد ادّعى بأن لديه خطة ناجعة لتحقيق ذلك، تشمل طرد جميع القادة والمسؤولين، وفتح الحدود مع الاردن لتشجيع أكبر عدد من المواطنين الفلسطينيين على الهجرة شرقاً (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩/٢/١٩٩٠). واضاف فكرة تمثل جوهر خطته، مفادها تحويل قطاع غزة الى منطقة مدينية صناعية رئيسة، في ظل الحكم الاسرائيلي، على أمل قلب اوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي السياسية، رأساً على عقب. الّا ان تأزم الاوضاع السياسية الاسرائيلية هو الذي تأكد في النهاية؛ اذ استقال شارون، في ٢٠ شباط (فبراير)، وسط صراع عنيف داخل تكتل الليكود (الحياة، ٢١/٢/١٩٩٠).

وقد ظهرت آثار الفشل الاسرائيلي في تحقيق السيطرة على مجريات الامور الميدانية داخل الارض المحتلة، ايضاً، في جوانب أخرى، من أبرزها القرار الحكومي باعادة فتح الكليات الفلسطينية، الذي اتخذ في ٢٦ شباط (فبراير)، ممّا سيعيد خمسة آلاف طالب الى مقاعد الدراسة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٧/٢/١٩٩٠). وسوف يؤثر ذلك في ١٦ معهداً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وربما يمهّد لقرار لاحق باعادة فتح الجامعات. وفي هذه الاثناء، ادّى تفاقم الاوضاع الميدانية داخل قطاع غزة، على ما يبدو، الى استبدال قائد قوات الجيش الاسرائيلي هناك، في مطلع آذار (مارس)؛ اذ تمّ تعيين العميد صموئيل تسوكر خلفاً للعميد تسفي بيليغ، دون الايضاح الصريح عن دواعي ذلك الاجراء (جينز ديفينس ويكلي، ٢٤/٣/١٩٩٠).

على صعيد آخر، بدت آثار تراكم الضغوط السياسية على اسرائيل كذلك باضطرار قضائها العسكري الى التحرك ضد بعض المستوطنين، والعسكريين، عقب افتضاح جرائمهم. فقد دانت المحكمة اربعة مستوطنين، في السادس من آذار (مارس)، بتهمة قتل فتاة فلسطينية وجرح آخرين واتلاف ممتلكات في قرية كفر حارث، في أيار (مايو) ١٩٨٩ (الحياة، ٧/٣/١٩٩٠). كما وجّه الادعاء العسكري التهمة، رسمياً، الى عنصرين من عناصر جهاز «شين بيت»، وذلك بالتسبّب باستشهاد المواطن خالد الشيخ علي داخل زنزانة الاعتقال في غزة قبل بضعة شهور (المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٩٠). ومن جهة أخرى، انعكست الضغوط الناجمة عن استمرار التحرك السياسي، والدبلوماسي، في الخارج، بازدياد القلق الاسرائيلي

حيال أوضاع مدينة القدس، نظراً الى اهميتها المعنوية والاعلامية، ممّا دفع الشرطة الاسرائيلية الى درس مشروع اقامة جهاز خاص تابع لها، لمعالجة شؤون الانتفاضة داخل العاصمة الفلسطينية تحديداً (عل همشمار، ٢/٣/١٩٩٠).

امّا نوع الضغوط التي تتعرّض لها اسرائيل، فقد تمثل احد اشكاله بالتقرير السنوي الذي تصدره، عادة، وزارة الخارجية الاميركية عن ممارسة دول العالم في مجال حقوق الانسان. وعلى الرغم من الكثير من المراوغة والتلاعب، الاّ ان تقرير العام ١٩٨٩، الذي أُصدر في ٢١ شباط (فبراير)، لم يسعه الاّ ان يدين السجل الاسرائيلي. فقد اشار التقرير الى سقوط ٣٠٤ شهداء، خلال العام ١٩٨٩، على يد الاسرائيليين، اكثرهم بالرصاص الحي «الموجّه الى الرأس، او الجزء العلوي من الجسم»، والى سقوط ما بين خمسة آلاف وعشرين الف جريح فلسطيني (ميدل ايست انترناشونال، ٢/٣/١٩٩٠). كما سجّلت وزارة الخارجية هدم ٨٨ منزلاً، وغلق ٨٢، وابعاد ٢٦ مواطناً، واعتقال الآلاف من الفلسطينيين، منهم ٩١٣٨ كانوا قيد الاعتقال في مطلع العام ١٩٩٠، من بينهم ١٢٧١ سجيناً ادارياً. ولاحظ التقرير، ايضاً، انه تمّ شمول الاعمال الوطنية المسالمة ضمن مجال التهم الامنية التي تحاكم في المحاكم العسكرية، وقلّ ما تتمّ تبرئة المتهمين. وأعترض واضعو التقرير، كذلك، على اقتحام المنازل، والجوامع، واتلاف الممتلكات، واغلاق الجامعات، وفرض نظام حظر التجول، فيما سجّلوا امتناع محكمة العدل العليا الاسرائيلية الكلّي عن معارضة اعمال الهدم، او الابعاد، او نقل الاسرى الى داخل اسرائيل، على الرغم من منافاة ذلك لمعاهدة جنيف (المصدر نفسه، ٢/٣/١٩٩٠).

واخيراً، ظهرت الآثار المستمرة للانتفاضة، مجدداً، في المجال الاقتصادي الاسرائيلي؛ اذ اضطرت وزارة المال الاسرائيلية، في الاول من آذار (مارس)، الى تخفيض قيمة الشيكل بنسبة ٠,٢ بالمئة، مقابل العملات الاجنبية، وذلك للمرة الرابعة منذ العام ١٩٨٨ (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢/٣/١٩٩٠). وقد اعلن ذلك الوزير شمعون بيرس، الذي اعترف بأن الانخفاض الحقيقي للشيكل مقابل سلّة العملات الرئيسة بلغ، في الواقع، ستة بالمئة (الحياة، ٢/٣/١٩٩٠). واضاف بيرس انه اضطر، بسبب الازمة المالية المتفاقمة، الى رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة (VAT) واحداً بالمئة، لتصل ١٦ بالمئة، فيما لاحظ ارتفاع معدل التضخم خلال العام الفائت الى ٢٠,٧ بالمئة. واكد ان مختلف هذه الاوضاع سببها الانتفاضة والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي (المصدر نفسه، ٢/٣/١٩٩٠).

عمليات المقاومة الشعبية

تواصلت عمليات القوات الضاربة الفلسطينية، على الرغم من الاجراءات المضادة الاسرائيلية ووسط ملامح تشير الى آفاق العمل العسكري الفلسطيني. فقد كشفت المصادر الاسرائيلية عن حقيقة حرق ٤٧ سيارة اسرائيلية داخل القدس وحدها، منذ مطلع العام الحالي، منها ست سيارات تمّ حرقها بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) وحده (هآرتس، ٢٥/٢/١٩٩٠). وقد شملت الهجمات الفلسطينية قيام شابين من مواطني أرض ١٩٤٨ بارتداء زي الشرطة الاسرائيلية ومحاولة خطف مستوطنيْن في مدينة عكا، ممّا ادّى الى اعتقالهما وتوجيه التهمة بذلك اليهما في ٢٥ الشهر (معاريف، ٢٦/٢/١٩٩٠).

هذا، وتجسّدت ملامح الموجة الجديدة المحتملة بارتفاع عدد حالات زرع العبوات الناسفة ضد الاهداف الاسرائيلية؛ حيث اعترفت المصادر الرسمية، في ٢٤ شباط (فبراير)، بوقوع ثلاثة انفجارات وحالات اطلاق رصاص عدة في قطاع غزة، خلال الاسبوع الفائت (هآرتس، ٢٥/٢/١٩٩٠). ولم يمرّ سوى يوم، حتى انفجرت عبوة ليلاً داخل مجرى مياه في مستوطنة معاليه ادوميم في الضفة الفلسطينية، ممّا جرح ضابط امن اسرائيلياً (الحياة، ٢٤ ـ ٢٥/٢/١٩٩٠). ثمّ جاءت حادثة اخرى، في الثاني من آذار (مارس)، حين انفجرت عبوة بمحطة الباصات الرئيسة في هرتسليا، دون ايقاع اصابات بشرية. هذا، وبدت آفاق التصعيد واردة بوضوح اكبر من السابق، بعد ان اعتبرت م.ت.ف. الهجرة اليهودية السوفياتية الى

الارض المحتلة «عملاً حربياً»، وهدّدت باتخاذ التدابير الانتقامية ضد هذه الهجرة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٣/٢/١٩٩٠).

ورافق كل ذلك استمرار الهجمات على العملاء والمتعاونين مع الاحتلال، بالوتيرة ذاتها، مقارنة بالشهر السابق؛ اذ تعرّض ثمانية منهم للاعدام. ويذكر ان احد المتعاونين قتل بالرصاص، في مخيم البريج، في الثالث من آذار (مارس)، فيما شملت القائمة سجيناً لبنانياً، ايضاً، بسجن عسقلان قُتل على أيدي زملائه بتهمة التعامل (الحياة، ١٠ ـ ١١/٣/١٩٩٠). ولعل اهمّ ما في الامر، هو فشل وعد السلطات بحماية عملائها. فقد هدّد وزير الدفاع، اسحق رابين، بتصعيد القمع، في ٢١ شباط (فبراير)، خصوصاً لمنع تصفية المتعاونين الذين أكد قدرة اسرائيل على حمايتهم وعلى تزويدهم «بكل الوسائل للدفاع عن النفس» (المصدر نفسه، ٢٢/٢/١٩٩٠). غير ان ذلك الوعد لم يردع حدوث سبعة اعدامات بعد اصدار التصريح.

وممّا زاد من قلق القيادة الاسرائيلية، ايضاً، تنامي المقاومة الشعبية بين فلسطينيي ارض ١٩٤٨. فقد اكدت الشرطة ان حوادث المقاومة الوطنية تضاعفت خلال السنة الماضية، حيث بلغت ٩٧٩ حالة في العام ١٩٨٩، مقارنة بـ ٤٦٤ حالة في العام ١٩٨٨ (المصدر نفسه، ١٤/٣/١٩٩٠). واضاف الناطق الاسرائيلي، كذلك، انه حصل ٨٠ حريقاً متعمّداً داخل ارض ١٩٤٨، خلال السنة الماضية.

ازاء هذا النشاط المتواصل، سعت قوات الاحتلال، كعادتها، الى محاولة تحطيم قدرة القوات الضاربة واللجان الشبيبية والشعبية الفلسطينية على العمل. وتجسّد ذلك في سلسلة مستمرة من عمليات الدهم للقرى والمنازل، التي نفّذها، احياناً، ما يبلغ الف جندي في العملية الواحدة، تدعمهم الطائرات المروحية. وبنتيجة ذلك، تمّ اعتقال ٦٠ شاباً في رام الله، في ٢٧ شباط (فبراير)، مثلاً، و٥٠ آخرين في قرية قطنة، في الثامن من آذار (مارس)، كما تعرّض مئة شاب للاعتقال في قطاع غزة، بعد يومين. انما قدّمت قرية صوريف المثال الاوضح على نمط عمل سلطة الاحتلال، حيث تمّ تجميع، واعتقال، ٥٠٠ من ابنائها، في ١٥ الشهر، اثر حرق شاحنة اسرائيلية في كمين نصب بالجوار (ميدل ايست انترناشونال، ٣٠/٣/١٩٩٠). ولكن اتضح، في الوقت عينه، ان الاعتقال لم يكف لاحكام السيطرة على الميدان، وذلك بعد ان هرب خمسة سجناء من معتقل انصار ـ ٣ في ١١ الشهر عينه. وقد تمكّنت قوات الاحتلال من اعادة القاء القبض على اثنين منهم، الّا ان ثلاثة اجتازوا الحدود المصرية، وسلّم احدهم نفسه لقوات الهدنة متعددة الجنسية في سيناء (فلسطين الثورة، ٢٥/٣/١٩٩٠). وقد نجح الاثنان الآخران في الافلات تماماً، فيما تمّ تسليم الثالث الى الحكومة المصرية، ممّا دفع اسرائيل الى المطالبة باعادة تسليمها اياه، دون جدوى (الحياة، ١٣/٣/١٩٩٠). وقد ادّت الحادثة الى معاقبة قائد السجن، العقيد تسيميح، الذي أُقيل من منصبه، علماً بأنه كان مفترضاً، اصلاً، ان يتمّ استبداله، بناء على طلبه، بعد بضعة اسابيع فحسب.

واخيراً، تبيّن مدى الفشل الاستراتيجي الاسرائيلي، على الرغم من النجاح التكتيكي احياناً، من خلال احصاءات قدّمتها المصادر العسكرية الاسرائيلية مؤخراً. فاشارت الى كشف ١١٠٠ خلية في العامين الاولين للانتفاضة، علماً بأن ذلك الرقم يشمل العديد من اللجان الشعبية وغير العسكرية او التنظيمية، ولكنها اقرّت، في الوقت عينه، بوقوع ثلاثة آلاف هجوم على الاهداف الاسرائيلية خلال الفترة اياها، على الرغم من الزعم بالقاء القبض على ٦٠ بالمئة من الفاعلين (المصدر نفسه، ٢١/٢/١٩٩٠).

اغارات جوية على جنوب لبنان

شهدت الآونة الاخيرة تصعيداً واضحاً في النشاط الاسرائيلي داخل جنوب لبنان، ممّا شمل تنفيذ خمس اغارات جوية ضد اهداف متنوّعة. وقد انطلق المسلسل بقيام طائرتين مروحيتين، في ١٦ شباط (فبراير)، بالاغارة على مواقع لحركة «أمل» قرب النبطية، دون احداث اصابات. وتلا ذلك تصعيد ملموس في الموقف، عبر زجّ ٨٠ آلية و٧٠٠ جندي الى قاطع الخيام ـ كوكبا، في المنطقة

الشرقية للجنوب، في ١٩ الشهر (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٢/٢٠). وقد شهد اليوم عينه اغارتين جويتين على مواقع ناصرية واخرى تابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في لبعا وكفر جرّة، شرق صيدا، ممّا ادّى الى فقدان شخص وجرح ثلاثة مسعفين. ثمّ تكرّرت العملية في ٢٢ الشهر؛ اذ انقضّت اربع طائرات اسرائيلية على مواقع للجماعة الاسلامية في الشوالیق وكفر فالوس، شرق صيدا، واطلقت ثمانية صواريخ، فجرحت ثلاثة اشخاص (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٢/٢٣). وعاد الطيران، مجدداً، بعد يوم واحد، ليضرب قاعدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ممّا أوقع أربعة جرحى. وبعد انقطاع معيّن، حصلت الاغارة الجوية الاخيرة في التاسع من آذار (مارس)، حيث سقط اربعة شهداء وثمانية جرحى عقب ضرب قاعدة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قرب بلدة القليعات في شمال لبنان (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٠ ـ ١٩٩٠/٣/١١).

د. يزيد صايغ

التكتيك الفلسطيني ناجح

على الرغم من ان بعض الاسرائيليين لا يزال يراهن على امكانية قمع الانتفاضة والقضاء عليها، الّا ان سقوط حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، اثبتت حقيقة، باتت راسخة، هي ان الانتفاضة، في ثباتها واستمرارها، استطاعت ان تخلق وضعاً ضاغطاً داخل المؤسسة السياسية الاسرائيلية، لا بل داخل المجتمع الاسرائيلي، كان ابرز تجلياته سقوط حكومة اسحق شامير امام الحائط المسدود الذي وصلت اليه سياسة المناورة والمراوغة، اللتين اتبعتهما السياسة الاسرائيلية، خلال الفترة الماضية.

عقدة الانتفاضة

لقد خاضت الانتفاضة الفلسطينية صراعاً على قوة الارادة والتحمّل في مواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلية وادواتها القمعية كافة. واذا كان بعض الاسرائيليين يقدم الاحصائيات والتحليلات للتدليل على تدنّي نسبة عمليات الانتفاضة، وحدوث تراجع في اساليبها المتنوّعة التي كانت اتبعتها في الشهور الاولى من انطلاقتها، وذلك من خلال انخفاض عدد الشهداء والمصابين الفلسطينيين في المواجهات مع قوات الاحتلال، الّا ان نظرة دقيقة الى الارقام والحقائق «تفيدنا بأن هناك، تحت السطح، نشاطاً وغلياناً قابلين للازدياد في حدّتهما مستقبلاً، اذا لم يطرأ تقدّم في العملية السياسية» (زئيف شيف، هآرتس، ٩/٣/١٩٩٠).

ولدى مقارنة عدد العمليات التي وقعت في العام ١٩٨٨، بعمليات العام ١٩٨٩، وتحليلها من جوانب مختلفة، تبرز حقيقة ارتفاع في عدد العمليات؛ «ففي حين كان معدّل العمليات ٧,٩ عمليات يومياً في العام ١٩٨٨، ارتفع المعدّل اليومي، في العام ١٩٨٩، الى ٨,٩ عمليات يومياً. صحيح ان قذف الزجاجات الحارقة قد انخفض، لكن النسبة الكلية للعمليات ارتفعت بما يزيد على عشرة بالمئة (المصدر نفسه).

ولم ينجح الجيش الاسرائيلي، كذلك، في تخفيض حوادث رشق الحجارة، والمواجهات مع دورياته، حيث وصلت هذه الحوادث الى حوالى ١٥٠ حادثة يومياً، ويحصل هذا كله على الرغم من ان الجيش الاسرائيلي «استعاد المبادرة في عدد من المجالات» (المصدر نفسه).

وعلى الصعيد ذاته، شهدت المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات مقاومة الاحتلال، وصل نسبة مئة بالمئة في العام ١٩٨٩، مقارنة بما كانت عليه في العام ١٩٨٨. ووفقاً لما اعترف به قائد شرطة لواء الشمال، «فقد وصل عدد الحوادث، على خلفية قومية، العام ١٩٨٩، الى ٩٨٩، مقابل ٤٤٦ في العام الذي سبقه» (المصدر نفسه، ١٣/٣/١٩٩٠).

ويتمّ تنفيذ هذه العمليات في ظل تزايد مفرط في استخدام وسائل القمع والعقوبات المفروضة على الفلسطينيين المشاركين فيها. وقد رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، خلال الفترة الماضية، الغرامة على ذوي الطفل الذي يرشق حجارة، والبالغ دون سن ١٥ عاماً، الى مبلغ يتراوح بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ شيكل جديد. وفرضت عقوبة السجن للتهمة نفسها على الشبان فوق سن ١٥ عاماً، لفترة تتراوح بين ستة شهور الى ١٨ شهراً. وفي حالة التسبب باصابة، تصل العقوبة الى السجن لبضع سنوات (آريال بن ـ عامي، عل همشمار، ٩/٣/١٩٩٠).

وقد اثار تصعيد العنف والقمع ضد الانتفاضة سخط، واشمئزاز، اوساط الرأي العام، والعديد من المنظمات الحقوقية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان. فخلال زيارته المناطق المحتلة، في آذار (مارس) الماضي، في اطار جولة له على المنطقة، ابدى الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، استياءً من الانتهاكات الخطرة لحقوق الانسان على الاراضي العربية المحتلة، عندما عرضت عليه

الارقام والحقائق حول ذلك من قبل مسؤولي منظمات حقوق الانسان في المناطق المحتلة واسرائيل. ففي لقائهم مع كارتر، عرض مسؤولو منظمة «بتسلم» (المنظمة الاسرائيلية من اجل حقوق الانسان في المناطق المحتلة)، المعطيات والاحصائيات عن الانتهاكات «الخطرة» لحقوق الانسان. وقال د. آري كوفمان، ان نشيطي حقوق الانسان، في اسرائيل، ينتابهم القلق من «الاستخدام الواسع، والاستبدادي، والمتواصل، للاعتقال الاداري. وان اكثر من عشرة آلاف رجل تمّ اعتقالهم من دون محاكمة. ويعتقل اليوم نحو الف شخص، معظمهم معتقل بسبب افكاره وآرائه، فهؤلاء امّا صحفيون وامّا نشطاء منظمات انسانية. ويفترض انهم وضعوا في الاعتقال الاداري، نظراً الى عدم وجود اسباب قانونية تبرر تقديمهم الى المحاكمة». وحسب كوفمان، فان الاعتقال الاداري «غير قائم، تقريباً، في الدول الديمقراطية في العالم» (دافار، ٢٠/٣/١٩٩٠).

ولاحظ المحامي افيغدور فيلدمان ان معطيات «بتسلم» تشير الى ان تغيير سياسة اوامر فتح النار من قبل الجنود الاسرائيليين ترك اثراً مباشراً على اعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين. وازاء ارتفاع العدد، ونظراً الى ان «جزءاً كبيراً من المصابين هم من الاطفال، فانه من غير الممكن الادعاء، تجاههم، بأنهم يشكلون خطراً بصورة عملية على جنود الجيش الاسرائيلي. لذلك، يمكن الاستنتاج ان تعليمات فتح النار غير ملائمة، او انها خاطئة، وان المخالفين [لها] لا يتمّ تقديمهم الى المحاكمة» (المصدر نفسه).

واستنتج المعلّق السياسي رئيف شيف من المعطيات والاحصائيات السابقة، ان الانتفاضة تمتلك قوة مذهلة على التجدد؛ فالجمهور الفلسطيني يعاني، لكن لديه ما يكفي من الاصرار على مواصلة الانتفاضة؛ وان الشعور السائد في اوساط هذا الجمهور، هو ان الضحايا التي يقدمها لا تذهب هباء» (هآرتس، ٩/٣/١٩٩٠).

والدليل على صحة الاستنتاجات التي خلص اليها شيف، المواقف الوطنية التي عرضتها الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة، والتي التقاها كارتر بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٠، في القدس، عبر مذكرة مشتركة مثّلت موقف الرأي العام الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ والتي اكدت ان الانتفاضة «رفعت شعاري الحرية والاستقلال؛ ومقابل هذا الطموح، لم تعرض اسرائيل شيئاً». واضافت المذكرة الفلسطينية، انه من «دون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، ومن دون الاعتراف بـ م.ت.ف. ومن دون تجسيد حقوق الفلسطينيين... لن يتحقق السلام» (المصدر نفسه، ٢٠/٣/١٩٩٠).

ومع سقوط حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، سقطت، ايضاً، سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، التي اتبعها ضد الانتفاضة. فاذا ما كانت لرابين انجازاته على صعيد وزارة الدفاع، تمثّلت في قرار الانسحاب من لبنان، ووقف مشروع طائرة «لافي»، فانه واجه فشلاً ذريعاً على صعيد قمع الانتفاضة في المناطق المحتلة. لقد عمل رابين ضد الانتفاضة من موقع «رئيس اركان أعلى» للجيش الاسرائيلي، وتدخّل في اصغر القرارات على المستوى الميداني، مثل نقل فصيل عسكري من هذا الموقع الى ذاك، متجاوزاً بذلك صلاحيات رئيس الاركان الفعلي، دان شومرون، باعتباره قائداً للجيش. وقد تجاهل وزير الدفاع، بشكل صارخ، المعلومات والتقويمات التي كانت ترفعها اليه اجهزة الامن المختلفة (امان، والشاباك)؛ وهي المعلومات التي تحدثت عن «تبلور قيادات جديدة في المناطق [المحتلة] تنتمي الى م.ت.ف...، ورسم رابين سياسته بمفرده؛ فتحدث مع مَنْ اراد هو التحادث اليه؛ وفرض على القيادة [الفلسطينية] الجديدة عقوبات السجن والاعتقال الاداري» (عمانوئيل روزين، مغاريف، ١٩/٣/١٩٩٠). وكانت تقويمات اجهزة الامن ذاتها اكدت الى رابين، انه من «دون م.ت.ف. سوف يكون من الصعب تحريك اي مسار جوهري، ايـاً كان» (آفي بنيـاهـو، عل همشمار، ١٩/٣/١٩٩٠). وكان رابين هو صاحب قرارات استخدام اقسى مستويات العنف في قمع الانتفاضة. وهو الذي اصدر تعليمات صناعة ادوات القمع المبتكرة، بأنواعها كافة. وعندما كان يحثّ الجيش على استخدام سياسة العنف، دخل في مواجهات مع القادة العسكريين، وفي مقدمهم رئيس الاركان، ومسؤولو القضاء العسكري الاسرائيلي. وبسبب

من ذلك «دفعت اسرائيل ثمناً غالياً لدى الرأي العام العالمي، بشأن مصطلح ' يجب تكسير عظام [الفلسطينيين]' . فقد أيّد رابين القيام بحملات الاعتقال، واغلاق المدارس لفترات طويلة، وسمح للجنود باطلاق النار بصورة أكثر خطورة. وعندما شعر بأنه بالغ في تصرّفاته، تراجع عنها، وأصبح أكثر اعتدالاً» (روزين، مصدر سبق ذكره).

وفي حقيقة الأمر، لقد كانت الاوساط العسكرية الاسرائيلية، المسؤولة عن تقويم الاوضاع في المناطق المحتلة، اكثر ادراكاً من المسؤولين السياسيين، بمدى عقم استخدام القوة في مواجهة الانتفاضة. وكانت الاوساط تلك هي السباقة في الدعوة الى البحث في حل سياسي للأزمة؛ والتحذير من ان تعثّر العملية السلمية سوف يترك انعكاسات خطرة على طبيعة المواجهات المقبلة، بين القوات الاسرائيلية والفلسطينيين.

ورأت الاوساط العسكرية نفسها ان الأزمة الحكومية في اسرائيل، وما تتضمّنه من معان بالنسبة الى استمرار المسيرة السلمية، سوف يؤثر، بصورة سلبية جداً. وتخشى الاوساط نفسها من ان تستخدم الأزمة الحكومية كـ «ذريعة لقفزات متدرجة» في عمليات شبان الانتفاضة. وهي تعتقد بأن الفلسطينيين يمارسون التزاماً ذاتياً في عدم استخدام الأسلحة النارية، على الرغم من وجود كميات كبيرة، نسبياً، من قطع السلاح. «لكن يجب ان يكون واضحاً، انه من اجل تغيير طابع الانتفاضة، ليس ثمّة حاجة الى استخدام كميات كبيرة من السلاح الناري. ويكفي بعض الحوادث، التي يستخدم فيها مثل هذا السلاح، كالمسدسات والبنادق، حتى تفتح للانتفاضة آفاق جديدة» (رؤوفين فدهتسور، هآرتس، ١٢/٣/١٩٩٠).

ولا تتوقع الاوساط العسكرية الاسرائيلية ان يتمّ تراجع للانتفاضة تلقائياً، كما يتوهّم بعض الاسرائيليين، وان من «يتوقع ان يدرك [الفلسطينيين] الاعياء، وان اعياءهم سوف يؤدي الى اخماد الانتفاضة، فانه لا يعرف الظروف على الارض، لأن قدرة [الفلسطينيين] في المناطق [المحتلة] على الاحتمال، هي أكبر من قدرة كثيرين في اسرائيل؛ ومن ضمنهم أولئك المحسوبون من جهاز الأمن» (المصدر نفسه).

ويقيناً، فان توقعات الاوساط العسكرية ليست بمثابة توقعات مجردة من مضامينها الفعلية. فخلال بضعة أيام من عمر الازمة الحكومية، بدأ ضباط كبار في الجيش الاسرائيلي بالاشارة الى الآثار الملموسة التي تركتها الازمة في تصعيد المواجهات في الاراضي المحتلة. وقد لاحظوا، خصوصاً، وجود عاملين رئيسين هما سببان في هذا التصعيد: «الازمة السياسية، وعدم اليقين في أوساط سكان المناطق [المحتلة] ازاء هوية رئيس الحكومة الاسرائيلية المقبل؛ وكذلك، التشجيع الذي وجده الفلسطينيون في اعلان ياسر عرفات انهم اسقطوا حكومة شامير، وان هذا كان جزءاً من النضال في اطار الانتفاضة» (ايتان رابين، هآرتس، ٢٦/٣/١٩٩٠). واكدت المصادر العسكرية نفسها، ان ما شهده قطاع غزة، مؤخراً، يعيد الى الذاكرة النشاط ذاته الذي كانت عليه الانتفاضة في شهورها الاولى. وقد ثبت، بشكل قاطع، ان الفلسطينيين لم يتعبوا من الانتفاضة، «وانهم على استعداد للاستمرار في مواجهة قوات الجيش الاسرائيلي، ولو كلفهم الامر تضحيات بشرية واقتصادية، ومزيداً من أوامر حظر التجول، وارتفاع في مستويات البطالة...» (المصدر نفسه).

وقد دلّت تجربة القادة العسكريين الاسرائيليين، ضد الانتفاضة، على ان زيادة وتيرة القمع والقسوة، تدفع الفلسطينيين، في المقابل، الى زيادة وتيرة التصدي والمقاومة، والى زجّ اعداد اكبر من سكان المناطق المحتلة في الفعاليات النضالية كافة. واذا كان بعض الاسرائيليين ادعى، سابقاً، بأن جزءاً من الفلسطينيين، فقط، يشارك في النشاطات المعادية للاحتلال، فان «سياسة القوة المطلقة أوجدت لدى الفلسطينيين، بأكملهم، دوافع كافية للقيام بأعمال عنيفة، يشارك فيها الرجال، والنساء، والشيوخ، والاطفال» (أوريال بن ـ عامي، عل همشمار، ٩/٣/١٩٩٠).

وليس ذلك فحسب، بل ان فترات الهدوء، التي قد تسود في بعض المدن والقرى من حين الى آخر، لا يمكنها ان توفّر الطمأنينة للجيش الاسرائيلي. فهي تبقيه أسير الارتباك حول مدى صحة قرار اخلاء تلك المواقع من قوات الجيش، نظراً الى ان ذلك الهدوء غالباً ما يرتبط بالظروف والتطورات المختلفة. وان حدوث أي طارىء غير متوقع، فذلك كفيل

بأن يقلب المعادلة، ويحوّل الهدوء النسبي الى ثورة عارمة.

الى ذلك، قال شيف، انه اذا ما حدث هدوء في نشاط الانتفاضة، فانه لا يجب الاستنتاج من ذلك ان الانتفاضة «تجرى من جانب قلّة. فهي [اي الانتفاضة] تملك كافة مواصفات الحركة الجماهيرية... [و] استمرار الانتفاضة لا يؤدي الى ولادة قوى معتدلة فقط، [بل انه] يشكل مستنبتاً لبروز المتطرفين والساعين الى الانتقام لعرقلة المسارات السياسية... [و] كلّما طالت الانتفاضة تماسست هذه الجماعات؛ وليس بعيداً ذلك اليوم الذي سوف تمتلك فيه السلاح... [و] لا تشير هذه التطورات الى ان الانتفاضة غير قابلة للخبوّ فحسب، بل الى انها تزداد تعقداً. وسوف تستمر هذه الانتفاضة في المستوى ذاته خلال العام ١٩٩٠، الاّ اذا طرأ تحوّل ايجابي على المسيرة السياسية» (زئيف شيف، هآرتس، ٩/٣/١٩٩٠).

تكتيك فلسطيني ناجح

ولم يقتصر دور الفلسطينيين في اسقاط حكومة شامير على نشاطات الانتفاضة فحسب، بل ان تحدي السلام الفلسطيني، والتكتيكات السياسية الفلسطينية، خلال الفترة الماضية، وضعت المؤسسة السياسية الاسرائيلية، بمجملها، في مأزق جديد، لم تشهد له مثيلاً طيلة الفترة التي شهدها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ اكثر من اربعين عاماً. وفي هذا السياق، رأى الصحفي موشي زاك، ان احداث تصدع داخل حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل كان «الهدف الذي سعت اليه م.ت.ف. مؤخراً. وحتى جورج حبش المعارض لتقديم 'تنازلات' تكتيكية من قبل [ياسر] عرفات، فقد اعرب عن امله في ان تنجح م.ت.ف. في ان تكون سبباً لأزمة حكومية في القدس، لأن الامل في احداث تغيير في مواقف اسرائيل ازاء الدولة الفلسطينية يكمن في حدوث مثل هذه الازمة» (معاريف، ١٦/٣/١٩٩٠).

لقد استطاعت المناورة السياسية الفلسطينية تحقيق نجاح بارز، من خلال قذف الكرة الى الملعب الاسرائيلي، مرّات عدة، نظراً الى ادراكها المسبق ان خطة الانتخابات في المناطق المحتلة لم تكن الاّ خداعاً وتضليلاً اسرائيلين، استهدفا احراج الموقف العربي عموماً، والموقف الفلسطيني خصوصاً، امام تحدي السلام الذي يدعو اليه المجتمع الدولي. وبذلك، سقطت اسرائيل في الشرك ذاته الذي كانت تعدّه لغيرها. فخطة الانتخابات، شكلاً ومضموناً، التي طرحتها حكومة شامير، لا تحظى بالقبول لدى كثير من الاسرائيليين، ومن بينهم شامير نفسه الذي حملت الخطة اسمه؛ لانها تحمل، في طياتها، حسب زعمهم، اخطاراً كثيرة، منها انه من «المحتمل، بعد ٢٤ ساعة من 'الانتخابات'، ومن دون الأخذ في الاعتبار ما هو الذي سيتمّ التوقيع عليه في القاهرة، سوف يعلن الممثلون المنتخبون عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، والتي ستحظى بالاعتراف الفوري من غالبية دول العالم، وسيكون لها مقعد في الامم المتحدة. وان تجرؤ اسرائيل، حينذاك، على القيام بغزو الدولة المستقلة أمام انظار العالم، والأمم المتحدة؛ اي بمعنى، اذا ما أجرت اسرائيل انتخابات في المناطق [المحتلة]، فانها تسعى، بذلك، ومن تلقاء نفسها، الى اقامة دولة فلسطينية. ونظراً الى ان عرفات كان اعلن عن قيامها، بصورة رسمية، فان ما ينقص هذه الدولة هو السيادة فقط على اراضيها... [لقد] كانت خطة الانتخابات فكرة خاطئة. وهي التي قادت الى الطريق المسدود، والى الازمة الحكومية» (اهارون بابو، يديعوت احرونوت، ١٥/٣/١٩٩٠).

ورأى اصحاب هذا الاتجاه من الاسرائيليين ان اسرائيل خسرت فرصة ضمّ الضفة الفلسطينية، عندما اعلن الملك حسين عن قراره فك الارتباط بين الاردن والضفة؛ حيث كان يجب على اسرائيل، في حينه، ان تملأ الفراغ الذي نتج. ويدعو هؤلاء، الآن، الى اقناع الولايات المتحدة الاميركية، وكنتيجة من الوضع الدولي الجديد، بضرورة عدم اخذ الموقف العربي بالاعتبار، بسبب افتقاد حيويته المركزية في أطار النظام العالمي الجديد؛ وبالتالي، السماح لاسرائيل بتقرير المستقبل النهائي للاراضي المحتلة، من جانب واحد؛ والذي يتأتى، حسب رأيهم، من خلال «الضمّ النهائي لتلك الأراضي، مع عدم منح سكانها المواطنة الاسرائيلية» (المصدر نفسه).

الى ذلك، اكد الصحفي موشي زاك، ان الاهداف الحقيقية لخطة الانتخابات كانت احداث تصدّع

في صفوف الفلسطينيين. وحسب زاك، فان «مبادرة السلام الاسرائيلية، لم تنبع من الرغبة في تهدئة الانتفاضة... فقد بحثت اسرائيل عن شريك فلسطيني للمفاوضات على الحكم الذاتي. وقد اقترح وزير الدفاع خطة الانتخابات من اجل سدّ الطريق أمام م.ت.ف. تونس. وهو لم يلتفت الى الاقتراح الداعي الى بدء مفاوضات مع ' القيادة الوطنية الموحّدة ' والذي اشترط اثبات قدرتها، اولاً، على ايقاف الانتفاضة لمدة نصف عام. وقد قبل شامير راي [وزير الدفاع]، لان الاقتراح الآخر كان يمكن تفسيره على انه خضوع للانتفاضة. لذلك، طرحت خطة اجراء مباحثات مع فلسطينيين من الضفة [الفلسطينية]، و[قطاع] غزة، من اجل التوصل الى اتفاق بشأن تنظيم انتخابات للممثلين الفلسطينيين، الذين سوف يتمّ التفاوض معهم على تنفيذ فكرة الحكم الذاتي، لقطع الطريق على م.ت.ف. تونس» (معاريف، ١٦/٣/١٩٩٠).

تسييس النزاع

ومهما يكن امر المناورات السياسية الاسرائيلية، الهادفة الى عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فان الأزمة السياسية الحكومية ـ الحزبية، التي تشهدها اسرائيل، في هذه الايام، لن تكون الأزمة الاخيرة، طالما يواصل الاسرائيليون تجاهل المشكلة الاساسية بأبعادها كافة. وان استمرار سياسة المحافظة على الوضع الراهن، وعدم الحسم في التوجّهات الاسرائيلية بخصوص النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، سيبقي باب الأزمات السياسية في اسرائيل مفتوحاً، وهي سوف تدخل في حلقات متصلة من الأزمات، التي ستترك آثاراً مستقبلية، من دون شك، في المزاج الاسرائيلي العام، وعلى شبكة النظام السياسي، القائم هناك منذ اكثر من اربعين عاماً.

فعلى الرغم من التغييرات الجارية كافة، سواء على صعيد الأزمة التي أوجدتها الانتفاضة داخل اسرائيل، ام على صعيد التطورات الاقليمية، والدولية، فلا يزال هناك كثير من الاسرائيليين، وخصوصاً من تيار المعسكر القومي، يبرر استمرار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة، بحجة اهمية المناطق تلك في الدفاع عن «أمن» اسرائيل، او بحجة انها حيوية للمحافظة على الوجود المادي للدولة اليهودية ذاتها. ويتناسى هؤلاء، انه، في الوقت الذي يتحدثون عن أهمية المناطق التي تمّ احتلالها منذ العام ١٩٦٧، للأمن الاسرائيلي، فان النظرية العسكرية الاسرائيلية لم يطرأ عليها أي تبديل بعد العام ١٩٦٧. ولا تزال النظرية تلك تتمسّك بمبدأ الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع، من دون ان تأخذ بالاعتبار الدفاع كاحد العوامل المكوّنة للنظرية العسكرية. وأضاف هؤلاء الى تبريراتهم الأمنية ذريعة اخرى مؤداها انه لو قامت دولة فلسطينية، فانها سوف تتحوّل الى قاعدة لقاتلي حرب العصابات، للقيام بتنفيذ عمليات عسكرية، انطلاقاً من على أراضي تلك الدولة، ضد اسرائيل.

ومن دون شك، فان تطوير انظمة السلاح الحديث، وامتلاك التكنولوجيا العسكرية المتطوّرة، والتي اصبحت في متناول معظم دول العالم، ومنها اسرائيل بالطبع، ألغت، الى حد بعيد، التبريرات والذرائع الاسرائيلية كافة، المستخدمة حججاً للاحتفاظ بالارض كقيمة دفاعية. وقد اصبح واضحاً، حتى لبعض الاسرائيليين، ان تلك التبريرات ما هي الاّ وسائل تستخدم من اجل تسويغ افكار التوسّع واستمرار الاحتلال لدى القادة الاسرائيليين. وفي هذا الاطار، كتب الصحفي ا. شفايتسر انه لو قامت دولة فلسطينية، في المناطق المحتلة، فانها لا تشكّل خطراً على وجود اسرائيل. ورأى ان اهمية تلك المناطق، من الناحية الدفاعية في حالة وقوع هجوم استراتيجي من الشرق، لا تساوي شيئاً. ولن «تكون لقطعة من الارض بعرض ٣٠ ـ ٤٠ كيلومتراً، اهمية كبيرة. فعندما تكون الظروف ملائمة، فان جيشاً حسن التسلّح، ويتمتع بقيادة جيدة، لن يواجه صعوبة في التجاوز السريع، وبسهولة نسبية، لمثل تلك المسافة» (هآرتس، ٢٦/٣/١٩٩٠).

وقد استخف شفايتسر بأصحاب تلك الادعاءات، الذين يربطون بين وجود وبقاء الدولة اليهودية، وبين منح أهمية استراتيجية عليا لمسألة الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، من اجل الغاية عينها. ورأى ان من يدعو الى مثل هذه الافكار، فانه يعني، عملياً، واحداً من امرين: «[فامّا] ان سباق التسلّح الذي تشارك فيه [اسرائيل] منذ اكثر من

اربعين عاماً كان ضرباً من الفراغ؛ [واما] لأن اسرائيل بالذات، ولاسباب في التكنولوجيا العسكرية ذاتها، لا تصلح لتبنّي نظرية دفاعية» (المصدر نفسه).

وتساوقاً مع الرأي ذاته، رأى القائد السابق للمنطقة الوسطى في اسرائيل، الجنرال عميرام متسناع، في محاضرة القاها في اجتماع يهودي في واشنطن، الى انه مهما تكن طبيعة الحل السياسي في المناطق المحتلة، فان الجيش الاسرائيلي «يستطيع ان يجد، دائماً، الوسائل المناسبة للدفاع عن اسرائيل؛ وليس هامّاً ما هي الاتفاقيات التي سوف يتمّ التوصّل اليها» (معاريف، ١٥/٣/١٩٩٠).

وعكس متسناع مدى التفاعل الذي احدثته الانتفاضة داخل المجتمع الاسرائيلي، فاكد ان مزيداً من الاسرائيليين بدأوا يدركون عقم سياسة بقاء الاحتلال للاراضي ازاء مستقبل النزاع في المنطقة. ورأى ان «اكثر الاسرائيليين يدركون، الآن، بشكل افضل من السابق، انه من غير الممكن الاستمرار في الوضع الراهن... [وانه] لن تتوفّر لنا، مرة اخرى، عشرون سنة اضافية تشابه السنوات العشرين الماضية. ويدرك كثير من الاسرائيليين، الآن، انه لا يوجد حل عسكري للمشكلة». واضاف متسناع ان الانتفاضة الفلسطينية هي «اكثر من انتفاضة عسكرية؛ انها نمط حياة». واعترف بنجاح الفلسطينيين في طرح مشكلتهم على جدول الاعمال الجماهيري، لكنهم فشلوا، على حدّ قوله، في جهودهم لاقناع الجمهور الاسرائيلي في صدق نواياهم. ورأى متسناع، ان اتباع اسرائيل سياسة استخدام القوة المحدودة في مواجهة الانتفاضة «يضمن لنا البقاء اقوياء، ليس من الناحية العسكرية، فحسب، وانما من الناحية الاخلاقية ايضاً» (المصدر نفسه).

الى ذلك، فان اوساطاً اسرائيلية اكثر بدأت تدرك ان معالجة الانتفاضة عبر اسلوب القمع والارهاب، والبحث في تحسين انواع العيارات المطاطية والبلاستيكية، او في تحسين التركيب الكيميائي للغاز المسيل للدموع، لم يعد مجدياً، بل ان الامر اصبح يتطلب معالجة جذرية هي قضية ازالة الاحتلال والسعي الجاد الى تحقيق السلام.

وفي هذا السياق، رأى الصحفي غادي ياتسيف، انه يجب على الحكومة الاسرائيلية الجديدة ان تضع في سلّم اولوياتها السعي الى تحقيق السلام؛ ليس عبر التحركات الدبلوماسية التي تهدف الى هدر الوقت فحسب، وانما «بالدخول الشجاع الى جوهر المشكلة، بمعنى التباحث فوراً مع اي وفد يختاره الفلسطينيون، والذي سيكون مركباً، في معظمه، من اعضاء م.ت.ف. من اجل الوصول الى تسوية دائمة». ورأى ياتسيف ان التسوية الدائمة يجب ان تستند الى «اعتراف متبادل للحقوق القومية للشعبين. وان مثل هذ المسار السياسي بحاجة الى حكومة بديلة تعلن عن السماح بالنشاط السياسي في انحاء الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة كافة... ويجب التخلّي، مرة واحدة والى الابد، عن الاساس غير الديمقراطي في حكمنا العسكري والمدني في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة... [وهي] ستكون مساهمة اولى، ومن جانب واحد، لتهدئة الأجواء، وتغيير طابع الانتفاضة، وخلق الارادة الطيبة في اوساط اعدائنا» (عل همشمار، ١٦/٣/١٩٩٠).

ودعا ياتسيف الى تسييس النزاع، ونقله، تدريجياً، من طريق الصراع العنيف الى طريق الصراع السياسي. وان قرار تسييس النزاع، او اتباع سلوك ديمقراطي ـ سياسي للادارة في المناطق المحتلة، «سوف يجلب الفائدة للجميع. ومن ضمنهم، ايضاً، جنود الجيش الاسرائيلي [المرابطين] في المناطق [المحتلة]، والذين تميّز معظم نشاطاتهم هناك، بطابع جديد. [و] من المناسب ان يكون مثل هذا القرار، على جدول أعمال الحكومة الجديدة. ويجب ان يكون مطلبنا الأول من الحكومة البديلة، اذا ما قامت مثل هذه الحكومة فعلاً» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن

موقفان حول سقوط حكومة شامير

استقبل الرأي العام الفلسطيني في المناطق المحتلة سقوط حكومة اسحق شامير الائتلافية بموقفين مختلفين. موقف عبّرت عنه غالبية رحّبت بسقوط الحكومة الاسرائيلية، واستبشرت بامكان وقوع متغيّرات جديدة من شأنها فتح الطريق المغلقة أمام عملية السلام في الشرق الاوسط؛ وموقف عبّرت عنه اقلّية وجدت في حكومة شامير ما يجعلها افضل من حكومة أخرى قد تتشكل في اسرائيل، لجهة مقدرة حكومة شامير على اتخاذ القرار وعجز أي حكومة يؤلفها احد الحزبين المتنافسين، الليكود او العمل، عن اتخاذ مثل هذا القرار. لكن الجميع، في المناطق المحتلة، اتفقوا على القول ان الحزبين اللذين يتنافسان على تشكيل الحكومة الجديدة «يتآمران لانكار الحقوق الفلسطينية» (الحياة، لندن، ٢٨/٣/١٩٩٠). وشدّد بيان اصدرته القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، في الاتجاه عينه، على ان الخلافات بين حزبي الليكود والعمل هي «مجرّد خلافات على كيفية حرمان الفلسطينيين من حقوقهم»؛ فكلاهما، الليكود والعمل، «يعارضان اقامة دولة فلسطينية». وأكد البيان ان التزام أية حكومة اسرائيلية بالسلام يكمن في «اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والاعتراف بـ م.ت.ف. وبمؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (المصدر نفسه).

فقد رحّب الفلسطينيون، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بسقوط حكومة «الائتلاف الوطني» في اسرائيل، بتاريخ ١٣ آذار (مارس) ١٩٩٠، وتمنّوا مجيء حكومة جديدة اكثر استعداداً للتحرك نحو السلام (القدس العربي، لندن، ١٤/٣/١٩٩٠). وحدّدت تصريحات أدلى بها عدد من الشخصيات الفلسطينية ثلاث نتائج أساسية لسقوط الحكومة الاسرائيلية. فاعتبر رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، سقوط حكومة شامير تعبيراً عن «وضوح في السياسة الاسرائيلية»، حيث تبدّدت «المخادعة التي سادت في فترة كاملة من عملية السلام». وهو، في رأي اسعد السفطاوي، احد الشخصيات الغزّية، «علامة خير على طريق السلام... ويشير الى ان لدى الشعب الاسرائيلي حاجة حقيقية للسلام»، وانه «يبذل مساعي للتعايش مع الفلسطينيين واقامة سلام دائم في المنطقة». واشار نائب أمين سر اتحاد نقابات العمّال في الضفة الفلسطينية، جورج حزبون، الى ان انهيار حكومة شامير هو «سقوط للاءات [الحكومة الاسرائيلية]» يستدعي بديلاً هو المؤتمر الدولي الذي «[فشلت] محاولات شامير الالتفاف عليه» (المصدر نفسه). وتمنّى رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، ان تتشكّل حكومة اسرائيلية قادرة على اتخاذ القرار؛ واكد انه «اذا كان [قرارها] سلماً، فنحن جاهزون؛ واذا [كان] حرباً، فنحن قادرون على التعامل معه أيضاً»، موضحاً انه سوف يثبت لأي حكومة اسرائيلية تتخذ قرار الحرب ان الانتفاضة لن تنكسر، وان الحكومة الاسرائيلية سوف تضطر، عاجلاً أم آجلاً، الى الجلوس الى طاولة المفاوضات مع م.ت.ف.» (الحياة، ١٧ ـ ١٨/٣/١٩٩٠). خلافاً لذلك، اعتبر رجل الاعمال النابلسي، سعيد كنعان، سقوط حكومة شامير أذى لحق بعملية السلام. ورأى «ان التوصل الى سلام لا يتمّ الّا اذا كان الليكود والعمل في الحكومة. فاذا شكّلت الحكومة من [قِبَل] احد الحزبين الكبيرين، فسوف تكون ضعيفة، [وغير] قادرة على صنع أية اتفاقية». لكن كنعان أضاف ان شامير لا يريد السلام مع الفلسطينيين، وقال: «لقد صمدنا في المناطق المحتلة، لأننا تحققنا من انه اغلق كل الطرق [المؤدية] الى السلام» (جيروزاليم بوست، ١٢/٣/١٩٩٠). امّا رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، فقد توقّع استمرار عملية السلام، «بغض النظر عن المعيقات

التي تعترضها والتأخير الذي تسببت فيه اسرائيل».
وتوقع فريح ان يبدأ حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، في القاهرة، قبل نهاية العام الحالي ١٩٩٠، في حضور مصر وبوساطة من الولايات المتحدة الاميركية. وحمّل فريح اسرائيل مسؤولية تأخير الحوار، ووضع عراقيل على طريق تقدّم مسيرة السلام، منها خطة الحكومة الاسرائيلية عينها، معتبراً موقفها هذا اشارة الى ان اسرائيل لا تريد المضيّ قدماً، حتى بمبادرتها هي. وقال فريح موضحاً: «يحتاج الاسرائيليون الى من يقنعهم بتبنّي خطتهم الخاصة. فالحكومة الاسرائيلية هي التي بادرت الى طرح فكرة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة. ووضع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، النص الاصلي لمقترحات الحكومة التي اعتمدها اسحق شامير فيما بعد قبل زيارته للولايات المتحدة الاميركية، في ايار (مايو) ١٩٨٩. وقد روّج الاسرائيليون، في حينه، انهم سوف يقدّمون الى الفلسطينيين انتخابات حرة، يبدأون بموجب نتائجها حواراً مع اسرائيل. ورحّبت واشنطن بالمقترحات؛ وكذلك فعلت اوروبا الغربية والفلسطينيون وم.ت.ف. والآن، نجد ان الاسرائيليين انفسهم يخلقون العقبات على طريق الخطة التي وضعوها» (المصدر نفسه). وذهبت مصادر صحفية الى اعتبار الفلسطينيين الخاسر الاكبر من وراء سقوط حكومة شامير، الذي يعني «موت مبادرة [وزير الخارجية الاميركية، جيمس] بيكر». واستناداً الى هذا، نوّه فلسطينيون معتدلون من القدس الشرقية الى الخطر الذي نجم عن سقوط الحكومة، ذلك لـ «ان المزيد من تأخير العملية السلمية من شأنه ان يعزّز قوة العناصر الاكثر تطرفاً في الحركة [الوطنية] الفلسطينية، ويضمنها حركة 'حماس' الاسلامية المتشددة» (القبس، الكويت، ١٩/٣/١٩٩٠).

صراع مبكر

في ظل هذه المعطيات، صعدت مسألة القدس الى واجهة العقبات التي تحول دون بدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي. وتتعلّق المسألة بمشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات، ومشاركة فلسطينيين مقيمين فيها في وفد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والمواقف الاسرائيلية، والاميركية، حول هذه الموضوعات، وحول وضع المدينة ذاته، ومحاولات توطين مهاجرين يهود جدد فيها.

في ما يتعلق بالفلسطينيين، فقد التزموا موقفهم المعروف من المسألة بأن القدس الشرقية هي جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة. وابدوا عدم اهتمام بتسليط الضوء على موضوع القدس في مرحلة مبكرة. لكنهم، ومنذ ان اثار الاسرائيليون ضجة حول الموضوع، اصرّوا على وضع مسألة القدس ضمن مطالبهم، ورحّبوا بمناقشة الموضوع (ميدل ايست انترناشونال، العدد ٣٧١، ١٦/٣/١٩٩٠). امّا موقفهم من الحوار، فقد أعادوا تأكيده في وثيقة اصدرتها ٣٣ شخصية فلسطينية، وتضمّنت النقاط الست التالية: «رفض الضغوط كافة التي تستهدف الانتقاص من وحدانية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا الفلسطيني...؛ ان م.ت.ف. وحدها، صاحبة الحق في تشكيل، والاعلان عن، اي وفد فلسطيني لاي حوار...؛ ان اي حوار فلسطيني ـ اسرائيلي يجب ان يكون على اساس جدول اعمال مفتوح، وتحت رعاية دولية، باعتباره خطوة نحو عقد المؤتمر الدولي؛ ان احداً من المناطق المحتلة لن يشارك في اي وفد لا تقوم بتشكيله، والاعلان عنه، م.ت.ف...؛ ان ما تردّد من انباء في وسائل الاعلام الاسرائيلية حول تشكيل وفد فلسطيني، وما ذُكر من اسماء مقترحة، هو عار من الصحة، جملة وتفصيلاً...؛ اننا نرى في استمرار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، واستمرار المجهودات السلمية الفلسطينية المخلصة، جنباً الى جنب مع جهود قوى السلام المتنامية في اسرائيل، كفيل بدفع الحكومة الاسرائيلية الى التفاوض مع م.ت.ف. بهدف وضع حد لهذا الصراع» (الحرية، نيقوسيا، العدد ٣٥٢ / ١٤٢٧، ١٨ ـ ٢٤/٣/١٩٩٠).

غير ان موقف الرئيس الاميركي، جورج بوش، الذي عبّرت عنه تصريحات ادلى بها في آذار (مارس)، ضد استيطان اليهود في القدس الشرقية، جاء ليشعل فتيل الانفعالات الاسرائيلية. فقد ردّ برلمانيون اسرائيليون، من حزبي الليكود والعمل، على موقف بوش باعلان موقف موحّد من موضوع القدس يقوم على رفض مشاركة اسرائيل في اية مفاوضات بشأن وحدة القدس، او السيادة الاسرائيلية عليها (القبس، ٣٠/٣/١٩٩٠). لكن

هذا الموقف لم يحمل بوش على التراجع، بل على العكس من ذلك أعلن الرئيس الاميركي انه لن يعتذر عمّا صرّح به بشأن القدس. واعتبر ما قيل محاولة لتفجير الاحداث خارج سياقاتها. والحّ بوش على انه، بتصريحاته حول القدس، انما كان يؤكد السياسة الاميركية المعروفة في هذا الخصوص (جيروزاليم بوست، ١٤/٣/١٩٩٠). من جانبه، اكد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان سياسة الاستيطان الاسرائيلية غير مشروعة، سواء أتمّت في القدس الشرقية او في مناطق الضفة الفلسطينية الاخرى. واثار موقف بيكر، هذا، معارضة قوية من قبل القيادة السياسية في اسرائيل (الحياة، ٢/٤/١٩٩٠)؛ فاضطر بيكر الى التراجع سريعاً، وأعلن عن «حق» اليهود في العيش أينما شاءوا في القدس. وقد عرّض الموقف الجديد لبيكر السياسة الاميركية لانتقادات شديدة من جانب الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع. فاعرب رئيس اتحاد الصحافيين العرب في الضفة الفلسطينية، رضوان ابو عياش، عن دهشته لتصريحات بيكر، وقال: «ان سياسة الاستيطان خطأ كبير ترتكبه اسرائيل، وتشكل عقبة أمام حل المشكلة الفلسطينية». واضاف: «اننا نعارض اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة، وخصوصاً [في] القدس، [لأن ذلك] سيجعل العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين والعالم الاسلامي اكثر توتراً». وأكد رئيس نقابة الاطباء العرب في غزة، زكريا الفرّا، ان «تصريحات بيكر خطرة، لانها تعني ان الولايات المتحدة الاميركية تميل الى الاقرار بأن القدس عاصمة اسرائيل ولا يمكن التفاوض عليها». ورأى الاستاذ في جامعة بيرزيت، سري نسيبة، ان «موقف الاميركيين في شأن القدس لم يتغيّر، لأن واشنطن اكدت، دوماً، ان الوضع النهائي للمدينة سيكون موضع مفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين». وأضاف: «لا شيء يمكن ان يبرّر ان يكون لليهود حق الاقامة على جزء من فلسطين، الاّ اذا تمّ اتفاق محدّد للسلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين [يتضمّن] هذا المعنى» (المصدر نفسه).

اللقاء مع كارتر

الى ذلك، نوقشت القضايا التي اتينا على ذكرها، وقضايا اخرى هامّة، في اللقاء الذي أُجري بين الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، الذي قام بجولة على المنطقة زار خلالها المناطق الفلسطينية المحتلة، وعدد من الشخصيات الفلسطينية في القدس الشرقية. وضمّ اللقاء، من الجانب الفلسطيني، كلاً من فيصل الحسيني، وسري نسيبة، وزياد ابو زياد، وهشام عورتاني، وبرنار سابيلا، وغسان الخطيب، ومناديل حساسيان، وزهيرة كمال، وحنان عشراوي، وحنا سنيوره، وصلاح زحيكة، وحيدر عبدالشافي، وزكريا الآغا. واستمر الاجتماع مدة ساعة ونصف الساعة، استعرض الحاضرون، خلاله، موضوعات تتعلق بالقمع الاسرائيلي للفلسطينيين في المناطق المحتلة والضغوطات الاسرائيلية الاقتصادية، والاجتماعية، على سكانها، وموضوع القدس، ووجهة النظر الفلسطينية تجاه اتفاقيتي كامب ديفيد. وسلّم الحاضرون كارتر مذكرة تضمّنت وجهة نظرهم حول القضايا مثار البحث. وممّا جاء في المذكرة: «ان الانتفاضة، ومنذ بدايتها، رفعت شعارين اساسيين، هما الحرية والاستقلال. [تتعلق] الحرية [بالتحرر] من وضع غير طبيعي يتمثّل في احتلال شعب لشعب آخر، والذي لا يمكن حلّه الاّ بانهاء الاحتلال. ويتعلق الاستقلال بحقنا في اقامة دولة لنا نحن هنا [ولن هم] في الشتات؛ اذ اننا شعب واحد نتقاسم طموحاً واحداً هو حقنا في تقرير مصيرنا. وهذا لن يتحقق الاّ باقامة دولتنا المستقلة التي نمارس فيها سيادتنا. [امّا] قيادتنا، فهي م.ت.ف. وتصوّرنا للسلام اعلنه المجلس الوطني [الفلسطيني] في الجزائر، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، عندما أعلن استقلالنا. وعرضنا كيفية اجراء مفاوضات بيننا وبين اسرائيل في اطار مؤتمر دولي... [ويعتبر] اعلان استقلالنا اعلاناً لحقوق الانسان بين الافراد والدول. [كما ان] تصوّرنا للسلام [يعتبر] فرصة تاريخية، وجسراً بين حالة الحرب القائمة وحالة سلم مستقبلية ممكنة». وانتقدت المذكرة موقف اسرائيل «التي لم تقدم شيئاً بالمقابل»، و«اعتمدت خطتها السياسية، التي اعلنتها بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٨٩، على [اسس] سلبية ترفض اقامة الدولة الفلسطينية وترفض م.ت.ف. كشريك مفاوض، وترفض، [كذلك]، أي تغيير في الوضع القائم في الاراضي المحتلة».

وشدّدت المذكرة على «ان القدس عاصمتنا» و«اننا شعب واحد» و«م.ت.ف. هي ممثلنا» (الحياة، ١٩٩٠/٣/٢٠).

وظهرت انطباعات كارتر حول الاوضاع في المناطق المحتلة، وموقفه من القضايا التي نوقشت، وتلك التي تضمّنتها مذكرة الشخصيات الفلسطينية، خلال لقاء كارتر مع اعضاء في معهد «بتسيلم»، حيث استمع كارتر الى تقرير قدّمه المعهد حول الاوضاع في المناطق المحتلة؛ وكذلك خلال مؤتمر صحافي عقده كارتر بعد عودته الى الولايات المتحدة الاميركية. فقد اعلن، في حضور اعضاء «بتسيلم»، عن انه شعر بالاذى العميق لما لمسه من انتهاكات اسرائيلية لحقوق الانسان في المناطق المحتلة. وقال ان الممارسات الاسرائيلية «تخلّد الانتفاضة». واضاف: «ان حكومة اسرائيل التي تتمتّع بكامل السلطة في المناطق المحتلة تقوم بتجريد الناس الخاضعين لسلطتها من قواعد حقوقهم الانسانية. واشار الى عدد الشهداء من الفلسطينيين، وكذلك الى المحتجزين منهم لدى قوات الامن الاسرائيلية. وقال: «لا يوجد بين العائلات [الفلسطينية] التي تعيش في الضفة [الفلسطينية] وغزة عائلة واحدة لم يتعرّض احد افرادها الذكور للحجز، والاعتقال... ان ذلك لا يسهم في عملية السلام بالتأكيد». وخاطب الحاضرين: «عندكم حكومة ديمقراطية مسؤولة عن حياة الناس منذ ٢٣ عاماً، وتستمر في تدمير البيوت ووضع الناس في السجون بدون اتهام، وبدون منحهم فرصة لرؤية ذويهم او حتى مواجهة متهميهم، [وحيث] يبقون في السجون لفترة تقارب العام» (جيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٣/٢٠). وكشف كارتر عن انه وجد لدى الفلسطينيين في الاراضي المحتلة اجماعاً على ان م.ت.ف. والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، يتحدثان باسمهم. واكد ان لا حل للانتفاضة الاّ من خلال قيام سلام شامل. وقال انه وجد، خلال زيارته للضفة الفلسطينية، «الكثير من الانسجام والتعاون بين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، من جهة، وقيادة م.ت.ف. خارج فلسطين، من جهة اخرى». واضاف انه وجد العلاقة بين الفلسطينيين في الداخل وم.ت.ف. «جيدة وقوية جداً» (الحياة، ١٩٩٠/٣/٢٩).

وتحدث كارتر، في مؤتمر صحافي عقده في مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، عن الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فاشار الى التوقيف الاحتياطي لمدة ١٢ شهراً، الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وقال ان اسرائيل اعتقلت، منذ بدء الانتفاضة، حوالى مئة الف فلسطيني، اي بمعدل شخص واحد من بين كل اربعة اشخاص. واشار الى ان هناك حوالى الف محتجز فلسطيني لم يرتكبوا اي حادث عنف، او يهددوا بارتكابه؛ وكل ما قاموا به هو الاعراب عن رأيهم السياسي (المصدر نفسه).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٢/١٩٩٠ الى ١٥/٣/١٩٩٠

١٦/٢/١٩٩٠

• ذكرت مصادر فلسطينية ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تلقّى رسالة من ملك الاردن، حسين، تناولت «وسائل تعزيز التضامن العربي في وجه الاخطار التي تهدّد العالم العربي». وأوضحت المصادر ان وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، هو الذي نقل الرسالة الى الرئيس عرفات، خلال لقائه معه في بغداد، بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٠. وأضافت المصادر ان الملك حسين وجّه دعوة رسمية الى الرئيس عرفات لزيارة الاردن (الحياة، لندن، ١٧ ـ ١٨/٢/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات في معظم المناطق الفلسطينية المحتلة، فأسفرت عن جرح ما يقارب الستين مواطناً، واعتقال اكثر من اربعين من مناطق مختلفة، وعمّ الاضراب الشامل قطاع غزة، احتجاجاً على هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة، في حين شهدت الخليل اضراباً تجارياً، واعلنت الحداد على روح الشهيدة كوثر مريش التي استشهدت، أمس، في الوقت الذي فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على حارة القزازين في الخليل، في اعقاب مواجهات عنيفة وقعت هناك؛ واعلنت مدينتي رام الله والبيره والقرى الشرقية في المنطقة مناطق عسكرية مغلقة؛ وشنّت حملة دهم تخللتها عمليات اعتقال شملت مخيم شعفاط وبيت ساحور والخضر (الراي، عمّان، ١٧/٢/١٩٩٠).

• تلقّى الرئيس الاميركي، جورج بوش، رسالة من الرئيس المصري، حسني مبارك، طالبت بأن تعلن الولايات المتحدة الاميركية عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة، والاّ يتمّ توطين المهاجرين اليهود السوفيات في هذه المستوطنات (الاهرام، القاهرة، ١٧/٢/١٩٩٠).

١٧/٢/١٩٩٠

• غادر رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بغداد، اليوم، مختتماً زيارة استغرقت أياماً عدة، التقى خلالها الرئيس العراقي صدام حسين. كما بحث عرفات، خلال وجوده في بغداد، مع وزراء خارجيات الدول الاربع الاعضاء في مجلس التعاون العربي، في مسألة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وشدّد، خلال الاجتماع، على ضرورة القيام بتحرك سياسي لايقاف تدفّق اليهود السوفيات الى اسرائيل (الراي، ١٨/٢/١٩٩٠).

• وقع مزيد من الصدامات والاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة؛ فأصيب اكثر من خمسين فلسطينياً بجروح، واعتقل حوالى عشرين آخرين؛ في حين جرح، في هذه الاشتباكات، جندي اسرائيلي نتيجة اصابته بحجر في بيت لحم، واعطبت خمس عشرة سيارة للجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود في هجمات شنّتها القوات الضاربة الفلسطينية. من جهة اخرى، اغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلية ست مدارس ثانوية وابتدائية في غزة ومخيم الشاطىء وفي مدينة بيت لحم، واقتحمت مدرسة يافا الثانوية في غزة واعتدت على طلابها ومدرّسيها بالضرب، وجرفت سور مدرسة الطبري في رفح، فيما استمر غلق مدارس «اونروا» في طولكرم، لليوم السابع على التوالي (الراي، ١٨/٢/١٩٩٠).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي، مساء يوم الجمعة الماضي، هدفاً للفدائيين في قرية الحجة، جنوب صيدا، في جنوب لبنان. وحسب مصادر اسرائيلية، لقد جاءت الغارة في اعقاب تزايد العمليات الفدائية ضد الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان (دالفار، ١٨/٢/١٩٩٠).

• يسود في الاوساط المسؤولة عن الهجرة في اسرائيل اعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي سيكفّ عن وضع العراقيل البيروقراطية على طريق هجرة اليهود منه، على الرغم من انه لن يسمح، في المستقبل المنظور، بفتح

خط مباشر بين موسكو واسرائيل، بسبب الضغط العربي؛ كما تعتقد الاوساط نفسها بأن مكتب الهجرة السوفياتي سوف يصدر، هذا العام، ٦٥٠ الف تصريح خروج، منها ٢٥٠ الف تصريح الى اسرائيل (دافار، ١٨/٢/١٩٩٠).

• افادت مصادر اردنية معتمدة بأن طائرات اردنية واخرى عراقية قامت، قبل حوالى شهر، بطلعات جوية مشتركة من شأنها ان تقلّص ساعات تدريب الطيارين الاردنيين التي كانت تراجعت بسبب الازمة الاقتصادية في الاردن. من جهة اخرى، تابعت الدوائر الاسرائيلية المعنيّة، بقلق كبير، انباء التعاون الجوي بين الاردن والعراق. وذكرت ان طائرات عراقية شوهدت، قبل اسابيع، تحلق في سماء الاردن، وقامت بطلعات جوية على الحدود الاردنية مع اسرائيل، زعمت انها تهدف الى التقاط صور للجانب الاسرائيلي (دافار، ١٨/٢/١٩٩٠).

• اكد احد المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية ان تحقيق التقدّم في عملية السلام في الشرق الاوسط يجب ان يقاس «بخطوات صغيرة»، واكدوا عزم ادارتهم على الاستمرار في بذل جهود «طالما نعتقد بأن هناك بعض الامل في دفع العملية الى امام» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٧ ـ ١٨/٢/١٩٩٠).

١٨/٢/١٩٩٠

• استشهدت الطالبة سوسن الشخشير (١٧ عاماً) في نابلس، اثر اطلاق نار عليها من سيارة اسرائيلية اقلّت جنوداً اسرائيليين ومستوطنين يهوداً؛ كما جرح اكثر من مئة فلسطيني خلال مواجهات وقعت في مناطق متفرقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ فيما واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملات القمع والدهم والاعتقال الجماعي الذي شمل المئات، من بينهم مئة وعشرون فلسطينياً اعتقلوا في بلدة اليامون، قضاء جنين (الرأي، ١٩/٢/١٩٩٠).

• اشاد وفد فلسطيني، ضمّ عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني، وسفير فلسطين في القاهرة، سعيد كمال، وممثل «فتح» في القاهرة، زهدي القدرة، بجهود الرئيس المصري، حسني مبارك، وموقف مصر ومساعيها الدائمة الى ايجاد حل دائم، وعادل، للقضية الفلسطينية (الاهرام، ١٩/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، استعرض مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، مع سفير فلسطين في القاهرة العلاقات الثنائية بين مصر وفلسطين، ونتائج مشاوراته في موسكو بشأن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل (المصدر نفسه).

• عبّر وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن أمله في ان تؤدي استقالة الوزير الاسرائيلي اريئيل شارون من الحكومة الاسرائيلية الى تسهيل مهمة حكومة شامير في السير قدماً في عملية السلام (عل همشمار، ١٩/٢/١٩٩٠).

• وصل اسرائيل من الاتحاد السوفياتي، خلال الاسابيع الستة الاولى من العام الحالي، ثمانية آلاف مهاجر يهودي، مقابل ١٢،٨٠٠ وصلوا في العام ١٩٨٩ (عل همشمار، ١٩/٢/١٩٩٠).

• ابلغ عضو الكنيست، ياثير تسبان، الى اعضاء في مركز حزب ميام ان سوريا لم تعد تحظى بتغطية دول الكتلة السوفياتية، بسبب التطوّرات الاخيرة في اوروبا الشرقية؛ ولهذا تبدو سوريا اكثر استعداداً للتفاوض مع اسرائيل (عل همشمار، ١٩/٢/١٩٩٠).

• اكد مساعد مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، آرون ديفيد ميلر، خلال زيارته للقاهرة، ان بعضاً من العقد في شأن عدد من المسائل المتعلقة بتشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار قد حُلّ عند لقائه بعدد من المسؤولين المصريين، والفلسطينيين (نيويورك تايمز، ١٩/٢/١٩٩٠).

١٩/٢/١٩٩٠

• ساد اضراب شامل في المناطق الفلسطينية المحتلة كافة، وذلك استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي اعتبرت الاضراب «تعبيراً عن تمسّك شعبنا بأرضه، واحتجاجاً على هجرة اليهود السوفيات الى دولة فلسطين، وعلى محاولات تهجير شعبنا عن أرض وطنه». وقد فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول، منذ ساعات الفجر وحتى ساعات العصر، على حي تل السلطان (مخيم رفح)، وواصلته على قباطية اليوم الحادي عشر على التوالي، حيث بدأت البلدة تعاني من نقص شديد في المواد الغذائية والوقود، في ظل موجة البرد القارس (الاتحاد، حيفا، ٢٠/٢/١٩٩٠).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً فلسطينية عسكرية في منطقة قرية جرة، شرق مدينة صيدا، قالت مصادر اسرائيلية انها استخدمت

كقاعدة للتنظيم ولشنّ عمليات عسكرية من جانب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ضد الجيش الاسرائيلي وجيش انطوان لحد في «حزام الامن» (دافار، ٢٠/٢/١٩٩٠).

• قال سفير مصر لدى اسرائيل، محمد بسيوني، ان بلاده تعارض هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها لا تعارض هجرتهم الى اسرائيل. وكان بسيوني يرد بذلك على اقوال رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، ان الدول العربية تعارض وصول اليهود الى اسرائيل نفسها. وقال بسيوني، في حضور اكاديميين من تكتل ليكود الذي يتزعمه شامير: «اننا لسنا ضد هجرة اليهود الى اسرائيل» (الحياة، ٢٠/٢/١٩٩٠).

• نفى وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، بشدة، الانباء التي ذكرت ان الاتحاد السوفياتي يخطط لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل في آذار (مارس) المقبل. وقال، في مقابلة مع صحيفة «ازفستيا» السوفياتية: «لقد اتخذنا خطوات عدة في مجال التطبيع، فأعدنا العلاقات القنصلية، والتجارية، والاقتصادية، لكن الاسرائيليين عقّدوا الامور، في الآونة الاخيرة، بسعيهم الى توطين المهاجرين من الاتحاد السوفياتي في المناطق المحتلة. فهذه سياسة غير رصينة وتفتقر الى المسؤولية من جانب اسرائيل» (معاريف، ٢٠/٢/١٩٩٠).

• بدأ وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، محادثات رسمية في المكسيك بلقاء مع رئيس بلدية مكسيكو، منويل كامتسو سوليس، وقد اتفق الاثنان في الرأي على وجود امكانية كبيرة لتوسيع التعاون بين الجانبين. وعبّر ارنس، خلال اللقاء، عن امله في ان تسهم المكسيك في تغيير قرار الامم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والحركات العنصرية (معاريف، ٢٠/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٠

• رفرف علم فلسطين على أعمدة الكهرباء والهاتف، وشوهدت احجام كبيرة للعلم وقد رفعت على سطوح المنازل والمدارس والمساجد في العديد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك تلبية لنداء القيادة الموحدة باعتبار اليوم يوماً لعلم فلسطين، في الوقت الذي تواصلت الاشتباكات والصدامات في المناطق المحتلة، وحاولت قوات الاحتلال الاسرائيلية اجبار المواطنين على انزال علم فلسطين وازالة المظاهر الوطنية، ممّا ادّى الى نشوب مواجهات عنيفة، أسفرت عن جرح ٨٦ مواطناً واعتقال ٥٢ آخرين (الراي، ٢١/٢/١٩٩٠)

• سلّم سفير مصر لدى اسرائيل، محمد بسيوني، الى الخارجية الاسرائيلية احتجاجاً رسمياً على تصريحات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، التي دعا فيها الحكومة المصرية الى تعديل المناهج الدراسية للطلاب في المدارس والجامعات بما يتلاءم مع السلام القائم بين الجانبين. واكد بسيوني ان التصريحات هذه تعدّ تدخّلاً سافراً في شؤون مصر الداخلية (الحياة، ٢١/٢/١٩٩٠).

• سجّلت معدّلات هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ارقاماً جديدة. فقد وصل، أمس واليوم، اكثر من الف مهاجر. وافادت مصادر معتمدة بان حوالى ثلث مجموع يهود الاتحاد السوفياتي، ويتراوح عددهم بين ٢,٥ مليون وثلاثة ملايين، سوف يهاجرون الى اسرائيل خلال السنوات العشر المقبلة (معاريف، ٢١/٢/١٩٩٠).

• تزايدت حدّة الازمة داخل تكتل الليكود في اسرائيل، بعد قرار رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بتوزيع المناصب الشاغرة على انصاره. وكان شامير قرّر تعيين عضو الكنيست، دافيد ماغن، وزيراً بلا وزارة، والوزير موشي نسيم في منصب وزير التجارة والصناعة بدلاً من اريئيل شارون الذي استقال مؤخراً، والوزير موشي كتساف عضواً في الطاقم الوزاري المصغّر (معاريف، ٢١/٢/١٩٩٠).

• بعث وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة مقتضبة أبلغ اليه فيها ان الفترة الزمنية للبدء بعملية السلام قد انقضت، وانه يتوقع ان يحصل على ردود سريعة من جانب اسرائيل. نقل الرسالة سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، وليام براون، الى مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن ـ اهرون (هآرتس، ٢١/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢١

• استشهد عماد موسى البلبيسي (١٥ عاماً) متأثراً بجروحه. وكان البلبيسي أصيب بعيار ناري في رأسه في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية

وقعت في رفح، فيما اصيب اكثر من مئة مواطن بجروح في صدامات عنيفة وقعت في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بينهم عشرة اطفال. من جهة اخرى، اعتقلت سلطات الاحتلال حوالى ٧٥ فلسطينياً خلال عملية دهم كبيرة تركّزت على بيت عنان ورام الله والقدس وتقوع وعسكر البلد وبيت فوريك وقلقيلية ويَعْبَد وبني نعيم؛ كما اقتحمت قوات الاحتلال ثلاث مدارس في قريتي بني سهيلة وعبسان واستمرت في غلق اربع مدارس في جنين (الراي، ٢٢/٢/١٩٩٠)

• كشف رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في اثناء جولة قام بها على منطقة غور الاردن، عن ان «الجيش الاردني قام، في الآونة الاخيرة، بجهد جدي للكشف عن جنود اردنيين لهم اقرباء فلسطينيين في اسرائيل، وكذلك عن جنود متدينين متطرفين من اجل ابعادهم من الخدمة في الوحدات العسكرية العاملة على الحدود مع اسرائيل». واضاف رئيس الاركان ان الاردنيين القوا القبض، في الآونة الاخيرة، على مجموعات عدة خططت لاطلاق صواريخ كاتيوشا باتجاه الاراضي المحتلة (معاريف، ٢٢/٢/١٩٩٠).

• التقى الوزير الاسرائيلي ايهود اولمرت بنائب الرئيس الاميركي، دان كوايل، وبحث معه في موضوع استيعاب يهود الاتحاد السوفياتي في اسرائيل. وقبل ذلك، التقى اولمرت اعضاء من مجلس النواب والشيوخ الاميركيين وتحدث معهم حول المشاكل التي تعترض مسار السلام، وحول هجرة يهود الاتحاد السوفياتي. وحصل اولمرت على تعهّد طالبت به اسرائيل للحصول على ضمانات اميركية بـ ٤٠٠ مليون دولار لتمويل توطين المهاجرين، بأن يتمّ طرح الموضوع على مجلس النواب الاميركي (معاريف، ٢٢/٢/١٩٩٠).

• ندّد تقرير اصدرته لجنة حقوق الانسان الاميركية بحلقة العنف الاسرائيلية ضد سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، واكد التقرير ان ما تقوم به اسرائيل على الاراضي المحتلة «يتنافى مع حقوق الانسان هناك» (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢٢/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٢

• عزلت قوات الاحتلال الاسرائيلية نحو مئتين وخمسين الف فلسطيني في مدنهم وقراهم في الضفة الفلسطينية لمواجهة دعوة الى القيام بتظاهرات عنيفة بمناسبة مرور ٢١ عاماً على انشاء الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وذكر متحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان الجيش قام بغلق اكبر مدن الضفة، وفرض حظر التجول على ستة مخيمات وقرى. وفي قطاع غزة، قال شهود عيان وموظفون في المستشفيات ان المواطنين ردّدوا هتافات وطنية، والقوا الحجارة على قوات الاحتلال، التي ردّت باطلاق النار وجرحت ستة محتجين، كما اصيب ستة فلسطينيين، بينهم طفل، بجروح في اشتباكات مع جنود اسرائيليين في قطاع غزة (الراي، ٢٣/٢/١٩٩٠)

• برزت خلافات جوهرية فيما بين شمعون بيرس واسحق رابين ازاء تفسير القرار الذي اتخذه مكتب حزب العمل بضرورة الحسم الفوري في القضايا التي تضمن استمرار العملية السلمية، والذي القى على وزراء الحزب مسؤولية التوصل، خلال اسبوعين، الى موقف حاسم في شأن القضايا التي تمكّن من بدء مفاوضات السلام (عل همشمار، ٢٣/٢/١٩٩٠).

• دعا وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اسرائيل، بشكل علني، وللمرة الاولى، الى ان تعلن، بوضوح، انها لن تقيم مستوطنات اضافية في المناطق المحتلة وعدم توطين مهاجرين جدد من الاتحاد السوفياتي في المستوطنات القائمة. وقال بيكر، الذي تحدث الى اعضاء مجلس النواب الاميركي، ان التزام اسرائيل هذا النهج سوف يعزّز احتمال موافقة الاتحاد السوفياتي على اقامة رحلات جوية مباشرة بين موسكو وتل ـ ابيب (عل همشمار، ٢٣/٢/١٩٩٠).

• اوضح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادة أدلى بها الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ان الاسئلة المطروحة، في الوقت الحاضر، مرتبطة بما يمكن تقريره في شأن «الاسس التي سترتكز عليها المبادىء الاساسية المتعلقة بتشكيل الوفد الفلسطيني». واضافة الى عقبة التمثيل الفلسطيني، اعترف الوزير الاميركي، ايضاً، باستمرار الخلاف في شأن جدول أعمال الحوار، وقال: «ان هذا الموضوع يحتاج، كذلك، الى ايجاد حل له» (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢٣/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٣

• ذكرت وكالة اسوشيتد برس ان رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اعلن، لأول مرة، موافقته على ان يشارك فلسطينيون من داخل الاراضي المحتلة في مفاوضات سلام مع اسرائيل. جاء ذلك في خطاب بعث

به الرئيس عرفات، من مقرّ م.ت.ف. في تونس، الى مؤتمر عقده انصار السلام في اسرائيل في القدس. وأوضح الرئيس عرفات ان م.ت.ف. تفضل عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط، والحصول على ضمانات لا تقدّمها سوى القوى العظمى والامم المتحدة؛ ومع ذلك، فان منظمة التحرير الفلسطينية تسير خطوة خطوة وتعلن موافقتها على فكرة قيام حوار بين ممثلين عن الحكومة الاسرائيلية وممثلين عن الشعب الفلسطيني من الاراضي المحتلة ومن الشتات (الاهرام، ٢٤/٢/١٩٩٠).

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، أمس واليوم، صداماتٍ عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة العديد بجروح، كما اعتقلت آخرين، وقامت بغلق ثلاثة منازل في منطقة رام الله. من جهة اخرى، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة سيارات اسرائيلية عسكرية والحقت بها خسائر مادية (الراي، ٢٤/٢/١٩٩٠).

• كشف رئيس تشيكوسلوفاكيا، فاسلاف هافل، عن انه عرض وساطته على الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، وان «كلاً منهما عبّر عن سروره» تجاه الاقتراح. وقال هافل، تعليقاً على سؤال فيما اذا كان يقترح أن يتولّى هو شخصياً الوساطة التي اقترحها: «لقد ابلغنا عرضاً بهذا المعنى، وبصورة عامة، الى الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، وعبّرا، كلاهما، عن سرورهما؛ ولكن الاقتراح لم يتخذ، حتى الآن، شكلاً ملموساً» (الحياة، ٢٤/٢/١٩٩٠).

• اشار وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى ان استقالة وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، من الحكومة، قد «تفسح في المجال لقيام المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٤ ـ ٢٥/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٤

• شهدت مدينة غزة معارك عنيفة مع جيش الاحتلال الاسرائيلي، فيما استمرت المجابهات والصدامات في عدد كبير من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الاخرى. وتابعت قوات الاحتلال الاسرائيلية هدم المنازل واقتحام القرى والمخيمات في الوقت الذي رفعت منع التجول عن رفح بعد اليوم الرابع على التوالي، وعن قباطية لليوم الخامس عشر على التوالي، وعن مناطق الخليل لليوم الثاني على التوالي، وعن قرية بدّو، بينما رفع حظر التجول عن مخيم الشاطىء، وحي الشيخ ضوان، وحي الرمال في غزة، وعن قرى مسحة (قرب قلقيلية) وبتونيا والسواحرة الشرقية (الاتحاد، ٢٥/٢/١٩٩٠).

• أوضحت الادارة الاميركية لاسرائيل، خلال لقاء وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بنظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، انها لن تنحرف عمّا ورد في مشروع بيكر ذي النقاط الخمس، اي ان باستطاعة الفلسطينيين طرح اي موضوع خلال الافتتاح، بينما يتمحور الحوار في موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة. ووفقاً لمصادر سياسية معتمدة في القدس، طلب بيكر من نظيره الاسرائيلي رداً اسرائيلياً فورياً على مقترحاته (معاريف، ٢٥/٢/١٩٩٠).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، طلب الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل بالرد على اسئلتها الخاصة باجراء مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية، والتي ردّت عليها م.ت.ف. بالايجاب عبر مصر. غير ان شامير أعرب عن موافقته على مشاركة مبعد واحد في الوفد الفلسطيني، على الّا يكون هناك ما يثبت تورطه في عمليات ارهابية؛ وكذلك، على مشاركة احد سكان المناطق المحتلة من غير المسجلين في الاحصاء الخاص بسكان القدس الشرقية، لكنه يملك مكتباً فيها. وتوقعت مصادر سياسية في القدس ان يكون رئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين، رضوان ابو عياش، هو المقصود بذلك (هآرتس، ٢٥/٢/١٩٩٠).

• اجتمع رئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عياش، في نهاية الاسبوع، مع مساعد وزير الخارجية الاميركية، دنيس روس. وقد أُجري اللقاء بُعيد اللقاء الذي تمّ بين وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ونظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، وشارك فيه روس، ايضاً. واشارت التقارير الواردة من العاصمة الاميركية، واشنطن، الى احتمال عقد لقاء بين بيكر وعياش، في وقت لاحق (هآرتس، ٢٥/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٥

• عمّ الاضراب الشامل جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، احتجاجاً على قيام مستوطنين،

مؤخراً، باحراق مسجد قرية بورين، وبتمزيق المصاحف الموجودة فيه. وشمل الاضراب مرافق الحياة كافة، والتزم العمّال الفلسطينيون منازلهم، وتوقفت حركة النقل العام وأُغلقت ابواب المتاجر. وذكرت تقارير ان ٧٥ مواطناً، بينهم طفل في الشهر السادس من عمره، اصيبوا بجروح مختلفة، عندما اطلق جنود اسرائيليون النار وقنابل الغاز على مواطنين تصدوا لهم بالحجارة في مناطق عدة. كما فرضت سلطات الاحتلال غرامات مالية باهظة على اولياء أمور عشرات الطلاب المتهمين برشق حجارة؛ وأغلقت مدرستين في قرية ابو ديس ومخيم قلنديا، وواصلت غلق جميع مدارس «اونروا» في مخيم طولكرم، لليوم الخامس عشر على التوالي، حيث حرم الفا طالب من متابعة دراستهم (الراي، ٢٦/٢/١٩٩٠).

• أعلن سفير السويد لدى تونس ان اتصالات سرية أُجريت بين م.ت.ف. وعناصر من تكتل ليكود الذي يتزعمه رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير (الاهرام، ٢٦/٢/١٩٩٠).

• قال قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، اللواء متان فيلنائي، في حضور طلاب الثانوية في رمات ـ هشارون: «في حال قيام دولة فلسطينية وحصولها على قوة عسكرية، سوف يصبح من الصعب الدفاع عن دولة اسرائيل». واضاف: «اذا اطلق صاروخ من الخليل، او نابلس، فمن المحتمل ان يحول ذلك دون هبوط الطائرات الاسرائيلية في مطار اللد» (عل همشمار، ٢٦/٢/١٩٩٠).

• أفاد مصدر اسرائيلي، رفيع المستوى، بأن قيادة م.ت.ف. في تونس كلّفت رئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين، رضوان ابو عياش، بدء محادثات جسّ نبض في واشنطن مع رئيس شعبة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، ومع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي. وذكر المصدر نفسه، ان الولايات المتحدة وزعيما حزب العمل، شمعون بيرس واسحق رابين، متفقون حول سبل حل مسألة التمثيل الفلسطيني في المحادثات مع اسرائيل (معاريف، ٢٦/٢/١٩٩٠).

• استمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى تقرير مفصل من وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، حول محادثاته مع نظيره الاميركي، جيمس بيكر. ويشعر شامير بالقلق في اعقاب المحادثات هذه، بسبب الطلب الاميركي بضمّ ممثل من عرب القدس الشرقية الى الوفد الفلسطيني. من جهة اخرى، لم يردّ شامير، بعد، على اقتراح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بشأن ضمّ احد سكان القدس الشرقية، من المقيدين في سجل احصاء السكان في المناطق المحتلة، الى الوفد الفلسطيني (هآرتس، ٢٦/٢/١٩٩٠). وابدى شامير استعداده لتبنّي اقتراح رابين بضمّ استاذ جامعي أبعد من المناطق المحتلة بسبب نشاطه الايديولوجي، أو احد المبعدين الذين يقيمون في القاهرة منذ عام (المصدر نفسه).

• اكد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان محادثاته مع نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، في واشنطن، كانت «بنّاءة، ونأمل في ان تكون مثمرة» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٦/٢/١٩٩٠).

٢٦/٢/١٩٩٠

• شهدت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات ومواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وقع اعنفها في قطاع غزة، في أعقاب استشهاد وائل جميل الهمص (٢٠ عاماً)، في مخيم رفح. وأُصيب في الاشتباكات اكثر من ستين مواطناً بجروح. واعتقل عدد آخر من جهة اخرى، وجّهت سلطات الاحتلال انذارات الى عدد من المواطنين في مدينتي رام الله والخليل قضت بهدم منازلهم، ضمن سياسة القمع التي تنفّذها ضد الفلسطينيين (الراي، ٢٧/٢/١٩٩٠).

• صرّح سفير فلسطين في القاهرة بأن نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، نقل اليه رسالة عاجلة منه لابلاغها الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تتعلق بالتطورات الاخيرة في شأن عملية السلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ٢٧/٢/١٩٩٠).

• اكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن) حق المنظمة في تشكيل الوفد الفلسطيني لاجراء حوار مع اسرائيل. وشدّد عباس، في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي)، على ان أعضاء الوفد سيكونون من خارج الاراضي المحتلة، ومن داخلها، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة (الحياة، ٢٧/٢/١٩٩٠).

• قال مصدر موثوق، مقرّب من الادارة الاميركية،

في واشنطن، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وافق، من حيث المبدأ، على صيغة التسوية الاميركية التي تسمح بعقد اللقاء الوزاري الثلاثي في واشنطن لوزراء خارجيات الولايات المتحدة ومصر واسرائيل (دافار، ٢٧/٢/١٩٩٠)

• دعا وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور ما يزيد على الف طالب ثانوي اجتمعوا في قاعة سينما «هدار» في رحوفوت، الحكومة الاسرائيلية الى عدم تفويت الفرصة السانحة للسير قدماً في عملية السلام. وقال ان ظروفاً نشأت تسمح بعقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ومصر (دافار، ٢٧/٢/١٩٩٠)

• اعلنت الحكومة البولندية عن استعدادها للمساعدة في هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، وتنظيم رحلات جوية بين موسكو ووارسو من جهة، وبين وارسو وتل ـ ابيب، من جهة اخرى. وكذلك اقامة محطة انتقالية للمهاجرين في وارسو. وسوف يطرح الاقتراح هذا في المحادثات التي يجريها وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في وارسو. وأبدت وارسو كذلك، استعدادها للسماح لمبعوثي الهجرة من الوكالة اليهودية بالقدوم الى بولندا ومعالجة الموضوع (دافار، ٢٧/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، وقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال زيارته الرسمية الحالية لبولندا على اتفاقية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وبولندا (يديعوت احرونوت، ٢٧/٢/١٩٩٠).

• اشارت مصادر صحفية في العاصمة الاميركية بأن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ليست سوى «ثمن» للعلاقات التي يريدها الاتحاد السوفياتي مع اسرائيل، ليتمّ القبول به، اميركياً، كطرف مباشر في رعاية «حل» ازمة الشرق الاوسط (نيويورك تايمز، ٢٧/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٧

• انضمّ محمد خضر الصن (١٨ عاماً)، من حي الشجاعية في غزة، الى قافلة شهداء الانتفاضة. اثر اصابته بجروح خطرة في حادث سير متعمّد وقع على الطريق بين اسدود وتل ـ ابيب، لم يلبث ان فارق الحياة على اثره؛ كما استشهدت جميلة عبدالرحمن حسين (٧٠ عاماً) نتيجة اختناقها بالغاز، اثر اقتحام قوات اسرائيلية لقرية دير الغصون، حيث تقيم.

وكانت غالبية مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اسفرت عن اصابة اكثر من مئة واربعين مواطناً بجروح، وحملّم المواطنون، خلالها، زجاج عشرات السيارات العسكرية الاسرائيلية، في حين اعتقل العدو اكثر من اربعين فلسطينياً، واغلق مدرستين في جنين، واخرى في ابو ديس، وألقيت زجاجة حارقة على مبنى الضريبة في رام الله (الراي، ٢٨/٢/١٩٩٠)

• اكد سفير دولة فلسطين في تونس، حكم بلعاوي، ضرورة «تحمّل الولايات المتحدة [الاميركية] مسؤولياتها كدولة عظمى بشكل فعّال ومتوازن يضع حداً للتعنّت والارهاب الاسرائيلي الذي يتعرّض له ابناء الشعب الفلسطيني». جاء ذلك خلال اجتماع بلعاوي مع سفير الولايات المتحدة الاميركية في تونس، روبرت بيلّترو، حيث طالب السفير الفلسطيني الادارة الاميركية باتخاذ اجراءات عملية، وموقف واضح، وحاسم، في شأن المخططات الاسرائيلية المتعلقة بتوطين المهاجرين اليهود على الاراضي الفلسطينية المحتلة. يذكر ان اللقاء بين الجانبين، الفلسطيني والاميركي، تناول، ايضاً، التطوّرات والمستجدات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والجهود المبذولة للعمل على تحقيق تقدّم في مسيرة السلام في الشرق الاوسط (الحياة، ٢٨/٢/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور اعضاء مجلس المنطقة الشمالية لحزب العمل: «ان الخيار المصري لتوسيع مسار السلام الى اطار اوسع من السلام مع مصر وكذلك الخيار الاردني لم يعودا قائمين، وقد نتج وضع لا يسمح، في المدى المنظور، باحراز تقدّم في عملية السلام دون ان يكون عنوانه الرئيس الفلسطينيون؛ ولا يوجد اي دولة عربية مستعدة للتفاوض معنا قبل ان نقوم بخطوات مع الفلسطينيين. ان من لا يرى ذلك، فهو، ببساطة، لا يرى الواقع» (دافار، ٢٨/٢/١٩٩٠).

• قال احد الوزراء الاسرائيليين من معسكر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حديث خاص، ان شامير يتعرّض لضغط كبير من جانب الاوساط المحسوبة عليه، وانه تراجع بنسبة كبيرة عن التفاهم مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تجاه مسالة عقد اللقاء الوزاري الثلاثي في واشنطن. كذلك عبّر المصدر عن شكّه في قدرة شامير على

اعطاء الموافقة على مقترحات بيكر، بسبب أوضاعه الصعبة داخل الليكود. وأضاف المصدر اياه ان شامير يتعرّض، ايضاً، لضغط اميركي متزايد، بعد ان أوضحت مصادر أميركية انها تتوقّع اتخاذ قرار في الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر بعد غد، بهدف توجيه الدعوة الى وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية لعقد اللقاء الثلاثي، ومن ثمّ عقد اللقاء الاسرائيلي ـ الفلسطيني (هآرتس، ٢٨/٢/١٩٩٠). من جهة اخرى، نفى مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية انباء تحدثت عن موافقة شامير على مقترحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. الاّ ان مكتب شامير أعلن ان رئيس الحكومة لم يوافق على اي بند من بنود مقترحات بيكر. (دافار، ٢٨/٢/١٩٩٠).

• اشار تقدير أوساط حكومية لعدد المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل، خلال العام الحالي، والذي أشار الى احتمال قدوم ٢٣٠ الف مهاجر الى اسرائيل، ذهول الاوساط المعنية باستيعاب المهاجرين. ووفقاً للتقدير المشار اليه، سوف يصل اسرائيل، حتى نهاية أيلول (سبتمبر) من هذا العام، ما بين ٩٠ ـ ١١٠ آلاف مهاجر يهودي. ويصل حوالى ١٢٠ الفاً خلال الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) الى كانون الاول (ديسمبر). وتستند التقديرات هذه الى معلومات بعث بها الوفد القنصلي الاسرائيلي في موسكو، أشارت الى ان حوالى نصف مليون يهودي تلقوا دعوات من اسرائيل، وتوجّهوا الى سلطات الهجرة السوفياتية للحصول على تصاريح خروج (هآرتس، ٢٨/٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/٢/٢٨

• ساد في المناطق الفلسطينية المحتلة اضراب عام، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة الرقم ٥٢، الذي دعا الى الاضراب احتجاجاً على سياسة غلق الجامعات والمعاهد في الضفة الفلسطينية. وكانت سلطات الاحتلال اتخذت قراراً بغلق الجامعات لمدة ثلاثة شهور أخرى. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية فأصيب ثمانون مواطناً بجروح، واعتقلت سلطات الاحتلال خمسة واربعين مواطناً آخرين (الراي، ١/٣/١٩٩٠).

• أعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن عدم موافقته على اشراك فلسطينيين في المفاوضات يسكنون خارج الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أو القدس. وقال انه «لا يمكن الضغط عليّ، فلدي مناعة ضد الضغوط». وأشار شامير، في حضور اعضاء لجنة رؤساء المنظمات اليهودية في القدس، الى ان تأخّر عملية السلام نابع من محاولات ادخال م.ت.ف. في العملية (معاريف، ١/٣/١٩٩٠).

• اكدت أوساط استخباراتية اسرائيلية، رفيعة المستوى، لعدد من الوزراء الاسرائيليين الكبار، في تقرير لها حول نفوذ م.ت.ف. في المناطق المحتلة، ان المنظمة هي الجهة المسيطرة، وانه لا يمكن التوصل الى اتفاقيات مع الفلسطينيين دون قرار منها. وأشار تقرير الاستخبارات الى عدم وجود معارضة فعلية لتوجهات الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، السلمية، والتي تشير الى وجود مرونة في المواقف، مقارنة بالمواقف التي اتخذتها المنظمة في السابق (معاريف، ١/٣/١٩٩٠)

• اعتبر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور اعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية المنعقد في القدس، الانتخابات في المناطق المحتلة «خطوة مصيرية طالما حافظ الممثلون في الوفد الفلسطيني على كونهم يمثلون المناطق المحتلة. امّا اذا حاولوا الادعاء بأنهم يمثلون م.ت.ف. فان ذلك سيقضي على عملية السلام» (يديعوت احرونوت، ١/٣/١٩٩٠).

١٩٩٠/٣/١

• بعث الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برسائل الى الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، والادارة الاميركية، ورؤساء فرنسا وبريطانيا والصين (الدول دائمة العضوية في مجلس الامن)، والى السكرتير العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، طالب فيها، باسم الشعب الفلسطيني، بتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ١٩١ في شأن دفع حكومة اسرائيل تعويضات للاجئين والمطرودين الفلسطينيين من الاراضي الفلسطينية المحتلة. واكد الرئيس عرفات «ان عدم تنفيذ هذا القرار في وقت تبتزّ اسرائيل دول العالم باسم ضحايا النازية يعد انحيازاً، وموقفاً يتّسم باغفال حقوق الشعب الفلسطيني (الحياة، ٢/٣/١٩٩٠).

• أُصيب مئة مواطن بجروح مختلفة في مواجهات وقعت في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

بين المواطنين وسلطات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما اعتقل ٨٥ مواطناً في حملة دهم واسعة تركّزت على مخيمات الجلزون ودير عمار وجنين وعسكر الجديد، وقريتي بيت حانون وبورين، ومدينتي نابلس ورفح (الدستور، ٢/٣/١٩٩٠).

• اشترط رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان تضمّ قائمة اسماء الفلسطينيين المقترح مشاركتهم في وفد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي رجالاً «لا ماضي أمنياً لهم» ولا يقيمون في مدينة القدس الشرقية، مقابل اعطاء تأييده لعملية الحوار. ومع ذلك، فثمة انطباع لدى المقرّبين من شامير انه سوف يكون مستعداً للموافقة على ضمّ احد المبعدين الفلسطينيين ممّن ليس لهم ماض أمني خطر (حداشوت، ٢/٣/١٩٩٠).

• خفضت اسرائيل قيمة الشيكل بنسبة ستة بالمئة تقريباً، واعلنت سلسلة اجراءات لكبح جماح التضخّم، وتنشيط النمو الاقتصادي، وجمع اموال للمساعدة على توطين المهاجرين اليهود السوفيات. وصرّح وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، بأن التغييرات الجديدة اخذت في الاعتبار التأثير الاقتصادي للهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، وكذلك تأثير الانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ حوالى ٢٧ شهراً. (القدس العربي، لندن، ٢/٣/١٩٩٠).

• وصف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، بانها «حدث تاريخي عميق نرحّب به»؛ واشار الى ان الولايات المتحدة الاميركية راغبة في مساعدة اسرائيل على توطين المهاجرين الجدد؛ لكنه أكد انها مستمرة في معارضة توطينهم في الارض المحتلة، «نظراً الى نتائجها المحتملة والخطرة على عملية السلام» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢/٣/١٩٩٠).

• ذكر وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادة له امام لجنة الاعتمادات في مجلس النواب، ان الادارة الاميركية ستكون مستعدة للموافقة على مشروع القانون الذي يلحظ تقديم حوالى ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اعمال توطين اليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل، اذا ما حصلت على ضمانات بأن لن تعمد تل ـ ابيب الى بناء مستوطنات جديدة، او توسيع المستوطنات القائمة حالياً (نيويورك تايمز، ٢/٣/١٩٩٠).

١٩٩٠/٣/٢

• تواصلت الاشتباكات والصدامات في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الحارقة والفارغة، وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات بانواعها والغاز والهراوات، ممّا ادّى الى اصابة سبعين مواطناً بجروح مختلفة. كما واصلت قوات الاحتلال حملات الدهم والاعتقال العشوائي الذي طاول اكثر من عشرين مواطناً؛ واغلقت مدن البيرة ورام الله ونابلس والخليل، واعلنتها مناطق عسكرية مغلقة، وفرضت حظر التجول على مواقع عدة (الدستور، ٣/٣/١٩٩٠).

• كررت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، موقف بلادها تجاه المستوطنات الاسرائيلية، واوضحت ان واشنطن تفرّق، بوضوح، بين استيعاب اسرائيل لليهود السوفيات، وبين توطينهم في الارض المحتلة (انترناشونال هيرالد تريبون، ٣ ـ ٤/٣/١٩٩٠).

١٩٩٠/٣/٣

• شهدت مدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اصيب خلالها عدد من المواطنين بجروح واعتقل عدد آخر. وفرضت قوات الاحتلال منع التجول على مناطق عدة؛ كما قامت باقتلاع عشرات الاشجار المثمرة في عدد من القرى الفلسطينية. في المقابل، تمكّن شبان الانتفاضة من مهاجمة سيارات عسكرية اسرائيلية، فدمّروا بعضها، واصابوا عدداً من الجنود الاسرائيليين (الدستور، ٤/٣/١٩٩٠).

• وافقت الحكومة البريطانية على تغيير وضع مكتب م.ت.ف. في لندن الى مفوضية، وذلك في خطوة رمزية هامّة عكست التأييد البريطاني للمنظمة. جاء ذلك في خلال اللقاء الذي عقده وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، مع بسام ابو شريف، المستشار الخاص للرئيس الفلسطيني، وممثل المنظمة في لندن (الحياة، ٤/٣/١٩٩٠).

• زعمت وزارة الخارجية الاسرائيلية، في بيان وزّعته على سفاراتها في الخارج وعلى عدد من

وكالات الانباء العالمية ان ثمة دلائل «لا تقبل التأويل على ان م.ت.ف. ما زالت متورطة في الارهاب». وقد قررت وزارة الخارجية الاسرائيلية القيام بهذا الهجوم الاعلامي اثر تصريح أدلى به وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في نهاية الاسبوع، نفى فيه تورط م.ت.ف. في أي نشاطات ارهابية، وأكد التزامها وعد الرئيس عرفات الذي قدّمه في نهاية العام ١٩٨٨ (عل همشمار، ١٩٩٠/٣/٤).

• دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى الردّ ايجاباً على القضايا التي بقيت موضع خلاف، من اجل التقدّم بعملية السلام. وقال بوش، ان الاتصالات الحالية طالت اكثر من اللازم، وعملية السلام تسير خطوة الى أمام وخطوتين الى وراء (عل همشمار، ١٩٩٠/٣/٤).

• تبيّن من معطيات وزارة العلوم والتكنولوجيا الاسرائيلية ان ٥٢٠٠ عالم ومهندس وطبيب اسرائيليين، حصلوا، خلال السنوات الماضية، على البطاقة الخضراء في الولايات المتحدة الاميركية. ويحصل ما بين ٤٠٠ ـ ٤٥٠ خبيراً اسرائيلياً سنوياً على هذا التصريح الذي يمنحهم حق الاقامة والعمل في الولايات المتحدة الاميركية (معاريف، ١٩٩٠/٣/٤).

١٩٩٠/٣/٤

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الجزائر، في زيارة تستغرق ٢٤ ساعة، يبحث خلالها مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، في قضية هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل والمخاطر التي تسبّبتها للشعب الفلسطيني ومستقبل الامة العربية (الحياة، ١٩٩٠/٣/٥).

• أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية المدرسة الابراهيمية الاعدادية في الخليل حتى اشعار آخر، فيما حرم مئات الطلاب، في عدد من المدارس الاخرى في المدينة، من تلقّي علومهم بسبب استمرار حظر التجول، أو بسبب غلق بعض الاحياء في الخليل. من جهة اخرى، شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مظاهر احتجاج ضد الاحتلال، فكتبت الشعارات، ورفع علم فلسطين في انحاء متفرّقة (الاتحاد، ١٩٩٠/٣/٥).

١٩٩٠/٣/٥

• اكد عدد من الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة ان لـ م.ت.ف. وحدها حق تشكيل وفد فلسطيني الى محادثات السلام المقترحة مع اسرائيل. واتهم ٣٤ فلسطينياً من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اسرائيل، في بيان اصدروه، بمحاولة تقويض شرعية م.ت.ف. (الحياة، ١٩٩٠/٣/٦).

• وقع مزيد من الصدامات والاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أصيب خلالها ٦٥ مواطناً بجروح، في حين تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم ٢٥ سيارة اسرائيلية. من جهة أخرى، ساد اضراب شامل في قطاع غزة، تضامناً مع سكان رفح التي هاجمتها قوات الاحتلال في الايام القليلة الماضية. وأشارت تقارير الى استشهاد امرأة فلسطينية في الجانب المصري من رفح، وذلك اختناقاً بالغاز. وكان سكان رفح المصرية تظاهروا احتجاجاً على استشهاد عبدالباسط راسم خليفة (٢٤ عاماً)، في اثناء التحقيق معه في سجن العريش للاشتباه بعلاقته بحادث الباص الاسرائيلي على طريق الاسماعيلية، في الشهر الماضي (الدستور، ١٩٩٠/٣/٦).

• تقرّر، في ختام جلسة وزراء الليكود، التي عقدت في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الموافقة على اقتراحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، التي تسلّمتها اسرائيل. وجاء في قرار الليكود، انه لضمان نجاح اللقاء الاسرائيلي ـ الفلسطيني، ينبغي على اسرائيل ان تتحدث بصوت واحد؛ كما ينبغي اتفاق الليكود والمعراخ على ضمان سيادة اسرائيل على القدس الموحّدة؛ والحؤول دون سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على عملية الحوار (دافار، ١٩٩٠/٣/٦).

• اوضح وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان استمرار عملية السلام مرتبط، الى حد بعيد، بقدرة الحكومة الاسرائيلية على التوصّل الى اتفاق داخلي بين عناصرها السياسية تجاه الموقف الذي يمكن ان تتبنّاه في محادثات القاهرة (هآرتس، ١٩٩٠/٣/٦).

• واصلت الادارة الاميركية تأكيد موقفها بشأن عدم اقامة مستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة وأصدرت توضيحاً جديداً اعتبرت فيه اقامة ابنية في احياء القدس الشرقية عملية استيطانية تتعارض

والموقف الاميركي. ورد مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية على ذلك، متهماً الاميركيين بتجاهل أهمية القدس بالنسبة الى اسرائيل والى يهود العالم. وقال شامير: «من غير المعقول تحديد سكن اليهود على اي جزء من اجزاء المدينة، ولا يمكن فرض أية قيود على أعمال اسرائيل» (دافار، ٦/٣/١٩٩٠).

٦/٣/١٩٩٠

• أصيب اكثر من مئة فلسطيني بجروح مختلفة، واعتقل ستون آخرون، في اشتباكات عنيفة وقعت في غير مكان من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ كما تمّ فرض حظر التجول على عدد من المناطق فيهما. من جهة اخرى، هاجم متظاهرون فلسطينيون عدداً من السيارات العسكرية، وأخرى لمستوطنين، بالحجارة والزجاجات الفارغة، فأصابوا بعضها باضرار. واقتحمت قوات اسرائيلية ثلاث مدارس قريبة من مستشفى ناصر في خان يونس، والقت في داخلها قنابل غاز واعتقلت عشرات الطلاب. وتمكّنت طالبات «مدرسة العودة الثانوية» في عبسان (شرق خان يونس) من انتزاع بندقية جندي اسرائيلي خلال مواجهات وقعت في القرية. وقد عثرت قوات الجيش على البندقية محطمة خلال عملية تمشيط قامت بها في وقت لاحق (الدستور، ٧/٣/١٩٩٠).

• بدأ الليكود والمعراخ استعداداتهما لحل حكومة الوحدة الوطنية بعد تصاعد الخلافات فيما بينهما وتعذّر حسم الموقف حيال تقديم ردّ ايجابي على مقترحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. وكان وزراء العمل توصّلوا الى موقف موحّد، سوف يطرح في اجتماع الطاقم الوزاري، اليوم، بشأن مشاركة مبعدين فلسطينيين وآخرين من القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني الى الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة (معاريف، ٧/٣/١٩٩٠).

• احتجت لجنة رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية، امس، على فرض الحكومة الاسرائيلية رقابة عسكرية على الانباء المتعلقة بهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وقالت رئيسة تحرير صحيفة «دافار»، حنا زيمر: «اعتقد بأن لدينا رأياً سلبياً حيال القيود». واضافت: «نقرر، لاسباب اجرائية، ان تعبّر كل صحيفة [عن معارضتها للقيود] بطريقتها الخاصة، بعد اجتماع لجنة رؤساء التحرير». وفي واشنطن، قالت الناطقة بلسان الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الولايات المتحدة الاميركية تأمل في ان تعود الحكومة الاسرائيلية عن قرارها فرض رقابة على انباء الهجرة. وأضافت: «اننا لا نرى، فعلاً، جدوى لذلك». وأشارت الى ان واشنطن عارضت، دائماً، كل أشكال الرقابة (الحياة، ٧/٣/١٩٩٠).

• قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان بلاده تدعم «قدساً موحّدة يتقرر وضعها النهائي بالمفاوضات»؛ وأشار الى ان «سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه القدس لم تتغيّر» (الواشنطن بوست، ٧/٣/١٩٩٠).

• جددت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، رفض واشنطن اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، وأوضحت ان تعريف الاراضي المحتلة يشمل القدس الشرقية، «وهو التعريف عينه الذي أعلنّاه على مدى ٢٣ عاماً، ويشير الى كل الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٧/٣/١٩٩٠).

٧/٣/١٩٩٠

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا ادّى الى اصابة العديد من المواطنين بجروح، كما اعتقلت سلطات الاحتلال عدداً آخر. من جهة اخرى، هاجم شبان الانتفاضة عدداً من السيارات العسكرية الاسرائيلية وأخرى لمستوطنين بالحجارة والزجاجات الفارغة، وحطموا زجاجها (الدستور، ٨/٣/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ذكرى مرور عشر سنوات على وفاة يغئال الون: «ان مشروع الون ينبغي ان يكون الخطوط الموجهة للسياسة الاسرائيلية في البحث في حل للنزاع مع العرب، على الرغم من التغيرات والتطورات التي وقعت بعد مرور ٢٣ سنة على وضع المشروع» (هآرتس، ٨/٣/١٩٩٠).

• قدّرت مصادر في وزارة الدفاع الاسرائيلية ميزانية الادارة المدنية الاسرائيلية في المناطق المحتلة للعام ١٩٩٠، بحوالى نصف مليار شيكل. وعُلم ان الميزانية الجديدة تزيد على ميزانية العام ١٩٨٩ بحوالى سبعة بالمئة. وتعود الزيادة هذه الى اتساع عملية

جمع الضرائب من سكان المناطق المحتلة، وكذلك زيادة حجم الغرامات التي فرضت عليهم، ومن مداخيل مستقلة اخرى (هآرتس، ٨/٣/١٩٩٠).

• ادعى نائب منسّق النشاطات الحكومية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، فاردي زخ، بأن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) اقامت وحدة متابعة لانشطة قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بغرض عرقلتها (هآرتس، ٨/٣/١٩٩٠).

• قالت رئيسة اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست الاسرائيلي عضو الكنيست، شوشنا أربيلي ـ الموزلينو (معراخ)، ان الاقتصاد الاسرائيلي غير مهيّأ لمنافسة الانتاج الصناعي والزراعي للمناطق المحتلة (هآرتس، ٨/٣/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر دبلوماسية في العاصمة الاميركية، واشنطن، ان تصريح الرئيس الاميركي، جورج بوش، في شأن القدس، كان بمثابة «كارثة»، خصوصاً لأنه وضع مسألة القدس في جدول الاعمال. وقبل ذلك، كان الجميع متفقين، الى حد ما، «على تجنّب هذه المسألة حتى نهاية عملية السلام» (نيويورك تايمز، ٨/٣/١٩٩٠).

١٩٩٠/٣/٨

• شقت مئات النساء الفلسطينيات طريقهن في شوارع القدس، في مسيرة حاشدة بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والعشرين، و«يوم المرأة العالمي»، وسط طلقات الرصاص والعيارات المطاطية وقنابل الغاز التي اطلقتها قوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت مصادر في مستشفى المقاصد، في القدس، ان أربع سيدات وفتاة تبلغ من العمر ١٢ عاماً اصبن بجروح. والتحق عدد من الشبان بالتظاهرة، وقاموا برشق جنود الاحتلال بالحجارة عند منطقة باب العمود. ونقلت «رويتر» عن شهود عيان، ان مواطناً استشهد بعد ان ضربه الجنود الاسرائيليون على رأسه بأعقاب بنادقهم؛ كما ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية انها اعتقلت ثمانية مواطنين (الدستور، ١٩٩٠/٣/٩)

• اتسعت شقة الخلاف بين الليكود والمعراخ قبل يومين من اجتماع الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، ويسود الشك في امكانية اقامة جسر بين الفرقاء خلال الـ ٤٨ ساعة المتبقية. وقد رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، دعوة من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى تسوية الازمة. وكان رابين دعا الى الفصل بين الرد ايجاباً على مقترحات بيكر وبين استعداد اسرائيل للتباحث مع الفلسطينيين في القاهرة (معاريف، ٩/٣/١٩٩٠).

• بيّن استقصاء للرأي العام اجراه معهد «تلسكار» لصالح صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، ان ١٥,٢ بالمئة يفضلون اقامة حكومة مقلصة بقيادة المعراخ، في حال حلّت حكومة الشراكة؛ وان ١٨,٦ بالمئة يؤيدون حكومة بقيادة الليكود؛ و٤٢,١ بالمئة مع اجراء انتخابات جديدة؛ ولم يحدد ٢٤,١ بالمئة موقفاً من الموضوع (معاريف، ٩/٣/١٩٩٠).

• دعت جبهة «أرض ـ اسرائيل» في الليكود رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزراء الليكود الى رفض المطالب الاميركية ومطالب المعراخ بشكل قاطع، والرد، سلباً، على اسئلة بيكر. وقد اقر اعضاء الكنيست من الجبهة بأن كل لقاء سياسي في القاهرة، يجرى وفقاً للشروط القائمة، سوف يكون لقاء بين حكومة اسرائيل وم.ت.ف. وقد اتفق جميع المتحدثين على ان «لقاء القاهرة» سوف يؤدي الى اقامة دولة فلسطينية (معاريف، ٩/٣/١٩٩٠).

١٩٩٠/٣/٩

• عمّ الاضراب العام انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والعشرين؛ وأغلقت المحال التجارية؛ وامتنع العمّال عن الذهاب الى مقار عملهم. وحاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلية المساجد في المدن، ومنعت المصلّين من اداء صلاة الجمعة، وخاصة في المسجد الاقصى ومساجد نابلس وقلقيلية والخليل. ووقعت اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مخيمي عين بيت الماء وعسكر القديم؛ واقتحم الجنود مخيم بلاطة؛ ودهم رجال الضريبة المحال التجارية والمنازل في عزّون وجيّوس؛ في حين حطمت القوات الضاربة الفلسطينية، في قلقيلية، سبع سيارات اسرائيلية؛ ووقعت اشتباكات في قباطية، استشهدت خلالها ابتسام سعيد زكارنة (عشر سنوات) (الدستور، ١٠/٣/١٩٩٠).

• ندّد بيان اصدرته المنظمة العربية لحقوق الانسان، في ختام اعمال جمعيتها العمومية في تونس، بـ «اعتقال آلاف الفلسطينيين الذين ينتمون الى

م.ت.ف. أو منظمات سياسية أخرى في سجون بعض الدول العربية، وخصوصاً [في] سوريا» (**القدس العربي**، ١٠/٣/١٩٩٠).

• أكد الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، لم يكن ينوي التعبير من استيائه من رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عندما أشار، مؤخراً، الى معارضته بناء اي مستوطنات جديدة. وقال ان «تصريحات الرئيس ليست سوى انعكاس لسياسته؛ ولكن لا يوجد اي دافع خاص، أو هدف، أو نيّة خاصة» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٠/٣/١٩٩٠).

١٠/٣/١٩٩٠

• استشهد المواطن سفيان عبدالله ابو ميالة (٣٢ عاماً)، من مخيم شعفاط، وهو اب لـ ١٢ ولداً، في اثناء المواجهات التي شهدها المخيم احتجاجاً واستنكاراً لجريمة قتل ابن المخيم، محمود فوزي اسماعيل ابو خليفة (٢٠ عاماً)، الليلة الماضية. كما استشهد عصام نمر سروجي (٣٥ عاماً واب لستة اطفال)، جرّاء القاء قنبلة غاز على منزله في مخيم طولكرم ادّت الى اختناقه. من جهة اخرى، قام شبان الانتفاضة بغلق الشارع الرئيس الموصل الى مستوطنة بيسغات زئيف، ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة. واطلقت قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي وصلت المكان، النار بكثافة، فأصابت عدداً من المواطنين، من بينهم فوزي اسماعيل ابو خليفة، الذي فارق الحياة في اثناء نقله الى مستشفى المقاصد، في القدس (**الاتحاد**، ١١/٣/١٩٩٠).

• اتهم مسؤولون اسرائيليون بريطانيا بالخروج عن نهج سياستها «الحكيمة»، في أعقاب اجتماع بين بسام ابو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني، ووزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، في لندن، الاسبوع الماضي. ووصفت صحيفة «جويش كرونيكل» الاسبوعية منح بريطانيا صفة «وفد» لمكتب م.ت.ف. في لندن بانه أمر «لا يساعد على التقدّم» بعملية السلام. وعبّر الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، ايهود اولمرت، عن غضبه لاجتماع هيرد ـ ابو شريف. وقال مصدر في مجلس نواب الطائفة اليهودية انه لاحظ «بامتعاض، انها المرة الاولى التي يجري وزير بريطاني بارز محادثات جوهرية مع احد قادة م.ت.ف.... وان هذا يشكل رفعاً لمستوى العلاقة بين الحكومة [البريطانية] والمنظمة» (**الحياة**، ١٠ ـ ١١/٣/١٩٩٠).

• تقدّمت «اللجنة الفلسطينية لحقوق الانسان» بطلب رسمي للانضمام كعضو عامل في «المنظمة العربية لحقوق الانسان» التي عقدت أعمال دورتها الثانية في تونس. وتزامن الطلب هذا مع اجتماعات المنظمة لمناقشة الوضع في الاراضي العربية المحتلة وما يتعرّض له ابناء الشعب الفلسطيني من قمع يتناقض مع حقوقهم السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية (**الحياة**، ١٠ ـ ١١/٣/١٩٩٠).

• افادت أوساط في وزارة الدفاع الاميركية بأن اوساطاً في سلاح الجو الاسرائيلي ابدت اهتماماً بشراء شبكة صواريخ أرض ـ جو متطوّرة من نوع «باتريوت». غير ان قراراً بهذا الشأن لم يتخذ حتى الآن من قبل اوساط الجيش؛ كما لم يرد ذكره ضمن بنود خطة العمل السنوية للجيش الاسرائيلي. الّا ان اوساطاً رفيعة المستوى في الجيش الاسرائيلي أكدت ان اسرائيل ستكون بحاجة الى شبكة صواريخ جديدة لمواجهة التهديد الذي يمثله نصب صواريخ أرض ـ أرض على الاراضي السورية، والعراقية. وسيبحث في ذلك فور الانتهاء من تطوير صاروخ جديد ضد الصواريخ الباليستيكية من نوع «حيتس» (السهم) الذي يجرى العمل على انجازه (**عل همشمار**، ١١/٣/١٩٩٠).

١١/٣/١٩٩٠

• اتهم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الحكومة الاسرائيلية بممارسة مناورات واسعة النطاق في محاولة للتهرّب من عملية السلام. ودعا الرئيس عرفات، في كلمة القاها الى لجنة فلسطين المنبثقة عن حركة عدم الانحياز، المجتمعة في تونس، الى ايقاف تدفق الهجرة اليهودية الى الاراضي العربية المحتلة، مشيراً الى ان ذلك من شأنه تدمير فرص السلام في المنطقة (**الاهرام**، ١٢/٣/١٩٩٠). من جهة أخرى، أبلغ رئيس وزراء ايرلندا الرئيس الحالي للمجموعة الاوروبية، تشارلز هوجي، الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انه ناقش مع رؤساء دول المجموعة مسألة الاعتماد الرسمي لسفراء دولهم في تونس مفوضين لدى م.ت.ف. وأكد هوجي، في رسالة تسلّمتها سفيرة م.ت.ف. في دبلن، «ان المجموعة [الاوروبية] ملتزمة بيان مدريد في شأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛ وان دول المجموعة سوف تطور

موقفها من الدولة الفلسطينية مع بداية مرحلة الحوار [الاسرائيلي ـ الفلسطيني] في القاهرة» (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠).

• اعلنت طوليكرم الاضراب حداداً على روح الشهيد عصام السروجي، فيما واصلت القدس وضواحيها اضرابها لليوم الثاني على التوالي، حداداً على روحي الشهيدين سفيان ابو مياله ومحمود ابو خليفة من مخيم شعفاط، الذي يخضع لنظام حظر التجول. من جهة اخرى، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية، ومنذ ثلاثة أيام، حملة لا مثيل لها على بيت فوريك الخاضعة لنظام حظر التجول، واعتقلت، أمس، مئة مواطن ادّعت بأن بينهم قادة في اللجان الشعبية في القرية والمنطقة ينتمون الى «فتح» والجبهة الشعبية، وانه عثر على اسلحة في حوزة اربعة منهم (الاتحاد، ١٢/٣/١٩٩٠). من جهة اخرى، استطاع خمسة معتقلين فلسطينيين، في معتقل انصار ـ ٣، في صحراء النقب، اختراق الاسلاك الشائكة والحواجز والفرار من المعتقل. وذكر ناطق اسرائيلي انه تمّ الامساك باثنين من الفارّين، وتبيّن من آثار اقدام الاثنين الآخرين انهما تمكّنا من الوصول الى الاراضي المصرية، بينما سلّم الخامس نفسه للقوة متعددة الجنسية المتمركزة في سيناء، وتمّ تسليمه للسلطات المصرية (الدستور، ١٢/٣/١٩٩٠).

• قال داعية السلام الاسرائيلي، آبي ناتان، الذي قضى في السجن اربعة شهور بسبب اجتماعه مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انه عقد اجتماعاً ثانياً مع الرئيس عرفات، في تونس. واضاف انه تحدث الى عرفات لمدة ساعة، وقدّم اليه مقترحات في شأن ما يمكن عمله في ما يتصل باحلال جو من السلام وتبديد الشكوك لدى الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي. ويعتبر اجتماع آبي ناتان بعرفات هو السابع من نوعه، منذ العام ١٩٨٢ (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠).

• انتهت جلسة الطاقم الوزاري المصغّر الاسرائيلي دون تقديم رد على اسئلة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بشأن عقد اللقاء الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة. وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان النقاش لم ينته بعد، وابدى اعتقاده بأن في الامكان مواصلة عملية السلام ودفعها باتجاه قرار الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩، مشيراً الى خطة الحكومة الاسرائيلية التي اطلقتها في حينه، فيما طالب القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، باجراء تصويت على مقترحات تقدم بها حزبه، وحمّل تكتل الليكود مسؤولية ما وصفه بـ «ضياع الخيار الاردني»، وقال: «لن نسمح بتكرار مثل هذا الامر» (دافار، ١٢/٣/١٩٩٠).

• تسود في الاوساط الامنية داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية مخاوف من ان يتجه الفلسطينيون، في المناطق المحتلة، الى استخدام السلاح، في حال فشلت جهود السلام ولم يحصل تقدم باتجاه عقد محادثات فلسطينية ـ اسرائيلية في القاهرة (هآرتس، ١٢/٣/١٩٩٠).

١٢/٣/١٩٩٠

• اجرى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اتصالاً هاتفياً بالرئيس المصري، حسني مبارك، للبحث في جهود السلام، في ضوء اجتماع المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغّر، امس. وصرّح مصدر فلسطيني بأن الاتصال تناول طبيعة التحركات والجهود خلال الفترة القصيرة المقبلة (الحياة، ١٣/٣/١٩٩٠).

• انضمّ المواطن جمال خليفة (١٦ عاماً)، من مخيم عقبة جبر، الى موكب شهداء الانتفاضة، واصيب ٧٥ مواطناً في اشتباكات وقعت، اليوم، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي اعتقلت مئة مواطن خلال حملة اعتقال قامت بها؛ كما فرضت نظام منع التجول على عدد من المناطق، وهدمت منازل عدة، وحاصرت عشرات المدارس، وحالت دون الطلاب وانتظام دراستهم (الدستور، ١٣/٣/١٩٩٠).

• قال قائد شرطة منطقة الشمال الاسرائيلي، المفوض البرت موسفيا، خلال عرضه لانشطة الشرطة في اسرائيل، ان عمليات تجاوز القانون على خلفية قومية بين العرب في اسرائيل ارتفعت بنسبة مئة بالمئة، مقارنة بالعام ١٩٨٨. واضاف انه على الرغم من ان الانتفاضة اثّرت في تصرفات العرب في اسرائيل، فانها لم تنتقل الى «الخط الاخضر». واوضح موسفيا ان التجاوزات وصلت ٩٨٩ حالة في العام ١٩٨٩، مقابل ٤٤٦ في العام الذي سبقه (هآرتس، ١٣/٣/١٩٩٠).

• قررت لجنة المتابعة العربية، في جلستها التي عقدتها في شفاعمرو، اعلان الاضراب العام في القطاع العربي في اسرائيل، تضامناً مع نضال سكان المناطق المحتلة من اجل تقرير المصير. وخلافاً للمرات

السابقة، لم يتخذ القرار بالاجماع. وقد شارك في الجلسة اعضاء الكنيست العرب وشخصيات فلسطينية من تيارات سياسية مختلفة (هآرتس، ١٣/٣/١٩٩٠).

• عقد وزير الدولة المصرية للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، اجتماعاً مع عضوي الكنيست الاسرائيلي اليعزر غرانوت ولطيف دوري رئيس لجنة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي التي أنشئت العام ١٩٨٦ وعقدت لقاءات مع أعضاء في م.ت.ف. في بودابست وبوخارست. وتناول لقاء غالي مع عضوي الكنيست الموقف الاسرائيلي الاخير، والجهود المبذولة لدفع اسرائيل الى قبول خيار السلام والتفاوض مع م.ت.ف. وصرّح دوري، عقب اللقاء، بأن هناك ضرورة لوجود وطن للفلسطينيين، عاصمته القدس العربية (الحياة، ١٣/٣/١٩٩٠).

١٣/٣/١٩٩٠

• بلغ عدد المعتقلين الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلية من بيت فوريك، حتى صباح اليوم، اكثر من مئة وعشرين مواطناً، وذلك خلال حملة دهم واعتقال شنّتها سلطات الاحتلال منذ اربعة أيام. كما اعتقلت قوات العدو عدداً من اهالي قباطية، بدعوى عدم دفع الضرائب وارتكاب مخالفات. واقتحم عشرات الجنود البلدة ودهموا المنازل، وحطموا محتوياتها، واطلقوا قنابل ضوئية وصوتية داخلها، لارهاب سكانها واستفزازهم. من جهة اخرى، هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية، في قباطية، حافلة عسكرية اسرائيلية وحطمت زجاجها (الدستور، ١٤/٣/١٩٩٠).

• أوضح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان حزب العمل سعى الى حل الحكومة بتقديم اقتراح الى الكنيست، بحجب الثقة عنها والعمل على ابقاء وزرائه في الحكومة الانتقالية. وأضاف شامير ان قراره باقالة شمعون بيرس غير نابع من دوافع انتقام شخصي، بل لكون بيرس زعيماً لحزب العمل (عل همشمار، ١٤/٣/١٩٩٠).

• قال عضو الكنيست زعيم حزب العمل شمعون بيرس: «لقد وصلنا الى استنتاج ان سياسة شامير، ببساطة، هي عدم الرد». وأضاف، في لقاء مع الصحافيين الاجانب، ان شامير اساء كثيراً لمسألة الهجرة اليهودية، وان تصريحاته بهذا الخصوص تسببت في وضع اسئلة حول الرحلات المباشرة من موسكو الى اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٤/٣/١٩٩٠). من جهة اخرى، وجّه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، نقداً شديداً الى وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، موشي نسيم، ووصفه «بمستشار السوء وقابر حكومة الوحدة الوطنية» (عل همشمار، ١٤/٣/١٩٩٠).

• صرّح الناطق باسم الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف، في لقاء صحافي، بأن بلاده احتجت لدى اسرائيل على سياسة توطين مهاجرين يهود، ولا سيما سوفيات، في الاراضي العربية المحتلة. وقال غيراسيموف انه تمّ استدعاء رئيس البعثة القنصلية الاسرائيلية في موسكو، ارياح ليفين، الى وزارة الخارجية، حيث طالبت السلطات السوفياتية بايقاف عمليات التوطين، وبضمان ان لا يستخدم المهاجرون الجدد لهذا الهدف (الحياة، ١٤/٣/١٩٩٠).

• قوّمت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، وضع عملية السلام بعد انهيار الحكومة الاسرائيلية، بقولها: «بالطبع هناك توقف في دفع العملية الى امام، وان التصويت عن حجب الثقة عن الحكومة في الكنيست يعكس، بوضوح، التركيز على عملية السلام وأهمية دفعها الى امام» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٤/٣/١٩٩٠).

• علّق الرئيس الاميركي، جورج بوش، على انهيار الحكومة الائتلافية في اسرائيل بأن «الوضع حساس وعاطفي، وان أي كلام، او تكهّن، من جانب الولايات المتحدة الاميركية لا يساعد»، وقال: «لا أريد ان اظهر كأنني احاول التدخل في الشؤون الداخلية الاسرائيلية (نيويورك تايمز، ١٤/٣/١٩٩٠).

١٤/٣/١٩٩٠

• شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة عشرات الفلسطينيين بجروح، واعتقال أعداد اخرى، فيما لا تزال قرية بيت فوريك تخضع لحظر التجول منذ خمسة أيام، ويقوم الجنود الاسرائيليون بدهم المنازل واعتقال اصحابها، وتمّ، حتى الآن، اعتقال مئة وخمسين من سكان البلدة. من جهة اخرى، هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية دوريات عسكرية اسرائيلية، وحطمت زجاج عدد

من السيارات؛ كما أُلقيت زجاجة حارقة على احدى الدوريات قرب دير ابزيغ، في منطقة رام الله، وتمّ تهشيم زجاج سيارتين عسكريتين في قرية مسلة (الدستور، ١٥/٣/١٩٩٠). الى ذلك، شوهد فلسطينيان مسلّحان يتجولان في ازقة مدينة نابلس وبحوزتهما رشاشان من نوع «عوزي»، دون ان يغطيا وجهيهما (هآرتس، ١٥/٣/١٩٩٠).

• كشفت مصادر صحفية في واشنطن عن رسالة بعث بها الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، قال فيها ان ليست للولايات المتحدة الاميركية اي نيّة، في الوقت الحاضر، للتركيز على الوضع النهائي لمدينة القدس (الواشنطن بوست، ١٥/٣/١٩٩٠).

• حمل مدير اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك)، توماس داين، على سياسة الرئيس الاميركي، جورج بوش، وتصريحاته الاخيرة بشأن القدس، وقال: «استمعنا، خلال الاسبوعين الماضيين، الى سلسلة متصلة من تصريحات الادارة في شأن المستوطنات [الاسرائيلية] وعملية السلام وقضايا حقوق الانسان وغيرها من القضايا». واضاف، انه «في السؤال عن ذلك قال لنا مسؤولو الادارة، من دون تردّد، ان الضغط العلني على اسرائيل يأتي بنتيجة، وان علينا أن نتوقع المزيد منه» (نيويورك تايمز، ١٥/٣/١٩٩٠).

١٥/٣/١٩٩٠

• اعلنت نابلس ومخيماتها اضراباً تضامنياً مع بيت فوريك الخاضعة لنظام حظر التجول، ولأعمال تنكيل واعتداء واعتقال واسعة النطاق منذ العاشر من الشهر الجاري. واغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلية «مدرسة الحرية الثانوية للبنين» في سيلة الظهر، في اعقاب مظاهر احتجاج اندلعت في القرية. وكانت تظاهرات احتجاج اندلعت في انحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تمّ خلالها قذف الشرطة الاسرائيلية، في شارع نابلس في القدس، بزجاجتين حارقتين، وقذف صفيحة مشتعلة في القدس القديمة، ورشق باصات تابعة لشركة «ايغد» الاسرائيلية بالحجارة في مناطق عدة. وخلال معارك مواجهة عدة، اصيب مواطنون بجروح، كما اجهضت، نتيجة لاستنشاق الغاز، ذهى المقادمة (٢٧ عاماً)، من مخيم البريج، وسلمية سليمان الحاج (٣٦ عاماً، وهي من مخيم النصيرات وحامل في شهرها الثاني)، بالاضافة الى قيام سائق سيارة عسكرية اسرائيلية بدهس الطفل وائل محمد خضر (اربع سنوات)، من حي التفاح، في غزة، فاصيب بكدمات (الاتحاد، ١٦/٣/١٩٩٠).

• سقطت حكومة اسحق شامير في الكنيست في اقتراح حجب الثقة الذي تقدّمت به كتلة المعراخ، وقد تغيّب اعضاء حركة شاس عن التصويت. فقد نال اقتراح حجب الثقة ستين صوتاً، هي اصوات كتل اليسار، والمعراخ، وشينوي، واغودات يسرائيل؛ وعارضه ٥٥ عضواً من الليكود، وكتل اليمين، وديكل هتوراه، والمفدال. وبنجاح التصويت على حجب الثقة عن الحكومة، تحوّلت حكومة شامير الى حكومة انتقالية (هآرتس، ١٦/٣/١٩٩٠).

• قالت الناطقة بلسان الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان سقوط الحكومة الاسرائيلية هي «أزمة سياسية ينبغي على الاسرائيليين انفسهم ايجاد حل لها». وأوضحت تتوايلر ان الادارة الاميركية ستواصل تعاونها مع الحكومة الاسرائيلية المقبلة عند تشكيلها، لما بين واشنطن وتل ـ ابيب من صداقة استراتيجية. وقالت ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل العمل مع الحكومة المقبلة، من اجل التوصّل الى سلام في المنطقة (هآرتس، ١٦/٣/١٩٩٠).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ جريس، صبري؛ «مخاطر التهجير اليهودي»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٣.

٢ الجندي، محمد؛ «اليد الاميركية والهجرة اليهودية المكثّفة والدول العربية [ملف]»، الحرية (نيقوسيا)، العدد ٣٤٩، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٣٥ ـ ٤٠.

٣ الخطيب، فريد؛ «الروس قادمون الى الضفة والقطاع والطوفان تجمع منذ عشرة اعوام»، الحوادث (لندن)، العدد ١٧٣٧، ١٦/٢/١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٢٩.

٤ سوداح، سعادة؛ «مقدمات متفرقة لمعالجة استراتيجية [للهجرة اليهودية الى فلسطين]»، فلسطين الثورة (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٨٧، ٤/٣/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٥ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

٦ صادق، عوني؛ «الهجرة اليهودية واثرها في السياسة الاسرائيلية»، الهدف (دمشق)، السنة ٢١، العدد ٩٩٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

○ الاحزاب والتكتلات

٧ العبدالله، هاني؛ «مركز الليكود ينفضّ دون الحسم [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٤٧ ـ ١٥٣.

٨ Goell, Yosef; "Will Likud Give Shamir Room to Maneuver?", *The Guardian Weekly*, 10/3/1990, p. 8.

٩ Kidron, Peretz; "Pademonium within Likud as 'Arik' Sharon Quits", *Middle East International*, No. 369, 16/2/1990, p. 3-4.

○ الاقتصاد

١٠ دويتش، اسحق؛ «القشرة تتساقط [عن السياسة الاقتصادية]»، الملف (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٧٢/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١٢٦ ـ ١١٢٧؛ نقلاً عن معاريف، ١٨/٢/١٩٩٠.

١١ الزبيدي، ماجد؛ «اسرائيل والدعاية السياحية»، وطني (سيراجيفو)، السنة ٧، العدد ١٠٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٦.

١٢ الصوّاف، محمد؛ «مشكلة المياه في اسرائيل، بين الادعاء والاعتداء [تقرير]»، الملف، المجلد ٦، العدد ٧٢/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠٨١ ـ ١٠٩٣.

١٣ الموعد، حمد سعيد؛ «حرب المياه الاسرائيلية من الفرات الى النيل»، الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٦، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٣٠.

١٤ يعقوبي، جاد؛ «ما بين المنعطف والاهدار [علاقات اسرائيل الاقتصادية مع اوروبا الغربية]»، الملف، المجلد ٦، العدد ٧٢/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠٩٨ ـ ١١٠١؛ نقلاً عن دافار، ٩/٣/١٩٩٠.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٥ «[نص قرارات وزراء تكتل 'ليكود' في

الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ٥/٣/١٩٩٠، بشأن جهود التسوية السياسية للقضية الفلسطينية]»، الملف، المجلد ٦، العدد ١٢/٧٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١٣٣؛ نقلاً عن عل همشمار، ٧/٣/١٩٩٠.

١٦ «[نص قرارات وزراء حزب العمل الاسرائيلي، بتاريخ ٦/٣/١٩٩٠، بشأن جهود التسوية السياسية للقضية الفلسطينية]»، الملف، المجلد ٦، العدد ١٢/٧٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١٤٤؛ نقلاً عن عل همشمار، ٧/٣/١٩٩٠.

○ الشؤون العسكرية

١٧ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ الآفاق المالية والاستراتيجية للجيش [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠٩ ـ ١١٣.

١٨ فاضل، سعيد؛ «' حدود' اسرائيل على خارطة الامر الواقع»، استراتيجيا (بيروت)، العدد ٩٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٩ ـ ٣٢.

١٩ مظلوم، جمال؛ «التسوية وقضايا الامن المتبادل»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٦٧ ـ ٨٤.

○ العلاقات الخارجية

٢٠ الشوّاف، نجدة؛ «التغلغل الاسرائيلي في افريقيا»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٩١ ـ ١٠٨.

٢١ عبدالرحمن، محمد؛ «' اختبار السلام' بباص الاسماعيلية [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٤١ ـ ١٤٦.

٢٢ ـــ، ـــ؛ «اسرائيل تواجه التعاون العسكري الاردني ـ العراقي [تقرير]»، الملف، المجلد ٦، العدد ١٢/٧٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠٧٣ ـ ١٠٨١.

٢٣ Waller, Harold M.; "Israel's Continuing Dilemma", *Current History*, Vol. 89, No. 544, February 1990, pp. 69 - 72, 86 - 88.

العالم العربي

٢٤ Gold, Dore; "Forgotten Factor; Iraq's Mideast Role", *The Jerusalem Post International*, 3/3/1990, p. 9.

٢٥ Gordon, Joel; "Political Opposition in Egypt", *Current History*, Vol. 89, No. 544, February 1990, pp. 65 - 68, 79 - 80.

٢٦ Klein, Menahem; "Arab Unity; A Nonexistent Entity", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 12, No. 1, January 1990, pp. 28 - 44.

٢٧ Little, Douglas, "Cold War and Covert Action; The United States and Syria, 1945 - 1958", *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 1, Winter 1990, pp. 51 - 75.

٢٨ Satloff, Robert; "Jordan Looks Inward", *Current History*, Vol. 89, No. 544, February 1990, pp. 57 - 60, 84 - 86.

(انظر، ايضاً، ١٣، ٢٢، ٤٠، ٤٣)

فلسطين

○ الاجتماع

٢٩ «تأثير الانتفاضة على الاطفال؛ الاحتلال يغرس نزعة الثأر والانتقام في نفوس الاطفال»، الاستقلال (نيقوسيا)، العدد ٢٨، ٣/٣/١٩٩٠، ص ١٤.

٣٠ عبدربه، خليل؛ «صفحات من تاريخ الحركة النسائية في قطاع غزة؛ بين الاحتلال والتقاليد»، الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٧، ٤/٣/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٩.

٣١ Ashkenasi, Abraham; "The International Institutionalization of a Refugee Problem; The Palestinians and UNRWA", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 12, No. 1, January 1990, pp. 45 - 75.

٣٢ Rubenberg, Martin; "Medical Care as a Political Weapon in Gaza", *Middle East International*, No. 370, 2/3/1990, pp. 17 - 18.

○ الاحزاب والتكتلات

٣٣ «حماس في عيون القيادة الفلسطينية: ماذا يقول قادة الفصائل الفلسطينية عن 'حماس'؟»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٨، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٤؛ نقلاً عن الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٨٨، ٢٤/٢١٢/١٩٨٩، ص ٢٥ ـ ٢٧.

٣٤ صلاح الدين، «قراءة داخلية لبرامج القوى الرئيسة في الانتفاضة»، **النفير** (تراسا ـ اسبانيا)، السنة ١، العدد ٤، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٥.

٣٥ عيد، عبدالرزاق: «ملاحظات أولية حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٩ ـ ٣٣.

٣٦ ملوح، عبدالرحيم: «مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٨.

٣٧ «موقف 'حماس' من الانتخابات والوفد المفاوض»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

٣٨ النابلسي، عبدالمجيد: «القضايا الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في برنامج حركة المقاومة الاسلامية (حماس): الحلقة الاولى»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٧، العددان ٥ و٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٣١ ـ ٣٣.

٣٩ ـــ، ـــ: «القضايا الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في برنامج حركة المقاومة الاسلامية (حماس): الحلقة الثانية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

○ الاقتصاد

٤٠ «صراع المياه، الوجه الآخر للصراع العربي ـ الصهيوني: الاستراتيجية الصهيونية لاستغلال المياه العربية: الحلقة الاولى»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٨، العدد ٢٠٢٨، ١٦/٢/١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٢٤.

٤١ «صراع المياه، الوجه الآخر للصراع العربي ـ الصهيوني: الاوضاع المائية في الكيان الصهيوني: الحلقة الثانية»، **الى الامام**، السنة ١٨، العدد ٢٠٢٩، ٢٣/٢/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٩.

٤٢ «صراع المياه، الوجه الآخر للصراع العربي ـ الصهيوني: المشاريع المائية الصهيونية في التطبيق: الحلقة الثالثة»، **الى الامام**، السنة ١٨، العدد ٢٠٣٠، ٢/٣/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٩.

٤٣ Abed, George T.; "The Economic Viability of a Palestinian State", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 3 - 28.

○ تراجم

٤٤ عبدالأحد، يوسف: «عبدالرحيم محمود»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ١٦ ـ ١٧، صيف ـ خريف ١٩٨٩، ص ٣٢١ ـ ٣٣١.

٤٥ نورالله، معزز: «عاطف عبدالعزيز نورالله»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٦ ـ ١٧، صيف ـ خريف ١٩٨٩، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٦.

○ التعليم

٤٦ «التعليم العالي في دولة فلسطين: المستقبل المجهول»، **الحرية**، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ١٣ ـ ١٥.

٤٧ حطاب، يونس: «معركة فتح الجامعات في الارض المحتلة: معركة مفتوحة حتى يتراجع الاحتلال»، **الحرية**، العدد ٣٤٨، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٢٥ ـ ٢٧.

٤٨ «معركة التعليم في الاراضي المحتلة: مقاومة اجراءات الاحتلال الاسرائيلي بالتنظيم الشعبي»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٣٠٥، ١٢/٣/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٢.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٤٩ «آراء في شعارات الانتفاضة الاساسية»،

الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٥٠ «احصائية مثيرة تكشفها 'معاريف': ٣٠ الف هجوم فلسطيني خلال العام ١٩٨٩؛ اصابة ٤٧٦ شرطياً اسرائيلياً؛ ٢٨١ حادثاً ارهابياً لشرطة العدو»، الصخرة (الكويت)، السنة ٦، العدد ٢٨٧، ٥/٣/١٩٩٠، ص ٢١.

٥١ «الانتفاضة وتأثيرها في الصناعات الفلسطينية والصهيونية»، النفير، السنة ١١، العدد ٤، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣، ١٦.

٥٢ بكن، ابراهيم: «الانتفاضة الفلسطينية في الذكرى السنوية الثالثة لانطلاقتها»، المنتدى (عمّان)، المجلد ٥، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٤ ـ ٧.

٥٣ بن عامي، اوريال: «الأجهزة الامنية الاسرائيلية والانتفاضة»، وطني، السنة ٧، العدد ١٠٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٠؛ نقلاً عن عل همشمار، بدون ذكر تاريخ النشر.

٥٤ الجندي، محمد: «أفق الانتفاضة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٣ ـ ٢٦.

٥٥ خليل، سمير سلامة: «الانتفاضة الفلسطينية في عامها الاول: دراسة تحليلية احصائية عن الشهداء والمصابين: الحلقة الخامسة»، القدس الشريف (عمّان)، السنة ٤، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢٩.

٥٦ «سكان مخيم رفح: ثلاث هجمات حتى الآن»، الحرية، العدد ٤٣٨، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ٢٠.

٥٧ «شاهد عيان من مخيم عايدة يروي تفاصيل ممارسات العدو ضد ابناء شعبنا»، الى الامام، السنة ١٨، العدد ٢٠٣١، ٩/٣/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٥٨ «شهر شباط [فبراير] في الاراضي المحتلة: ذروة جديدة في التصدي لارهاب المحتلين...»، صوت الوطن، السنة ١، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٩.

٥٩ شيف، زئيف: «الانتفاضة تتعقّد»، الملف، المجلد ٦، العدد ٧٢/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١١٩ ـ ١١٢٠؛ نقلاً عن هآرتس، ٩/٣/١٩٩٠.

٦٠ «قرية برقين: الاهالي يتمنون لو كانت قريتهم على الطريق الرئيس»، الحرية، العدد ٣٥٠، ٤/٣/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٩.

٦١ «قرية بيت أمّر: من السلام الى المواجهة»، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٦٢ «قرية بيت فوريك الصامدة: بين الحصار والحصار حصار»، الحرية، العدد ٣٤٩، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ١٩ ـ ٢١.

٦٣ «قرية كيسان، قضاء بيت لحم: الاحتلال يهدم نصف بيوت القرية»، الحرية، العدد ٣٤٨، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٥.

٦٤ عمر، علي: «بدخول الانتفاضة شهرها السابع والعشرين؛ تصعيد الانتفاضة في مواجهة الاحتلال»، الحرية، العدد ٣٤٨، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

٦٥ مباركة، محمد: «الانتفاضة والخطاب الاعلامي السياسي الجديد»، الكاتب الفلسطيني، العدد ١٦ ـ ١٧، صيف ـ خريف ١٩٨٩، ص ٨١ ـ ٨٩.

٦٦ ـــ ، ـــ : «في الذكرى الرابعة عشرة ليوم الارض الخالد؛ فلسطين قلب الوطن وقضية العرب»، صوت فلسطين (دمشق)، العدد ٢٦٦، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٣.

٦٧ محمد، نعمان: «مجازر رفح ابعد من الانتقام لحافلة الاسماعيلية»، الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٦٨ المدهون، ربعي: «انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

٦٩ «المعتقلات الامنيات في معتقل 'تلموند' والجلمة»، وطني، السنة ٧، العدد ١٠٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

٧٠ ي. ح.: «الانتفاضة في شهرها السابع والعشرين مستمرة حتى يزاح كابوس الاحتلال»، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٧١ ي. ص.: «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: رابين يقرّ بالثمن الباهظ [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٣٧ ـ ١٤٠.

٧٢ «يوم من أيام الانتفاضة في مخيم طولكرم»، وطني، السنة ٧، العدد ١٠٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٦.

٧٣ Bainerman, Joel; "Intifadah Alters Investment Trends", *The Jerusalem Post International*, 10/3/1990, p. XXI.

٧٤ Cohen, Benjamin; "The Intifadah's Influence on Israelis and Palestinians", *Middle East International*, No. 369, 16/2/1990, pp. 17 - 18.

٧٥ Finkelstein, Norman; "Bayt Sahur in Year II of the Intifadah; A Personal Account", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 62 - 74.

٧٦ Grace, Ann; "The Tax Resistance at Bayt Sahur [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 99 - 107.

٧٧ Hilterman, Joost; "Israel's Strategy to Break the Uprising [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 87 - 98.

٧٨ Murphy, Emma; "The Intifadah's Importance to Mubarak", *Middle East International*, No. 370, 2/3/1990, pp. 18 - 19.

٧٩ Tessler, Mark; "The Intifadah and Political Discourse in Israel", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 43 - 61.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٨٠ اتحاد لجان العمل النسائي في المناطق المحتلة: «[نص بيان الاتحاد، بمناسبة 'يوم المرأة العالمي']»، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٥.

٨١ حركة الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس: «[نص بيانها، بتاريخ ٤/٢/١٩٩٠، بشأن عملية باص الاسماعيلية التي قامت بها احدى وحداتها]»، النفير، السنة ١، العدد ٤، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٨٢ حركة المقاومة الاسلامية (حماس): «نداء بمناسبة محاكمة الشيخ احمد ياسين [المرشد الروحي للحركة]»، فلسطين المسلمة، السنة ٨، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٤.

٨٣ ـــــ: «[نص] البيان الرقم ٥٣، السنة الثالثة للانتفاضة»، السبيل (اوسلو)، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٨٤ رابطة الصحافيين العرب في الارض المحتلة: «[نص بيانها، بتاريخ ٤/٣/١٩٩٠، بشأن الاعتقالات واعمال العنف من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الصحافة والصحافيين الفلسطينيين]»، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ١٨.

٨٥ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة: «[نص النداء الرقم ٥٢: نداء في مواجهة الهجرة]»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٦، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

٨٦ ـــــ: «[نص النداء الرقم ٥٣، نداء المرأة، بتاريخ ٦/٣/١٩٩٠]»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٨، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧؛ نقلاً عن وفا (تونس)، بدون ذكر تاريخ النشر.

٨٧ ـــــ: «[نص بيان القيادة في منطقة رام الله، بتاريخ ١/٣/١٩٩٠، بشأن تحذير العملاء الذين يقومون بأعمال اغتيالات باسم القيادة الوطنية الموحّدة]»، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٢١.

٨٨ المجالس الطلابية الفلسطينية: «[نص بيانها، بتاريخ ٢٦/٢/١٩٩٠، الداعي الى عدم تجديد اغلاق الجامعات الفلسطينية]»، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ١٦.

٨٩ «[نص مذكرة الشخصيات الفلسطينية في الارض المحتلة، بتاريخ ٥/٢/١٩٩٠]»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٨،

١٩٩٠/٣/١١، ص ١٢.

○ فلسطين

٩٠ حطاب، يونس؛ «اضراب المجالس المحلية؛ فلسطينيو ١٩٤٨ يحاربون سياسة التمييز العنصري»، الحرية، العدد ٣٥٠، ١٩٩٠/٣/٤، ص ٢٠ ـ ٢١.

٩١ طال، بيرح؛ «الفجوات لا تزال قائمة؛ [عجز ميزانيات المجالس المحلية العربية]»، الملف، المجلد ٦، العدد ١٢/٧٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١٢٢ ـ ١١٢٥؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٩٠/٣/١.

القضية الفلسطينية

٩٢ «استطلاع للرأي في أوساط الزعامات اليهودية ـ الاميركية؛ ٧٦ بالمئة يؤيدون مبدأ 'الارض مقابل السلام'، ٥٣ بالمئة مع اقامة وطن للفلسطينيين في الضفة والقطاع»، الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٢٣.

٩٣ جبّور، جورج؛ «قرار تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧ أمام مجلس النواب السوري»، الكاتب الفلسطيني، العدد ١٦ ـ ١٧، صيف ـ خريف ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٣٤.

٩٤ حجازي، حسين؛ «الدور الاميركي في العملية السياسية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٨٥ ـ ٩٠.

٩٥ حيدري، نبيل؛ «'لقاء موسكو' لـ 'حلحلة' العقد [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

٩٦ الرملاوي، نبيل؛ «الاراضي الفلسطينية اراضي دولة»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٧، ١٩٩٠/٣/٤، ص ٨ ـ ١٠.

٩٧ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ حجر في مياه راكدة؟ [مواقف عربية من هجرة اليهود السوفيات؛ تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٢٤ ـ ١٣٠.

٩٨ عبدالرحمن، خيرالدين؛ «ملامح الحرب العربية ـ الاسرائيلية المقبلة»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٥٢ ـ ٦٦.

٩٩ «[نص قرارات 'لجنة حقوق الانسان' الثلاثة الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال شباط (فبراير) الماضي]»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٧، ١٩٩٠/٣/٤، ص ١١.

١٠٠ هارئيفين، الوف؛ «هل يحتمل تكوين تحالف عسكري عربي آخر؟ [١]»، الملف، المجلد ٦، العدد ١١/٧١، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩٦٥ ـ ٩٧٣؛ نقلاً عن هارئيفين، الوف؛ حروب وسلام، تل ـ ابيب: دفير، ١٩٨٩، ص ٩٧ ـ ١٢٣.

١٠١ ـــ، ـــ؛ «هل يحتمل تكوين تحالف عسكري عربي آخر؟ [٢]»، الملف، المجلد ٦، العدد ١٢/٧٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠٦١ ـ ١٠٧٢؛ نقلاً عن هارئيفين، الوف؛ حروب وسلام، تل ـ ابيب: دفير، ١٩٨٩، ص ٩٧ ـ ١٢٣.

١٠٢ "A Gallup/IPS Survey Regarding the Conflict Between Israel and the Palestinians", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 75 - 86.

١٠٣ Beres, Louis René; "The Growing Threat of Nuclear War in the Middle East", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 12, No. 1, January 1990, pp. 1 - 27.

١٠٤ Fuller, Graham E.; "The Palestinians; The Decisive Year?", *Current History*, Vol. 89, No. 544, February 1990, pp. 53 - 56, 80 - 83.

١٠٥ Hunter, Robert E.; "The United States Role in the Middle East", *Current History*, Vol. 89, No. 544, February 1990, pp. 49 - 52.

١٠٦ Korn, David A.; "U.S. - Soviet Negotiations of 1969 and the Rogers Plan", *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 1, Winter 1990, pp. 37 - 50.

منظمة التحرير الفلسطينية

١٠٧ حسين، عدنان؛ «م.ت.ف. ومرحلة الانتصار

السياسي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٥٢.

١٠٨ Khalidi, Rashid; "The Resolutions of the 19th Palestine National Council", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 29 - 42.

○ بيانات وتصريحات وخطب

◁ الاتحاد العام لعمّال فلسطين

١٠٩ «[نص] بيان صادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد في اجتماعها بتاريخ ٥ ـ ٨/١/١٩٩٠، في القاهرة»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٢ آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

◁ الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين

١١٠ «نص بيان الامانة العامة للاتحاد بشأن الحملة الصحافية المصرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٧، ٤/٣/١٩٩٠، ص ٢٩.

◁ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١١١ «بيان منظمة الجبهة في دولة فلسطين، في الذكرى الحادية والعشرين لانطلاقة الجبهة»، **الحرية**، العدد ٣٥٠، ٤/٣/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥.

١١٢ «[نص بيان] في الذكرى الحادية والعشرين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية: كل الجهود لتصعيد الانتفاضة ودعمها وفتح الآفاق امام مبادرة السلام»، **الحرية**، العدد ٣٤٩، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥.

◁ الحزب الشيوعي الفلسطيني

١١٣ «[نص مذكرة اللجنة المركزية للحزب الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بشأن هجرة اليهود السوفيات]»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٦.

◁ عرفات، ياسر (أبو عمار)

١١٤ «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني] بمناسبة بدء الانتفاضة شهرها السابع والعشرين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٧.

١١٥ «[نص رسالته الى نلسون مانديلا]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٩؛ نقلاً عن وفا، بدون ذكر تاريخ النشر.

١١٦ «[نص كلمته] الى المؤتمر التاسع لمنظمة المدن العربية المنعقد في مراكش»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٩.

١١٧ «[نص رسالته الى مؤتمر السلام الذي عقده قادة الطوائف اليهودية العالمية في مدينة القدس]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٨، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

◁ ناطق اعلامي

١١٨ «[نص تصريحه بشأن ما اوردته صحيفة معاريف من اسماء فلسطينية بشأن الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ١٠.

المقابلات

١١٩ آل خليفة، عيسى بن سلمان: «[هجرة اليهود السوفيات تغيّر الخارطة السكانية في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة]»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٠، ٢٤/٣/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٤.

١٢٠ ابراهيم، حيدر: «نعمل بجد كبير لتحقيق الوحدة العمّالية داخل الوطن المحتل»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٧، ٤/٣/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٢١ ارنس، موشي: «[سنجري الانتخابات في الضفة وغزة ونتغلب على العوائق]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٨، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٣٣ ـ ٣٤.

١٢٢ الحسيني، حاتم: «يجب تقوية التحالف مع القوى الاميركية الصديقة للتأثير في قرار الادارة الاميركية»، **الصخرة**، السنة ٦، العدد ٢٨٧، ٥/٣/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٤.

١٢٣ حواتمة، نايف؛ «الآن هناك فرصة تاريخية جديدة لتجسيد دولة فلسطين على الارض»، الحرية، العدد ٣٤٨، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٦ ـ ١٢.

١٢٤ الخوري، جريس (نقيب المحامين في الضفة الفلسطينية سابقاً)؛ «آن الاوان لان ينتهي التبعثر الفلسطيني الى غير رجعة»، الاستقلال، العدد ٢٩، ١٠/٣/١٩٩٠، ص ٦.

١٢٥ الزقّار، محمود؛ «'حماس' ترفض المقاوضات مع الاسرائيليين وأية مشاريع تفرط بحقوق الشعب الفلسطيني»، فلسطين المسلمة، السنة ٨، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

١٢٦ الصوراني، غازي؛ «[تتميّز الظروف الاجتماعية لابناء قطاع غزة في الاردن بالتردي الحاد]»، صوت الوطن، السنة ١، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٣ ـ ١٥.

١٢٧ ضو، سليم (مسرحي وسينمائي فلسطيني)؛ «سأبني مسرحي في حيفا»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٥، ١٨/٢/١٩٩٠، ص ٣٨ ـ ٣٩.

١٢٨ عبدالمجيد، وحيد؛ «عملية الباص لم تكن السبب المباشر في تأجيل المحادثات»، الحوادث، العدد ١٧٣٧، ١٦/٢/١٩٩٠، ص ٢٤.

١٢٩ المصري، ماهر؛ «حركة الانتفاضة الفلسطينية [ما تزال] قائمة، وستبقى كذلك»، الاستقلال، العدد ٢٩، ١٠/٣/١٩٩٠، ص ٦.

١٣٠ مصطفى، أبو علي؛ «مهمتنا الاساسية احباط الاضرار الناجمة عن هجرة اليهود السوفيات»، الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٣، ٤/٢/١٩٩٠، ص ٦ ـ ١٠.

١٣١ النجاب، سليمان؛ «قمنا بمراجعة شاملة والدعوة الى الديمقراطية تبدأ بالنفس»، اليوم السابع، السنة ٦، العدد ٣٠٣، ٢٦/٢/١٩٩٠، ص ١٩.

١٣٢ يفسييف، يفغيني؛ «تلك هي الاسباب التي جعلتني مقاتلاً عنيداً ضد الصهيونية»، الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٩٦، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٨.

١٣٣ Shamir, Yitzhak; "[The Government of Israel, in Launching its Peace Initiative Decided Not to Negotiate with the P.L.O.]", *The Jerusalem Post International*, 3/3/1990, pp. 3, 8.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٣٤ جلادي، جدع؛ اسرائيل نحو الانفجار الداخلي، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٨٧، ٤/٣/١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤١ (مراجعة ا. ع.).

١٣٥ شحادة، رجا؛ قانون المحتل؛ اسرائيل والضفة الغربية، صوت فلسطين، العدد ٢٦٦، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣٣.

١٣٦ طوقان، فدوى؛ رحلة جبلية؛ رحلة صعبة، الحرية، العدد ٣٥١، ١١/٣/١٩٩٠، ص ٤٢ ـ ٤٤ (مراجعة يوسف سامي اليوسف).

١٣٧ العبد، جورج (محرر)؛ الاقتصاد الفلسطيني؛ تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٣٣، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٣٤ ـ ١٣٨.

١٣٨ العصامي؛ سيرة عبدالحميد شومان، ١٨٩٠ ـ ١٩٧٤، الحوادث، العدد ١٧٣٨، ٢٣/٢/١٩٩٠، ص ٦١ (مراجعة فريد الخطيب).

١٣٩ المصري، مالك فايز؛ نابلسيات؛ من بواكير الذكريات والوجوه والصور الشعبية، الحوادث، العدد ١٧٣٧، ١٦/٢/١٩٩٠، ص ٥٥ (مراجعة فريد الخطيب).

١٤٠ منصور، سيلفي؛ جيل الانتفاضة، صوت الوطن، السنة ١، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٤٨ ـ ٤٩ (مراجعة عواد ناصر).

١٤١ Beller, Steven; *Vienna and the Jews, 1867 - 1938; A Cultural History*, ***The Jerusalem Post International***, 17/2/1990, p. 16 (Reviewed by Sharon Fleisher).

١٤٢ Dan, Joseph; *BINAH, Volume 1, Studies in Jewish History; Volume 2, Studies in Jewish Thought*, ***The Jerusalem Post International***, 24/2/1990, p. 16 (Reviewed by Geoffrey Wigoder).

١٤٣ Efrat, Elisha; *Geography and Politics in Israel Since 1967*، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٤، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١١٤ - ١١٨ (مراجعة مها بسطامي).

١٤٤ Friedman, Thomas L.; *From Beirut to Jerusalem, Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 117 - 121 (Reviewed by Mohammad Ali Khalidi).

١٤٥ Kassim, Anis (Ed.); *The Palestine Yearbook of International Law, Volume I and Volume II, Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 114 - 117 (Reviewed by James Fine).

١٤٦ Lesch, Ann Mosely and Mark Tessler; *Israel, Egypt, and the Palestinians; From Camp David to Intifadah, Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 2 (74), pp. 121 - 122 (Reviewed by Bernard Reich).

١٤٧ Ovendale, Ritchie; *Britain, the United States, and the End of the Palestine Mandate, 1942 - 1948, The Jerusalem Post International,* 24/2/1990, p. 17 (Reviewed by Yosef Yaakov).

١٤٨ Pappe, Ilan; *Britain and the Arab - Israeli Conflict, 1948 - 1951, Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 110 - 112 (Reviewed by Mary C. Wilson).

١٤٩ *Palestine; Profile of an Occupation, Middle East International,* No. 369, 16/2/1990, p. 22 (Reviewed by David McDowall).

١٥٠ Shlaim, Avi; *Collusion Across the Jordan; King Abdallah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestin, Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 2 (74), Winter 1990, pp. 108 - 110 (Reviewed by Ann M. Lesch).

١٥١ Wallach, John and Janet; *Still Small Voices; The Untold Human Stories Behind the Violence on the West Bank and Gaza, Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 2 (74), pp. 122 - 125 (Reviewed by Inea Bushnaq).

١٥٢ White, Patrick; *Children of Bethlehem; Witnessing the Intifadah, Middle East International,* No. 369, 16/2/1990, p. 23 (Reviewed by Sarah Cave).

١٥٣ Wistrich, Robert S.; *The Jews of Vienna in the Age of Franz Joseph, The Jerusalem Post International,* 17/2/1990, p. 16 (Reviewed by Sharon Fleisher).

الكتب

١٥٤ البيشاوي، سعيد عبدالله جبريل؛ **الممتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية (١٠٩٩ - ١٢٩١م / ٤٩٢ - ٦٩٠ هـ)**، عمّان: المؤلف، ١٩٩٠، ٦٠٠ صفحة.

١٥٥ الحسن، يوسف؛ **البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي: دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الاميركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

١٥٦ الخطيب، سعادة؛ **منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٩٠، ٨٦ صفحة.

١٥٧ الزايد، محمد؛ **تأملات فلسفية فلسطينية من العنف الى يوتوبيا الدولة**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠، ١٧٢ صفحة.

١٥٨ سارة، فايز؛ **الحركة العمّالية الفلسطينية في مواجهة الاستيطان والاحتلال**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠، ١٠٠ صفحة.

١٥٩ شبيب، سميح؛ **محمد علي الطاهر؛ تجربته الصحافية في مصر من خلال «الشورى» و«الشباب» و«العلم»**، تونس ونيقوسيا: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين وشرق برس، ١٩٩٠، ٣٤٤ صفحة.

١٦٠ خافريه، ريمي؛ **عرفات؛ مصير لفلسطين** (بالفرنسية)، باريس: رينودو، ١٩٩٠.

١٦١ المصري، مالك فايز؛ **نابلسيات؛ من بواكير الذكريات والوجوه والصور الشعبية**، عمّان: الدار الاردنية للثقافة والاعلام، ١٩٩٠، ٣٣٤ صفحة.

Boydell Press - Royal Historical Society, 1989, 332 Pages.

١٦٨ Shoenberg, Harris O.; *A Mandate for Terror; The United Nations and the P.L.O.*, New York: Shapolsky Publishers, 1989, 570 Pages.

١٦٩ Shohat, Ella; *Israeli Cinema; East/West and the Politics of Representation*, Austin: University of Texas Press, 1989, 289 Pages.

١٧٠ Sobhani, Sohrab; *The Pragmatic Intente; Israeli-Iranian Relations, 1948 - 1988*, New York: Praeger Publishers, 1989, 179 Pages.

١٧١ Springborg, Robert; *Mubarak's Egypt; Fragmentation of the Political Order*, Boulder: Westview Press, 1989, 307 Pages.

١٧٢ Wallach, John and Janet; *Still Small Voices; The Untold Human Stories Behind the Violence on the West Bank and Gaza*, New York: Harcourt Brace Jovanorich, 1989, 210 Pages.

١٧٣ White, Patrick; *Children of Bethlehem, Witnessing the Intifadah*, Leominster, Hereford: Fowler Wright Books, 1989.

١٦٢ *The Europa World Yearbook 1989*, 2 Volumes, 30th Edition, London: Europa Publications Ltd, 1989, 3037 Pages.

١٦٣ Flacks, Paul; *The Campaign to Discredit Israel; The Pro-Arab/P.L.O. Strategy to Undermine the American - Israeli Alliance*, New York: Zionist Organization of American Special Report - Dorathy & Harold Greenwald Israel Research Center, 1989, 236 Pages.

١٦٤ Hinnebusch, Raymond A.; *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria; The Political Economy of Rural Development*, Boulder: Westview Press, 1989, 325 Pages.

١٦٥ Karetzky, Stephan and Norman Frankel (Eds); *The Media's Coverage of the Arab-Israeli Conflict*, New York: Shapolsky Press, 1989, 331 Pages.

١٦٦ Keren, Michael; *The Pen and the Sword; Israeli Intelectuals and the Making of the Nation-State*, Boulder: Westview Press, 1989, 115 Pages.

١٦٧ Ovendale, Ritchie; *Britain, the United States, and the End of the Palestine Mandate, 1942 - 1948*, Woodbridge: The

اعداد: ماجد الزبيدي

مجلة

الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

■ كي نظفر بحقنا في فلسطين ـ قسطنطين زريق ■ الدولتان العظميان والمنطقة، بعض آثار التغييرات الدولية الأخيرة ـ أحمد سامح الخالدي و حسين جعفر آغا ■ هل يمكن لاسرائيل الاستمرار في حكم الاراضي المحتلة ـ رجا شحاده ■ اداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة ـ عادل سماره ■ الاستكشاف والتنقيب عن البترول في اسرائيل ـ وليد خدوري ■ الأعوام العشرة الاولى للعلاقات المصرية الاسرائيلية ـ أسامة الغزالي حرب ■ مقابلة مع وزير خارجية السويد ■ مبادرة السلام الاسرائيلية ■ الجيش الاسرائيلي في مواجهة الانتفاضة ■ تأثيرات الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي ■ أثر الانتفاضة في فك الارتباط عن سلطات الاحتلال ■ تطور العلائق بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي ■ انتخابات الهستدروت ■ الملف: سياسة الترحيل الجماعي الاسرائيلية ■ أبواب: ● قراءات ● وثائق ● احصاءات ● رسالة الاراضي المحتلة ■ تقارير دولية ـ مؤسسة راند: لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية؟

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية:		دول اخرى:	
افراد ٢٥ دولارا	مؤسسات ٤٠ دولارا	افراد ٤٠ دولارا	مؤسسات ٦٠ دولارا

ترسل الطلبات إلى: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بيروت ـ لبنان
شارع انيس النصولي، فردان
ص. ب. : ٧١٦٤ ـ ١١

تلكس: ٢٣٣١٧
فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف: ٨٦٨٣٨٧

NICOSIA-CYPRUS
P.O.BOX: 5658 NICOSIA
FAX: 456324

العدد الثاني

١٩٩٠ ١

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.